جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم علوم الإعلام والاتصال

العلاقات الجزائرية - المغربية من خلال جريدة "الخبر"

دراسة وصفية تحليلية للفترة الممتدة بين 2000 و 2005

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

إعداد الطالبة
سعاد سراي

إشراف الدكتور
زبير شاوش رمضان

السنة الجامعية : 2006 / 2007

شكر و تقدير

الحمد لله أولا و أخيرا.

أتقدم بخالص الشكر و التقدير لأستاذي المشرف الدكتور :

زبير شاوش رمضان

الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته القيمة طيلة فترة إعداد هدا البحث.

تقدير وعرفان

أشكر الأساتذة الأفاضل: عمر بداوي، أحمد عظيمي، أحمد شوترى و مصطفى صايح على المساعدة التي قدموها لي أثناء إعداد هذه الدراسة.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي و أخواتي

إلى جميع الأهل و الأقارب

إلى كل من ساعدني و لو بكلمة طيبة.

خطة البحث

- مقدمة :

- الفصل الأول : خلفية تاريخية حول العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول : الجذور التاريخية المشتركة

المبحث الثاني : أزمة الحدود ومساعي التسوية (1962 – 1974)

المبحث الثالث: قضية الصحراء الغربية وقطع العلاقات الدبلوماسية (1975 – 1987)

المبحث الرابع : تأثير الوضع الأمني على العلاقات الثنائية

- الفصل الثاني : الصحافة الخاصة في الجزائر

المبحث الأول : أهمية الإعلام في تشكيل الرّأي العام

المبحث الثاني : نشأة وتطور الصحافة الخاصة في الجزائر

المبحث الثالث : تشخيص جريدة الخبر

- الفصل الثالث : مدى اهتمام جريدة الخبر بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول : الموقع

المبحث الثاني : الأنواع الصحفية

المبحث الثالث : المصدر

- الفصل الرابع : اتجاهات المعالجة نحو القضايا المشتركة بين البلدين

المبحث الأول : التحليل العام

المبحث الثاني : المواضيع الأساسية

المبحث الثالث : المواضيع الثانوية

- الفصل الخامس: قضية الصحراء الغربية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول : المسعى المغربي

المبحث الثاني : المعارضون / المساعدون

المبحث الثالث : التأثيرات والحلول

- خاتمة

مقدمـة

مقدمة :

شكّل موضوع العلاقات الجزائرية المغربية مجال نقاش هام على الساحة السياسية لدى المختصين والمتابعين للشأن المغاربي، نظرًا للطابع العام الذي ميّز مسار تطور العلاقات بين البلدين؛ حيث كان للعديد من القضايا والأحداث الأثر الكبير عليها، خصوصا القضايا الخلافية الحادة منها – بالنظر إلى نتائجها – والتي جعلت الموضوع يبرز على الساحة الإعلامية كلّما تفاقمت الأوضاع بين البلدين.

وبالنظر إلى أهمية الدور الذي تؤدّيه وسائل الإعلام في مثل هذه الأحداث، حاولنا في هذه الدراسة تناول العلاقات الجزائرية المغربية من الناحية الإعلامية. فقد كان الإعلام حاضرًا بقوة ومن الجانبين، الجزائري والمغربي أثناء العهد الاستعماري وحتى بعد الاستقلال. غير أنّ نظرة عامة حول دور الإعلام في العلاقات بين البلدين قبل وبعد الاستقلال تجعلنا نلاحظ الفرق الكبير بين الفترتين؛ فبعد أن كان وسيلة للتجنيد وتقوية التلاحم بين الشعبين وتعبئة الرأي العام ضدّ المحتل الفرنسي. غاب هذا الدور مباشرة بانتهاء الفترة الاستعمارية، وصار الإعلام أداة في يد السلطة في كلا البلدين توظفه ضد الطرف الآخر بسبب تصادم المصالح بين الجانبين، من أمثلة ذلك قيام وسائل الإعلام المغربية بنشر خريطة المغرب الكبير مباشرة بعد استقلال الجزائر في حملة دعائية لتعبئة الرأي العام المغربي من أجل المطالبة بحق المغرب في الأراضي الجزائرية. وبالمقابل وظفت الجزائر وسائل الإعلام لتجنيد الشعب الجزائري ضد المغرب أثناء حرب الرمال 1963.

وقد حاول كلا البلدين تسوية المشاكل العالقة بينهما عن طريق المفاوضات، كما سعت بعض الدول إلى تقريب وجهات النظر بينهما، وكان لبعض الأحداث تأثير واضح على طبيعة هذه العلاقات سواء إيجابًا : لقاء القمة بين قائدي البلدين سنة 1983، توقيع معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي 1987،...، أو سلبًا : تفجيرات فندق مراكش 1994، مجزرة بني ونيف 1999...

وفيما يتعلق بالفترة التي حددناها للدراسة : 2000-2005، فقد ميزتها هي الأخرى سلسلة من التطورات والأحداث الفاعلة في مسار العلاقات الثنائية ، والتي تابعتها وسائل الإعلام، من بينها جريدة الخبر التي أخذناها كعينة لدراسة موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

وبذلك سنتعرّض لدراسة العلاقة بين متغيرين أساسيين :

- موضوع العلاقات الجزائرية المغربية التي عرفت فترات مختلفة : استقرار، توتر، تأزم شديد، بحكم العوامل الفاعلة والمؤثرة فيها، خصوصًا قضية الصحراء الغربية التي شكّلت على الدوام نقطة خلاف بين البلدين بسبب تباين موقفيهما منها.

- الإعلام باعتباره ناقلا ومتفاعلاً مع القضايا التي تهمّ الرأي العام، وهو مجسّد في دراستنا في جريدة الخبر على أساس أنّها جريدة خاصة، وهي، بلغة الأرقام، ذات حضور هام في الساحة الإعلامية الجزائرية، وتتمتع بمقروئية واسعة، حيث تسحب أكثر من 400 ألف نسخة يوميًا.

إنّ دراسة موضوع من خلال وسيلة إعلامية هو بطريقة غير مباشرة انعكاس لإدراك توجه شريحة معينة من الرأي العام، يفترض نظريًا أنها تتبنى مواقف تلك الوسيلة؛ فالتكرار الفعّال والمدروس لصور ومواقف وأحداث محددة من طرف وسائل الإعلام ذات الانتشار الواسع، يؤدي مع مرور الوقت إلى رسوخ تلك الأفكار لدى جمهورها، وقد يتبناها فتصبح نظرته للحدث مستوحاة من الأحكام المقولبة التي تصدرها الوسيلة الإعلامية. وهذا يعطينا فكرة عامة حول بعد هام من الأبعاد الوظيفية لوسائل الإعلام وأهميتها في تشكيل الرأي العام، وهو البعد المتعلق بترسيخ طروحات إيديولوجية وسياسية معينة، وتبني مواقف واتجاهات من منطلق السياسة التحريرية.

بناءً عليه، فإنّ الإشكال المطروح يتمحور حول تناول جريدة الخبر موضوع العلاقات الجزائرية المغربية: كيف عالجت "الخبر" موضوع العلاقات الجزائرية المغربية؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي، مجموعة من التساؤلات التي ستكون موجهة لبحثنا، والتي تساهم في الإجابة عن التساؤل الرئيسي :

- ما مدى اهتمام "الخبر" بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية من حيث : الموقع، الأنواع الصحفية، المصدر؟
- ما هي دلالات العناوين؟ وما هي مراكز الاهتمام في الصورة الصحفية؟
- ما هي القضايا والملفات الأساسية والثانوية المشكّلة لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية؟
- كيف عالجت "الخبر" قضية الصحراء الغربية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية بالنظر إلى الأطراف الفاعلة فيها؟
- ما هو موقف الجريدة من موضوع العلاقات الجزائرية المغربية بكلياته وجزئياته؟
- ما هي فترات الحضور والغياب للموضوع من خلال جريدة الخبر؟
- ما هي الأساليب المستخدمة في سياق البرهنة؟

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، كون علاقة الجزائر بالمغرب – على خلاف علاقاتها بباقي الدول - ذات طابع خاص، نظرًا لعامل الجوار والروابط المشتركة (الدين، التاريخ، اللغة، العادات...) من جهة، وتعدد المسائل الخلافية المطروحة بينهما من جهة أخرى.

هذه الخصوصية انعكست على نظرة وسائل الإعلام للموضوع في كلا البلدين. وإذا كان للدبلوماسية السياسية دور هام ضمن نطاق العلاقات الدولية، سيما من حيث التخفيف من حدة التوتر بين الدول وتقريب وجهات النظر بينهما، فإنّ دور الإعلام لا يقل أهمية عن دور السياسة، سواء كعامل فاعل في إطار هذه العلاقات، أم باعتباره ناقلا لمختلف التطورات بطريقة تعكس في مضمونها مواقف الوسيلة الإعلامية واتجاهاتها، مع ما يرافق ذلك من التأثير في بلورة تصورات معينة لدى المتلقي بدرجات متفاوتة.

من هذا المنطلق، تم اختيار موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر لدراسة الطبيعة الإعلامية لهذه العلاقات، عن طريق وسيلة إعلامية تنتمي إلى القطاع الخاص وتحظى بمقروئية واسعة، مع العلم أنّ الإعلام كان له حضور قوي ضمن هذه العلاقات.

إن أهمية الموضوع من الناحية الإعلامية تكمن أساسًا في توظيف تقنية تحليل المضمون كأداة رئيسية للإجابة على تساؤلات الدراسة. هذه التقنية بشقيها الكمي والنوعي، ووفق خطوات محددة، تسمح بتحليل موضوع الدراسة بطريقة علمية تقود إلى تشخيص البعد الإعلامي في العلاقات الجزائرية المغربية، والوقوف على مكانة القيم الخبرية التي تعدّ معيارًا للتركيز على جوانب معينة في الموضوع دون غيرها في الاتجاه الذي يتماشى مع السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية.

الهدف من هذه الدراسة، يتمحور حول استخلاص المعالم الأساسية المحددَة لمعالجة جريدة الخبر، موضوع العلاقات الجزائرية المغربية شكلاً ومضمونًا، وسنحاول التوصل إلى هذه المعالم، التي تترسخ مع الممارسة والتكرار، وبطريقة موجهة ومدروسة، باستخدام أداة تحليل المضمون.

I – مناهج الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، هذه الأخيرة التي لا تقتصر على مجرد جمع البيانات الإحصائية، وإنّما يمتد مجالها إلى تصنيف البيانات والحقائق، وتفسيرها وتحليلها تحليلاً شاملاً، واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة[1].

[1] - سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام : الأسس والمبادئ**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1976، ص123.

لذلك، فقد تم الاعتماد على منهج المسح بشكل أساسي للإجابـة على إشكاليـة وتساؤلات الدراسة، إلى جانب المنهج التاريخي.

1 – منهج المسح:

يعتبر منهج المسح من أنسب المناهج العلمية ملاءَمة للدراسات الوصفية بصفة عامة، ذلك أنه يستهدف تسجيل وتحليل، وتفسير الظاهرة، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها، وطرق الحصول عليها[2].

يتم المسح على مستويين :

المستوى الأول : وهو المسح الوصفي الذي يستهدف الحصول على الحقائق والمعلومات التي تساعد على فهم الظاهرة، ولكنه لا يجيب على التساؤلات المطروحة.

المستوى الثاني : وهو المسح الوصفي التفسيري الذي لا يقف عند حد الوصف، وإنما يصل إلى تحليل البيانات، واستخلاص النتائج[3].

أهم ما يميز منهج المسح في إجراءاته المنهجية، بالإضافة إلى الخطوات المنهجية العامة، ما يلي :

- تحديد نوع العينة وحجمها ومفرداتها، لأن نوع العينة وحجمها قد يختلف باختلاف التصميم المنهجي للمسح.
- تصميم هيكل الاستقصاء، أو الاستبيان، واختبار صدق الأدوات المنهجية.
- جمع البيانات.
- فرز وتنقية البيانات.
- ترميز البيانات بما يتفق ووسيلة تصنيفها وتبويبها.
- تصنيف البيانات وتفسيرها.

إن التصميم المنهجي لإجراءات المسح يؤثر في تحديد نوع العينة، وحجمها، وأسلوب جمع البيانات، وبالتالي أسلوب التعامل الإحصائي مع هذه البيانات[4].

---

[2] - محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1997، ص93.

[3] - السيد أحمد مصطفى عمر، **البحث الإعلامي : مفهومه وإجراءاته ومناهجه**، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ص217.

[4] - محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

هذه الخطوات المنهجية المشار إليها أعلاه اعتمدناها أثناء إنجاز دراستنا، وسيأتي تفصيلها أكثر لدى تطرقنا إلى أداة تحليل المضمون.

2 – المنهج التاريخي:

استلزمت طبيعة الدراسة، توظيف منهج ثان، هو المنهج التاريخي؛ فالبحوث الإعلامية تتطلب أحيانًا الرجوع إلى الماضي لتعقب الأحداث والظواهر، ودراسة وقائعها وتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية علمية دقيقة، ولأن موضوع الدراسة ذو طبيعة تاريخية، فقد تمّت الاستعانة بالمصادر والمراجع التاريخية للإحاطة بالموضوع وفهم أبعاده وخلفياته، مما يساعد الباحث ويزوده بمعلومات تعينه أثناء التحليل النوعي للبيانات الكمية.

كما وظفنا هذا المنهج في الفصل المتعلق بالصحافة الخاصة لدى تتبعنا مسيرتها، وأهم المحطات الرئيسية في مسارها الإعلامي، وكذا الصعوبات والتحديات التي واجهتها.

يعرّفه محمد عبد الحميد بقوله : «المنهج التاريخي يستلزم استرداد الماضي بطريقة منهجية، وموضوعية من خلال تجميع الأدلة، وتقويمها، والتحقق منها، ثم تركيبها لاستخلاص الحقائق، والوصول إلى نتائج أو خلاصات محكمة»[5]، فكثيرًا ما يصعب علينا فهم حاضر بعض الظواهر دون الرجوع إلى ماضيها.

والمنهج التاريخي هو أقدم المناهج المعتمدة في دراسة العلاقات الدولية، ومن مزاياه، أنه يساعد على فهم أعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول، والكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية، والدوافع التي تمليها ونتائجها، وذلك في الإطار التاريخي لهذه القرارات[6].

وللتغلب على الإشكال الذي يندرج ضمن النزعة التجاذبية بين الذاتية والموضوعية فيما يتعلق بالموازنة بين الطرحين الجزائري والمغربي لموضوع العلاقات، وحتى لا نكون منحازين إلى الجانب الجزائري، بحكم اختلاف وجهات نظرهما حول سرد وتحليل العديد من القضايا والأحداث الخلافية التي وقعت بينهما، هذا الاختلاف الذي يصل في الكثير من الأحيان حد التناقض، اعتمدنا المدخل الزمني الذي يعتبر أوضح ترتيب للمعلومات التاريخية، ذلك أن الترتيب

---

[5] - المرجع نفسه، ص91.

[6] - محمد نصر مهنا، **الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996، ص39.

الزمني هو تقريبًا القاعدة الموضوعية الثابتة التي يركن إليها الباحث[7]. كما أن المدخل الزمني يندرج عادة في إطار العمل الجاد الذي يقوم به المؤرخ من خلال "مناهج الرصد"[8].

وقد اعتمدنا هذا المدخل بشكل أساسي في الجانب النظري من الدراسة، أما في الجانب التطبيقي، فقد وظفنا المدخل الموضوعي من خلال تقسيم الموضوع الكلي إلى مواضيع جزئية.

II – أداة الدراسة (تحليل المضمون):

لما كانت مادة التحليل هي المقالات المنشورة في جريدة الخبر حول موضوع العلاقات الجزائرية المغربية، فإنّ أداة التحليل المناسبة تركزت في تحليل المضمون، وقد اجتهد كثير من الباحثين في تعريف هذه الأداة وبيان المجالات والأغراض التي تستخدم فيها، فحسب برلسون (Berelson)، وهو من الرواد في هذا المجال، يعرّف تحليل المضمون بأنّه : «أسلوب بحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنتظم، والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال»[9].

ويحدد كابلان (Kaplan) الهدف منه بقوله : «يهدف تحليل المضمون إلى التصنيف الكمي لمضمون معين، وذلك في ضوء نظام للفئات صُمّم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محدودة خاصة بهذا المضمون»[10].

ومما مضى، يمكن تحديد أهم خصائص أداة تحليل المضمون، وهي أن يكون التحليل موضوعيًا، منظمًا، وكميًا. فأما الموضوعية فتشير إلى الحياد والدقة في وضع فئات التحليل بما يسمح لعدد من الباحثين بتطبيقها على المضمون نفسه وأن يصلوا إلى النتائج نفسها. وأما مطلب التنظيم فمؤداه أنّ كل المضمون المتعلق بالمشكلة موضع البحث ينبغي أن يحلّل على ضوء كل الفئات الموضوعة. كما ينبغي أن يهدف التحليل إلى الحصول على بيانات متصلة بمشكلة علمية أو بغرض علمي، إذ ينبغي أن يكون في قدرة الباحث التعميم من نتائج تحليل المضمون. أما الوصف الكمي فأحيانًا يُشار إليه بكلمة عددي، أو بكلمة أكثر ـ أقل ـ متزايد ـ وعمومًا فهو يدور حول تقديم صيغة إحصائية لعناصر المضمون. وأخيرًا فإنّ أداة تحليل المضمون تركز على الصورة الظاهرية أو الصريحة للمضمون وليس ما وراء المفاهيم ومقولات المحتوى[11].

---

7 - عاصم الدسوقي، **البحث في التاريخ : قضايا المنهج والإشكالات**، ط1، بيروت، دار الجيل، 1991، ص206.

8 - مارسيل ميرل، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986، ص123.

9 - DE BONVILLE (Jean), **L'analyse de contenu des medias, de la problématique au traitement statistique**, Bruxelles, De Boeck Université, 2000, p9.

10 - أحمد رشدي طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية : مفهومه، أسسه، استخداماته**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987، ص22.

11 - السيد يسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص19.

إن الغرض الأساسي الذي كان وراء استخدام أداة تحليل المضمون يكمن في إخراج عملية قراءة النصوص من نطاق الحدس الذاتي والانطباع الشخصي في فهمها، أي إبعاد ذاتية الباحث في هذه العملية، وتجنب الاعتماد على التأويل الفردي في إنجازها[12]. وبالتالي كان الهدف الأساسي من هذا الاستخدام هو الحرص على أن يكون التحليل موضوعيًا، من خلال اتباع خطوات علمية دقيقة تسمح بالوصول إلى النتائج نفسها، أيًا كان القائم بالتحليل وشاملا في حصر جميع عناصر الموضوع المدروس، ومنهجيًا (منتظمًا) في اتباع قواعد مضبوطة صارمة غير قابلة للتغيير، وكميًا في اعتماد أسلوب القياس الحسابي أثناء التعبير عن النتائج.

هذه الخطوات نوردها فيما يلي[13]:

1 – تحديد مجتمع البحث:

يقصد به تحديد الموضوع الذي سيدرسه الباحث بأبعاده المكانية والزمانية[14]. ويشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة[15].

مجتمع البحث في هذه الدراسة، هو الصحافة الخاصة الجزائرية التي انتقينا منها جريدة الخبر. فالصحافة المكتوبة تعد إطارًا توثيقيًا هامًا للأحداث والظواهر الاجتماعية والسياسية المختلفة، وقد أورد الباحثون وظائف متعددة للكلمة المطبوعة في الاتصال الجماهيري يأتي على رأسها : الإعلام، التأثير والتوجيه[16].

هاتان الوظيفتان تزداد قيمتهما في الدول التي تتمتع بالحرية السياسية والإعلاميـة – مع التأكيد على أن هامش الحرية يختلف من دولة إلى أخرى – حيث يكون الفضاء الإعلامي مفتوحًا أكثر لطرح وجهات النظر المتنوعة، وهو ما تشهده الساحة الإعلامية الجزائرية، إذ تنشط الصحافة الخاصة في مجال من التنوع والتعدد، مما يعطي القارئ فرصًا أكبر للاختيار، وهذا يساهم بصورة أفضل في نشر الوعي، والإلمام بخلفيات القضايا الراهنة وتطوراتها من زوايا مختلفة، وبرؤى متعددة.

---

12 - أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص260.

13 - حول خطوات تحليل المضمون أنظر : محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-144.

14 - راسم محمد الجمّال، **مقدّمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية**، مركز جامعة القاهرة، 1999، ص227.

15 - ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص137.

16 - محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص131.

وقد انتقينا جريدة الخبر كوحدة للعينة، بناء على العديد من الأسباب الموضوعية، أهمها أن الجريدة تحتل الصدارة على الساحة الإعلامية من حيث المقروئية، وهي من أوائل الصحف التي ظهرت بعد إقرار التعددية، إضافة إلى كونها من الجرائد التي تابعت موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

2 – العينة وإطارها الزمني:

إطار العينة هو موضوع العلاقات الجزائرية المغربية، التي يعرّفها الأستاذ حسين بوقارة بأنها "علاقات ثنائية تندرج في إقليم معين له خصوصيات وعوامل تؤثر فيه، وبالتالي فعند دراستها يجب مراعاة المنطلق الوطني : اعتبارات كل دولة، المنطلق الإقليمي الجهوي : اتحاد المغرب العربي، البحر الأبيض المتوسط، والمنطلق الدولي في إطار اهتمامات الدول الكبرى"[17].

حدّدنا الإطار الزمني للعينة في الفترة الممتدة بين جانفي 2000 إلى غاية جوان 2005، ما يعادل 05 سنوات ونصف. ويعود ذلك إلى ما يلي :

- شهدت بداية الفترة تغيرًا على مستوى القيادة السياسية في كلا البلدين، بانتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للجمهورية الجزائرية في 16 أفريل 1999، ومبايعة ولي العهد محمد السادس ملكًا للمغرب خلفًا لوالده الراحل الملك الحسن الثاني، يوم 23 جويلية 1999. وقد اتخذنا من هذا التغيير في قيادة كلا البلدين، محددًا لبداية الفترة.

- مدة 05 سنوات بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية هي مدة قصيرة نسبيًا لفهم طبيعة العلاقات وتطوراتها، غير أنّها بالنسبة للجانب الإعلامي كافية بالنظر إلى الإطار الوثائقي المتوفر من جهة، والتنوع في طرح الموضوع من زواياه المختلفة، من جهة أخرى، مما يوفر مادة تحليلية هامة لدراستها.

- سنة 2005 شهدت حدثًا هامًا على الصعيد العربي والإقليمي، تمثل في احتضان الجزائر للقمة العربية (22 – 23) مارس 2005، وقد سجّل موضوع العلاقات الجزائرية المغربية حضوره على هامش أشغال القمة وعرف تغطية إعلامية واسعة، فحاولنا معرفة تداعيات تلك القمة على العلاقات الثنائية.

---

17 - مقابلة مع الأستاذ حسين بوقارة، أستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2006.

3 – تحديد العينة:

جرت العادة في البحوث التي تناولت تحليل مضمون الصحف اتباع أسلوب العينة لاختصار الطريق أمام الباحث وحتى تمكنه من التحكم في الموضوع أكثر، والوصول إلى نتائج دقيقة إلى حد أقصى، لأن اتباع طريقة الحصر الشامل لمادة غزيرة، تسبب متاعب للباحث، ربما يفقد فيها السيطرة على الموضوع تمامًا[18].

لكننا في دراستنا هذه، ذهبنا عكس ما ذهب إليه معظم الباحثين في الدراسات الصحفية، الذين اتخذوا من تحليل المضمون أداة لهم في العمل، واختيار العينة كأسلوب مختصر، حيث لجأنا إلى أسلوب الحصر الشامل لجميع الأعداد التي تدخل ضمن الإطار الزمني للدراسة، والتي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية المغربية، نظرًا لعدة اعتبارات أهمها ما يلي :

- بعد حصر أعداد جريدة الخبر الخاصة بفترة الدراسة، تبين أن الجريدة تناولت الموضوع بطريقة غير منتظمة ومتقطعة، أي أنها قد تطرح الموضوع خلال أسبوع معين مرة أو مرتين لتليه أسابيع قد تصل إلى شهر وربما أكثر لا يتم ذكره تمامًا، وأحيانًا يتم طرحه لعدة مرات متتابعة خلال مدة قصيرة، وهكذا...، وهو الأمر الذي لا يسمح باختيار العينة بطريقة منتظمة كما هو متعارف عليه، لذلك فضلنا أسلوب الحصر الشامل.

- بعد حصر جميع أعداد الصحيفة، التي تناولت العلاقات الجزائرية المغربية، خلال فترة الدراسة، تبين أنها لم تبلغ رقمًا عاليًا نضطر معه إلى اللجوء إلى أسلوب اختيار العينة، حيث بلغ مجموع أعداد جريدة الخبر قيد الدراسة 130 عددًا[19]، وهو رقم يمكن دراسته دراسة شاملة.

- خطأ التحيز ينجم عادة عن وقوع الباحث تحت تأثير معين يجعله منحازًا لفكرة معينة، فيقوم باختيار عينات تتلاءم مع هذا التأثير وتعمل على تحقيقه، وكلما كان حجم العينة كبيرًا كلما كان تمثيلها أفضل لمجتمع الدراسة وكانت النتائج أفضل وأكثر دقة[20].

- يساعد أسلوب المسح الشامل على تتبع السياق العام للأحداث، وربطها بالتطورات، مما يمكّن من معرفة فترات الحضور والغياب للموضوع على صفحات الجريدة، وكذا إدراك أسلوب معالجتها للموضوع من حيث الثبات أو التغير في مراكز الاهتمام، وطبيعة المواقف من فترة إلى

---

18 - أحمد شوتري، **صحافة الأطفال في الجزائر،** دراسة في تحليل المضمون، رسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1984، ص11.

19 - انظر الملحق رقم (1).

20 - ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص140.

أخرى. لذلك، قسمنا السنوات إلى سداسيات : السداسي الأول (س1)، السداسي الثاني (س2)، مراعاة لعامل الدقة.

ويؤكّد الباحثون على أن أفضل استخدامات تحليل المضمون وأكثرها فائدة، هي التي تركز على ملاحظة ودراسة الاتجاهات والتغييرات التي تطرأ على المضمون الإعلامي، لذلك، فإن التحليل الزمني للرسائل الإعلامية التي يقدّمها مصدر واحد عبر فترة زمنية طويلة، تساعد في الاستدلال على مدى انتقال الأفكار التي ينطوي عليها المضمون وثباتها أو تغيرها خلال الفترة الزمنية[21].

4 – فئات التحليل:

يقول بيرلسون : «إن تحليل المضمون تكمن قيمته في قيمة فئاته»[22].

إن عملية تحديد فئات تحليل المضمون وإعدادها، أهم خطوة يجب على الباحث أن يوليها الاهتمام الأكبر. والفئات هي التي يتم تصنيف المعلومات تبعًا لها، وتختلف من موضوع إلى آخر، يجب أن تكون واضحة وشاملة ومكيفة بشكل جيد مع مشكلة البحث والمضمون الذي اشتقت منه[23].

وتنقسم فئات التحليل إلى قسمين رئيسيين :

- **الأول :** يمثل مجموع الفئات التي تصف كيفية أو أسلوب تقديم أو عرض المحتوى، وتهتم بالإجابة عن السؤال : كيف قيل؟

- **الثاني :** يمثل مجموع الفئات التي تصف المعاني والأفكار التي تظهر في المحتوى، وهي الفئات التي تهتم بالإجابة عن السؤال : ماذا قيل؟

واختيار الفئات يكون وفق الإشكالية المطروحة، والتساؤلات التي يريد الباحث الإجابة عنها. وعليه جاء اختيارنا للفئات التالية :

- **فئة الموقع :** بالنسبة للعنوان، المتن، والصورة الصحفية.
- **فئة الأنواع الصحفية :** التي صاغت من خلالها "الخبر" موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.
- **فئة المصدر :** الذي تستمد منه "الخبر" معلوماتها حول الموضوع.

---

21 - سمير محمد حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي**، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1995، ص244.

22 - عواطف عبد الرحمن، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، 1982، ص92.

23 - راسم محمد الجمّال، مرجع سبق ذكره، ص231.

• **فئة الموضوع :** هي الفئة الأكثر استخدامًا في دراسات تحليل المضمون، حيث يتم تقدير درجة الأهمية والتركيز النسبي الذي توليه المادة الإعلامية للنقاط المختلفة في المضمون، ويتم تقسيم كل موضوع رئيسي إلى مواضيع فرعية (مؤشرات)، لتجيب على التساؤل الأساسي الخاص بالموضوع أو مجموعة المواضيع التي تدور حولها المادة الإعلامية(24).

• **فئة الاتجاه :** من الضروري بعد تحديد المواضيع التي تدور حولها مادة الاتصال، الكشف عن اتجاه هذا الاتصال : هل هو سلبي، إيجابي، أو محايد؟(25)

5 – وحدات التحليل:

لما كان تحليل المضمون وصفا كميا لعناصر الموضوع، فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى وحدات أو فئات أو عناصر معينة، حتى يمكن القيام بدراسة كل عنصر أو فئة منها وحساب التكرار الخاص بها.

ويجب التفرقة في تحديد وحدات التحليل بين مستويين لأغراض تحقيق الصدق والثبات المنهجي في عملية التحليل :

- وحدة التسجيل : وهي أصغر وحدة في المحتوى يختارها الباحث لأغراض التحليل، ويخضعها للعد والقياس، ويعبر ظهورها أو غيابها، وتكرارها، عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل(26). وقد اعتمدنا على الفكرة كوحدة للتسجيل، وهي تمثل أهم وحدات تحليل المضمون وأكثرها إفادة، وتعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية، والدعائية، والاتجاهات، والمعتقدات.

- وحدة السياق : وهي وحدات لغوية داخل المحتوى، تفيد في التحديد الدقيق لمعاني وحدة التسجيل التي يتم عدّها أو قياسها، فهي الوحدات الأكبر التي يتكون بناؤها من وحدات التسجيل. وقد أخذنا الفقرة كوحدة سياق للفكرة التي ترد ضمنها. وقد تكون الفقرة وحدة تسجيل إذا تمحورت حول فكرة واحدة، فيصبح بذلك المقال الذي يحتويها وحدة للسياق.

أما بالنسبة لطريقة العد، فقد استخدمنا "وحدة التكرار" وهي من أكثر الوحدات شيوعًا في تحليل المضمون، حيث تشير إلى تسجيل عدد المرات التي تتكرر فيها الأفكار.

---

24 - سمير محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص265.

25 - عواطف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص25.

26 - محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص150.

6 – صدق وثبات التحليل:

يعتبر من ضرورات تصميم المقاييس والأدوات المنهجية أن يتأكد الباحث من أن هذه المقاييس والأدوات صالحة لتحقيق الأهداف التي أعدت من أجلها، وبأنها ستنقل بدقة وموضوعية صورة الواقع البحثي والتجريبي أمام الباحث، بحيث يمكن الاعتماد على هذه الصورة في التفسير والتعميم.

ولذلك، يقوم الباحث بإجراء عدد من الاختبارات التي تجعله يتأكد من هذه الأمور، حتى يطمئن إلى أن المقياس أو الأداة قد تجاوز إلى حد كبير الأخطاء الخاصة بالتصميم والتطبيق، التي تؤثر في صلاحية المقياس أو الأداة ودقتها(27).

ويكاد يجمع الخبراء والباحثون على صعوبة تجاوز هذه الأخطاء تجاوزًا مطلقًا، ولكن الممكن هو تقليل الخطأ بنسبة كبيرة بحيث يطمئن الباحث إلى دقة النتائج والثقة فيها.

أ – صدق التحليل:

يقصد باختبار صدق أداة جمع المعلومات والبيانات مدى قدرتها على أن تقيس ما تسعى الدراسة إلى قياسه فعلاً، بحيث تتطابق المعلومات التي يتم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعية، وبحيث تعكس المعنى الحقيقي والفعلي للمفاهيم الواردة في الدراسة بدرجة كافية، أي أن اختبار الصدق يسعى لتأكيد صحة أداة البحث أو المقياس المستخدم في الدراسة وصلاحيته – سواء في جمع البيانات أو قياس المتغيرات – بدرجة عالية من الكفاءة والدقة(28).

ولتحقيق درجة عالية من الصدق، يجب التحديد الدقيق لفئات التحليل والوحدات، وتعريف كل فئة ووحدة تعريفًا دقيقًا واضحًا شاملاً متفقًا عليه، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين للحكم على مدى صلاحيتها.

وبعد قراءتنا لعينة من المقالات موضوع البحث قراءة متأنية، قمنا بتصميم استمارة مع دليلها(29)، ثم توزيعها على مجموعة من المختصين* قصد إثرائها والتحقق من علميتها، وإبداء الملاحظات التي يمكن أن تزيدها وضوحًا ودقة.

---

27 - سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص309.

28 - سمير محمد حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي**، مرجع سبق ذكره، ص314.

29 - انظر الملحق رقم (2).

* الأساتذة هم : - د. أحمد شوتري، أستاذ محاضر بقسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

- مصطفى صايج، أستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

وبناء على كل تلك الإجراءات والتعديلات، أخذت فئات الموضوع وعناصرها الشكل التالي :

- فئة موضوع الصحراء الغربية

عناصرها : قضية ثنائية / قضية أممية

- فئة موضوع الأمن

عناصرها : اتهام المغرب بدعم الإرهاب / اتهام الجزائر بدعم الإرهاب / مكافحة الإرهاب

- فئة موضوع الاقتصاد

عناصرها : تبادل اقتصادي / تهريب

- فئة موضوع اتحاد المغرب العربي

عناصرها : تفعيل العمل المغاربي / عرقلة العمل المغاربي

- فئة موضوع التوازن العسكري

عناصرها : تسلح جزائري / تسلح مغربي

- فئة موضوع الحدود

عناصرها : فتح الحدود / الإبقاء على الحدود مغلقة / ترسيم الحدود

- فئة موضوع التأشيرة

عناصرها : إلغاء التأشيرة / الإبقاء على التأشيرة

- فئة موضوع اللقاءات الثنائية

عناصرها : عقد لقاءات / إلغاء لقاءات

- فئة موضوع الوساطة

عناصرها : وساطة عربية / وساطة غربية

- فئة موضوع الهجرة السرية

عناصرها : اتهامات متبادلة / مكافحة الهجرة السرية

ب – ثبات التحليل:

تتمثل مسألة الثبات فيما أورده الباحثون باد (Budd) وثورب (Thorp) ولويس (Lewis) من «أن الباحثين الذين يستخدمون نفس التقنيات على نفس المواد يتوصلون (إن كانت أدواتهم

المنهجية تتمتع بالثبات) أساسًا إلى نفس النتائج»[30]. وتطرح مسألة الثبات نفسها في طور التصميم المنهجي، إذ يتساءل الباحث إذا ما كانت المنهجية المستخدمة تتمتع بالثبات، ومن ثم بالعلمية؟

وللثبات مفهوم واحد يلتقي عنده البحث العلمي، ومع ذلك تتفاوت أساليب التحقق منه من مجال إلى آخر، كما يتفاوت الإحساس بأهميته من دراسة إلى أخرى.

ويتفق خبراء تحليل محتوى الإعلام على أن أنسب اختبارات ثبات التحليل هي التي تتم بطريقة إعادة الاختبار، أو تعدد المحكمين أو القائمين بالاختبار. ويفضل في هذه الحالة تعدد الاختبارات بواسطة محكمين اثنين على الأقل على نفس مادة التحليل بنفس تعليمات الترميز وقواعده[31]، ثم تقدير ثبات الترميز من خلال تطبيق معادلة من المعادلات التي وضعها خبراء تحليل المحتوى.

وبناء على ما سبق ذكره، احتكمنا إلى مجموعة من المحكمين* الذين قاموا بقراءة ودراسة عينة من المادة موضع التحليل، مع دليل التعريفات الإجرائية، وبعد استرجاع الوثائق قمنا بتطبيق معادلة هولستي (Holesti)[32] التي تمكن من قياس درجة الثبات في دراسة ما، وتتمثل هذه المعادلة في :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن (متوسط الاتفاق بين المحكمين)}}{1 + (\text{ن} - 1)\ (\text{متوسط الاتفاق بين المحكمين})}$$

حيث ن : عدد المحكمين

وعليه جاءت النتائج كالآتي :

نسبـة الاتفاق بين المرمزين :

أ و ب = 23 / 30 = 0,76

---

30 - عزي عبد الرحمن، **(تحليل المضمون ومسألتا الصدق والثبات)**، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، العدد 3، 1989، ص46.

31 - محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص424.

* المحكمون هم : - مازاني راضية، أستاذة بقسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

- أمال فاضل، أستاذة بقسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

32 - أحمد رشدي طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص181.

ب و ج = 21 / 30 = 0,70

أ و ج = 20 / 30 = 0,66

متوسط الاتفاق بين المرمزين : 0,76 + 0,70 + 0,66 = 2,12 / 3 = 0,70

ومنه فإن معامل الثبات : $\frac{0,70\times 3}{0,70\times(1-3)+1}=\frac{2,1}{1,4+1}=\frac{2,1}{2,4}=\mathbf{0,87}$

وهي نسبة عالية من حيث درجة الثبات التي يحصرها هولستي بين 0,78 و 0,95.

إن تحقيق الصدق أشق من الثبات ، والعلاقة بين الصدق والثبات ليست متساوية تبادليا، إذ أن تحقيق الصدق في دراسة ما يعني أن الثبات قد تحقق أيضًا، لكن تحقيق الثبات لا يعني بالضرورة أن الصدق قد تحقق. فلو تكرر استعمال نفس الأداة على نفس المحتوى وأنتج ذلك تبيانات متماثلة إلى حد كبير فإن ذلك يعني أن الثبات قد تحقق ضمن الدراسة لكن ذلك لا يعني أن هذه التبيانات ترتبط عمليًا بالواقع حقيقة (الصدق)[33].

7 – جمع البيانات الكمية وتفريغها:

تتم هذه الخطوة على مرحلتين[34]: الأولى وتستخدم فيها استمارة التحليل لجمع البيانات الخاصة بكل وثيقة، وبعد التأكد من تحليل جميع الأعداد المشكلة لمادة الدراسة، تأتي المرحلة الثانية المتمثلة في تفريغ هذه البيانات في الجداول الخاصة بكل تصنيف على حدة، بحيث تكون هذه الجداول على مستويين :

- جداول عامة (كلية) خاصة بكل فئة على حدة
- جداول تفصيلية (جزئية) تخص عناصر فئات الموضوع

ثم يتم عرض البيانات بطرق إحصائية بحساب التكرارات، واستخراج النسب المئوية، مع رسوم توضيحية خاصة بالجداول العامة.

8 – التفسير والاستدلال (التحليل الكيفي):

وهي المرحلة الأخيرة التي يجيب فيها الباحث على كل التساؤلات المرتبطة بأهداف الدراسة. والتفسير لا يتم بمعزل عن النتائج الكمية التي يتوصل إليها الباحث من خلال الإجراءات المنهجية حتى لا ينحرف بأهداف الدراسة ومتطلباتها.

---

33 - عزي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص47.

34 - محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، مرجع سبق ذكره، ص153.

والواقع أن إضافة التحليل الكيفي، الذي يُعد إسهامًا أساسيًا للمدرسة الفرنسية، هو الذي يجعل تحليل المضمون أداة أكثر عمقًا وفاعلية في البحث العلمي[35].

وفيما يتعلق بموضوع الصحراء الغربية، اعتمدنا الأسلوب الكيفي المتعلق بتحليل القوى الفاعلة لدراسة هذه القضية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية[36].

III – فصول الدراسة:

قسمنا الدراسة إلى خمسة فصول : تعرضنا في الفصل الأول إلى تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية، مركزين على أهم المحطات التي شهدتها العلاقات بعد استقلال الجزائر، والتي كان لها تأثير على مسار العلاقات بين البلدين، وهذا لإعطاء خلفية حول طبيعتها ومسار تطورها.

أما الفصل الثاني، فخصصناه لقطاع الصحافة الخاصة في الجزائر، حيث قدمنا في البداية فكرة حول أهمية الصحافة في تشكيل الرأي العام ومكانة القيم الخبرية ضمن الممارسة الإعلامية. ثم تطرقنا إلى ظروف نشأة الصحافة الخاصة في الجزائر، مسارها، أهم الصعوبات التي واجهتها، وأخيرًا قدمنا تشخيصًا لجريدة الخبر من حيث التأسيس، الهيكلة، ومكانتها في الساحة الإعلامية.

في الفصل الثالث، تناولنا مدى اهتمام جريدة الخبر بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية من حيث : الموقع بالنسبة للعنوان، وما تحمله العناوين من دلالات، الصورة الصحفية والمواضيع التي ركزت عليها، المتن، ثم الأنواع الصحفية، وأخيرًا المصادر التي اعتمدت عليها "الخبر" أثناء معالجتها للموضوع.

بينما الفصل الرابع، فيتناول اتجاهات المعالجة نحو القضايا والمواضيع الخاصة بالعلاقات بين البلدين، بناء على الفئات المستخرجة، وقد قسمناها إلى فئات أساسية وأخرى ثانوية على أساس نسبة الظهور.

واستكملنا التحليل الموضوعي بمقاربة أكثر ديناميكية، وهي تحليل القوى الفاعلة التي تتناول الفاعلين في الموضوع، وهذا ضمن الفصل الخامس، الذي خصصناه لقضية الصحراء الغربية، في إطار العلاقات الجزائرية المغربية.

---

[35] - عواطف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص107.

[36] - شرح أسلوب تحليل القوى الفاعلة أدرجناه ضمن الفصل الخامس من هذه الدراسة المتعلق بقضية الصحراء الغربية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية.

الفصل الأول

خلفية تاريخية حول العلاقات الجزائرية المغربية

تعتبر الجزائر والمغرب دولتا القلب في المغرب العربي، وكذا القطبين الفاعلين والمؤثرين على المستوى المغاربي. وتاريخ العلاقات بين البلدين ثري بالأحداث والتطورات التي أثرت على مسار العلاقات بينهما.

وسنركز في هذا الفصل ـ بعد إعطاء نبذة حول التاريخ القديم للعلاقات ـ على فترة هامة، وهي أثناء استقلال كلا البلدين[37]، حيث أخذت العلاقات منحًا جديدًا بعد خروج المستعمر الفرنسي الذي كان عاملاً أساسيًا في بعث التعاون والتلاحم بين الشعبين، وهو ما غطى على بعض الأمور التي كانت محل خلاف.

لكن بعد استقلال الجزائر مباشرة، برزت هذه القضايا وأثيرت بشكل رسمي، إضافة إلى تطورات أخرى، ليعرف مسار العلاقات مرحلة جديدة : كلا الدولتين ذات سيادة ولها سلطة القرار، وبالمقابل قضايا خلافية تتطلب التسوية.

إن تناولنا لهذه المرحلة ليس مجرد سرد لأحداث وقعت، بقدر ما يهمنا في إعطاء خلفية لفهم الوقائع والتطورات التي تتوردها جريدة الخبر.

المبحث الأول : الجذور التاريخية المشتركة

يعود تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية إلى قرون مضت، حيث كانت شعوب المغرب العربي ككل تشكل كتلة واحدة، ففي مرحلة العصر الحجري القديم، كانت الشعوب الصحراوية تنتمي إلى الحضارة نفسها[38]، وهذا يدل على قدم المظاهر المشتركة التي تتميز بها المنطقة.
وعلى غرار شعوب المنطقة، فإنّ الشعبين الجزائري والمغربي شهدا تقريبا تعاقب نفس الحضارات، وحتى القوى الاستعمارية، فالموقع الاستراتيجي لإفريقيا الشمالية الغربية كان سببا في طمع الدول الأجنبية فيها منذ التاريخ القديم، غير أنّ الشعوب الأصلية كانت دائما تكافح الهجمات العسكرية الأجنبية، ولهذا السبب اكتفى الفينيقيون

الفصل الأول : خلفية تاريخية حول العلاقات الجزائرية المغربية

---

37 - وقد أوجزنا أهم الأحداث التي شهدتها العلاقات الثنائية في الملحق رقم (3) المتعلق بـ : **كرونولوجيا العلاقات الجزائرية المغربيـة** (1956 – 2005).

38 - أنظر: مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ط4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، الجزء الأول، ص64 وما بعدها.

والرومان والوندال بالإقامة على الساحل، لأنّ المناطق الداخلية من البلاد ظلت غير قابلة للاختراق بفعل تلك المقاومة، والشاهد على ذلك شعار ماسينيسا «إفريقيا للأفارقة»[39].

وهكذا اتسم التاريخ القديم لشمال غرب إفريقيا بثورات متواصلة ضد الاستعباد والظلم بمختلف أشكاله، كما أنّ تعطش السكان الأصليين إلى العدالة والحرية والكرامة هو الذي سهّل انتشار الإسلام في المغرب العربي ابتداء من القرن السابع للميلاد[40]. ممّا عزّز وحدة الشعبين الدينية، فصار الانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية حقيقة لا رجعة فيها، رغم مقاومة بعض القبائل لانتشار الإسلام في البداية، وهذا أمر طبيعي؛ فأي شعب سيعتبر أي قادم جديد عليه يهدد وجوده وكيانه تجب مقاومته خاصة بحكم التجربة. لكنّ القيم السامية التي جاء بها الإسلام وتبنيه مبدأ الفتوحات الإسلامية، بعيدا عن الإكراه والعنف الهمجي سهّل انتشاره. حتى المذهب المتّبع نجده واحدًا: المذهب المالكي، الذي لا يزال إلى يومنا هذا المرجعية الإسلامية المعتمدة، والذي عزّزت أسسه مملكة الأغالبة (800 – 909م)[41].

لقد كان لانتشار الإسلام دور كبير في إحداث تقارب القيم الاجتماعية والثقافية، وإلى جانب عامل اللغة الموحّدة، فإنّ اللهجات المحلية المنتشرة في كلا البلدين والتي تعرف استعمالا واسعا تتشابه إلى حد كبير. هذه العوامل وغيرها، برز تأثيرها بقوّة أثناء الاستعمار الفرنسي للمنطقة، حيث توحدت الجهود في سبيل التخلّص من الاحتلال الأجنبي.

إن الغزو التدريجي لبلدان المغرب التي هوجمت الواحدة تلو الأخرى، كان نتيجة خطة استعمارية عامة، تسير وفق أهداف محددة في الزمان والمكان، هذه العملية الاستعمارية قابلتها منذ بداية الاعتداء العسكري في القرن الميلادي التاسع عشر، وحتى الكفاح المسلّح في القرن العشرين، مقاومة متعدّدة الأشكال في البلدان المغاربية، تميزت بالتضامن بين شعوب المنطقة وتلاقي أهداف الحركات الوطنية على المستوى المغاربي، حتى وإن كان حقل نشاطها وطنيًا بحتًا.

كما ظهرت محاولات لتوحيد المغرب العربي أثناء الاستعمار، وكان من وراءها الطلبة المغتربين والمثقفين من أبناء بلدان المغرب العربي، وفي نفس الوقت تأسست في باريس جمعية "نجم شمال إفريقيا" سنة 1924، والتي أصبحت منذ 1926 حزبًا سياسيًا يعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي.

---

39 - عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص31.

40 - وصل المسلمون الأوائل المكلفون بالدّعوة إلى المغرب العربي عام 647م بقيادة عبد الله بن سعد، أي بعد الهجرة بـ 25 سنة فقط.

41 - المرجع نفسه، ص34.

من جهة أخرى، عملت جمعية "العلماء المسلمين" في الجزائر والعديد من الأحزاب السياسية في المغرب العربي، على ترسيخ الشخصية العربية الإسلامية لشعوب المنطقة، وترغيبها في الوحدة، كوسيلة لضمان الحصول على الاستقلال.

وعقدت العديد من اللقاءات والمؤتمرات لتحقيق هذه الوحدة، أبرزها مؤتمر طنجة (27 إلى 30 أفريل 1958). الذي يعدّ محطة أساسية لتجسيد العمل المغاربي، حيث أصدر المؤتمرون قرارًا يؤكّد : «إجماع شعوب المغرب العربي على توحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها»[42]. لكن النتائج الميدانية ظلت دون الآمال العالقة.

ومن أوجه التضامن في تلك الفترة، الجانب الإعلامي الذي استعمل من أجل بث أفكار التحسيس بأهمية النضال، والوحدة المغاربية والردّ على ما ينشره الاستعمار من دعايات وأكاذيب.

الصحف الجزائرية مثلاً، نجدها اهتمت كثيرًا بالقضية المغربية، خصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت جريدتي "البصائر" و "المنار" رائجتين في السوق المغربية، ممّا جعل السلطات الاستعمارية تمنعهما من الدخول إلى المغرب، فالمغاربة كانوا يجدون فيها تعبيرًا صادقًا لشعورهم الوطني، وهي بهذا قامت بتقوية الروابط الأخوية التي تجمع أبناء البلدين[43].

وتجدر الإشارة إلى ما وجده الجزائريون أثناء الثورة التحريرية في المغرب من تسهيلات في الميدان الإعلامي؛ حيث كانت جريدة "المقاومة الجزائرية" تطبع بمدينة تطوان المغربية، أيضًا جريدة "المجاهد" كانت تطبع بالمغرب، زيادةً على أن إذاعة "صوت الجزائر" التابعة لجبهة التحرير الوطني كانت تُبثّ من مدينة الناضور شمال المغرب الأقصى[44].

هذه بعض الأمثلة من الكفاح المشترك ضد الاستعمار، والتي برز فيها الإعلام كمنبر قوي لعب دورًا كبيرًا في تعزيز الشعور الأخوي بين الشعبين الجزائري والمغربي.

غير أنه بعد استقلال كلا البلدين : المغرب سنة 1956 والجزائر سنة 1962، عرف مسار العلاقات الثنائية منحا جديدًا، حيث طغت على السطح قضايا خلافية لم تكن مثارة بشكل حاد أثناء مرحلة الاستعمار، نظرًا لأولوية العمل التحرري، لكن بعد استقلال الجزائر مباشرة شهدت

---

[42] - محمد عابد الجابري، **(فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال)**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، عدد 11.

[43] - زهير إحدادن، **(مساهمة الإعلام في بناء وحدة المغرب العربي الكبير)**، حوليات جامعة الجزائر، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، 1991، العدد 6، الجزء الأول، ص67.

[44] - المرجع نفسه، ص68.

العلاقات تطورات هامة أثرت فيها بشكل بارز، وكانت محل اهتمام وسائل الإعلام في كلا البلدين.

المبحث الثاني : أزمة الحدود ومساعي التسوية (1962 – 1974)

كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء المرحلة الاستعمارية أثر كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها؛ فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى، دون مراعاة هذه الأخيرة عوامل الجغرافيا الطبيعية، أو خصائص المجتمعات المغاربية المتجاورة، مما أدّى إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع، وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب تلامس مساحاتها.

بالنسبة للجزائر والمغرب، فإن المغرب رفض الاعتراف بهذه الحدود، مستندًا في ذلك إلى بعض الحجج التاريخية، من بينها اتفاقية "لالا مغنية" المبرمة بين فرنسا والمغرب بتاريخ 18 مارس 1845، والتي نصّت على «تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة "ثنية الساسية"، مع الإبقاء على منطقة الصحراء مشتركة بين الجزائر والمغرب، تابعة لممارسة سلطات البلدين، كل على رعاياه في هذه المنطقة»[45]. وقد بيّنت الاتفاقية القبائل التي تنتمي إلى المغرب، والقبائل التي تنتمي إلى الجزائر.

إن المطالب المغربية بأراضي جزائرية تعود إلى العهد الاستعماري؛ فأثناء الثورة التحريرية لم تتردّد السلطات المغربية في المطالبة بأجزاء من الصحراء الجزائرية الخاضعة للاحتلال الفرنسي؛ ففي خطاب ألقاه "علال الفاسي" مؤسس حزب الاستقلال[46] بتاريخ 18 جوان 1956 بطنجة أكّد فيه أن: «المغرب سيواصل الكفاح إلى غاية استرجاع كل شبر من أراضيه في الصحراء الخاضعة للاستعمار الإسباني أو الصحراء الخاضعة للاستعمار الفرنسي، والتي تشمل تندوف، توات، القنادسة وموريطانيا» مبرّرًا بأنّ «الحدود الحقّة للمغرب تصل إلى أقصى الجنوب، إلى غاية سان لويس (Saint Louis) بالسنغال»[47].

---

[45] - أحسن العايب، **البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية، 1993، ص59.

[46] - لمزيد من المعلومات حول علال الفاسي، أنظر: محمد السلوي أبو عزام، **أسرار وحقائق عن علال الفاسي**، ط1، دار الرشاد الحديثة، 1981.

[47] - Ministère des affaires étrangères, **Les données historiques du problème frontalier Algéro - Marocain**, 1964, p5.

وكان علال الفاسي قد أصدر سنة 1955 خريطة سمّاها "المغرب الكبير" اعتبرت أساس المطالب الإقليمية[48].

بعد عدّة اتصالات متكرّرة فرضتها المغرب حول الحدود، تمّ توقيع معاهدة سرية[49] بين الملك الحسن الثاني، ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس في 06 جويلية 1961، اتفقا فيها على تأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود إلى أن تستقل الجزائر.

مباشرة بعد استقلال الجزائر، لم ينتظر المغرب طويلاً ليطرح القضية من جديد، وعلى ضوء هذه المطالب الترابية، أصبح الأمن القطري الجزائري مهدّدًا «دولة مستقلة لكنّها في وضعية غير مؤكدة».

في هذه الأوضاع المشحونة بالتوتر، أرسل الملك الحسن الثاني وفدين متلاحقين إلى الجزائر لإعادة تأكيد المطالب الترابية للمغرب، تبعتها زيارة الملك بنفسه إلى الجزائر بتاريخ 13 مارس 1963، إلاّ أنّ هذه اللقاءات لم تفض إلى أيّة نتيجة[50].

تحرّكت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد القـاري؛ حيـث صادقـت في 28 جوان 1963 على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، الذي يقرّ المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وفق المبدأ القانوني "UTI POSSIDETIS"[51]، الذي ينص على قداسة الحدود وثباتها، وهو ما تحفّظت بشأنه المغرب في المؤتمر التأسيسي للمنظمة.

كما أن صدور الدستور الجزائري سنة 1963 الذي أقرّ بأن: «الجزائر واحدة موحّدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب». إضافة إلى رفض الجزائر المفاوضات المتفق عليها حسب اتفاقية 1961 بحكم تغيّر ظروف إجراء المعاهدة[52]. كل هذه التطورات، اعتبرها المغرب خيانة لِمَا اتفق عليه سابقا، ممّا أدّى إلى اندلاع نزاع مسلّح بين البلدين عُرف بـ "حرب الرمال".

1 – حرب الرمال 1963:

---

48 - أنظر الملحق رقم 4.

49 - تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المعاهدة تمت دون موافقة جيش التحرير الوطني، أنظر نص المعاهدة في الملحق رقم 5.

50 - أحسن العايب، مرجع سبق ذكره، ص61.

51 - UTI POSSIDETIS هو مبدأ مأخوذ من القانون الروماني القديم، يقابله لغويًا بالفرنسية "Comme vous possédez" وباللغة العربية فكرة "حق احتفاظك بالشيء الواقع تحت حيازتك"، وبالنسبة للقانون الدولي هو احترام الأوضاع القائمة.

52 - استندت الجزائر إلى المفهوم القانوني "Rebus Sic Stantibu"، والذي يعني التغيير الجذري للأوضاع التي أبرمت في ظلها المعاهدة، وتكون بذلك في نظر القانون الدولي سببا مقبولا لإلغائها.

خلال صائفة 1963 بدأ المغرب بشن حملة صحفية قاسية ومكثفة ضد الجزائر، تزامنت مع اتخاذ تدابير قمعية عنيفة ضد الرعايا الجزائريين المقيمين بالمغرب، وفي نفس الوقت توغل أعوان مغاربة يحملون وثائق مزيفة عبر الحدود الجزائرية قصد القيام بعمليات هدّامة في الجزائر[53].

وفي 02 سبتمبر 1963 نشرت الصحافة المغربية نص بروتوكول الاتفاق الذي أبرم يوم 06 جويلية 1961 بين الحكومة المغربية والحكومة الجزائرية المؤقتة، والذي من ضمن ما جاء فيه أنّ «الحكومة المغربية تؤكّد تضامنها اللامشروط مع الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله ووحدته الوطنية، كما تعرب عن مساندتها المطلقة للحكومة الجزائرية المؤقّتة فيما يتعلق بمفاوضاتها مع فرنسا على أساس وحدة التراب الجزائري». من جهة أخرى، فإنّ الجزائر اعترفت من خلال هذا الاتفاق بأنّ المشكل الترابي المتعلق برسم الحدود «المفروضة تعسفًا من طرف فرنسا بين البلدين سوف يجد حلّه عن طريق مفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلّة»[54].

كان المغرب يهدف من وراء نشر نص البروتوكول إلى استفزاز الجزائريين، وتذكيرهم بما تمّ الاتفاق عليه بين البلدين، ليكون حجّة على الجزائر في حال رفضها المضي قدمًا نحو المفاوضات، ولإثارة حماسة الشّعب المغربي ليلتفّ حول حكومته في محاولة لصرفه عن مشاكله الداخلية.

كما أنّ مطالب المغرب بأجزاء من التراب الجزائري جاءت لإرضاء المعارضة وخاصة "حزب الاستقلال" الذي كان يدعو دائمًا إلى إعادة إحياء الإمبراطورية المغربية، ولتشتيت المعارضة الداخلية التي كانت تركّز على وجوب إدخال إصلاحات جذرية في المجالين السياسي والاقتصادي. وأصبحت قضية الوحدة الترابية أحد أعمدة شرعية النظام الملكي المغربي[55].

بداية الحرب كانت في أواخر سبتمبر 1963، حيث اجتازت بعض الوحدات للقوات المسلحة الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار، وتمركزت في حاسي البيضاء وتجنّوب على بعد 60 كلم داخل التراب الوطني[56].

---

53 - نقلاً عن تصريح وزير الخارجية الجزائري الوارد ضمن يومية الشعب الصادر بتاريخ: 1963/11/18 .

54 - BALTA (Paul), **Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, Alger, Edition Laphomic, 1990, p202.

55 - مصطفى صايج، **(حسابات جارنا الملك في الصحراء الغربية)**، يومية الأحداث، 10 ماي 2006، ص19.

56 - مصطفى صايج، **تطور العلاقات الجزائرية – المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية، 1995، ص23.

وكانت الفترة الممتدة بين 01 – 05 أكتوبر 1963، فترة اشتباكات في ثلاث مناطق: تندوف، كولومب بشار في الجزائر، ومنطقة عين فجّيج في المغرب[57].

وتجدر الإشارة إلى الأهمية الإستراتيجية للمناطق المتنازع عليها، ففضلاً عن كونها مناطق غنية بمناجم الحديد، فإنّها بمثابة منافذ تقرّب المغرب من أراضي موريتانيا التي كانت آنذاك مطمعًا للسياسة المغربية.

2 – مساعي التسوية:

لمّا اشتدّ التّوتر بين البلدين، التقى وزير الخارجية الجزائري بنظيره المغربي في شهر أكتوبر سنة 1963، من أجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين، وقد أسفرت محادثاتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية[58]:

1 – المواطنون في كل من الدولتين الموجودون في إقليم الدولة الأخرى، ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود.

2 – تتعهد الدولتان بعدم قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الآخر، ويؤكّدان مبدأ عدم التدخل في الشّؤون الداخلية لكل منهما.

3 – تتعهّد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أيّ إجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.

4 – اتفق الطرفان على ضرورة التّمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء.

لكن هذه الاتفاقية باءت بالفشل مع وقوع اشتباكات عسكرية مجـدّدًا يومـي 08 و 09 أكتوبر سنة 1963، واستطاعت القوات المغربية أن تستولي على جزء من أراضي النزاع.

نتيجة لفشل الاتصالات السياسية بين الطرفين، وعدم استطاعة الجزائر استعادة المواقع المحتلّة، قامت بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة إيش، وهنا تفاقم الصّراع، مما ترتّب عنه تدخّل الجامعة العربية في 19 أكتوبر 1963 لمحاولة إيقاف الحرب، لكن رفض الطرف المغربي المبادرة، أدّى إلى فشلها في حل النزاع القائم[59].

بعد فشل مبادرة الجامعة العربية، والمبادرات الدبلوماسية (تونسية، سورية، ثم عراقية وأخيرًا مصرية)، استطاعت الدبلوماسية الإفريقية ممثّلة في منظّمة الوحدة الإفريقية، أن تفرض

---

[57] - عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، 2002، ص245.

[58] - أحسن العايب، مرجع سبق ذكره، ص62.

[59] - المرجع نفسه، ص63.

وقف إطلاق النار بين البلدين أثناء اجتماع اللجنة[60] المكلّفة بفضّ النزاع الجزائري – المغربي ببماكو عاصمة مالي في نهاية شهر أكتوبر سنة 1963، حيث تمّ التّوصل إلى إصدار قرار مشترك يتضمن عدّة نقاط أهمها[61]:

1 – وقف إطلاق النار ابتداءً من يوم 02 نوفمبر 1963 على الساعة الصفر.

2 – تشكيل لجنة عسكرية تتألف من ضباط جزائريين، مغربيين، إثيوبيين وماليين تتولّى تعيين منطقة منزوعة السلاح.

3 – إيقاف كل الحملات الصحفية، وإنهاء أية دعاية معادية من أحد الطرفين ضدّ الآخر.

وقد تلت هذا المؤتمر عدّة لقاءات بين الجزائر والمغرب لتسوية مشكل الحدود.

وبعد مرحلة انفراج مؤقّت، ظهرت بوادر الانفجار من جديد، ففي 08 ماي 1966 أعلنت الجزائر تأميم مناجمها، ومن بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي يُطالب بها المغرب، واعتبر هذا الأخير القرار الجزائري انتهاكًا لمهام لجنة التّحكيم الإفريقية المختصّة في بحث مسألة النّزاع الحدودي، بينما اعتبرت الجزائر قرار سيادة، وبذلك بدت ملامح الانفجار تتضح من خلال:

- تجديد الحملات الإعلامية المتبادلة بين البلدين.
- اختراق دوريات البلدين لحدود كل منهما.
- حشد قوات الطرفين في منطقة النزاع "تندوف"[62].

وظل الوضع بين 1964 و 1967 يمتدّ بين الانفراج والتّوتر، حتّى توصّل الطرفان إلى إبرام عدّة اتفاقيات لإعادة رسم الحدود وتحسين العلاقات بينهما، منها[63]:

– اتفاقية إفران: المبرمة بتاريخ 15 جانفي 1969، تقرّر من خلالها إنشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية لحل المشاكل المتعلقة بالبلدين.

– اتفاقية تلمسان: بتاريخ 27 ماي 1970، تضمّنت إنشاء لجنة مشتركة تُعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين، كما اتفق الطّرفان على إنشاء شركة جزائرية – مغربية لإحياء واستغلال منجم غار جبيلات.

---

60 - حضر الاجتماع كل من الإمبراطور "Haile Selassie" ممثلاً عن إثيوبيا، رئيسًا للمؤتمر، "Mobido Keita" رئيس جمهورية مالي، إلى جانب الرئيس بن بلة والملك الحسن الثاني.

61 - صايج مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص25.

62 - المرجع نفسه، ص26.

63 - Annuaire de l’Afrique du Nord, Paris, CNRS Edition, 1970, p186.

- **معاهدة الرباط:** في 15 جوان 1972، واعتبرت آنذاك بمثابة حلقة ختام المفاوضات حول النّزاع الحدودي، حيث جاء على لسان الملك الحسن الثاني ضمن خطابه الافتتاحي قوله: «يسعدني أن أعلمكم بأنّ الخلاف الجزائري – المغربي المتعلّق بالحدود قد زال كلّيًا، ونحن نطلب من منظمة الوحدة الإفريقية أن تسحب الملفات المتعلقة بهذه القضية من أرشيفها».

صادقت الجزائر على المعاهدة التي تبيّن خط سير الحدود بين البلدين بصورة مفصّلة في 22 جوان 1972، أمّا المغرب فلم يصادق عليها إلاّ في 24 جوان 1992، وقد أرجع المغرب سبب عدم مصادقته على المعاهدة في حينها، إلى عدم تأسيس البرلمان المغربي[64].

وهكذا شهدت العلاقات الجزائرية المغربية تحسنًا، لكنه لم يدم طويلاً؛ فمنذ منتصف السبعينات طفت المشاكل السياسية مرة أخرى على السطح، لتدخل الدول المغاربية في حرب باردة دامت أكثر من عشر سنوات ميّزتها سياسة تكوين الأحلاف وتفكيكها بسرعة كبيرة، كما ميّزها الاتجاه الصّراعي في العلاقات المغاربية بدلاً من الاتجاه التعاوني والتكاملي خاصة منذ ظهور مشكل الصحراء الغربية[65].

المبحث الثالث : قضية الصحراء الغربية وقطع العلاقات الدبلوماسية (1975–1987)

شكّل اختلاف موقفي الجزائر والمغرب من قضية الصحراء الغربية بعد جلاء الاستعمار الإسباني، سببًا في توتر العلاقات بين البلدين نظرًا لاختلاف الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدّولتين، والتي يدخل ضمنها: الأمن، الحفاظ على الاستقرار السياسي، دعم وتنمية المصالح الحيوية للدّولة وبسط النفوذ القومي[66].

تمّ التّطرق لموضوع الصحراء الغربية خلال جلّ اللّقاءات التي تمّت بين الجزائر والمغرب، والتي صدرت عنها تصريحات وبيانات ثنائية تؤكّد ضرورة جلاء الاستعمار الإسباني من الصحراء الغربية. فخلال قمة أغادير 24 جويلية 1973، جاء في البيان الختامي: «إن الجانبين المغربي والجزائري، قد أعربا عن اقتناعهما بضرورة إحكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للاحتلال الإسباني... »[67].

---

64 - أكثر تفاصيل حول أسباب عدم مصادقة المغرب على المعاهدة أنظر: مصطفى صايج، مرجع سبق ذكره، ص27.
- LAURENT (Eric), **Mémoire d'un Roi : Hassan II**, Paris, Edition Plon, 1993, p143.

65 - حسين بوقارة، **(إتحاد المغرب العربي : بين الواقع والآفاق)**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، العدد الثاني، الجزء الأول، ص61.

66 - مصطفى صايج، مرجع سبق ذكره، ص9.

67 - فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، **قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية**، ط1، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1983، ص365.

وتجدر الإشارة إلى أنّ موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية، كان قبل تأزّمها سنة 1975 من المؤيدين لتصفية الاستعمار بها، وهذا ما تؤكده البيانات المشتركة التي أصدرها عقب لقاءاته المحلية والدولية بشأن هذه المسألة، نذكر على سبيل المثال تصريح السيد "بوطالب" ممثل المغرب في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة 12 أكتوبر 1970، فيما يخص الصحراء الغربية: «إنّ المغرب وجيرانه حرصًا على السّلم في المنطقة، وعلى تنمية التعاون بين بلدانها، قرّروا بذل كل ما في وسعهم لتسهيل تطبيق تقرير المصير في الصحراء، بالتعاون مع جمعية الأمم المتحدة والسلطة المديرة إسبانيا»[68].

1 – بداية تباين المواقف حول قضية الصحراء الغربية:

شكّل انعقاد مؤتمر مدريد الثلاثي (11 – 14 نوفمبر 1975) بين إسبانيا، المغرب وموريتانيا، نقطة تحوّل بالنسبة للتوافق الجزائري – المغربي تجاه النزاع في الصحراء الغربية، وبداية عهد جديد من تباين المواقف وتصادمها أحيانًا أخرى على أرض الواقع.

ينصّ الاتفاق في مادته الثانية على الانسحاب العسكري الإسباني في ميعاد غايته 28 فيفري 1976، على أن يوضع الإقليم تحت إدارة ثلاثية (إسبانية، مغربية وموريتانية) إلى غاية تنظيم استفتاء لتقرير مصير الشّعب الصّحراوي[69].

رفضت الجزائر الاتفاق، لأنه لا يحمل الصفة الشرعية؛ باعتبار صلاحيات إسبانيا لا تخوّلها حق التصرف بأرض الإقليم على هذا النحو، ولا تملك التفويض بذلك، إذ تقتصر سلطاتها على الإدارة فقط[70].

في خضم هذه التطورات، وتفاديًا لتأزم الوضع لجأت هذه الأطراف إلى محكمة العدل الدولية من أجل رأي استشاري في قضية الصحراء الغربية.

أثناء المناقشات التي تمت داخل المحكمة، ركّز الوفد المغربي على اعتبار أن القاعدة الآمرة "Juscogens" بالنسبة لهذه القضية، هي بدون شك تلك المتعلقة بتصفية الاستعمار، ويعتقد

---

68 - أحسن العايب، مرجع سبق ذكره، ص71.

69 - SEGURA IMAS (Antoni), **La question du Sahara dans la dynamique géopolitique du Maghreb**, in confluences Méditer-ranée : Transition politique au Maroc, Edition L'Harmattan, Automne 1999, n°31, p119.

70 - طاهر سعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو**، ط1، دمشق، دار المختار، 1998، ص10.

الوفد المغربي أنّ هذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق مجموعة من التقنيات والأساليب؛ فالحق في تقرير المصير هو حل منطقي وعادل، ولكنّه لا يتمّ إلا داخل وعاء الوحدة الترابية للمغرب[71].

أكّد قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975، على ضرورة تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في المستعمرة الإسبانية؛ حيث اعتبرت المعلومات التي بلغتها، لا تكفي لإقامة أية رابطة سيادة إقليمية بين إقليم الصحراء الغربية من جهة، ومملكة مراكش، أو الكيان الموريتاني من جهة أخرى، فالمحكمة إذًا، لم تجد الدلائل الكافية التي توحي بوجود روابط قانونية. ومع ذلك، فقد أقرّت بوجود روابط إثنية واجتماعية بين بعض القبائل الصحراوية وقبائل محددة من جنوب المغرب وشمال موريتانيا، ولكنها غير كافية لتأسيس سيادة موريتانيا أو المغرب على إقليم الصحراء الغربية[72].

بعد فشل المساعي الدبلوماسية المغربية لضمّ الإقليم، لجأت السّلطات المغربية إلى محاولة ضمّه بالقوّة عبر ما عُرف "بالمسيرة الخضراء".

2 – المسيرة الخضراء 1975:

رغم إقرار محكمة العدل الدولية بعدم وجود روابط قانونية بين المغرب والصحراء الغربية، إلاّ أن المغرب أعطى قراءة مغايرة لما أصدرته المحكمة؛ فبخصوص سؤال المغرب للمحكمة حول ما إذا كانت الصحراء الغربية أرضًا بلا سيد[73] قبل احتلالها من طرف الإسبان، الجواب: كانت مأهولة بالسكان رغم بداوتهم كانوا منظّمين سياسيًا واجتماعيًا في قبائل وتحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم، وكانوا يدفعون الضرائب للسلطان المغربي، لكن هذه الصلة لوحدها – دفع الضرائب – لا يمكن أن تؤسّس على أنّها دليل للسّيادة[74].

اعتبر ملك المغرب الحسن الثاني أن هذا القرار يدعم ويقوي حقوق المغرب، لأن الأمر يتعلّق ببلاد إسلامي، حيث أن دفع الضرائب لقائد دليل على الولاء له، ولذلك تم تنظيم حركة جماهيرية حاشدة: المسيرة الخضراء، أكثر من 350 ألف مدني مغربي بدون سلاح، رجال ونساء،

---

71 - حسين بوقارة، **(السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي)**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002-2003، العدد الثاني، ص127.

72 - BALTA (Paul), op.cit, p191.

73 - "أرض بلا سيد" يقابله إصلاحًا من الناحية القانونية: "TERRANULLIUS"

74 - SIBONI (Alain), **Le grand guide du Maroc**, Bibliothèque du voyageur, Singapour, Edition Gallimard, 1990, p61.

زحفوا نحو الصحراء الغربية في 06 نوفمبر 1975 تحت قيادة الوزير الأول[75]، جرى ذلك بعد اتصالات مع حكومتي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على ضمانات دولية.

من بين التبريرات التي قدّمها المغرب لتنظيم المسيرة الخضراء هو التّدخّل الجزائري، حيث لاحظ المغرب أنّ الجنود الجزائريين قد احتلّوا مناطق صحراوية بموافقة إسبانيا، في حين جمعت هذه الأخيرة كل قواتها على الحدود الشمالية، ورأى المغرب أن الوضع أخذ شكلاً غريبًا في خريف 1975، فالجزائر بعثت جنودها إلى الصحراء، في حين أن المغرب – المطالب أصلاً بالصحراء – ممنوع منعًا باتًا من المشاركة في تخطيط مستقبل الصحراء[76]، بسبب تدهور علاقات المغرب مع إسبانيا من جهة، وحدوث تقارب جزائري إسباني من جهة أخرى.

أدانت الجزائر سياسة "أمر الواقع" على إثر قيام المغرب بالمسيرة الخضراء، والتي اعتبرتها مناورة للغزو والاحتلال[77]، ومجرّد زحف موجه ضد أراضي الغير.

3 – تأزم الأوضاع وقطع العلاقات الدبلوماسية:

في 11 نوفمبر 1975، قامت القوات المغربية باحتلال مدينة "العيون"، ثم مدينة "سمارة" الصحراويتين، أما موريتانيا فقد احتلت هي الأخرى مدينة "داخلة"، وقد جرت معارك عنيفة بين القوات المحتلة وأعضاء جبهة البوليزاريو[78].

ولما قامت فرقة عسكرية جزائرية بحمل مساعدات إلى الشعب الصحراوي، تعرضت إلى هجوم قامت به القوات المغربية بتاريخ 26 جانفي 1976 في أمغالا (تقع في الصحراء الغربية على بعد 3 كلم من حدود الجزائر)، راح ضحيتها العشرات من القتلى في صفوف الطرفين. وهكذا وصلت حدّة الخلاف بين الجزائر والمغرب إلى حصول مواجهات عسكرية عنيفة، حيث استمرت 03 أيام، أعلن خلالها المغاربة أنّهم أسروا حوالي 100 جندي جزائري[79].

---

75 - Ibid, p62.

76 - فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص389.

77 - من مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنظر عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص204.

78 - جبهة البوليزاريو (Front Polisario) : الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، تعود جذورها إلى سنة 1967 بقيادة محمد سيدي إبراهيم البصيري. أهدافها : مواجهة المشروع الإسباني والتصدي للأطماع التوسعية المغربية.

79 - عبد السلام قريقة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية، 2004، ص70.

مباشرة بعد حادثة "أمغالا" سعت عدّة بلدان عربية لاقتراح وساطتها لوضع حد للأزمة الجزائرية – المغربية وهي: مصر، العربية السعودية، اليمن، تونس، وقد أدت هذه الوساطة إلى عدم دخول الدولتين في حرب مدمرة، لكن التوتر ظل قائمًا؛ حيث تجددت الاشتباكات مرة أخرى في 15 فيفري 1976، وواصلت المغرب اتهاماتها للجزائر بدعوى مساندتها للمرتزقة (وهي التسمية التي يطلقها المغرب على جبهة البوليزاريو)؛ وخرقها للحدود المغربية بواسطة جيوشها النظامية، وفي هذا الإطار، قدّم المغرب شكوى إلى مجلس الأمن بتاريخ 14 جوان 1976، يقول فيها بأن الجيوش الجزائرية تقوم بخرق مستمر للحدود المغربية، وذلك بهدف الاعتداء على المغرب، لكن مجلس الأمن، الذي لم تتوفر لديه أية براهين حول صحة الإدّعاءات المغربية، لم يكن باستطاعته اتهام الجزائر واتخاذ إجراءات ضدّها.

بتاريخ 27 فيفري 1976 تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وقد اعترفت بها الجزائر رسميًا في 06 مارس 1976، مباشرة بعدها بيوم أعلن المغرب قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر.

مع بداية الثمانينات دخلت الجزائر والمغرب في مفاوضات سرّية سنة 1981 إلا أنّها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين، حيث ركزت الجزائر على :

- إشراك البوليزاريو كمفاوض أساسي في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط.
- إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها، يتم الاتفاق بشأنها.
- المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة.

أمّا الموقف المغربي فركّز على :

- المفاوضات مع الجزائر.
- مغربية الصحراء لا رجعة فيها.
- إمكانية تطبيق مقرّرات منظمة الوحدة الإفريقية، لاسيما قرارات نيروبي الثانية، القاضية بوقف إطلاق النّار وإجراء استفتاء[80].

بموازاة ذلك، كانت المواجهة الدبلوماسية قوية، فعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية، عمدت الجزائر إلى طرح القضية منذ سبتمبر 1977، مدعّمة بـ "خمس عشرة" دولة عضو في المنظمة. وفي اجتماع المنظمة بفريتاون بجنوب إفريقيا سنة 1980 طرحت عضويتها، إلاّ أنّ

---

80 - مصطفى الخلفي، **(أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية)**، عن موقع :
http://www.aljazeera.net/in-depth/western_desert_crisis/2003/05/05-8-2htm.

النّصاب لم يكن متوفرًا، وقد وافق المغرب في مؤتمر نيروبي الأول سنة 1981 على مسألة الاستفتاء[81]. إلاّ أنّ الجزائر مارست ضغوطًا قوية على الأمين العام للمنظمة، الذي قام باستدعاء الجمهورية الصحراوية للمؤتمر التاسع عشر للمنظمة بأديس أبابا سنة 1983، ودعا الطرفين إلى التفاوض، واكتمل ذلك في المؤتمر العشرين المنعقد أيضًا بأديس أبابا سنة 1984، حيث أعطيت العضوية الكاملة للجمهورية الصحراوية، ممّا اضطر المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية[82].

رغم التشنج الذي كان قائمًا بين الجزائر والمغرب، بسبب قضية الصحراء الغربية، إلاّ أنّ محاولات تحسين العلاقات بينهما لم تنقطع؛ حيث تم عقد القمّة الأولى بين الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد، بالمنطقة الحدودية المسمّاة العقيد لطفي بتاريخ 26 فيفري 1983، تم على إثرها رفع الكثير من القيود على الحركة عبر الحدود بين البلدين[83].

في النّصف الثاني من الثمانينات بدأت المعطيات الدولية تتغير؛ حيث انتهت الحرب الباردة التي أسهمت بنزعتها الاستقطابية في تغذية العديد من النزاعات ومنها نزاع الصحراء، وبرز توجه جديد نحو نظام التّكتلات الاقتصادية الكبرى، وبالتالي فإنّ الكيانات المجهرية سوف لن تستطيع ضمان مكان لها في ظل النّظام الدولي الجديد[84].

في ماي 1987 أدّت وساطة العاهل السّعودي الملك فهد، إلى زيادة التقارب بين البلدين، انتهى بتفاهم جزائري – مغربي حول الحدود. وفي غضون أقلّ من شهر، أطلقت الحكومة الجزائرية سراح 150 جنديًا مغربيًا، في مقابل إطلاق سراح 102 من المسجونين الجزائريين[85].

4 – الموقف الرسمي الجزائري تجاه قضية الصحراء الغربية:

إذا كان الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية واضحًا، وهو اعتبار الصحراء جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية، ويجب استرجاعها بأية وسيلة. فإنّ الإشكال الذي يطرح نفسه فيما يتعلق بموقف الجزائر من النزاع في الصحراء الغربية، هو تحديد طبيعة الدور الجزائري في

---

81 - وهو العرض الذي رفضته وقتذاك جبهة البوليزاريو حيث وصفته بأنّه مناورة مغربية لإضفـاء الشرعيـة على احتلالـه للإقليـم. أنظـر: أحمد دياب، **(المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء)**، مجلة السياسة الدولية، جانفي 2005، عدد 159، ص203.

82 - مصطفى الخلفي، مرجع سبق ذكره.

83 - بهجت قرني، علي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**، ط1، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص216.

84 - حسين بوقارة، **(اتحاد المغرب العربي : بين الواقع والآفاق)**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، الجزء الثاني، ص55.

85 - بهجت قرني، علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص217.

القضية: هل هي طرف مباشر في النّزاع؟ أم أنّها طرف مهتم به فقط؟ وما هي حيثيات الموقف الجزائري؟

1.4 – بداية النزاع الصحراوي:

كان أطراف النّزاع الصحراوي منذ عام 1975 أربعة: إسبانيا، المغرب، موريتانيا من جهة، وجبهة البوليزاريو من جهة أخرى، وبعد انسحاب القوات الإسبانية من الإقليم الصّحراوي، وتوقيع معاهدة السّلام بين موريتانيا والجبهة، أضحى النّزاع ثنائيًا وأكثر وضوحًا (المغرب والجمهورية الصحراوية).

فالجزائر ليست طرفا في النزاع بأي شكل من الأشكال، وإنّما مجرد طرف مهتم بالموضوع، والدليل القاطع على ذلك أن المنظمات الدولية أقرّت بهذا، فمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية تعاملان الجزائر على هذا الأساس[86].

2.4 – حيثيات موقف الجزائر:

إنّ الموقف الجزائري ذو بعد إيديولوجي حقيقي بحكم مرور الجزائر بنفس التجربة التاريخية المتعلقة بالكفاح من أجل تقرير المصير والاستقلال، وهو الالتزام الإيديولوجي الذي يمثل إحدى دعائم السياسة الخارجية الجزائرية[87]، وعلى هذا الأساس، فإنّ موقف الجزائر ينطلق من مبادئ ثابتة، يمكن تلخيصها في الآتي[88]:

1 – إنّ الحرب الدّائرة في الصحراء الغربية تهدّد الأمن والسّلم الدوليين وخاصة في منطقة المغرب العربي، والجزائر جزء من المنطقة، علاوة على كون الصّراع يدور بالقرب من حدودها.

2 – القضية الصحراوية تحريرية، وتتعلّق بتصفية الاستعمار من المنطقة المذكورة.

3 – إنّ مبادئ القانون الدولي وأخلاقياته تؤكد مشروعية مساندة حركات التحرير الوطنية، وتطالب الدول بتقديم كل العون لها، من أجل استكمال عمليات تصفية الاستعمار، وهو ما نصّت عليه مختلف مواثيق وقرارات المنظّمات الدولية.

4 – إنّ الجزائر تؤيّد وتطالب بتطبيق مبدأ تقرير المصير، الذي أضحى قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي الإلزامية، الّتي تهمّ المجتمع الدولي كلّه.

---

[86] - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص198.

[87] - حسين بوقارة، **(السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي)**، مرجع سبق ذكره، ص127.

[88] - عمر صدوق، مرجع سبق ذكره، ص200.

ومساهمة من الجزائر في إيجاد حل سلمي وعادل للقضية في إطار المنظمات الدولية، فقد تقدّمت بالعديد من المذكرات إلى كل من منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية.

المبحث الرابع : تأثير الوضع الأمني على العلاقات الثنائية

تميّزت فترة نهاية الثمانينات بحصول تقارب كبير بين الجزائر والمغرب، خاصة في ظلّ العمل من أجل تأسيس إتحاد المغرب العربي، غير أنّ هذا التقارب لم يستمر طويلا، بسبب عدة تطورات وأحداث، أثّرت سلبًا على مسار العلاقات بين البلدين.

1 – التقارب الجزائري المغربي:

في نوفمبر 1987، استقبل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وزير الخارجية المغربي، وناقشا معًا وسائل الإسراع بقيام المغرب العربي الكبير، وحل الصّراع الخاص بالصحراء الغربية، ليتم الإعلان رسميًا عن فتح الحدود، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بتاريخ 16 ماي 1988[89].

كما أن مشاركة الملك المغربي الحسن الثاني في القمة العربية، التي عُقدت بالجزائر في جوان 1988، كانت رمزًا قويًا للمصالحة الجزائرية المغربية[90]، لدرجة أنّ هذه المصالحة كادت تصرف الاهتمام والدّعم عن الانتفاضة الفلسطينية[91]، تزامن ذلك مع حدوث تطوّرات إيجابية في مسار قضية الصحراء الغربية، تمثلت في إقرار خطّة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء، ووقف إطلاق النار بين البوليزاريو والمغرب.

إن التطورات السياسية التي بدأت معالمها ترتسم منذ منتصف الثمانينات في جل دول المغرب العربي، أفرزت بداية تشكيل نخب مختلفة ومتمايزة المكونات والأدوار التي تلعبها كل دولة، خاصة على مستوى مراكز اتخاذ القرار. وعلى اعتبار أن هناك ارتباط وثيق بين الجماعات والنخب الوطنية، وبين عملية التكامل، فإن التناقض في أهداف ومكونات هذه النخب، لا يخدم في نهاية المطاف العملية التكاملية في المنطقة.

---

[89] - بهجت قرني، علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص217.

[90] - عن المصالحة الجزائرية المغربية أنظر :

GUILLERY (Bernard), **La réconciliation Algéro-Marocaine**, Défense Nationale, juillet 1988, Vol. 44, pp189-192.

[91] - عبد النور بن عنتر، **(الاتحاد المغاربي بين الواقع والإفتراض)** عن موقع :

http://www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/08/08-14-9 htm

ورغم كل الاعتبارات والتناقضات السابقة الذكر، فإنّه منذ بداية النصف الثاني من الثمانينات ونتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والدولية، انبعثت الرغبة في التكامل المغاربي من جديد، خاصة بعد تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب، والتقارب التونسي الليبي عقب انقلاب نوفمبر 1987 في تونس[92].

حيث اجتمع قادة الدول المغاربية الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) في قمّة زرالدة 10 جوان 1988، – وهي أوّل قمّة مغاربية في التاريخ بصفة رسمية – تطرّقوا خلالها إلى مبدأ إنشاء إتحاد مغاربي، ليتمّ الإعلان عن تأسيسه في 17 فيفري 1989 بمراكش، وتمّ إبرام معاهدة إنشائه التي نصّت على إيجاد مجموعة من المؤسسات التكاملية وعلى مجموعة من السياسات الميدانية الواجبة الإتباع.

وقبل هذا التاريخ، زار الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد المغرب في 06 فيفري 1989، مما اعتبر مؤشرًا إيجابيًا على تحسّن العلاقات بين البلدين، غير أن التّوتر عاد من جديد ليطبع العلاقات الجزائرية المغربية بسبب تدهور الوضع الأمني الجزائري.

2 – الأزمة الأمنية الجزائرية:

تحت وطأة الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر، وتسارع الأحداث بعد ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كسبت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، ثم استقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، وارتفاع وتيرة أعمال العنف داخل البلاد، فكان لهذه التطورات تأثير على علاقات الجزائر الدولية، سيما مع المغرب في ظل شكوك جزائرية حول حقيقة موقفه من تلك الأحداث، تتراوح بين الاعتقاد بتغاضي المغرب عن استخدام المتطرّفين لأراضيه معبرًا، وبين تقديمه دعمًا لهم مقابل وعود بتأييد سياسته تجاه الصّحراء حال وصولهم إلى السّلطة في الجزائر[93].

وهو ما أشار إليه أحد الباحثين المغاربة مصطفى سحيمي – باحث في مركز للدراسات والبحوث بالمغرب – حيث يرى وجود نوع من الاتّفاق بين الإسلاميين الجزائريين والحسن الثاني حول الموضوع، مشيرًا إلى استقبال الحسن الثاني في عام 1991 لزعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني[94].

---

92 - حسين بوقارة، **(إتحاد المغرب العربي: بين الواقع والآفاق)**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص62.

93 - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص204.

94 - عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

وحسب المحلّل السّياسي الجزائري عبد النور بن عنتر، فـإن المغربيـن يأملون – على ما يبدو - أن يصل الإسلاميون (في إشارة إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ) إلى السلطة في الجزائر، لأن ذلك سيسمح بحل نزاع الصحراء الغربية لصالح المغرب، ذلك أنّهم يعتقدون أنّ الإسلاميين الجزائريين معادون للبوليزاريو الماركسية النزعة[95].

وعلى عكس بعض الدول العربية التي حاولت التّوسّط في الأزمة الجزائرية، تفادى المغرب اقتراح وساطته لأنّه يعلم مدى حساسية العلاقة مع الجزائر، ولكن بعض المسؤولين أدلوا بتصريحات أثارت ردود فعل جزائرية شديدة اللّهجة، فقد وصف العاهل المغربي الحسن الثاني الجزائر بـ "مخبر تجارب"[96] أثناء تطرقه لتعاطي الحكومة الجزائرية مع الملف الأمني، مما عرّضه لانتقادات شديدة من قبل السلطات والصحافة الجزائرية[97].

على صعيد الحكم في الجزائر، تمّ تشكيل المجلس الأعلى للدولة بتاريخ 14 جانفي 1992، وتعيين محمد بوضياف رئيسًا له عقب استقالة بن جديد.

محمد بوضياف الذي كان يقيم في مدينة القنيطرة المغربية، حرص لدى مغادرته المغرب على تأكيد التزامه بإيجاد حل سريع لنزاع الصّحراء[98]، وهو ما شكّل ارتياحا لدى الأوساط المغربية، لكنّه اغتيل في نفس السّنة (29 جوان 1992).

واستمرّ مسار العلاقات الجزائرية المغربية في الاتجاه من سيء إلى أسوأ، عقب اتهام مسؤولين جزائريين المغرب بالسّماح بمرور الأسلحة عبر حدوده للجماعات المسلّحة التي تقترف جرائم في حق المواطنين الجزائريين.

ويروي اللواء خالد نزار في مذكراته، أن المغرب حاول "مساومة" الجزائر عام 1993، عندما طالبته بتسليمها القائد السابق للجماعات الإسلامية المسلحة عبد الحق العيايدة، إذ سعى المغرب للحصول على تنازلات فيما يخص الصحراء الغربية، مؤكّدًا أن "الأمن كل لا يتجزّأ"، "وأن كل الأجزاء متصلة"[99].

تفاقم الأزمة الأمنية بالجزائر، جعلها تنتهج سياسة شديدة اللّهجة تجاه كل بلد يبدي رأيًا تراه الحكومة الجزائرية غير متضامن معها، أو فيه محاولة تدخّل في شؤونها.

---

[95] - المرجع نفسه.

[96] - أنظر: على هارون، **مذكرات اللواء خالد نزار**، الجزائر، منشورات الخبر، ص68 وما بعدها.

[97] - عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

[98] - أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص204.

[99] - علي هارون، مرجع سبق ذكره، ص68.

أول بلد وُجهت له رسالة شديدة اللهجة هو المغرب، فقد أصبحت أي تصريحات للمسؤولين المغربيين حول الجزائر تحدث أزمة بين البلدين، ففي أفريل 1997، أعلن الوزير الأول المغربي عبد اللطيف الفيلالي أن انتخابات جوان لن تحلّ مشكلة الجزائر، فكان على هذه الأخيرة أن استدعت سفير المغرب وطلبت منه توضيحات حول هذا التّصريح، فسارعت الرباط إلى التّأكيد على حرصها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر[100].

---

100 - عبد النور بن عنتر، **(الأبعاد التاريخية والثقافية في الأزمة الجزئرية، الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري)**، ندوة لندن 1999، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2004، ص ص31-32.

3 – حادثة مراكش 1994 وغلق الحدود الجزائرية - المغربية:

بلغ التّوتر أوجّه بين الجزائر والمغرب صيف 1994، إثر اعتداء إرهابي على فندق "أطلس آسني" بمراكش في 24 أوت 1994، شارك فيه فرنسيون من أصول جزائرية ومغربية وأودى بحياة رعيتين إسبانيتين، حينها أكّدت الرباط تورّط جزائريين في الحادث متّهمة في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالضلوع فيه(101)، فبادر المغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض التّأشيرات، ليس فقط على الرعايا الجزائريين، بل على كل الأجانب من أصل جزائري، وهو ما تمّ اعتباره سابقة تاريخية، لأنه ينطوي على تصور عرقي(102).

وكان رد فعل الجزائر سريعًا، حيث طبّقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التّأشيرات على رعايا المغرب، لكنّها لم تطبّق هذا الإجراء على الأجانب من أصل مغربي، كما أغلقت حدودها مع المغرب يوم 27 أوت 1994.

4 – تجميد العمل المغاربي:

ظهرت إرهاصات تجدّد النّزاع "البارد" بين البلدين وانعكاساته على مسيرة الاتحاد المغاربي في ربيع عام 1993، وذلك عندما دعا وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي آنذاك، إلى وقفة مراجعة للإتحاد المغاربي بسبب مواقف الجزائر "المستفزّة" للمغرب في قضية الصحراء، ليوجه رسالة إلى نظيره الجزائري محمد صالح دمبري، بتاريخ 21 ديسمبر 1995، تضمّنت طلب المغرب من الجزائر التي تترأس إتحاد المغرب العربي، تجميد أنشطة مؤسسات الاتحاد مؤقتًا، ريثما تعود الأطراف إلى مواقفها، وتحديد موقف الجزائر من ملف الصحراء الغربية؛ حيث رفضت المغرب أن تستمر الجزائر في لعب دور يتجاوز كونها ملاحظًا في ملف الصحراء الغربية، وتقوم بسلوك يتضارب مع مساعي المغرب الدبلوماسية لدى هيئات المجتمع الدولي، وهو أمر بنظر المغرب لا يستقيم مع مصالح ومستقبل العلاقات المغاربية وبالتالي مع بناء المغرب العربي(103).

من جهتها، قامت وزارة الخارجية الجزائرية بتوجيه رد على الرسالة المغربية، تضمّن التّأكيد على عدم الربط بين بناء المغرب العربي وملف الصّحراء الغربية، باعتبار هذا الأخير

---

101 - أثبتت التحقيقات المغربية والفرنسية فيما بعد عدم تورّط الأمن الجزائري في العملية.

102 - أنظر الملحقين رقم 6 و 7.

103 - مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، **حالة المغرب، التقرير السنوي 1996 – 1997**، الجزائر، مطبعة النجاح الجديد، 1998، ص111.

سابق تاريخيًا عن قيام الاتحاد، وبقدر ما قدّمت الرّسالة الجزائرية التزام الجزائر بدورها كملاحظ – شأنها شأن موريتانيا – في ملف الصّحراء الغربية، فقد جدّدت حرصها على لعب دور في التّحقق من نزاهة الاستفتاء في جميع مراحله، على المستويين الأممي والإفريقي، وأعلنت الجزائر أنّها ستعرض مقترح المغرب على الدول الأعضاء.

أدّى حوار الرسائل بين الرّباط والجزائر إلى تفاعلات هامة على مستوى العلاقات المغاربية، ولكن تأثيره كان أعمق على سير أنشطة الاتحاد، التي شهدت جمودًا شبه تام، وكان أوّل امتحان له هو الاجتماع الذي دعت الجزائر لعقده بداية شهر فيفري 1996 بالجزائر العاصمة، على مستوى وزراء الخارجية. سبق الاجتماع مساعي وساطة قامت بها ليبيا وتونس بين المغرب والجزائر، لكنّ الأمور اتجهت نحو حالة انقسام مواقف دول الاتحاد بين مشاركين في اجتماع الجزائر وهم : موريتانيا وتونس إضافة للجزائر، وغير مشاركين: المغرب وليبيا.

شهدت مؤسسات الاتحاد عمليا شللاً شبه تام، إذ لم تنعقد اجتماعات على مستوى الوزراء والخبراء ومؤسسات مجلس الشورى الذي لم يكتمل تكوينه أصلاً، ولم يتم تكملة مشروع بنك الاستثمار (بتونس)، وكذلك الأمر بالنسبة للأكاديمية المغاربية (مقرّها طرابلس)، ولا المحكمة المغاربية العليا (مقرّها نواقشط)[104].

وكان يمكن ملاحظة الطابع الجزئي والمحدود للأنشطة التي قامت بها مؤسسات الاتحاد، حيث نسجّل أنّ الجزائر التي ترأّست الاتحاد (ممثلة آنذاك في الرئيس الجزائري ليامين زروال)، قامت بإيفاد مبعوثين إلى رؤساء الدول الأربعة بهدف دعوتهم لحضور القمة المغاربية المؤجلة عن موعدها منذ 03 سنوات.

ومن الواضح أن المعضلات السياسية والإستراتيجية التي واجهتها المنطقة والتي من أبرزها: ملف الصحراء الغربية، أزمة "لوكربي"، الوضع الأمني الجزائري، وقفت وراء استمرار حالة جمود الإتّحاد الذي لم يكن قد مضى على تأسيسه سوى ثماني سنوات، قضى أربعة منها فقط في حالة نشاط.

أمام استمرار حالة الجمود في عمل مؤسسات الإتّحاد، نشطت دبلوماسية الدول الأعضاء في اتجاهات متعدّدة، سواء لمحاولة التوسط، كمساعي ليبيا وتونس، كما ظهرت اتجاهات واتصالات مغربية – جزائرية بحثت فرص تجاوز حالة المأزق، حيث حدثت ديناميكية خاصة

---

[104] - المرجع نفسه، ص112.

على المستوى الثنائي في العلاقات المغاربية، لكن تأثيراتها على المستوى المغاربي الجماعي لا تبدو ذات قيمة تذكر.

وفي حوار أجرته مجلّة الشرق الأوسط سنة 1997 مع وزير الاقتصاد والمالية المغربي فتح الله ولعلو[105]، أعطى وجهة نظر المغرب حول البناء المغاربي، الذي لا بدّ أن يستند حول الفضاءات الصّحراوية للمنطقة؛ فالصّحراء هي أحد المحاور الأساسية للمشروع المغاربي، ولأنّ تقدّم المنطقة كلّها يفترض تحويل هذه الفضاءات إلى قاعدة للتّعاون والتّضامن بين الدول المغاربية، لكن هذا يقتضي بالضّرورة أن تبادر الجزائر بتغيير موقفها المعادي للمغرب في مساره من أجل تحقيق وحدة ترابه لأنّ الموقف الجزائري ساهم بشكل رئيسي في تعطيل المسار المغاربي، لذلك على الجزائر أن تعترف بمغربية المناطق التي كانت خاضعة من قبل للاستعمار الإسباني عوض أن تبقى متعنتة في موقفها السلبي المدعّم للأطروحات التجزيئية، فتغيير الموقف الجزائري ضروري لصالح الجزائر ذاتها ولصالح المغرب العربي كلّه، إذ لا يمكن بناء المغرب العربي في ظل تقسيم الكيانات الوطنية، وبالعكس تصبح التجزئة مصدر إضعاف وتقزيم الكيانات القطرية والمغرب العربي كلّه، مما يعني أن مواجهة التوجه التجزيئي للدول المغاربية والمشاريع الانفصالية يعتبر مساهمة أساسية في بناء المشروع المغاربي.

هذا التصريح، يؤكد الطرح المغربي بشأن قضية الصّحراء الغربية التي يعتبرها نزاعًا ثنائيًا بين الجزائر والمغرب، وعاملاً فاعلاً في مسار العلاقات بين البلدين، عكس الجزائر التي نادت دائمًا بضرورة الفصل بين العلاقات الثنائية وملف الصحراء الغربية.

وهكذا عوض أن يتماشى العمل التكاملي المغاربي، وفق المقاربات النظرية سيما منها الوظيفية الجديدة التي ترى بأن العمل التكاملي يستحسن أن يبدأ من ميادين السياسة الدنيا التي لا تثير خلافات سياسية، كما أنّها تسهّل عملية الانتشار إلى المجالات الأخرى ممّا يؤدي في النهاية إلى خلق ضغط ودفع قاعدي يؤثر على صانعي القرار السياسي ويدفعهم إلى الإسراع في مسار التكامل[106]، بقيت التجربة التكاملية في المغرب العربي غير مستقرّة ممّا جعلها عرضة للخلافات السياسية بين الدّول الأعضاء، وصار أمر إلغائها أو تجميدها يمكن أن يحدث في أي لحظة دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث أضرار بالغة للدول الأعضاء. وهذا ببساطة لأن التجربة لم تحقق بعد

---

105 - مجلّة الشرق الأوسط، العدد 6725، 27 أفريل 1997.

106 - حسين بوقارة، **(اتحاد المغرب العربي : بين الواقع والآفاق)**، الجزء I، مرجع سبق ذكره، ص61.

شروطها الذاتية التي تسمح لها بالاستمرار بغض النظر عما يحدث من تطور في البيئتين الداخلية والخارجية وتجعل التراجع عنها سياسة واختيار غير عقلاني[107].

5 – مجزرة بني ونيف 1999:

حادثة أمنية أخرى، كان لها تأثير جد سلبي على العلاقات الثنائية، "مجزرة بني ونيف" (منطقة حدودية تقع ببشار) في 15 أوت 1999، والتي ذهب ضحيتها حوالي 34 مواطنًا وجرح أربعة آخرين، واتهمت الجزائر المغرب بتغاضيه عن تسلل مرتكبي المجزرة إلى حدوده، فالمنطقة قريبة من المغرب (15 كلم)[108].

رد فعل السلطات الجزائرية كان شديد اللهجة، فخلال تجمّع شعبي ببشار، وجّه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة – الذي انتخب في 16 أفريل 1999 – انتقادًا شديدًا للمغرب واتّهمه ضمنيًا بالسّكوت وإيواء الجماعات الإرهابية فوق ترابه، كما حمّل منفذي جريمة بني ونيف مسؤولية تأجيل فتح الحدود بين البلدين، حيث «نسفوا كل شيء» في آخر لحظة، وتساءل الرئيس إن كان المغاربة يرضون «أن يشتغل الجزائريون كمراكز تأوي وتموّل وتسيّر وتنظّم عصابات الإرهاب؟ أنا أفهم جيّدًا أن السّلطات المغربية لن تقبل ذلك من الجزائر، وأنا أفهم ذلك وأقول لها بكل روح مسؤولية وبكل محبّة أنّ هذا الأسلوب المتّبع غير مقبول عندنا كذلك».

وقال أيضًا : «لا يمكن أن نتكلم عن سياسة حسن الجوار والأخوّة، وفي نفس الوقت نتآمر البعض على البعض ونستعمل أراضينا انطلاقة لمن يرهبون الجيران»[109]، وأكّد في سياق تدخله أنه غير مستعد للتضحية بمصالح الجزائر الكبرى من أجل فكرة المغرب العربي.

ردا على اتهامات الجزائر، وفي حديث لـ "جريدة الشرق الأوسط"، أعرب وزير الداخلية المغربي إدريس البصري عن «استعداد المغرب لدراسة وتفحّص كل المعلومات لدى الجزائر بخصوص هذه الاتهامات»، وأضاف قائلاً: «نحن واثقون مما نقوله ونصرّح به، وإن كانت هناك أشياء في غير علم السلطات المغربية فنحن مستعدّون لدراستها وتفحصها في جو من التفاهم والصراحة والتعاون الصريح والجدّي والهادئ». وجدّد البصري تأكيد نفي المغرب تسرّب أية جماعة مسلّحة من الجزائر وقال أنّه سبق للحكومة المغربية على لسان ناطقها الرسمي أن نفت جميع الاتهامات.

---

[107] - المرجع نفسه، ص63.

[108] - استنادًا إلى وكالة الأنباء الفرنسية التي أوردت الخبر، فإنّ المجموعة الإرهابية تتكون من 15 فردًا، نقلاً عن جريدة الخبر، العدد 2642، 26 أوت 1999.

[109] - جريد الخبر، 02 سبتمبر 1999، العدد 2648.

لخّص إدريس البصري الموقف المغربي تجاه الجزائر فيما يتعلّق بالملف الأمني والحدودي بين البلدين في النقاط التالية:

1 – المغرب لم يسبق له أن احتضن أو درّب أو سلّح أو شجّع جماعات أو أفراد مسلّحين جزائريين ولم يسمح قط أن يكون التراب المغربي نقطة انطلاق لهذه الجماعات.

2 – في جميع مناطق المغرب وجهاته التّرابية، خاصة تلك المجاورة للحدود المشتركة بين المغرب والجزائر، لم يسمح المغرب ولن يسمح بتاتًا بأي نوع من تلك الممارسات.

3 – حرص المغرب على ربط علاقات حسن الجوار مع الجزائر الشقيقة وشعبها وحكومتها تقوم على التّعاون الكلّي والشّامل، يعني أنّه لو سمح ولو عن غير قصد لمثل هذه الأعمال المنسوبة إليه فإنّها ستجلب إليه المخاطر وتترتّب عليها عواقب وخيمة، على مستوى الأمن المشترك بين المغرب والجزائر عدا كونها تسيء إلى العلاقات الثنائية بين البلدين.

4 – المغرب اتّخذ موقفًا حاسمًا وواضحًا بعدم التدخل في الشؤون الدّاخلية للجزائر، وفي هذا المجال فإنّ الحكومة المغربية اتّخذت جميع التدابير الوقائية على المستوى الإداري والأمني والقضائي، لإعطاء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ترجمة على الميدان.

5 – فيما يخص التّهريب بمختلف أنواعه، فإن الحكومة المغربية تحرص على التوضيح أنّ هذه الظاهرة تستند إلى ممارسة معتادة بين السكّان في مختلف أنحاء العالم، ونظرًا لإغلاق الحدود الجزائرية – المغربية ومراقبتها من الجانبين منذ 1994 فإنّ هذه المبادلات بين سكّان الحدود تقلّصت إلى الحد الأدنى[110].

هذه الحادثة ألقت بظلالها على العلاقات بين البلدين، حيث دخلت في مرحلة من الجمود والفتور، قبل أن تتحرك مساعي وساطة سعودية لإزالة التوتّر بين البلدين.

نستنتج مما سبق، أن العلاقات الجزائرية المغربية يطغى عليها الجانب الصراعي على الجانب التعاوني، بسبب مجموعة من القضايا والملفات العالقة، على رأسها قضية الصحراء الغربية التي تقف حائلاً أمام تفعيل العلاقات الثنائية، لإصرار المغرب على إدراجها في علاقاته مع الجزائر، وربطه لأي تعاون ثنائي أو مغاربي بإيجاد تسوية لها.

---

[110] - جريد الخبر، 09 سبتمبر 1999، العدد 2654.

الفصل الثانـي

الصحافة الخاصة في الجزائر

إن تجربة الصحافة الخاصة في الجزائر، تجربة متميزة في مجال الإعلام، بالنظر إلى الظروف التي نشأت فيها، والمراحل التي مرّت بها، ومـا تخللتهـا من صعوبـات وتحديات.

وبما أن جريدة الخبر تنتمي إلى القطاع الخاص، وكانت من أولى الصحف التي ظهرت مع إقرار التعددية في الجزائر، تطرقنا بإيجاز إلى مسيرة الصحافة الخاصة في الجزائر، قبل أن نقدم تشخيصًا لجريدة الخبر، وما حققته من إنجازات على الساحـة الإعلامية.

ولكن قبل كل هذا، حاولنا أن نبرز أهمية وسائل الإعلام بشكل عام في تشكيل الرأي العام، ومكانة القيم الخبرية ضمن هذه العملية.

المبحث الأول : أهمية الإعلام في تشكيل الرّأي العام

للإعلام وظائف متعددة، منها تشكيل الرأي العام، والرسالة الإعلامية قبل أن تصل إلى المستقبِل، فإنها تمرّ بعدة مراحل قبل أن تستوفي الشروط التي تضمن للمرسِل تحقيق الأهداف المحددة من وراء هذه الرسالة.

ويعود الاختلاف في أنماط تشكيل الرأي العام والتأثير عليه، إلى طبيعة القيم الإخبارية التي تتبناها كل وسيلة إعلامية.

1 – أهمية القيم الإخبارية في الممارسة الإعلامية:

1.1 – القيم الإخبارية:

إنّ القيم الإخبارية هي «مجموعة المعايير المادية والذهنية التي على أساسها يتم تحويل الحدث إلى خبر صحفي، فالقيم الإخبارية هي الصفات التركيبية المرتبطة بالتفاعل بين الحدث والجمهور، وهي التي تكشف عن جوهر الحدث وعن استخدامه الاجتماعي، أي تحويله إلى موضوع للإطلاع والمعرفة والفهم...»(111).

ويشير ستيوارت هول (Stuart Hall) إلى أن القيم الإخبارية من أعوص معاني البنيات في المجتمع المعاصر(112).

---

111 - نصرالدين العياضي، **مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفي،** الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1994، ص27.

112 - سمير لعرج، **(القيم الإخبارية والعوامل المؤثرة فيها)**، المجلة الجزائرية للاتصال، الجزائر، دار الحكمة، 1997، العدد 15، ص122.

إنّ هذا يدل على أن تمايز الأنظمة الاجتماعية والقيمية والإعلامية على مستوى العالم، يفرض وجود تمايز على مستوى سياسات الإعلام، وعلى مستوى طبيعة القيم الإخبارية التي يقدّمها كل نظام.

وعليه، فدلالة القيم الإخبارية، توحي بوجود بنية معقدة للخبر، على أساس أن أبعاد القيمة متعددة، فهي نظرية أو نفعية، وهي فكرية وإيديولوجية وحتى دينية(113).

هذا، ويبقى الفهم الدقيق للقيم الإخبارية في علاقة تلازمية مع أمر آخر هو بناء القيم الإخبارية؛ أي المعيار الذي بموجبه يمارس المحترفون في وسائل الاتصال أحكامهم التقويمية وتفضيلاتهم لشيء على شيء، ممّا يوجه عملية جمع الأخبار وانتقائها وتقديمها. وقد أظهرت الدراسات السوسيولوجية لوسائل الاتصال، وبخاصة الصحافة منها، أنّ صناعة الأخبار يقوم بتحديدها: «مجموعة متميزة من المعايير الصحفية الخاصة بقيمة الخبر وبالطرق الروتينية لجمعه وتصنيعه، والتي بواسطتها توضع تلك القيم موضع التطبيق»(114).

هذه المعايير، هي ما يطلق عليها "موجهات القيم الإخبارية"، لأنها تمثل جملة الأسس النظرية التي تتدخل في تشكيل القيم الإخبارية، أو الأسس التي على ضوئها يقيّم الخبر، يدخل ضمنها القيم والعادات الاجتماعية التي تنتج فيها الأخبار، قيم وإيديولوجية القائم بالاتصال، قيم الجمهور، إضافة إلى إيديولوجية السلطة السياسية، ثم السياق الذي يحرّك تلك العناصر.

2.1 – تجلّيات القيم الإخبارية:

إنّ موجهات القيم الإخبارية، لا تعمل بمفردها، بل هي في علاقة حركية مع ما يقابلها في الواقع كممارسة.

ومن هنا ننتقل إلى مستوى آخر يمكن أن نطلق عليه "تجلّيات القيم الإخبارية"، بمعنى أنّها تظهر كرد فعل لممارسة احترافية، محكومة بمحركين اثنين هما: السلطة السياسية والمؤسسة المهنية(115).

---

113 - المرجع نفسه، ص122.

114 - حلمي خضر ساري، **صورة العرب في الصحافة بريطانية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص ص183-184.

115 - سمير لعرج، مرجع سبق ذكره، ص ص123-124

ويستطيع القائم بالاتصال أن يكيف "تجليات القيم الإخبارية"، حسب الظرف الزماني والمكاني، الذي يتواجد فيه، وذلك عن طريق توظيف "موجهات القيم الإخبارية"، وغالبًا ما يكون الأسلوب التالي هو المستعمل:

– **الأسلوب اللفظي:** تحتل الألفاظ مكانة هامة في تكوين الرسالة الإعلامية، لما لها من دور في تشكيل، وإعطاء الدلالات والأبعاد المعبرة عن الخط الإيديولوجي للمسيطر على الإعلام، ولذلك يحرص القائم بالاتصال على استعمال منظومة لفظية معينة في تحرير الرسالة الإعلامية، مثل السيادة، التعاون، الخدمة العامة، المصلحة العامة، دون إغفال السياق الذي تعمل فيه الألفاظ. ويمكن القول أن صياغة القيمة الإخبارية، انعكاس للاحتياط الدلالي والمعرفي الذي يحمله القائم بالاتصال.

تبرز القيم الإخبارية أيضًا ضمن الخلفية؛ إذ يمكن تغيير فهم الجمهور للخبر لو قمنا بتبديل الخلفية.

والخلفية هي المعلومات المتعلقة بالحدث، والتي تعطي تفسيرًا له، وتتكون تلك المعلومات من وقائع قديمة أو جديدة، توضح الحدث الراهن، وتكشف عن جوانبه[116].

وتأخذ الخلفية عدة صيغ نذكر منها :

- ذكر التناقضات أو المفارقات حتى يتضح الحدث أكثر ويفهم من خلال نقيضه أو ما يعارضه. وفي بعض الحالات تكتفي الإشارة الضمنية إلى مثل هذه التناقضات.

مثلا : نشر خبر يتضمن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على المساهمة الجادة في حل القضية الفلسطينية، وبجانبه ينشر بشكل واعي خبر آخر يعرض حجم المساعدات المالية الأمريكية لإسرائيل[117].

- تقديم معطيات تاريخية مرتبطة بالحدث لتوضيحه، ووضعه ضمن سياق محدد يوجه فهم الجمهور له.

– **الصور الفوتوغرافية والكاريكاتورية:** تؤدي الصور الفوتوغرافية والكاريكاتورية دورًا بارزًا في توضيح وترسيخ ما يريده القائم بالاتصال، في ذهن المتلقي، وفي بعض الأحيان قد تكون

---

116 - لطفي ناصف، **الأخبار الصحفية،** مصر، مطبعة التيسير، 1988، ص102.

117 - نصر الدين العياضي، مرجع سبق ذكره، ص114.

الصورة – وما تحمله من دلالات – أكثر فعالية من نص الخبر، ويكون ذلك حينما تأخذ الصورة الاهتمام الأكبر لدى المتلقي(118).

وعليه، فإن للصورة قيمة إخبارية، تبرز من الأبعاد التي نعطيها لها، (... فصورة متظاهر يضرب شرطي بقدمه، لها قيمة إخبارية، لأنّها تعبّر عن واقع فيه عنف ودراما...)، ويلاحظ ستيوارت هول أنّ الصورة الإخبارية يمكن أن تحتوي على موضوع إيديولوجي.

يتّضح من خلال ما سبق، أنّ المكتوب والمرئي (الصورة الإخبارية)، يساعدان إلى حدّ ما على إظهار وإبراز قيم إخبارية معينة، إضافة إلى القيمة والمغزى الإيديولوجي.

إنّ القيم الإخبارية معروفة لأغلبية المؤسسات الإعلامية، إن لم نقل كلّها، ولو أن كل مؤسسة قد تختلف عن الأخرى في الأخذ بها أو تأكيدها بشكل معين. إنّ كل مؤسسة من هذه المؤسسات «سيكون لها سياستها الإخبارية الخاصة بها، وهي سياسة ضمنية إلى حدّ كبير، وستبث هذه السياسة بين الصحفيين العاملين لديها عن طريق إيلاء القيم الإخبارية وزنًا لائقًا. إنّ هذا سيمكّن الصحيفة من تطوير أسلوب مميز. وهكذا تتحول القيم الإخبارية إلى أعراف لصناعة الصحافة تملي ليس فقط أنماط الواقع التي يجوز للصحفي أن يفيها حقّها في تقاريره، بل كذلك أنواع المعاني التي له أن يفهمها من الأحداث»(119).

وعليه فإنّ لكل جريدة معناها المهني المختلف لقيمة الخبر وإطارها الفني المتميز...، وتصورها عن الجمهور أو القرّاء المنتظمين.

كل هذا يشكّل بمجموعه الأسلوب الخاص للجريدة، أو ما يسمّى عادة "بشخصيتها الاجتماعية".

إنّ وجود "شخصية اجتماعية" لكلّ جريدة من الجرائد، لا يعني أنّ هذا التنوع هو مظهر واف لتعدّد العروض والأصوات التي يقول التعدديون أن وسائل الإعلام تمثلها في المجتمع الرأسمالي، بل هو تعدّد ضمن "حدود عقائدية معينة" على حد تعبير هول، أمّا الذي يجب تأكيده، فهو أن الشخصية الاجتماعية لجريدة ما، لها أثر عميق في تقرير درجة قبولها لأحداث معينة تتلاءم مع معيارها لقيمة الخبر، كما تتحدّد عن طريق الصورة الذاتية المسبقة للصحيفة عن نفسها وتوقع الجمهور. فالجريدة، إذا أرادت أن تبقى مستمرة في وضع تتفاقم فيه المنافسة، فإنّ عليها أن

---

118 - سمير لعرج، مرجع سبق ذكره، ص ص123-124

119 - شبنول (Chibnall) نقلاً عن: حلمي خضر ساري، مرجع سبق ذكره، ص187.

تقدّم مادة مفهومة وممتعة وجذّابة إلى جماهير معينة من القرّاء، لكي تحافظ على موارد المبيعات والإعلان[120].

2 – دور الإعلام في تشكيل الرأي العام:

1.2 – وظائف الإعلام وتأثيراته:

لقد تجاوزت وسائل الإعلام الجماهيرية في أيّامنا هذه – بما أتيح لها من إمكانات تقنية متطورة، وبما اكتسبته من أهمية في حياة النّاس – ما تعارف عليه باحثو الاتصال من وظائف تقليدية لتلك الوسائل. فقد حدّد لاسويل (H. Lasswell) في أواخر الأربعينات من القرن الماضي ثلاث وظائف للإعلام هي: القيام بمراقبة البيئة المحيطة، العمل على ترابط أجزاء المجتمع ووحدته في مواجهة البيئة، والاهتمام بنقل التراث الثقافي عبر الأجيال المتتالية.

توالت على تلك الوظائف، الإضافات اللاحقة التي أسهم بها باحثون آخرون، مثل رايت (CH. Wright)، الذي أضاف وظيفة التسلية أو الترفيه، ومثل ديفيتو (Devito)، الذي أورد وظائف أخرى، كالتعزيز والمساندة والتعليم، وشرام (W. Schramm)، الذي رأى أنّ الوسيلة الإعلامية يمكن اعتبارها "مروجًا بارعًا للسلع والخدمات التجارية بيننا كأفراد" مشيرًا بذلك إلى الوظيفة الإعلانية[121].

ويؤكّد هذا التطور المتواصل لوظائف الإعلام في المجتمعات الحديثة أنّ الوسيلة الإعلامية غدت اليوم مؤسسة اجتماعية تمارس دورًا كاملاً في حياة أفراد المجتمع مثل بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وفي ظل هذه الوظائف العديدة والمتنامية لوسائل الإعلام الجماهيرية، يتعاظم تأثير هذه الوسائل – بوصفها مؤسسة اجتماعية فاعلة – على الأفراد والجماعات.

لذلك، استحوذ الجدل حول تأثيرات وسائل الإعلام على اهتمام قطاع واسع من الباحثين الإعلاميين. فقد بدأت أبحاث التأثير بما يسمّى بـ "نظرية الحقنة" أو "نظرية الرصاصة" في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي. ولكن الطابع التبسيطي لهذه النظرة دفعت كثيرًا من الباحثين إلى رفضها والاندفاع نحو البحث عن تفسيرات أخرى أشدّ تعقيدًا وأكثر قربًا من الواقع الفعلي. وبذلك شهدت ساحة البحث الإعلامي في التأثير نظريات عديدة مثل: نظرية التأثير التراكمي بعيد المدى،

---

120 - المرجع نفسه، ص188.

121 - عبد القادر طاش، **الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي**، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1995، ص91.

نظرية التطعيم والتلقيح، نظرية التأثير على مرحلتين، نظرية تحديد الأولويات أو جدولة الاهتمامات، نظرية حراس البوابة، ونظرية الاستخدامات والإشباع وغيرها(122).

ودون الخوض في تعقيدات التنظير الإعلامي، سنركّز حول مهمة وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام.

2.2 – صناعة الرّأي العام:

لا بدّ أولاً من التأكيد على أنّ وسائل الإعلام الجماهيرية، تقوم بدور متعاظم في مجتمعاتنا المعاصرة، في صياغة تصوراتنا الذهنية عن القيم والأفكار والأشخاص والأشياء.

فثمّة رأي سائد في أوساط الإعلاميين يؤكّد أن وسائل الإعلام تقوم بتكوين الرأي العام، لأنّ تلك الوسائل القوية والمؤثرة تلعب دورًا مهمًا في تأسيس المواقف وتعميمها(123).

ومن هنا يمكن تعريف الرأي العام بأنّه: «حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شأن أو شؤون تمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات، ونظم. والتي يمكن أن يؤثر في تشكيلها من خلال عمليات الاتصال، التي قد تؤثر نسبيًا أو كليًا في مجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي أو الدولي» (124).

وكان الصحفي الأمريكي (وولتر ليبمان) قد ذكر في كتابه (الرأي العام) الذي نشر عام 1922 أنّ «العالم الذي نعيش فيه لا يمكن الإحاطة به كلّه مباشرة عن طريق حواسنا المعروفة. ولذلك يحتاج الإنسان إلى استكشاف هذا العالم عن طريق التصوّر». وقال (ليبمان): «إنّ الصورة الذهنية التي تتكون عن العالم الخارجي لدى الإنسان ما هي إلاّ تمثيل مبسط لبيئة غير حقيقية وينتج ذلك بسبب ضيق الزمن الذي يمتلكه الإنسان ومحدودية الفرصة المتاحة له للتعرّف الشخصي المباشر على حقائق العالم من حوله».

ولذلك يمكن القول إنّ الإنسان يعيش في عالمين مختلفين، أحدهما عالم قريب ولكنّه صغير ومحدود، هو محيطه المباشر الذي يستقي معلوماته عنه بنفسه مباشرة عن طريق حواسه التقليدية.

---

122 - حول نظريات الإعلام والدراسات المتعلقة بتأثير وسائل الإعلام، يمكن الرجوع إلى: ملفيـ ن ل. ديفليـ ر، ساندرابـ ول روكيتـ ش، **نظريات وسائل الإعلام**، ترجمـ ة: كمال عبد الرؤوف، ط5، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2004.

123 - إن قولنا بقوة وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام، لا ينفي وجود عوامل أخرى مساعدة على ذلك، باعتبار أن وسائل الإعلام عبارة عن نسق جزئي يندرج ضمن النسق الاجتماعي ككل وفق النظرية البنائية الوظيفية، من جهة أخرى، لا يمكن تجاهل تأثير الرأي العام على وسائل الإعلام. حول هذا الموضوع أنظر: علي الباز، **العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية والرأي العام**، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، ص47 وما بعدها.

124 - إسماعيل علي سعد، **الرأي العام بين القوة والإيديولوجية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1988، ص112.

أمّا العالم الآخر فهو عالم بعيد، ولكنّه الأوسع، وهو ما لا يستطيع إدراكه مباشرة عن طريق الحواس فيلجأ إلى استقاء معلوماته عنه بواسطة وسائل النقل والاتصال والتفاعل الاجتماعي، وهو ما أطلق عليه بـ "العالم المنقول" (Reported world) في مقابل العالم المحسوس من قبل الإنسان مباشرة، وتتكوّن الصورة الذهنية لهذا العالم المنقول في مدى زمني يمتدّ عبر مراحل نمو الإنسان وتطوّره[125].

وإذا نظرنا إلى الواقع الذي نعيشه فيما يتعلّق بتكوين الصور الذهنية، والتي لها علاقة بتشكيل الوعي، يزداد يقيننا في أن وسائل الإعلام الجماهيرية تضطلع بدور رئيسي فاعل وواسع النطاق، في إمداد الإنسان بكثير من التصورات والمعلومات والمواقف والاتجاهات، التي تشكّل في مجملها وعيه بالقضايا والموضوعات، التي تهمّه وتؤثّر في حياته الفردية والاجتماعية.

لقد تزايد الاهتمام بوسائل الإعلام ومضمونها وبأسلوب تنظيم عمليات الإعلام والتحكم فيها. وأصبحت هذه الأمور سائدة في جميع دول العالم تقريبًا، غير أنّ الخلاف يكمن في ثلاث مسائل أساسية هي: المنهج، المضمون، والهدف. فيمكن أن تكون وسائل الاتصال الجماهيري أدوات، وأجهزة لتثقيف الجماهير وتوعيتها بحقائق العصر الذي تعيش فيه، وحقائق المجتمع الذي يرتبط مصيرها به، ولتعليمها شتى أنواع المعرفة، كذلك يمكن أن تكون وسائل الاتصال سبيلاً لنشر الثقافة المدمّرة القائمة على الإثارة وتمجيد العنف، وإشاعة مناخ إحباطي هدّام[126].

ولكي يقوم الإعلام بتشكيل الرأي العام الواعي عليه أن يقوم بتزويد الجماهير بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الصحيحة عن هذه القضايا والموضوعات، وبما يساهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة. وهذا يعني أن الإقناع الذي تهدف إليه وسائل الإعلام ينبغي أن يكون عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصائيات، ونحو ذلك. والإعلام الذي لا يستند على هذه الأسس لا يقوم على دعائم سليمة، إذ

---

125 - عبد القادر طاش، مرجع سبق ذكره، ص93.

126 - عبد الله بوجلال، **(دور الإعلام في تشكيل الرأي العام)**، حوليات جامعـة الجزائـر، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، 1992، العدد 06، الجزء الأول، ص69.

لا بدّ أن يرتكز العمل الإعلامي على الصدق، الصراحة، ومخاطبة عقول الجماهير، بهدف الارتقاء بمستوى الرأي العام وتنويره وتثقيفه، لا خداعه وتخديره.

وتؤكّد الدراسات العلمية والحقائق العملية، وجود علاقة إيجابية بين مدى تصديق رجل الإعلام ومدى زيادة فرص التغيير في اتجاهات الرأي العام؛ حيث أن درجة الثقة في رجل الإعلام يترتّب عليها – ضمن مجموعة من العوامل الأخرى – مدى نجاحه في التأثير على الرأي العام.

ولما كان الرأي العام يتأثر بقوة وإيديولوجية أصحاب المصلحة، كالجماعات الضاغطة، والمفكرين، والسياسيين، ومتخذي القرار، والذين يمتلكون وسائل الإعلام، أو يوجّهونها من أجل تطويع العقول من خلال المنافذ النفسية والاجتماعية وغيرها... من أجل تحقيق تغيير فعلي في المواقف والآراء، أو للتحريض على القيام بعمل، أو الامتناع عنه. فإن الإعلام سلاح بالغ الخطورة – في الصراعات الإيديولوجية[127] – على الإنسان ومسيرة الحضارة، كما أنّه أداة فعّالة في التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إذا ما تمّ استعماله وفق الحاجات النفسية والاجتماعية للأفراد.

وإذا كان حارس البوّابة – سواء كان القائم بالإعلام أو النخب الحاكمة أو قادة الرأي – يقوم بدور كبير في نشر ما يرغب فيه من الأخبار أو إخفاء ما لا يريده، وفق ميول الممولين، وتوجيهات أصحاب الشأن في وسائل الإعلام، أو انطلاقًا من قواعد الرقابة الذاتية...، فإنّ هذا التوجيه الإعلامي يؤثر في آراء الصحفيين والمحرّرين، ومواقفهم من الأحداث، مثلما يؤثر في اتجاهات الرأي العام ومواقفه من القضايا الداخلية والخارجية بشكل عام، وفي تكوين الصور عن أمة لدى أمة أخرى[128].

غير أنّ وجود المنافسة الصحفية، ومصادر الأخبار المختلفة، بالإضافة إلى الاتصال الفاعل، يخفف من وطأة هذا التوجيه، كما أنه يدفع بالمحرّرين إلى الكتابة الجدّية والموضوعية، ممّا يؤدّي إلى الانتشار الواسع للصحف، والارتقاء إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية التي تمثل الدافع الأقوى والأرقى للعمل الإعلامي الصادق والملتزم[129].

---

127 - يقدم نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) في كتابه "**السيطرة على الإعلام**" نماذج حية وواقعية حول دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام في ظل الصراعات الإيديولوجية، أنظر: نعوم تشومسكي، **السيطرة على الإعلام**، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2000.

128 - إبراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص90.

129 - المرجع نفسه، ص96.

المبحث الثاني : نشأة وتطور الصحافة الخاصة في الجزائر

تعكس وسائل الاتصال طبيعة المجتمع الذي تعمل فيه، ويرتبط النظام الإعلامي في أي بلد بنوعية النظام الاجتماعي السائد.

يقول وليام ايه روو (William A. Rough) :

«إنّ مؤسسة الإعلام الإخباري لا تستطيع البقاء مستقلة عن البيئة المحيطة بها، ولكن تأخذ لحد ما شكل ولون الهيكل الاجتماعي والسياسي الذي تعمل من خلاله... هناك علاقة صحيحة وعضوية بين المؤسسة الإعلامية والمجتمع في الطريقة التي يتم بها تنظيم هذه المؤسسات ومراقبتها»[130].

وعليه، فالنّمط السياسي الذي تتبعه الدولة هو المحدّد الأول لنوعية الإعلام، ذلك أن الشكل السياسي الذي ينتهجه النظام له دور كبير في تحديد طبيعة النظام الإعلامي ونشاطه.

1 – ظروف نشأة الصحافة الخاصة في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال توجهين سياسيين أساسيين: التوجّه الأول الذي اعتمد على مبدأ الأحادية في نظام الحكم مع سيطرة الحزب الواحد والمركزية المطلقة، واستمر طويلاً منذ 1962 إلى 1989.

أمّا التوجّه الثاني فاعتمد التعددية السياسية، وفسح المجال للمبادرات الفردية والجماعية وحرية التعبير والفكر، مما سمح بظهور الصحافة الخاصة.

ويعرّف فرنسيس بال (Francis Balle) الصحافة الخاصة بأنها : «نوع من الصحف التي تملك خصائص مميزة، تختلف عن بعضها البعض في المضمون والنمط والاتجاه السياسي، وتسودها الملكية في يد شخص واحد أو جماعة حسب قانون كل بلد. كما أن هذا النوع من الصحف يستعرض فيه قرّاؤه معلومات متنوعة أكثر من قرّاء صحف التعبئة وصحف الولاء»[131].

---

130 - نقلا عن إسماعيل مرازقة، **الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 1996، ص193.

131 - BALLE (Francis), **Mythes et réalités de la liberté de la presse**, Encyclopédie universelle, volume 18, Paris, 1990, p250.

الانتقال إلى التوجه الثاني جاء بعد أحداث أكتوبر، وبناءً على ارتباط النظام الإعلامي بالنظام السياسي والاجتماعي، فقد عرف الإعلام الجزائري ارتباطًا بطبيعة النظام السياسي السائد وخضع لخصائص هذين التوجهين[(132)].

1.1 – أحداث أكتوبر 1988:

إنّ التغييرات التي حدثت انطلاقًا من النصف الأول من عشرية الثمانينات، فرضت نوعًا من الالتزام بتنمية قطاع الإعلام بصفة عامة وقطاع الصحافة المكتوبة بصفة خاصة؛ فأمام انخفاض مستوى الأمية الذي وصل إلى 24,6% حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، وتطور الحياة الاجتماعية بتطور الاقتصاد الوطني، مقابل الضعف الإعلامي الذي كان سائدًا آنذاك، كان ولا بدّ أن يظهر نوع من القلق لدى السلطة السياسية، خاصة مع الانفتاح الإعلامي الدولي الذي شكّل مصدرًا هامًا للمعلومات بالنسبة للرأي العام، يستقي منه الأخبار المتعلقة بالأوضاع في الجزائر، وهي الحاجة التي لم تستطع صحافة السلطة تلبيتها نظرًا لضعف الحركة الإعلامية وطبيعة إدارتها[(133)].

ثم جاءت أحداث 05 أكتوبر 1988، التي شكلت نقطة تحول هام في مسار التوجه السياسي للجزائر، ممّا انعكس على مختلف القطاعات بما فيها الإعلام. ويشير د. زهير إحدادن إلى ذلك بقوله: «منذ أكتوبر 1988، أصبحت ضرورة تحرير الصحافة مطلبًا شعبيًا، أما الصحافة فقد بدا أنها تحاول استرجاع روحها بسرعة، لأن أكتوبر هو، بدون جدال، بداية عهد جديد»[(134)].

وقد تمّ الإعلان عن سلسلة من الإجراءات تماشيًا مع المرحلة الجديدة، في مقدّمتها تعديل الدستور الذي صادق عليه الشعب في 23 فيفري 1989.

2.1 – دستور 1989:

جاء الدستور بنصوص جديدة تعتبر انقلابًا على الوضع السابق؛ فالفصل المتعلق بالحقوق والحريات تضمّن موادًا شكّلت منطلقًا قويًا لتعددية سياسية وإعلامية لم تشهد البلاد مثيلاً لها من قبل.

---

[132] - إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص194.

[133] - يوسف تمار، **نظرية Agenda setting على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه في الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005، ص129.

[134] - إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص216.

تنصّ المادة (31) من الدستور على أنّ: «الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة» في حين تذهب المادة (36) إلى أبعد من ذلك عندما تنصّ على أنّ: «حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن، حقوق المؤلف يحميها القانون، ولا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ إلاّ بمقتضى أمر قضائي»[135].

أمّا المادة (39) فتؤكّد على أنّ: «حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن». في حين توضح المادة (40) هذه النقطة وتكمّلها بما يلي: «حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرّع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد وسيادة الشعب».

ترجمت هذه المواد فيما بعد إلى سلسلة من الإجراءات التنظيمية التي ساعدت على بروز الصحافة الخاصة، بداية بمنشور 19 مارس 1990 الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها في مجال الإعلام، وهو ما ترك حرية الاختيار للصحفيين العاملين في المؤسسات العمومية: إمّا البقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شكل شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب)، مع ضمان دفع أجورهم لمدة 03 سنوات حتى ولو انفصلوا عن الصحف الحكومية التي كانوا يعملون بها[136].

كما تم إنشاء لجنة متابعة تسهر على السير الحسن للأداء الإعلامي في الفترة الانتقالية من خلال تقديم العديد من المساعدات لهذه الصحف، كالحصول على المقر مجانًا لمدة 05 سنوات، الاستفادة من السحب في مطابع الدولة، قروض بنكية خاصة للتجهيز، مع الاحتفاظ بحق العودة إلى المؤسسات الإعلامية الأصلية في حالة فشل المشروع الجديد.

3.1 – قانون الإعلام 1990:

يمكن اعتبار قانون الإعلام رقم 07/90، الصادر بتاريخ 03 أفريل 1990، مكسبًا من المكاسب التي جاءت بها أحداث أكتوبر 1988. تبيّن ذلك من خلال النّصوص التي تضمّنها والتي تختلف اختلافا كبيرًا عن نصوص قانون 1982.

ومع أنّ السلطة لم تتراجع كلية عن مراقبة وسائل الإعلام، إلاّ أنّها سمحت – من خلال القانون – بظهور مفهوم جديد للحق في الإعلام؛ حيث لم يعد الحق في الإعلام محصورًا في الإطار الضيق للحزب الواحد، وإنّما أصبح شاملاً وأقرب إلى الصحافة كمهنة قائمة بذاتها.

---

135 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص وثيقة المشروع النهائي لدستور 89، العدد 08، الموافق لـ 1989/02/22.

136 - إسماعيل معراف قاليه، **الإعلام حقائق وأبعاد**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص55.

فإذا كان قانون 1982 ينصّ في مواده الثلاث الأولى على أنّ الحق في الإعلام يمارس بحرّية في إطار الخيارات الإيديولوجية للبلاد، والقيم الأخلاقية للأمة، والتوجهات السياسية تحت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني، وخاصة المادة الثانية التي تنص على أنّ الدولة هي التي تضمن إعلاما كاملا وموضوعيًا، فإنّ القانون الجديد ينصّ من خلال مادته الثانية على أن: «الحق في الإعلام يجسّده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهمّ المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير».

وتنص المادة (14) من قانون 1990 على أنّ: «إصدار أيّة نشرية دورية حر، غير أنّه يشترط لتسجيله ورقابة صحته، تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن ثلاثين يوما من صدور العدد الأول»[137].

وقد مكّنت هذه المادة من وضع حد لاحتكار الدولة للصحافة، فيكفي لمختلف الأحزاب والجمعيات والأشخاص إيداع تصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا، قبل شهر من إصدار العدد الأول للنشرية[138].

وعلى عكس المادة (33) من قانون 1982[139] التي تنصّ على أنّ الصحفي المحترف ينبغي أن يكون تابعا لوسائل الإعلام التابعة للدولة أو الحزب، تنص المادة (28) من قانون 1990 على أنّ: «الصحفي المحترف هو كلّ شخص يتفرّغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يتّخذه مهنته المنتظمة ومصدرًا رئيسيًا لدخله».

اعترف القانون لأول مـرّة في تاريـخ الصحافـة الجزائريـة بشـرط الوعـي (Clause de conscience)؛ حيث توضح المادة (34) أنّ تغيير توجّه أو محتوى أي جهاز إعلامي، أو توقف نشاطه، أو التنازل عنه، يمثل سببًا لفسخ عقد الصحفي المحترف، شبيهًا بالتسريح الذي يخوّل الحق في التعويضات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به.

نضيف إلى هذه المواد المادة (40) المتعلّقة بأخلاقيات المهنة؛ حيث وضع القانون لأول مرة مقاييس لاحترام هذه الأخلاقيات. تنصّ هذه المادة على وجوب احترام الصحفي المحترف لأخلاق وآداب المهنة بكل صرامة أثناء ممارسته المهنة. هذه المقاييس هي احترام حقوق

---

137 - القانون رقم 07/90 المتعلق بقانون الإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 14، بتاريخ 03 أفريل 1990.

138 - إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص148.

139 - القانون رقم 02/82 المتعلق بقانون الإعلام، المؤرخ في 06 فيفري 1982.

المواطنين الدستورية وحرياتهم الفردية، والحرص الدائم على تقديم إعلام كامل وموضوعي، وتصحيح أي خبر يتبين أنّه غير صحيح، والتحلّي بالنزاهة والموضوعية والصدق في التعليق عن الوقائع والأحداث، والامتناع عن التنويه المباشر وغير المباشر بالعرقية وعدم التسامح والعنف، والامتناع عن الانتحال والافتراء والقذف والوشاية والامتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية أو مادية. وأخيرًا فإنّه يحق للصحفي أن يرفض أيّة تعليمة تحريرية آتية من مصدر آخر غير مسؤولي التحرير.

تضمّن قانون 1990 إلى جانب إيجابياته، العديد من النقائص والثغرات؛ فإذا أخذنا المادة (02) مثلاً نجدها عامة وغير دقيقة، ولا تتوفر على المقاييس التي يمكن الرّجوع إليها في تحديد الحق في الإعلام؛ فالكلام عن حق المواطن في المشاركة في الإعلام بممارسة الحرّيات الأساسية في التفكير والتعبير لا معنى له إذا لم نعرف كيف تتم وتتجسّد مشاركة هذا المواطن في الإعلام، وكيف تمارس هذه الحرّيات؟ وما هي الضمانات القانونية لهذه المشاركة والممارسة؟

المادة (08) التي تنص على فصل عناوين الصحافة المكتوبة عن أعمال الطباعة والتوزيع، أدّت إلى مشكل من حيث التعامل في الممارسة العملية، ذلك أنّ الصحف الخاصة أصبحت مرتبطة بمطابع الدولة، وبالتالي وجدت استقلاليتها عن السلطة السياسية في موقف حرج.

لقي قانون الإعلام 1990 الكثير من الانتقادات من حيث أنه لم يقدّم الحرية الكافية التي تمكّن الصحفي من الأداء الأمثل لمهنته الإعلامية، كما وُصف بأنه قانون عقوبات أكثر منه قانون إعلام؛ بالنظر إلى المواد الكثيرة التي تنصّ على عقوبة الحبس النافذ أو مع وقف التنفيذ والغرامات المالية الكبيرة، فمن المادة (77) إلى المادة (99) كانت عبارة "يعاقب..." والتي وردت في 18 مادة بالإضافة إلى عبارة "يتعرّض..."[140].

لكن هذا لا يجعلنا نغفل الجانب الإيجابي، والمتمثل في كسره احتكار الدولة لقطاع الإعلام وفتح المجال للتعبير عن الرّأي المخالف.

أدّت الإجراءات التنظيمية السالفة الذكر إلى تحوّلات عميقة في الخريطة الإعلامية الوطنية، التي سجّلت قفزة نوعية من الناحيتين الكمّية والكيفية، والتطور الأكثر بروزًا هو الذي شهدته الصحافة المكتوبة، فإلى غاية 31 ديسمبر 1991، تمّ حصر 160 عنوانًا، منها 18 يومية، 60

---

140 - إسماعيل معراف قاليه، مرجع سبق ذكره، ص71.

أسبوعية، 21 نصف شهرية، 81 شهرية، 08 دوريات، 01 سنوية و 21 دورية غير منتظمة، ولم يكن يتعدّى عدد الصحف في جوان 1988 تسعة وأربعين (49) عنوانًا بمختلف أنواعها[141].

2 – مسار الصحافة الخاصة في الجزائر:

يرى جورج لوكاش (G. Lukacs) أنّ المراحل الانتقالية هي فترات حبلى بالأزمات ولكنّها مشبعة بالتجدّد، فيقول: «إنّ كل حقبة تاريخية هامّة لهي الفترة الانتقالية حيث أنّها وحدة نقيضين، الفناء والبعث، ففي سياق عملية التحوّل ينبثق نظام اجتماعي جديد ونمط إنسان جديد».

إنّ هذا التّحليل "السوسيو - سياسي" لواقع الفترات الانتقالية في تاريخ الأمم يمكن إسقاطه على المراحل الحرجة التي عاشتها الجزائر حكومة وشعبًا[142].

لقد تأثّرت الصحافة المكتوبة عامّة، والخاصة على التحديد، بالتحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي مسّت البلاد، وبتبدل التوجّهات السياسية الناتجة عن تغيير الحكومات، الذي كان له الأثر الواضح على مسيرتها الإعلامية.

شهدت الصحافة المكتوبة مع صدور قانون الإعلام 1990 ازدهارًا كبيرًا؛ حيث ظهرت العشرات من العناوين الصحفية الجديدة، التي أثرت السوق الإعلامية الوطنية، وكان من أسباب هذا الازدهار، القرار الذي اتخذته الحكومة القاضي بمنع استيراد الصحف الأجنبية.

كما عرفت هذه الفترة تطورًا نوعيًا للصحافة المكتوبة، من حيث حرية التعبير وعدم وقوع اصطدام بين السلطة السياسية والصحافة، مع وجود بعض الاضطراب داخل الوسط الصحفي

---

141 - إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص221.

142 - سعيدات الحاج عيسى، **العلاقة بين السلطة السياسية والإعلاميين في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001، ص66.

الناتج عن التسرّع في اقتحام النشاط التعدّدي، وغياب التحضير الجيّد لقيام مؤسسات صحفية خاصة. كما نسجّل في هذه الفترة غياب وزارة الإعلام والاتصال.

في النصف الثاني من سنة 1991، بدأ عدد الصحف يتناقص من حيث الصدور، في حين احتجب عدد آخر من الصحف.

مع بداية سنة 1992، عرفت الجزائر فترة غير مستقرّة، طبعها التّدهور الأمني الخطير الذي مسّ جميع شرائح المجتمع وقطاعاته بدون استثناء، تزامن ذلك مع استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 11 جانفي 1992، وظهور المجلس الأعلى للدولة يوم 14 جانفي 1992 ليتم تعليق المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 ديسمبر 1991. ثم إعلان حالة الطوارئ يوم 09 فيفري 1992، وبالتالي تجميد العمل بدستور 1989 وقانون 1990. وقد تأثّر قطاع الصحافة سلبًا بإقرار حالة الطوارئ، حيث أقدم رئيس الحكومة آنذاك على حل المجلس الأعلى للإعلام.

حاولت السلطة السياسية أن تفرض سيطرتها على الصحافة المكتوبة بشكل عام تحت شعار "استرجاع هيبة الدّولة"[143]، حيث استعملت أسلوب الرّدع المباشر من خلال تدخّل عناصر الأمن واقتحامهم لمقرّات الصحف واعتقال الصحفيين، ومن خلال توقيف الصحف عن الصدور[144] بقرار من وزارة الداخلية، أو بقرار من وزارة الاتصال، فأنشئت لأول مرة محاكم خاصة بمحاكمة الصحفيين، والتي أثارت ضجّة كبيرة في أوساط الطبقة السياسية والنخبة المثقفة.

على الصّعيد التنظيمي لعمل رجال الإعلام في هذه الفترة الحرجة، أُعلن عن تأسيس تنظيم جديد يخلف "حركة الصحفيين الجزائريين" (MJA) المنهارة، وكان ذلك يوم 13 جانفي 1997 بإنشاء "جمعية الصحفيين الجزائريين" (AJA). وقد أملت الظروف الأمنية المتدهورة محدودية في نشاطها.

كما تميزت هذه المرحلة بمنشورين أصدرهما رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام في 19 أوت 1992 خاصين بالإشهار[145]، ويهدفان إلى تضييق الخناق على الصحافة الخاصة، حيث أصدر تعليمات إلى مدراء المؤسسات العمومية يأمرهم فيها بعدم التعامل مع الصحافة الخاصة فيما يتعلّق بالإشهار، هذه الصحافة التي كانت بحاجة ماسّة لمورد مالي يمكّنها من الصّمود والاستمرار

---

143 - إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص258.

144 - من الجرائد التي غُلقت في تلك الفترة: Le Matin، La Nation، La Liberté، الجزائر اليوم، الصح آفة.

145 - رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، ط1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999، ص34.

باعتبارها في أولى خطواتها[146]. واختفت العديد من الصحف نهائيًا، سواء لأسباب سياسية مثل "النور"، "الجزائر اليوم"، أو اقتصادية كما هو الشأن لكثير من الصحف خاصة الأسبوعية ونصف الشهرية.

شهدت أيضًا هذه المرحلة حملة من الاغتيالات التي طالت العديد من الصحفيين، وكان أول صحفي أُغتيل هو الطاهر جاووت يوم 26 ماي 1993، تلته قائمة طويلة من الصحفيين الذين اغتيلوا، حيث نسجل 100 صحفي مغتال بين ماي 1993 وأوت 1997 مع 04 مفقودين.

في 07 جوان 1994 تمّ إصدار مرسوم يتضمن احتكار السلطات للأخبار الأمنية التي يحظر نشرها قبل استشارة مصالح الأمن والشرطة.

كما عرفت هذه السنة انخفاض عدد الصحف للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى المهنية التي لم تكن تشجّع كثيرًا على استمرارية نشر الصحف في الجزائر، حيث انخفض العدد في نهاية 1994 إلى 120 عنوانًا من بينهم 27 يومية.

كانت سنة 1995، السنة الأكثر دموية بالنظر إلى عدد الصحفيين الجزائريين المغتالين فيها، حيث تم اغتيال 22 صحفيًا من مختلف وسائل الإعلام، وهو ما يمثل أكثر من ربع عدد الصحفيين المغتالين في مختلف مناطق العالم في تلك السنة والمقـدّر بـ 64 صحفيًا[147].

حينها، أُعلن عن إنشاء "النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين" (SNJA) يوم 23 سبتمبر 1995، حيث سعت إلى التعبير عن انشغالات ومطالب مختلف القوى النقابية لوسائل الإعلام، وبنشاط أكبر قصد التكفل بالمشاكل المهنية والاجتماعية للصحفيين ورجال الإعلام[148].

وممّا زاد في تعقيد وضعية الصحافة، المرسوم رقم 41 الصّادر سنة 1996 الذي يجعل الإشهار حكرًا على الصحف العمومية الحكومية، ويرغم من خلاله معلني القطاع العام على توجيه إعلاناتهم للوكالة الوطنية للنشر والإشهار، ولهذه الأخيرة حرية التصرّف، باعتبارها تتمتّع بكفاءة وخبرة في الميدان، وفي حالة التوجه إلى وكالة إشهارية أخرى غير المذكورة، سيعتبر ذلك اختلاسًا لأموال الدولة. النتيجة كانت القضاء على العديد من الصحف الناشئة.

---

146 - حكيم صيادي، **(الدولة تتحكّم في 85% من سوق الإشهار)**، الخبر الأسبوعي، من 1 إلى 24 ديسمبر 2004، العدد 303، ص5.

147 - رشيد فيلالي، **(الصحافة الجزائرية في اليوم العالمي لحرية التعبير)**، الشروق اليومي، 3 ماي 2006، ص6.

148 - سعيدات الحاج عيسى، مرجع سبق ذكره، ص69.

ولم تمض شهور كثيرة على هذه الوضعية حتى ثار الناشرون الخواص في نوفمبر 1997 وأصدروا "صفحة بيضاء" تعبيرًا عن تحكم الدولة واحتكارها للإشهار، ثم لجأت صحيفتي "الخبر" و "El Watan" إلى مقاطعة إشهار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار(149).

واستمرّ عدد الصحف في التناقص، حيث نسجّل سنة 1996 في حدود 85 عنوانًا منها 19 يومية لتصبح 79 عنوانًا سنة 1997.

بدأ مع مطلع 1998، التأسيس لمرحلة انتقالية جديدة، حيث شهدت الساحة الإعلامية بوادر انفتاح تدريجي باتجاه تخفيف القيود عن الصحف، ممّا شجّع بعض الصحفيين على إنشاء صحف جديدة (صوت الأحرار، اليوم، السفير، البلاد، الرأي، الشروق اليومي...)، حيث صارت الجزائر تزخر بأزيد من 200 نشرية دورية.

في أفريل 1998، أُعلن عن مشروع قانون إعلام جديد، أبرز النّقاط التي تناولها:

- دراسة مشاكل القطاع الإعلامي في الجزائر
- كيفية تطويع الصحافة المكتوبة مع التطورات التكنولوجية الحاصلة
- دعوة رجال الإعلام لنشر الثقافة الوطنية
- ضمان الخدمة الإعلامية
- تحديد مسؤولية الصحفي تجاه ما يكتبه

غير أنّه لم يعرف طريقًا للتجسيد على أرض الواقع، لعدم مصادقة المجلس الشعبي عليه.

في تلك الفترة كان النقاش حادا حول مشكل الإشهار باعتباره مصدرًا أساسيًا لتمويل وإستمرار المشاريع، فبرزت فكرة إنضاج قانون خاص بالإشهار لمعالجة هذه المشكلة جانبًا دون ربطها بالعلاقة المتشنجة "سلطة - صحافة"، وتمّ عرض القانون سنة 1999 على غرفة البرلمان الأولى (المجلس الشعبي الوطني)، وصوّت لصالحه النّواب، لكن مع نهاية جوان من نفس السنة، رفضت الغرفة الثانية بالبرلمان (مجلس الأمة) المصادقة على قانون الإشهار(150) الذي استحسنه الناشرون لأنّه ببساطة رفع احتكار الدولة للإشهار.

في سنة 1999 نسجّل زيادة ملحوظة لعدد الصحف الصّادرة التي وصل عددها إلى 250 دورية منها 36 يومية إخبارية.

---

149 - حكيم صيادي، مرجع سبق ذكره، ص05.

150 - عن أسباب عدم المصادقة على قانون الإشهار، أوضح رئيس مجلس الأمة آنذاك بشير بومعزة للشروق اليومي (03 ماي 2006) أن رفض القانون بالإجماع، جاء بسبب أنّه يعطي الاحتكار لسلطة المال الخاص على حساب سلطة الدولة وحرية المنافسة الحقيقية في هذا المجال، كما أنّه يأتي قبل سن القانون العضوي المتعلّق بالإعلام وهذا مخالف للمنطق.

لقد لاحظ بعض الإعلاميين، أن قضية الإعلام والصحافة في الجزائر لا تحلّها القوانين والتشريعات الصادرة من السلطة، لأنّ في ذلك – حسب اعتقادهم – قضاء على حرمة المهنة ونزاهتها وإجهازًا على حرية أفرادها ورجالها، بل أنّ الأمر كلّه يجب أن يُختصر في مجموع أخلاقيات، علّها تفلح في طرح بديل يصنعه الإعلاميون بأنفسهم، ويحاولون إلزام السلطة باحترامه على الأقل[151].

وبالنظر إلى ميثاق أخلاقيات المهنة لـ 13 أفريل 2000، نلاحظ أن الصحفيين الذين صاغوا وصادقوا على بنود الميثاق، قد حاولوا – عبر تركيبة النّص – الاستعاضة عن قانون الإعلام نفسه بالنظر إلى أنّ عدد مواد الميثاق أكثر من الميثاق الذي تقرّه الفدرالية الدولية للصحفيين نفسه، وكذا الميثاق الأوربي الذي لا تتجاوز مواده العشرة. وقد يُعزى ذلك إلى يأس بعض رجال الإعلام من تأخر السلطة في إقرار أو حتى مناقشة مشروع القانون المطروح منذ ربيع 1998، بعد أن بُرمجت مناقشته للدورة الربيعية، ثم إلى الخريفية، لكن تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة وقدوم الرئيس الجديد، جمّد المشروع[152].

ثمّ جاء قانون العقوبات المعدّل، والذي طرحه وزير العدل آنذاك أحمد أويحي، ليقنّن العقوبات المفروضة على الصحفيين، في مقدّمتها العقوبة البدنية التي أريد لها أن تكون رادعًا حقيقيًا للصحفيين.

مسّت التعديلات الجديدة فيما يتعلّق بقانون العقوبات عدّة مواد، نأخذ على سبيل المثال المادّة (144) مكرّر والتي تنصّ على: «يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وبغرامة مالية من 100 ألف إلى مليون دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة، أو سب، أو قذف، سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو بالرسم، أو التصريح، أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى، تباشر النيابة العامة إجراء المتابعة الجزائية تلقائيًا، وفي حالة العود تضاعف عقوبات السجن والغرامة المنصوص عليها في هذه المادة»[153].

الشيء الملاحظ هو تجريم القذف؛ بمعنى تصنيفه في خانة الجرائم التي يعاقب عليها بالسجن، في الوقت الذي تتّجه فيه أغلب الدول الديمقراطية إلى إلغاء عقوبة الحبس على جرائم

---

[151] - سعيدات الحاج عيسى، مرجع سبق ذكره، ص44.

[152] - المرجع نفسه، ص69.

[153] - Centre El Khabar des études internationales, **La notion de la diffamation dans les Médias,** Alger, Edition El Khabar, 2003, p82.

الرأي، لأنّ الصحفي حتّى وإن ارتكب خطأ القذف والإساءة، فهو ليس بقاتل أو قاطع طريق، كما أن الملاحظة الثانية هي تطبيق عقوبتين في الوقت نفسه؛ فالصحفي المتّهم بالقذف قد يتعرّض للسجن ويُجبر على دفع غرامة مالية. كما أن المتابعة لا تتوقف عند حدود الصحفي، إنّما تصل إلى مسؤول النشر، ورئيس التحرير، وحتّى الصحيفة ذاتها قد تتعرّض لغرامات مالية ضخمة، ممّا قد يؤدّي إلى إنهاك الصحف من الناحية المادية؛ لأنّ تطبيق غرامات مالية كبيرة ومضاعفتها مرتين أو ثلاث سيؤدي بأغلب المؤسسات الصحفية إلى الإفلاس[154].

كما أصدرت الحكومة الجزائرية يوم 18 أوت 2004 قرارًا يدعّم ويكمّل تعليمة بلعيد عبد السلام، والتي تنصّ على وجوب إرسال إشهار وإعلانات الإدارات العمومية الاقتصادية، والمؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري والبنوك العمومية، وكل الهيئات العمومية للوكالة الوطنية للنشر والإشهار.

لتليها في سبتمبر 2005، وفي مراسلة خاصة وُجّهت لمديري شركات التسيير والمساهمة، حدّدت حصريًا 06 عناوين صحفية[155] وطنية يتعين التعامل معها في مجال الإعلانات الإشهارية[156].

هذه التعليمات أثّرت سلبًا على الصحافة الخاصة.

مسألة أخرى يجب الإشارة إليها، وهي أنّ وزارة الاتصال بقيت بدون وزير منذ أكثر من سنة، فمنذ التعديل الحكومي لسنة 2005، لم يعيّن وزير لها، إلى غاية التعديل الحكومي لسنة 2006، علمًا أنّ وزارة الاتصال هي الوزارة التي عرفت تعاقب أكبر عدد من الوزراء خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة.

وحول مدى أهمية وجود وزارة للاتصال، يقول الدكتور محي الدّين عميمور، وزير اتصال سابق[157] أنّنا بحاجة إلى وزارة إعلام وليس وزارة للاتصال «...لأنّنا بحاجة إلى إطار أو هيئة يمكن محاسبتها إذا قصّرت، وحثّها على الدّفاع عن مكاسب الصحفيين وترقية أوضاعهم وتحسين مستواهم، وهذا لا يمكن أن نطلبه من وزارة اتصال، نحن في السابق ألغينا وزارة الاتصال، وعوضناها بمجلس أعلى للإعلام، وأنتم تعلمون أنّه في الجزائر الآن وزارة الاتصال بدون وزير منذ أكثر من سنة، ولم يتغير شيء، فحال الصحفيين ليس أحسن وليس أسوأ».

---

154 - Ibid, p83.

155 - هذه الصحف هي: المجاهد، النصر، الشعب، Le Maghreb، Le Quotidien d'Oran، La Tribune.

156 - ص. حفيظ، **(الإشهار العمومي لـ 06 جرائد فقط)**، الخبر، 15 ديسمبر 2005، ص2.

157 - نقلاً عن حوار أجرته الخبر الأسبوعي مع محي الدّين عميمور، 29 أفريل إلى 05 ماي 2006، عدد 374.

وعن الفرق بينهما يقول: «كلمة وزارة الاتصال ماذا تعني؟ تعني أنّه إذا تلقيت شيئًا ما اتّصل لتبليغ ما بلّغت به، وإذا لم يكن هناك شيء تتحوّل الوزارة إلى دائرة بيروقراطية صغيرة، أمّا الإعلام كنشاط أوسع يشمل التوجيه بكلّ معانيه، وهذا لا يعني الدّعاية، وإنّما يجب أن يكون هناك تكامل بين الدّولة والأجهزة الإعلامية والصحفية، ويكون هناك أيضًا تكامل بين القطاعين الخاص والعام، وأعتقد بأنّ محاولة بحث الصحافة عن دور سلطة رابعة بدون ضمانات من السّلطة مجرّد عبث».

المبحث الثالث : تشخيص جريدة الخبر

1 – النشأة والتطوّر:

أنشئت جريدة "الخبر" في جمعية تأسيسية بتاريخ 26 أوت 1990، وبموجب عقد توثيقي في 01 سبتمبر 1990 كشركة مساهمة. وصدر أوّل عدد لها يوم الفاتح نوفمبر 1990 بعد صدور العدد الصفر في جوان من نفس السنة.

انطلقت صحيفة "الخبر" برأسمال قدره 301600 دج، وبطاقة سحب قدّرت بـ 20 ألف نسخة يومية. وهي تعدّ أول جريدة خاصة ناطقة باللغة العربية صادرة بعد الاستقلال، وظهرت في البداية كيومية مسائية إلى غاية جانفي 1993.

تزامن ظهور جريدة "الخبر" مع ميلاد يوميات خاصة كلّهـا باللغـة الفرنسيـة علـى غـرار صحـف: El Watan، Le Jeune Indépendant، Le Soir d'Algérie، وغيرها من العناوين التي صدرت بموجب قانون الإعلام الجديد لعام 1990 الذي سمح بالتعدّدية الإعلامية على غرار التعدّدية السياسية، وبموازاة وجود الصحف العمومية التي كانت تصدر وهي "الشعـب"، "المسـاء" و "النصـر" باللغـة العربيـة، "El Moudjahid" و "Horizon" باللغة الفرنسية.

ساهم في تأسيس مؤسسة "الخبر" 26 مساهمًا منهم 19 صحفي كانوا يعملون في القطاع العمومي، إمّا في جريدة "الشعب" أو "المساء" أو "أضواء" أو مجلة "الوحدة"، إلاّ أنّ ظهور جريدة "الخبر" في تلك الظروف غير المشجعة لاستمرارية الصحافة الخاصة لا من حيث التوزيع أو الطبع أو الإشهار، جعل بعض الأعضاء المؤسسين يفضّلون الانسحاب، وتنازلوا بموجب ذلك عن أسهمهم لبقية الزملاء ممّن قبلـوا الاستمـرار فيمـا أسمـوه بـ "المغامرة الصحفية" ليبقى عددهم بذلك 18 مؤسسًا منهم صحفيين وتقنيين وموثقين.

تعاقب على إدارة جريدة "الخبر" إلى حد اليوم أربع مدراء بداية من الصحفي عابد شارف الذي سبق له العمل في يومية "المساء" والذي تقلّد مسؤولية إدارة "الخبر" من سبتمبر 1990 إلى مارس 1991، وأعقبه الصحفي سلامي محمد من مارس 1991 إلى جوان 1993 وهو صحفي

سابق في جريدة "المساء"، ثم الصحفي شريف رزقي من جوان 1993 إلى جوان 1998، وحاليًا الصحفي علي جرّي من جوان 1998 إلى غاية اليوم، وهو صحفي سابق بمجلة "الوحدة".

استمرّت جريدة "الخبر" تصدر بالحجم الكبير إلى غاية جانفي 1992، التاريخ الذي قرّرت فيه الصدور بحجم التابلويد، رغم التخوف من فشل التجربة على غرار ما حدث ليومية "أضواء". وتعدّ جريدة الخبر أول صحيفة تعتمد على نظام الماكينتوش والإعلام الآلي.

حاليًا تسحب الجريدة أكثر من 450 ألف نسخة يوميًا، وهو رقم كبير جدًا يعكس النجاح الذي تحققه الجريدة.

الوضع المالي والقانوني: شركة أسهم رأس مالها: 276.600.608.00 دج.

التوزيع: يتم التوزيع عبر المؤسسات التالية:

الوسط: الجزائر لتوزيع الصحافة (ADP)، وهي شركة مختلطة بين الخبر و El Watan.

الغرب: شركة سيدور، وهي شركة خاصة.

الشرق: الخبر للتوزيع.

الطبع: يتم في 03 مطابع:

الوسط: الجزائر لتوزيع الصحافة.

مطبعة الشرق (SIMPREC).

مطبعة الغرب (ENIMPOR).

الإشهار: يتم عبر "شركة الخبر للإشهار"

مصادر التمويل: المبيعات وعوائد الإشهار.

المرتجعات: تمثل 10% من مجموع ما تسحبه الجريدة، هذه المرتجعات تصبح ملك المؤسسة الناشرة (ADP).

المقر: سنة 2006 شهدت "الخبر" حدثًا هاما تمثل في تغيير مقرّها، بعد أن كانت في دار الصحافة، ساحة أول ماي انتقلت إلى حيدرة، 32 شارع الفتح ابن خلفان – ليتورال سابقًا

ولها موقع على الإنترنت: www.elkhabar.com.

توظف مؤسسة الخبر 215 شخصًا، منهم 72 صحفي دائم، 03 مصورين و 02 كاريكاتوريين.

تملك الخبر 48 مكتبًا عبر التراب الوطني.

7 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية.

حوالي 100 مراسل متعاون عبر التّراب الوطني(158).

2 - التحدّيات والصعوبات:

لم تكن مسيرة جريدة الخبر خالية من الصعوبات والتحدّيات، حيث واجهت العديد منها ولا زالت، وهو أمر طبيعي بالنسبة إلى حداثة الجزائر بعهد التعدّدية وحرية الرأي والتعبير، غير أن التحدّي يكمن في الصمود أمام هذه العراقيل وتجاوزها، بل وجعلها حافزًا للمواصلة والتطوّر.

على غرار باقي اليوميات الخاصة التي ظهرت في بداية التعدّدية الإعلامية سرعان ما اصطدمت هذه الصحافة بأعمال العنف التي عرفتها الجزائر.

فالواقع الجديد الذي فرضته الظروف آنذاك، تطلب الانسجام معه وسلك مسار آخر وصفه مدير الجريدة "بالتطور غير الطبيعي"، إذ كان لا بدّ لغالبية الصحف أن تساهم وتحاول خلق التوازن بين حق المواطن في الإعلام من جهة، والمساهمة في استمرارية الدولة الجزائرية، والبناء الديمقراطي من جهة أخرى.

تحد آخر بدأ يظهر مع مرور الوقت، ويتمثل في المعادلة المعقدة التي بدأت تواجهها الصحف الفتية آنذاك، خاصة تلك الصادرة باللغة العربية، وكان رهانا الإشهار والتوزيع، الهاجس الذي شغل بال الناشرين، وأصبح التعامل به لا يتحدّد بالخدمة الإعلامية، بل عن طريق العامل السياسي. فاقتضى الأمر مواجهة العجز في تسديد المستحقّات، وكذا حل مشكلة الإشهار الذي كانت تستفيد منه الجرائد الصادرة بالفرنسية بنسبة أعلى. وفي هذا الإطار كان التفكير إما الخروج من احتكار التوزيع، أو انتظار الموت البطيء المبرمج(159).

وكانت بداية خوض تجربة التوزيع منتصف سنة 1991 مع شركة خاصة اسمها "ترانسكوم"، ومع أن التجربة عرفت في الأشهر الأولى نجاحًا ملحوظًا تجسّد في ارتفاع السحب إلى 50 ألف نسخة يوميًا في مطبعة الوسط فقط، إلاّ أنّها فشلت بعدما تبيّن أن صاحب الشركة لم يكن يحترم التزاماته في المبيعات والمستحقات المترتّبة عليه، ليتم فسخ العقد وإنشاء مؤسسة لأوّل مرّة تضم جرائد: "الخبر"، "El Watan"، "Le Matin"، "Alger Républicain"، إضافة إلى أحد الخواص، وأطلق على المؤسسة اسم "سوديف"، وبعد حوالي 07 أشهر من الظهور فشلت التجربة

---

158 - عن موقع "الخبر": www.elkhabar.com بتاريخ 13 جانفي 2007.

159 - عزيز ملوك، **("الخبر" في رحلة عقد من الزمن)**، جريدة الخبر، 01 نوفمبر 2000، عدد 3007.

مرة أخرى. ليس هذا فحسب، بل تزامن ذلك مع تقلّص مساحة التوزيع بفعل تهديدات العناصر الإرهابية خاصة في الجزائر العميقة.

كما تمّ توقيف "الخبر" عن الصدور 04 أيام في أفريل 1998 بسبب ديون الطبع، ممّا دفعها لإنشاء مطبعة خاصة فيما بعد(160).

والجريدة على غرار عدد كبير من الصحف، لم تسلم من المتابعات القضائية واعتقال الصحفيين، دون أن يكون ذلك بأمر قضائي، حيث انحصر القرار في ذلك على وزارة الإعلام أو وزارة الداخلية، فممارسات السلطة السياسية في مجال الإعلام كانت معاكسة لما جاء في الدستور، دون أن تكون هناك هيئات تواجه هذه التجاوزات.

في سنة 1991، وبقرار من وزارة الداخلية، اقتحم مجموعة من أفراد الدرك الوطني مقر الجريدة، وتم اعتقال 05 من مسؤوليها وصحفييها واحتجازهم لمدة 05 أيام، ثم اعتقال مدير الجريدة ورئيس تحريرها سنة 1992 بمحافظة الشرطة المركزية، وذلك بأمر شخصي من وزير الداخلية العربي بلخير، ويعود السبب إلى خبر نقلته الجريدة عن إذاعة البحر الأبيض المتوسط (Medi1) يفيد باستقالة وزير الداخلية العربي بلخير(161)، وكان يكفي هنا تفنيد الخبر وتكذيبه عبر بيان أو تصريح.

لقد وجدت السلطة السياسية في نظام الطوارئ الفضاء المناسب للقيام بهذه الأعمال دون الرجوع إلى القضاء، حيث أن الظروف الاستثنائية أصبحت مبررًا لإضفاء طابع الشرعية على العديد من التجاوزات التي مسّت الدستور نصًا وروحًا.

إلى غاية اليوم لازال مسلسل الدعاوى القضائية متواصلاً بتهمة القذف والتشهير عبر مختلف محاكم الوطن، إلى حد أصبح حضور جلسات المحاكمة جزء من العمل اليومي. وطبعًا في ذلك تأثير سلبي على السير الحسن للعمل الصحفي.

3 - أقسام التحرير في يومية الخبر:

– **القسم الوطني:** يهتّم بكل الأخبار الوطنية سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، ويعتمد في مواضيعه على التغطيات الإعلامية لصحفييه، أو على مصادرهم الشخصية في الحصول على المعلومات المتعلّقة بأي حدث سياسي أو اقتصادي هام.

---

160 - المرصد الوطني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي 1999**، الجزائر، 2000، ص115.

161 - إسماعيل مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص147.

– **القسم الدّولي:** يهتمّ هذا القسم بكلّ ما يجري في الساحة الدولية من قضايا سياسية، ونشاطات دبلوماسية عربية ودولية، وكذا ما يستقطب اهتمام الرأي العام الوطني والدولي. ويعتمد هذا القسم على وكالات الأنباء الدولية، في مقدّمتها وكالة الأنباء الفرنسية (و.أ.ف)، إلى جانب الأخبار المستقاة من الإنترنت، مع الاعتماد على مراسليه بالخارج.

– **القسم المحلّي:** يهتمّ بالأخبار المحلية المستقاة من مختلف مناطق البلاد، ويعتمد أساسًا على شبكة المراسلين الموزّعة عبر كامل التراب الوطني.

– **القسم الثقافي:** يهتم بالأخبار الثقافية، وبكل النشاطات العلمية والمعرفية والتاريخية والفنية من خلال تغطية التظاهرات الثقافية الهامة، سواءً في مجال المسرح أو السينما أو الفنون التشكيلية، مع استعراض أهم المؤلفات التي تثري ساحة الكتاب، إلى جانب إجراء مقابلات مع شخصيات فكرية لإثراء النقاش. يعتمد هذا القسم في الغالب على نشاط عناصره، بالإضافة إلى الصحف العربية والأجنبية التي يتم الإطّلاع عليها عبر الإنترنت.

– **القسم الرياضي:** يقوم بتغطية مختلف النشاطات الرياضية سواءً على المستوى الوطني أو الدّولي، مع تركيزه على أخبار كرة القدم بشكل واضح لاستقطابها اهتمام شريحة كبيرة من القرّاء. معتمدًا في ذلك على عناصر القسم، وعلى مراسلي الجريدة، وأحيانًا وكالة الأنباء الجزائرية (و.أ.ج).

– **قسم المجتمع:** يهتمّ بنشر المواضيع ذات الصّلة المباشرة بالمجتمع، من خلال تركيزه على الأخبار ذات الصبغة الاجتماعية والإنسانية عمومًا، وهو يعتمد على روبورتاجات صحفية أو على كتابات مراسلي الجريدة في مختلف مناطق الوطن، إلى جانب أخبار الإنترنت.

كما تشرف رئاسة التحرير مباشرة على قسم الأرشيف والتصوير اللذين يقومان بتزويد أقسام التحرير بالوثائق والصور اللازمة لموضوعات الصحيفة، ويقوم منسق التحرير بدور التنسيق بين الأقسام التقنية التي يشرف عليها مدير القسم التقني ورئاسة التحرير، وتحدّد الأقسام التقنية في التصفيف، التصحيح والإخراج.

تولي الجريدة أهمية للأخبار المحلية والوطنية، التي تعالج هموم المواطن اليومية، وتغطي انشغالاته، وهو ما يبرز عبر صفحاتها، حيث تخصـص حوالـي 04 صفحـات لـ "الجزائر العميقة" وصفحتين لأخبار "الوطن"، الرياضة أيضًا لها مساحة هامة على صفحات الجريدة 03 صفحات. تقسيم باقي الصفحات يتوزع على "اقتصاد"، "سوق الكلام"، "أحوال العاصمة"، "أحوال

الناس"، "تسلية"، "دولي"، "ثقافة"، "فن وتلفزيون"، "إسلاميات"، بمعدّل صفحة واحدة مع الإشارة إلى مرونة التقسيم.

والملاحظ على جريدة "الخبر" إعطاءها أهمية كبيرة للإشهار أحيانًا كثيرة على حساب مادتها الإعلامية بمعدّل 08 صفحات يوميًا وأحيانًا تصل إلى حدود 13 صفحة مما يشكّل ضغطًا على معالجتها الإعلامية التي باتت تعتمد أسلوب الاختصار الدقيق والمباشرة في تقديم المعلومات للقرّاء.

4 – إسهامات "الخبر" الفكرية:

1.4 - جائزة "الخبر" الدولية:

تمّ إقرار جائزة الخبر الدولية في الجمعية العامة لمساهمي الخبر التي انعقدت بتاريخ 28 ماي 1998، والتي تحمل اسم الشهيد عمر أورتيلان أحد مؤسسي الخبر، الذي اغتالته يد الإرهاب بتاريخ 03 أكتوبر 1995، ومن خلاله يُكرّم كل شهداء المهنة في الجزائر.

تهدف الجائزة إلى تشجيع رجال المهنة الذين يساهمون بكتاباتهم، ومواقفهم في ترقية حرية التعبير وتثمين قيم الديمقراطية[162].

مسار الجائزة تقليدي، بحيث يتم وضع قائمة للمرشحين للجائزة، وإعداد ملفات حول أعمالهم، ثم مرحلة الانتقاء والنقاشات المثمرة التي تدور حول كل الأسماء المستعرضة، وأخيرًا اختيار الاسم الذي تعتبره اللجنة حدثًا في حد ذاته، ويستحق التشرف بنيل جائزة الخبر الدولية[163].

2.4 – مركز "الخبر" للدراسات الدولية:

تم إنشاؤه سنة 2002، وهو فضاء لطرح أفكار جديدة للنقاش عن طريق تنظيم ملتقيات دولية حول مواضيع شتى سياسية، اقتصادية واجتماعية، ومن الندوات التي تم تنظيمها: الصحافة بين الحرية والمسؤولية (2002)، البيئة والتنمية المستديمة (2002)، اتفاق الشراكة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية (2004)، قانون الأسرة (2004)، من أجل عولمة عادلة (2005)، الصحافة والعدالة بين الحوار والمواجهة (2006).

3.4 - منشورات "الخبر":

---

162 - من الصحفيين الذين تحصلوا على الجائزة: توفيق بن بريك (تونس)، باية قاسمي (الجزائر)، جوليانا سيغرينا (إيطاليا).

163 - عبد العزيز غرمول، **(جائزة الخبر الدولية)**، جريدة الخبر، 01 نوفمبر 2000، عدد 3007.

قامت مؤسسة الخبر سنة 2000 بتأسيس دار للنشر تحمل اسم "منشورات الخبر"، وجاءت هذه المبادرة لتجسيد التطور الطبيعي لنشاط المؤسسة الأم.

واستطاعت "منشورات الخبر" نشر عدّة كتب منها "مذكرات خالد نزّار"، وكتاب لشهيد الكلمة المرحوم عمر أورتيلان تحت عنوان "أيّها السّلم تجلّى"، بالإضافة إلى ترجمة رواية "اعترافات زوجة إرهابي" لباية قاسمي.

كما أنّ شركة "الخبر" التي تصدر الجريدة لم تعد مجرّد عنوان إعلامي، بل وسّعت نشاطها ليشمل النشر والتوزيع معًا، حيث أصبحت تصدر عنها أسبوعية "الخبر الأسبوعي" ونصف الشهرية "الخبر حوادث" و "الخبر تسلية" و "الخبر سات"، كما تشرف على نشاط التوزيع بشرق البلاد لعدّة عناوين بما في ذلك "الخبر". وقامت بتأسيس شركة الجزائر لتوزيع الصحافة على مستوى الوسط بالشراكة مع جريدة "El Watan" سنة 2001، وهي مطبعة خاصة بقدرة سحب 45 ألف نسخة في الساعة.

وتسعى إدارة "الخبر" لإنجاز طبعة دولية في بعض العواصم العربية والأوربية. وفي هذا الإطار، تدرس مؤسسة الخبر بصورة جدّية إمكانية إنشاء مركز خاص للمعلوماتية وسبر الآراء، تكون مهمته الإطلاع ومعرفة مختلف التطورات الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من الاهتمامات التي تستدعي وضعها محط التمحيص.

5 – مكانة "الخبر" في الساحة الإعلامية:

تحتلّ جريدة الخبر مكانة هامة في الساحة الإعلامية الوطنية؛ حيث تتميّز بمقروئية واسعة، وانتشار كبير في مختلف جهات الوطن. ورغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها في مسيرتها النضالية في مهنة المتاعب، إلاّ أنّها تمكّنت من فرض نفسها بقوة؛ وهو ما تؤكّده الأرقام والإحصائيات والتكريمات التي نكتفي بعرض أحدثها في مجال الصحافة المكتوبة.

1.5 - تفوّق "الخبر" في سبر الآراء:

أجرى معهد "إيمار" (IMMAR)[164]، سبرًا للآراء حول مدى متابعة الوسائل الإعلامية، المرئية، المسموعة والمكتوبة في الجزائر، وتمّ الإعلان عن نتائجه في ندوة صحفية بتاريخ 02 أفريل 2006.

---

164 - المعهد الدولي للإعلام والأسواق "إيمار" ينشط في مجال منح المؤسسات نصائح حول مختلف الأسواق، كما يهتم بقطاع الإعلام، خاصة في دول المغرب العربي والدول الإفريقية الفرنكفونية، حيث يتركز نشاطه بالجزائر في قياس تغلغل مختلف وسائل الإعلام، وكذا نسبة المداومة على القنوات التلفزيونية عن طريق متابعة أزيد من 1900 شخص، تفوق أعمارهم 09 سنوات، وتستعمل النتائج في رسم الخطط الإشهارية للمؤسسات من حيث توجيه مادتهم الإشهارية وتوزيعها عبر وسائل الإعلام الأكثر استقطابًا للجمهور.

شمل سبر الآراء عيّنة من 2505 شخص موزعين على مختلف مناطق الوطن، وتشكّلت الأسئلة حول مدى مداومتهم على مختلف الوسائل الإعلامية.

فيما يتعلّق بالصحافة المكتوبة[165]، عادت المرتبة الأولى لـ "الخبر" مسجّلة نسبة مقروئية بلغت 38%، وهو ما يمثّل حوالي 5,7 مليون قـارئ، تليهـا يوميـة "Liberté" بـ 17%، " El Watan" و " Le Soir d'Algérie" بـ 13%، ثم "الشروق اليومي" بـ 11%.

حسب التوزيع الجغرافي، فإنّ جريدة "الخبر" تحتل الصدارة في الشرق بنسبة 47,8%، الغرب بنسبة 36,2%، الجنوب بنسبة 35%، في حين تفوقت عليها "Liberté" في الوسط بفارق ضئيل جدا؛ حيث تحصلت "Liberté" على نسبة 32,9% و "الخبر" 32,8%.

ويمثل الرجال 60% من قارئي "الخبر"، والـ 40% المتبقية نساء، وهي نسب تتقارب مع باقي الصحف.

بالنسبة للفئات العمرية المشكّلة لقرّاء مختلف اليوميات، فإنّ 63% من قرّاء "الخبر" تقلّ أعمارهم عن ثلاثين سنة.

أما المستوى الدّراسي للقراء، فيمثّل الثانويون والجامعيون نسبة 42,8% من قرّاء "الخبر".

كما ذكر الرئيس المدير العام لمعهد "إيمار" في الندوة الصحفية التي نشّطها، أنّ قطاع الصحافة المكتوبة في الجزائر يستحوذ على 40% من سوق الإشهار، وهو ما يمثل رقمًا قياسيًا يثبت مدى أهمية وقوّة الصحافة المكتوبة في الجزائر، خاصة إذا ما قارنّا النّسبة مع فرنسا؛ حيث لا تتعدّى حصة الصحافة المكتوبة من الإشهار نسبة 12% .

كما أنّه من بين دلائل قوّة الصحافة المكتوبة الجزائرية و "الخبر" بالدرجة الأولى، حسب منشط الندوة الصحفية، أنّ ما تسحبه الصحافة المغربية قاطبة لا يصل ما تسحبه "الخبر".

إنّ الأرقام أعلاه، تدلّ على أنّ جريدة الخبر، إضافة إلى احتلالها الصدارة على الساحة الإعلامية، فإنّها تخاطب شريحة واسعة من المجتمع، وهامة أيضًا، وهي فئة الشباب ذوي مستوى علمي عالي، ممّا يعطي بُعدًا آخر حول أهميتها ودورها أيضًا في تكوين الرأي العام بما تنقله من أخبار وتقارير، وما تطرحه من أفكار وآراء، ووجهات نظر، وهو ما يحمّل الجريدة مسؤولية ثقيلة تستلزم درجة عالية من الموضوعية، الاحترافية، والدّقة في التعامل مع المادة الإعلامية.

2.5 - "الخبر" تمثل ثلث الصحافة الوطنية مجتمعة:

---

165 - حول نتائج سبر الآراء المتعلقة بالصحافة المكتوبة، انظر الملحق رقم 8.

بيّنت الأرقام التي قدمتها وزارة الاتصال حول سحب الصحف اليومية والأسبوعية، حقيقة المشهد الإعلامي فيما يتصل بالصحافة المكتوبة، لأوّل مرة منذ انفتاح الحقلين السياسي والإعلامي مطلع التسعينات.

في قراءة بسيطة للرقم "الرسمي" المتّصل بالسحب الإجمالي للصحف والذي كشفت عنه وزارة الاتصال في عدد خاص بعنوان: "دفتر الصحافة" صدر في ماي 2006 أعدّته بالاشتراك مع مركز التوثيق للصحافة والإعلام، فإنّ جريدة "الخبر" تمثّل ما نسبته 31,54% من إجمالي النسبة التي تسحبها الصحف اليومية بالعربية والفرنسية مجتمعة بمعدّل سحب يومي يقدّر بـ 434300 نسخة، إذا علمنا أنّ مجمل سحب الصحف باللغتين العربية والفرنسية يقدّر بـ 1376950 نسخة يوميًا، حسب أرقام الوزارة الوصية دائمًا.

ويبلغ عدد الجرائد اليومية 43 عنوانًا، 20 منها ناطقة بالعربية تتصدّرها يومية "الخبر"، و 23 الأخرى ناطقة بالفرنسية، تتقدّمها "Le Quotidien d'Oran" الصادرة بولاية وهران بـ 149900 نسخة.

وتمثّل "الخبر" من مجموع الصحف الناطقة بالعربية نسبة 64,53%، أي ثلثي ما تسحبه الصحف المعرّبة بإجمالي 672950 نسخة يوميًا، بينما تبلغ نسبة سحب الصحف العربية بالنسبة للسحب الإجمالي اليومي للصحف 48%، لتحتل الصحف النّاطقة بالفرنسية المقدّمة بفارق بسيط بتسجيلها لـ 704000 نسخة أي بنسبة 52% من إجمالي سحب الصحف.

وتأتي "الخبر" على رأس الصحف الكبيرة (Le Quotidien d'Oran)، (El Watan)، (Liberté)، (Le Soir d'Algérie)، التي تشكّل مجموع سحب 895800 نسخة مسيطرة على الحقل الإعلامي بنسبة 65,05%. وهنا يُطرح التساؤل حول هشاشة التوازنات في الحقل الإعلامي، إذا علمنا أن 05 صحف فقط تمثل هذه النسبة من السحب والتي تعكس اتّساع مقروئيتها. في المقابل لا تمثل الصحف البالغ عددها 35 عنوانًا من جملة 43 عنوانًا أكثر من 35% من السحب الإجمالي.

هذا دون الخوض في الحديث عن المشاكل التي تواجه هذه الصحف من الناحية التجارية، وفي علاقاتها مع المطابع والمديونية الواقعة على عاتقها في هذا المجال، مع العلم أنّ هذه الصحف تجد الدّعم ولو عن طريق الإشهار الذي تمنحه إيّاها الوكالة الوطنية للنشر والإشهار دون انقطاع، بالإضافة إلى الدّعم غير المباشر الذي تقدّمه الدولة بأشكال مختلفة.

من جانب آخر، تدل الأرقام التي قدّمتها وزارة الاتصال، في ضوء عدد السحب الإجمالي للعناوين، أنّ العناوين الجديدة في المشهد الإعلامي لم تستطع إفتكاك مكانة في الساحة الوطنية، في حين تكاد الجرائد العمومية تندثر.

ويميز حقل الصحف سيطرة العناوين اليومية بوجود 30 يومية وطنية و 13 يومية جهوية: 06 في الغرب الجزائري، 04 في الشرق و 03 في الوسط. الأمر الذي يعكس نقص الدّراية بثقافة الصحافة الجوارية التي تهتم عن قرب بحياة المواطن، مع الإشارة إلى أنّ "الخبر" اهتمّت بهذا الجانب من خلال طبعاتها المختلفة بين الوسط والغرب والشرق فيما يتعلّق بقسم المحلّيات، يُضاف إلى ذلك ميزة الانتشار الوطني المتكافئ بين مختلف الجهات الثلاث: شرق، غرب، وسط، بينما نجد حوالي 70% من انتشار الصحف الناطقة بالفرنسية متمركز بالوسط.

الفصل الثالث

مدى اهتمام جريدة الخبر بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية

من السهولة أن يقف الجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية، على مدى اهتمام الوسيلة الإعلامية بها، من خلال عوامل الإبراز في النشر.

والوسيلة عندما تتخذ من هذه العوامل أداة للتأكيد والإبراز، فإنّها تنفّذ سياستها الإعلامية، وتكشف عن اتجاهها من القضايا والموضوعات المختلفة، الذي يمكن الوصول إليه من خلال الدراسة التحليلية الكمية لهذه العوامل(166).

المبحث الأول : الموقع

نقصد بالموقع هنا، المكان الذي احتلّه موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من حيث الصفحات: الصفحة الأولى، الثانية... الخ. سواء كان الموضوع في شكل مادة تحريرية، أو من خلال صورة صحفية.

أما بالنسبة للعنوان، اكتفينا بعناوين الصفحة الأولى، مع التمييز بين العناوين الأساسية التي تحتل وسط الصفحة الأولى، والثانوية التي تكون جانبية.

بما أنّ الموقع متغير أساسي يساهم في تحديد أهمية موضوع معين في الصحافة، قمنا بدراسته لمعرفة مدى اهتمام جريدة الخبر بموضوع الدراسة.

1 – العنوان:

إنّ العنوان الذي يساهم في تزيين الصفحات، وإضفاء الطابع الجمالي عليها، يملك أهمية بالغة، لأنه يعد الواجهة التي "تبيع المادة" الإعلامية(167). وقبل هذا يجب التأكيد على أنه جزء من الخبر الصحفي، يخضع بالضرورة لسياسة الصحيفة ويساهم في تشكيل شخصيتها(168).

يقول م. شارلوت (M. Charlot): «تقوم فرضيتنا على فكرة أنّه يمكن - في كثير من الحالات – الاقتصاد في التحليل الشامـل للصحيفـة – حسـب طريقـة ج. كايزر (J. Kayser) - وكسب دقة أكبر بالتضحية بكل هاجس للشمولية. يكفي من أجل هذا أن نقتصر على دراسة الوحدة الأكثر تعبيرًا في اليومية: عناوينها الرئيسية في الصفحة الأولى...»(169).

والصفحة الأولى في الجرائد اليومية، تضم عادة مجموعة من العناوين لموضوعات مختلفة، تتحدد أهميتها تبعًا لنوعية العنوان: أساسي أو ثانوي.

---

166 - محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص190.

167 - نصر الدين العياضي، مرجع سبق ذكره، ص74.

168 - المرجع نفسه، ص78.

169 - ADIMI (Ahmed), **La montée de l'islamisme à travers la presse périodique française de 1978 à 1992**, thèse de doctorat, université Stendhal-Grenoble III, Sciences de l'information et de communication, 1994, p21.

والعنوان الأساسي هو الذي يتصدر الصفحة الأولى[170]، ويكون بارزًا بحجم حروفه الكبيرة التي تميّزه عن باقي العناوين.

إنّ اختيار عنوان ما ليحتلّ واجهة اليومية، لا يمكن أن يتم بطريقة اعتباطية، أو بترك مجال للصدفة، إنّما يتم بعد دراسة وعناية كبيرة من طرف القائمين على ذلك، آخذين بالحسبان العديد من الاعتبارات أهمها: سياسة الصحيفة من جهة، وأهمية الموضوع من جهة أخرى.

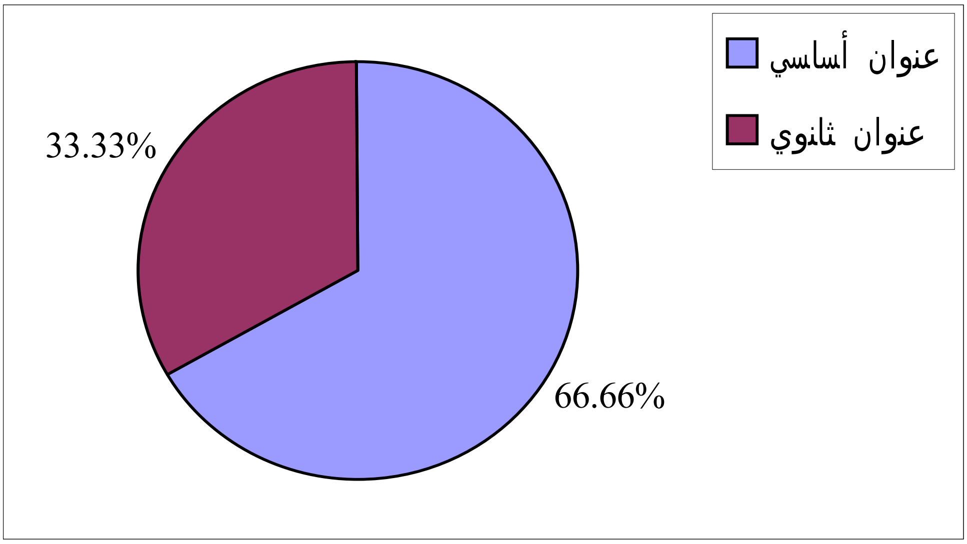
انطلاقًا من هذا، اعتمدنا عنصر العنوان كمتغير لمعرفة مدى اهتمام جريدة الخبر بموضوع التحليل، عبر حساب تكرارات نشره كعنوان رئيسي أو ثانوي في الصفحة الأولى، ثم المقارنة بينهما.

كما حاولنا معرفة دلالة هذه العناوين من حيث الفاعلين، وطبيعة الأفعال المسندة إليهم.

جدول رقم (01) : طبيعة العناوين التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية المغربية على الصفحة الأولى من جريدة الخبر.

طبيعة العناوين / السنوات		عناوين الصفحة الأولى		
		عنوان أساسي	عنوان ثانوي	المجموع
2000	س1	3	2	5
	س2	1		1
2001	س1	2	3	5
	س2	5		5
2002	س1	4	4	8
	س2	1		1
2003	س1	1		1
	س2	7	5	12
2004	س1	1		1
	س2	7	7	14
2005	س1	10		10
المجموع		42	21	63
النسبة المئوية		%66,66	%33,33	%100

170 - عبد العالي رزاقي، **الخبر في الصحافة، الإذاعة، التلفزة والانترنيت**، سلسلة الإعلامي المحترف، الجزائر، دار هومة، 2004، ص74.



رسم توضيحي رقم (01) : طبيعة العناوين التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية المغربية على الصفحة الأولى من جريدة الخبر.

بالنسبة لعناوين موضوع العلاقات الجزائرية المغربية على الصفحة الأولى، ووفق الجدول رقم (01)، فإنّ نسبة عالية منها احتلت واجهة الصفحة الأولى بنسبة 66,66% (42 تكرارًا) أي ما يعادل (3/2) عناوين الصفحة الأولى، في حين أن نسبة العناوين الثانوية المتعلقة بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية، فجاءت بنسبة 33,33% (21 تكرار). ونسجّل أن جميع عناوين الموضوع للسداسي الأول من سنة 2005، والتي جاءت على الصفحة الأولى، كلّها كانت عناوين رئيسية، حيث تزامن ذلك مع انعقاد القمة العربية بالجزائر.

1.1 – دلالة العناوين:

إن تحليل العناوين حتى قبل الشروع في تحليل النص، يساعد على تحديد الرسالة التي تسعى الصحيفة لإبرازها، ويمكننا من خلال هذه الشحنة النفسية، بل والعاطفية التي توحي بها العناوين تقييم الموقف الإيجابي، السلبي، أو المحايد في الموضوع[171].

والقارئ عادة لديه الانطباع بأنّه يمكن أن يفهم محتوى النص من خلال عنوانه.

اتضح من خلال تحليل العناوين المتعلقة بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية، والتي وردت على الصفحة الأولى لجريدة الخبر، أنه وطيلة مدة الدراسة، الجانب المغربي هو الذي

---

171 - مارلين نصر، **صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص122.

يصنع الحدث أو يقوم بالفعل، بمعنى أن الفاعل في أغلب العناوين هو المغرب – بتعدد الصفات والأشخاص – في حين أن الجانب الجزائري يقدم على أساس "الضحية" أو الذي يقع عليه الفعل.

فمن مجموع 63 عنوانًا التي جاءت على الصفحة الأولى، أحصينا 32 عنوانًا يبرز فيها المغرب كفاعل رئيسي، مقابل 16 عنوانًا الفاعل فيها جزائري، في حين أن باقي العناوين (15 عنوانًا) فكان الفعل مشتركًا بين الجزائر والمغرب.

إذًا، يوجد فارق هام يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الجانبين، ويتعلق بالوضع المخصص لكل منهما في سياق صياغة العناوين، فنجد أن مفردة المغرب وما يدل عليها، تحتل غالبًا وضع الفاعل الذي يقوم بالفعل في الجملة، أما الجزائر فتأتي غالبًا في صيغة المفعول به، أي محل وقوع الفعل.

- الفاعل المغربي والجزائري :

إن أكثر التسميات المستخدمة في العناوين للدلالة على الفاعل المغربي هي المغرب (08) مرات، ثم ملك المغرب (07 مرات)، الرباط (04 مرات)، وبدرجة أقل لفظتي المغاربة، والمغرب مرتين لكل منهما. أما باقي العناوين التي تضمنت فاعلين مغاربة فاستخدمت أسماء وصفات لم ترد سوى مرة واحدة.

من أمثلة ذلك :

- المغرب يتسلح ويصعد الحملة ضد الجزائر

ماذا وراء الارتباك المغربي؟ (الخبر: 10 مارس 2001).

- المخزن يحشد الأحزاب والصحف في حملة عدائية مغربية

العرش يقرع طبول الحرب على الجزائر (الخبر: 30 سبتمبر 2004).

- الرباط تتبنى سياسة مزدوجة في إدارة "الحرب" السياسية والإعلامية

المغرب يتهم الجزائر والملك يجند "وسطاء" للتخلي عن الصحراء الغربية (الخبر: 03 نوفمبر 2004).

- الرباط تعتبر زيارة أويحي غير مواتية

المغرب يغلق باب الحوار مع الجزائر (الخبر: 18 جوان 2005).

ما يميز أغلب هذه التسميات، أنها جماعية واسعة غير محددة، وعدم التحديد الدقيق للجهة الفاعلة، أي الذي له القدرة على القيام بالفعل، كان يمكن اعتباره دون دلالة هامة، لو كانت الأفعال المنسوبة إلى الطرف المغربي ذات صياغة محايدة، لكن بالنظر إلى طبيعة هذه الأفعال والتي في أغلبها مشحونة بالنبرة العدائية، توحي بأن المغرب شعبًا وحكومة في موقف عدائي، وأن الجميع

مجند ضد الجزائر، رغم أنه ليس بالضرورة ما يصدر عن الحكومة يكون محل رضا الشعب. وهذا يساهم في تكوين صورة سلبية للمتلقي الجزائري حول المغرب، خاصة وأن الجانب الجزائري عندما يكون في موقع المفعول به أو الذي يقع عليه الفعل يعبر عنه بلفظة الجزائر.

ويمكن إعطاء قراءة ثانية للموضوع، وهو أن الجريدة تعتبر أن المغاربة يؤيدون سلطة بلادهم في سياسته تجاه الجزائر، حيث نشرت سبرا للآراء قامت به هيئة متخصصة تعمل لحساب كتابة الدولة للخارجية في المغرب، أجري في شهر سبتمبر 2000، جاء فيه أن 07 من 10 مغاربة يعتقدون أن الجزائر تُعد عدوًا للمغرب وبؤرة للتوتر في المنطقـة، و 07 من 10 أيضًا عبّروا عن رفضهم تدويل قضية الصحراء الغربية، مفضلين ضغط واشنطن المباشر على الجزائر. واعتبرت "الخبر" أن من بين ما تعنيه هذه الأرقام «أن النظام المغربي نجح في تجنيد أغلبية المغاربة حول إستراتيجيته في الصحراء الغربية، شبيهة بنجاحه في المسيرة الخضراء سنة 1975» (الخبر: 25 ديسمبر 2000).

أما بالنسبة للفاعل الجزائري، فهو عكس الفاعل المغربي، أي أنه محدد بدقة، حيث نسجل 08 مرات كان الفاعل فيها الرئيس الجزائري بوتفليقة، ثم وزير الخارجية السابق عبد العزيز بلخادم (04 مرات)، ثم الجزائر (03 مرات)، أما باقي الأسماء والصفات الجزائرية التي وردت في العناوين فلم توظف سوى مرة واحدة. ومن أمثلة هذه العناوين:

- وسط حملة مغربية

بوتفليقة يتحاشى لقاءً انفراديًا مع محمد السادس (الخبر: 04 أفريل 2000).

- يشارك لأول مرة في ذكرى إعلان الجمهورية الصحراوية

بوتفليقة يرد على التصعيد المغربي (الخبر: 28 فيفري 2002).

- الجزائر تبدأ في تنفيذ نتائج قمة زرالدة الثانية

بوتفليقة يلغي التأشيرة على الرعايا المغاربة (الخبر: 03 أفريل 2005).

إن تشخيص الفاعل الجزائري وتجسيده في أشخـاص معينيـن مثـل "بوتفليقة"، و "بلخادم" يقودنا إلى الحديث عن تعليق نشرته جريدة الخبر بتاريخ 07 أفريل 2005 من توقيع الصحفي محمود بلحيمر، بعنوان "بيني أنا وجلالته..." جاء فيه : «لم يكن الرئيس عبد العزيز مخطئًا عندما ذكر بخصوص مسألة العلاقات بين الجزائر والمغرب بأنها تتوقف "علي أنا وجلالته" (أي بوتفليقة ومحمد السادس). فهذا الكلام الذي نقلته وسائل الإعلام والتلفزيون

"الحكومي" لا يمكن حمله على أن المسألة مرتبطة بشخصين، لكن تكرار الرئيس للعبارة أثار الانطباع بأنها كذلك».

واستدل التعليق بما ينص عليه الدستور الجزائري في مادته السبعين، من أن رئيس الجمهورية يجسّد وحدة الأمة، وبالتالي فكلامه وسلوكه مع الخارج يتم باسم الأمة الجزائرية. وما يوقعه الرئيس بوتفليقة أو الملك محمد السادس يتم باسم الدولتين، وليس مسألة التزام بين شخصين.

غير أن أسلوب صياغة الفاعل الجزائري يناقض ما يهدف إليه التعليق، حيث كان عنصر الشخصيات حاضرًا بقوة في تحديد الفاعل الجزائري.

- طبيعة الأفعال :

فيما يتعلق بطبيعة الأفعال المسندة لكل طرف، يتضح أنها طبيعة متناقضة بشكل واضح، فالصورة التي تقدم بها أفعال الجانب المغربي في علاقته بالجانب الجزائري ذات اتجاه نمطي، مشحونة بالقيم العدائية ضد الجزائر، حيث يتم توظيف أفعال ذات دلالات قوية لوصف مواقف الفاعل المغربي مثل : يضغط، يحرض، يتهم، يغلق باب الحوار، يقرع طبول الحرب، يقاطع، يصعّد، يتسلح، يحشد.

ونجد أن كلمة "ضد" تكررت في عناوين الصفحة الأولى 04 مرات للدلالة على العلاقة بين المغرب والجزائر :

- محمد السادس ضد جزائر قوية (الخبر: 22 جوان 2000).
- المغرب يتسلّح ويصعد الحملة ضد الجزائر (الخبر: 30 مارس 2001).
- المخابرات المغربية في حملة ضد الجزائر (الخبر: 25 أكتوبر 2003).
- الحملة الإعلامية المغربية ضد الجزائر متواصلة للأسبوع الثاني (الخبر: 09 أكتوبر 2004).

فبين متغير تسميات الفاعل المغربي، يبرز ثبات في تصوير علاقته بالطرف الجزائري الذي يصوّر على أنه ضحية، ويعبر عنه بـ "الجزائر" التي توحي للقارئ الجزائري بأنه معني مباشرة بالموضوع.

إن التركيز على فكرة الضحية في تصوير علاقة المغرب بالجزائر، هو انعكاس لقالب ثابت تبنته "الخبر" في صياغتها للعناوين.

والأسلوب التأكيدي حاضر بقوة في هذه العناوين، حيث تضم أغلب العناوين أكثر من فعلين يحملان نفس الدلالات.

حتى عندما تناولت الجريدة موضوع إلغاء المغرب التأشيرة على الرعايا الجزائريين، والذي يُفترض أنه حدث ذو مدلول إيجابي، وبادرة مشجعة من الجانب المغربي لتحسين العلاقات الثنائية، فإنّ السياق الذي قُدم من خلاله الحدث أفقده تلك الدلالة الإيجابية، وذلك عندما نربط بين ما ورد في العنوان الرئيسي والعنوان الفرعي :

- بعد أن فرضها من جانب واحد سنة 1994

المغرب يلغي التأشيرة على الرعايا الجزائريين (الخبر: 31 جويلية 2004).

الدلالة السلبية هي أن المغرب يصرّ على الانفراد بإصدار قرارات رغم أنها تتعلق بالجانبين معا. فهو عندما فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين، على إثر تفجيرات فندق مراكش 1994، والتي اتهم فيها جزائريين بالضلوع في العملية، لم يستشر الجزائر، ولم يحاول دراسة القضية ثنائيًا، إنّما أصدر القرار مباشرة، وهو ما اعتبرته الجزائر إهانة لها ولرعاياها بالمغرب الذين تلقوا معاملة سيئة عقب تلك التفجيرات. وقد ردّت الجزائر بالمثل، وفوق ذلك قامت بغلق الحدود.

وبعد مرور 10 سنوات على القرار الأول، يعود المغرب وبنفس الأسلوب : قرار أحادي ليلغي التأشيرة كما فرضها أول مرة دون مشاورة الجزائر، وقد استنكرت هذه الأخيرة الطريقة المغربية في تناول قضايا ثنائية هامة، وبعد أن كان المغرب يتوقع أن يصدر قرار مماثل عن الجزائر، لم تتسرع الجزائر بإلغاء التأشيرة إلا بعد لقاء ثنائي جمع قائدي البلدين في مارس 2005، ليصدر القرار في أفريل من نفس السنة.

أما الأفعال المسندة إلى الجزائر فهي متنوعة من حيث الدلالات، وتعكس مراحل مختلفة لمسار العلاقات الثنائية، وهي فترات متذبذبة بين التقارب والتحسن أحيانا، وبين التباعد أحيانًا أخرى.

فمنها ما يدل على حالة مواجهة، أو تصادم بين الطرفين وتعارض في المواقف :

- وسط حملة مغربية

بوتفليقة يتحاشى لقاءً انفراديًا مع محمد السادس (الخبر: 04 أفريل 2000).

- في رسالة وجهها إلى كوفي عنان

بوتفليقة : المغرب قوة محتلة في الصحراء (الخبر: 04 أوت 2004).

ومنها ما جاء في سياق رد الفعل على مبادرات مغربية :

- احتجاجًا على الحملة السياسية والإعلامية على الجزائر

الخارجية الجزائرية تستدعي السفير المغربي (الخبر: 04 نوفمبر 2003).

- تعليق شبه رسمي للجزائر يرد على الملك محمد السادس

خطاب الملك المغربي "يثير الاندهاش" (الخبر: 08 نوفمبر 2004).

وهناك نوعية أخرى من الأفعال، ينفرد بها الطرف الجزائري في عناوين الصفحة الأولى، وهي تلك التي تحمل دلالات إيجابية من خلال الرغبة في الحوار وترقية العلاقات الثنائية، وتحقيق التقارب بين البلدين :

- الجزائر تبدأ في تنفيذ نتائج قمة زرالدة

بوتفليقة يلغي التأشيرة على الرعايا المغاربة (الخبر: 03 أفريل 2005).

- بوتفليقة يجدد رغبته في ترقية علاقات "حسن الجوار" مع المغرب

تقرير مصير الصحراويين يضمن الاستقرار المغاربي (الخبر: 01 جوان 2005).

وهناك عناوين تحمل دلالات متناقضة بين ما يرد في العنوان الرئيسي، والعنوان الفرعي المكمل له مثل :

- فيما يسلّم بلخادم دعوة بوتفليقة لمحمد السادس

المغرب يكثف الضغط على الجزائر (الخبر: 25 ماي 2002).

تصدّر هذا العنوان موضوعًا يتحدث عن مساعي الجزائر لعقد قمة مغاربية، في حين «تشن الرباط، عن طريق الصحافة المغربية حملة شرسة ضد الجزائر، متهمة إياها بجر المنطقة نحو التسلح...».

- رغم اقتراح بوتفليقة على المغرب تقوية العلاقات

ملك المغرب يفكر في تصعيد الموقف إزاء الجزائر (الخبر: 03 أوت 2003).

حيث نقلت "الخبر" عن مصادر من المعارضة المغربية، أن الرباط تفكر في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر، على خلفية الحوار الذي أجرته "الخبر" مع المعارض المغربي هشام المنداري، مقابل تقدم الرئيس بوتفليقة مرتين متتاليتين في ظرف أقل من أسبوعين، بدعوة الملك محمد السادس لتقوية العلاقة بين البلدين.

يبرز هذان العنوانان تناقضًا واضحًا بين ما تقوم به الجزائر من جهود لترقية العلاقات الثنائية، مقابل إصرار مغربي على عرقلة هذه الجهود. وهذا الطرح يعزز الصورة النمطية التي تقدم بها "الخبر" كلا الفاعلين في عناوينها.

أما العنوان الموالي :

- الرباط كانت دائمًا تنفي إيواءها للجماعات المسلحة

البصري يعترف بلجوء الإرهابيين الجزائريين للمغرب (الخبر: 01 جوان 2004).

فهو يقدم تناقضًا في الموقف المغربي في حد ذاته، حيث نقلت "الخبر" اعتراف وزير الداخلية المغربي السابق إدريس البصري، بأن السلطات المغربية كانت على علم بولوج الإرهابيين الذين يضربون الجزائر إلى الحدود المغربية، ولكنها لم تتدخل لأنهم لم يرتكبوا جرما في المغرب.

إن هذا العرض غير المتوازن لطرفي العلاقة، من خلال العناوين التي تتصدر واجهة الصفحة الأولى "للخبر"، يدل على أن الجريدة تتبع أسلوبين مختلفين في الصياغة : صياغة خاصة بالفاعل الجزائري، والأفعال المسندة إليه، وصياغة خاصة بالفاعل المغربي، والأفعال المسندة إليه : صياغة للأنا وصياغة للآخر.

2 – المادة التحريرية:

من المتعارف عليه في الممارسة المهنية للصحافة، أنّ توزيع المواضيع على الصفحات يتم وفق درجة الاهتمام بها في الصحيفة بالدرجة الأولى، ثم اتفاقها بعد ذلك مع نوعية الصفحات أو الأبواب أو الزاوية المتخصصة[172].

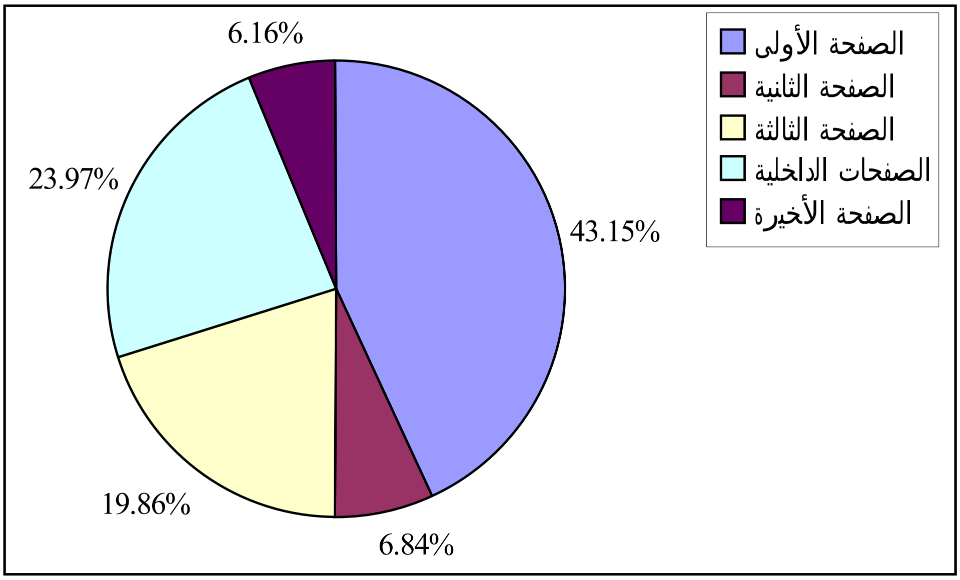
وتبقى الصفحة الأولى في المركز الأول من حيث الاستدلال على أهمية الموضوع المنشور، تليها الصفحة الأخيرة، ثم الصفحة الثالثة فالثانية، وأخيرًا باقي الصفحات.

لذاك اعتمدنا هذا التقسيم للكشف عن مدى اهتمام جريدة الخبر بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية خلال فترة الدراسة من حيث ترتيب الصفحات.

جدول رقم (02) : موقع موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من خلال صفحات جريدة الخبر.

السنوات \ الصفحات		الصفحة الأولى	الصفحة الثانية	الصفحة الثالثة	الصفحات الداخلية	الصفحة الأخيرة	المجموع
2000	س1	5		6		1	12
	س2	1					1
2001	س1	5		4	5		14
	س2	5	3	2	1	1	12
2002	س1	8	1		4	1	14
	س2	1		1	4		6
2003	س1	1		1	3	2	7
	س2	12	1	2	7		22
2004	س1	1		1	1		3
	س2	14	4	7	5	2	32
2005	س1	10	1	5	5	2	23
المجموع		63	10	29	35	9	146
النسبة المئوية		%43,15	%6,84	%19,86	%23,97	%6,16	%100

172 - محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص191.



رسم توضيحي رقم (02) : موقع موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من خلال صفحات جريدة الخبر.

من خلال الجدول رقم (02) وكذا الرسم التوضيحي المرافق له (02)، يبدو لنا واضحا أن أعلى نسبة لتناول موضوع العلاقات الجزائرية المغربية على صفحات جريدة الخبر خلال مدة الدراسة كان على الصفحة الأولى، وبنسبة عالية مقارنة بالصفحات الأخرى 43,15% (63 تكرارًا)، تليها الصفحات الداخلية بنسبة 23,97% (35 تكرارًا) ثم الصفحة الثالثة بنسبة 19,86% (29 تكرارًا)، لتنخفض النسبة إلى ما دون العشرة في الصفحة الثانية 6,84% (10 تكرارات) والصفحة الأخيرة 6,16% (09 تكرارات). فجريدة الخبر تعطي أولوية عند تطرقها لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية أن يتصدر صفحاتها الأولى.

ونسجّل أعلى معدّل لبروز موضوع العلاقات الجزائرية المغربية على الصفحة الأولى لجريدة الخبر أثناء السداسي الثاني من سنة 2004، حيث عرفت العلاقات الثنائية توترًا بسبب قضية الصحراء الغربية، ثم السداسي الثاني لعام 2003 بسبب قضية جريدة الخبر مع السلطات المغربية.

السداسي الأول من سنة 2005 هو الآخر ارتفع فيه عدد المواضيع التي شغلت الصفحة الأولى، والذي شهد أشغال القمة العربية بالجزائر، حيث ركزت الصحيفة، إلى جانب تغطيتها للقمة، على العلاقات الثنائية بين البلدين.

3 – الصورة الصحفية:

لقد تزايدت مكانة الصورة الصحفية كأداة إعلامية لأسباب عديدة أكدتها الأبحاث التي أشارت إلى أن 75% من قراء الصحف يلاحظون الصورة[173]. مما يعني أن الصورة هي أفضل وسيلة لجذب انتباه القراء، وهو ما جعل الصحفيين ينظرون إلى الصور ليس باعتبارها مجرّد عنصر لإضفاء الجاذبية على الصفحات، وإنّما للمساعدة في تجسيد المعاني، وتكوين شخصية الصحيفة، وملاحقة الأحداث، وفي تحقيق فهم أعمق وتقديم أكثر شمولاً للقضايا التي تعكسها. ومن جهة أخرى في علاقتها بالعناصر الصحفية الأخرى التي تسهم في تشكيل وتحديد المفاهيم الإيديولوجية للصحيفة.

فالصورة الصحفية إذًا، هي أحد أهم أشكال الرسالة الاتصالية التي تعتمد على الرموز غير اللفظية، ويتوقف على اختيارها السليم نجاح عملية الاتصال غير اللفظي.

ويجمع مفهوم الاختيار السليم بين قدرة الصورة على أن تعكس أهداف القائم بالاتصال، واتجاهاته، ونواياه، وعلاقاتها بغيرها من الرموز التي تتجاور معها على الصفحة وأهمها النصوص، بالإضافة إلى سهولة إدراك القراء لرموزها ومحتواها.

فالصورة سلاح قوي، بأشكال متعددة، وهي تجمع عدة مستويات للقراءة، وتمارس تأثيرًا قويًا على القارئ[174].

وعليه، فإن توظيف الصحيفة للصورة الصحفية ضمن موضوع معين، يحمل دلالات هامة، أبرزها إعطاء أهمية للموضوع، خاصة إذا كانت على صدر الصفحة الأولى، وهناك عوامل أخرى تساهم في تحديد أهمية الصورة الصحفية، هي المصدر والتعليق. وقد قمنا بتصنيف الصور حسب محتواها لمعرفة مراكز الاهتمام.

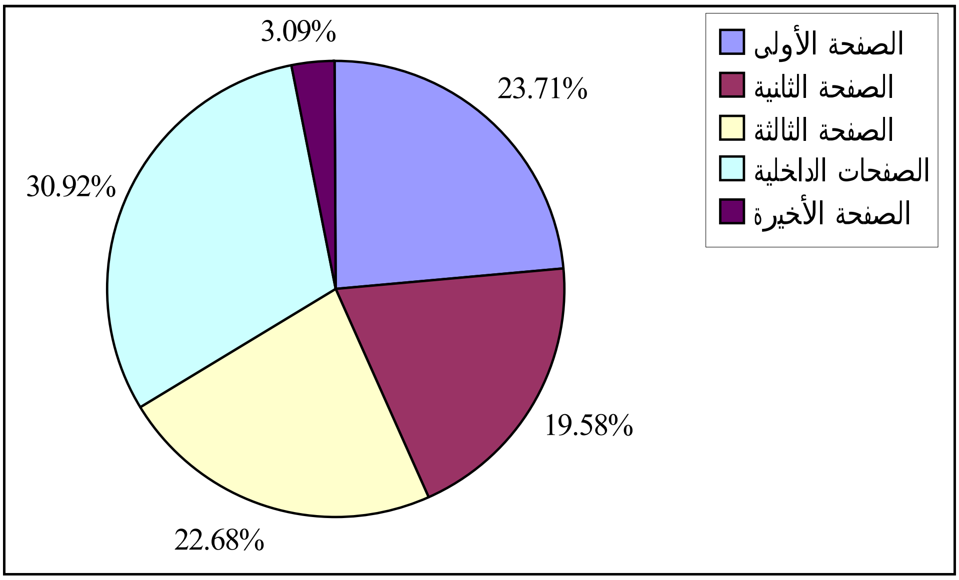
---

173 - محمد عبد الحميد، السيد بهنسي، **تأثيرات الصورة الصحفية**، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2004، ص23.

174 - FAMERY (Pascal), LEROY (Philippe), **Réaliser un journal d'information**, France, Edition Journal, 1996, p38.

جدول رقم (03) : موقع الصورة الصحفية التي تتعلق بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية من خلال صفحات جريدة الخبر.

السنوات / الصفحات		الصفحة الأولى	الصفحة الثانية	الصفحة الثالثة	الصفحات الداخلية	الصفحة الأخيرة	المجموع
2000	س1	1	1	3	1		6
	س2	1					1
2001	س1	2			3		5
	س2	2	2	2			6
2002	س1	3	1		3		7
	س2				2		2
2003	س1				2		2
	س2	7	6		12		25
2004	س1			2			2
	س2	3	8	7	6	1	25
2005	س1	4	1	8	1	2	16
المجموع		23	19	22	30	3	97
النسبة المئوية		%23,71	%19,58	%22,68	%30,92	%3,09	%100



رسم توضيحي رقم (03) : موقع الصورة في موضوع العلاقات الجزائرية المغربية بالنسبة لصفحات جريدة الخبر.

يتبين لنا بناءً على نتائج الجدول رقم (03) والرسم التوضيحي رقم (03)، أن توزيع الصورة الصحفية على الصفحات متقارب باستثناء الصفحة الأخيرة التي تضمنت أدنى نسبة 3,09% (3 تكرارات).

أعلى نسبة جاءت في الصفحات الداخلية 30,92% (30 تكرارًا)، ثم الصفحة الأولى بنسبة 23,71%، التي تتقدم بفارق ضئيل جدًا عن الصفحة الثالثة 22,68% (22 تكرارًا)، لتليها الصفحة الثانية بنسبة 19,58% (19 تكرارًا).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الأنواع التحريرية التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية المغربية بلغ 146 موضوعًا، وأن توظيف الصورة الصحفية في جريدة الخبر يكون مصاحبا للمادة التحريرية – باستثناء الكاريكاتير حيث نسجل رسمين كاريكاتوريين – فإن ما معدله 65,05% من المواد التحريرية كان مدعما بصور صحفية، مما يدل على أن جريدة الخبر أولت عناية بارزة بتوظيف الصورة الصحفية في موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

1.3 – مصدر الصورة :

جدول رقم (04) : مصدر الصورة الصحفية.

المصدر	التكرارات
إمضاء الصحفي أو الجريدة	15
الأرشيف	12
وكالات مختلفة	11
بدون مصدر	59
المجموع	97

بالنسبة لمصدر الصورة، فقد أحصينا 59 صورة بدون مصدر، مقابل 38 صورة محدد مصدرها. هذه المصادر تمثلت في : إمضاء باسم صحفـي أو باسـم الجريـدة (15 صورة)، في حين 12 صورة مصدرها الأرشيف، و 11 صورة من وكالات مختلفة : و أ ج، و أ ف، نيوبراس.

إن وجود صورة بدون مصدر يقلل من أهميتها، كما أن اللجوء إلى صور الأرشيف يفقد الصورة حيويتها ومواكبتها للحدث.

2.3 – التعليق :

التعليق عبارة عن نص يصاحب الصورة ويعطيها معنى[175]، فمن مجموع 97 صورة، 60 منها كانت مرفقة بتعليق، في حين 37 صورة جاءت بدون تعليق. لكن ما هي طبيعة هذه التعليقات؟

يشكل التعليق دعامة أساسية لفهم المعنى[176]، وقد عرف تطورًا في استخدامه، بحيث تخلّت الصحف عن التعليقات الوصفية البحتة، وعوضتها بنصوص قصيرة يمكن إلحاقها بصورة حدث ما[177]، والعديد من الصحف والمجلات ترفق التعليق بتاريخ التقاط الصورة.

غير أن تعليقات جريدة الخبر، هي مجرد وصف بسيط لمحتوى الصورة، مثلا صورة للملك المغربي محمد السادس غالبًا ما يكتب بجانبها : محمد السادس، أو الرئيس الجزائري بوتفليقة يكتب : بوتفليقة. وهي تعليقات تخلو من أي إضافة يمكن أن توظفها الجريدة لإبراز موقفها من الموضوع، حتى قبل أن يشرع القارئ في قراءة المقال أو التقرير الذي أرفقت به.

وقد أحصينا صورة واحدة فقط تضمنت تعليقًا عكس مضمون النص، وهي صورة تجمع بين الملك المغربي محمد السادس ووزير الداخلية السابق إدريس البصري يتحادثان عُلق عليها بـ : خريف الود بين الملك الشاب وإدريس البصري (الخبر: 08 ديسمبر 2004). وهو دلالة على أن العلاقة بين الطرفين في الوقت الحالي ليست جيدة. وهو ما حدث بالفعل، حيث تخلى الملك المغربي عن إدريس البصري الذي كان وزيرًا للداخلية مدة 22 سنة، وكان الساعد الأيمن للملك الحسن الثاني.

إن اهتمام "الخبر" بالصورة، هو اهتمام كمي أكثر منه نوعي، أي توظيف أكبر عدد من الصور دون تحديد مصدرها، أو دون أن تكون متزامنة مع الحدث، ودون إرفاقها بتعليق يقدم قيمة مضافة لها. وهذا يدل على غياب الاحترافية في التعامل مع الصورة الصحفية.

3.3 – محتوى الصورة :

من المعروف أن الصحف لا تعتمد على الرموز اللفظية فقط في صياغة رسائلها الاتصالية، ولكنها تعتمد بجانب ذلك على الصورة الصحفية، التي تقوم بدور كبير في تأكيد المعاني والأفكار التي تعكسها الرموز اللفظية. وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الصورة من حيث

---

175 - ADIMI (Ahmed), op.cit, p145.

176 - GERVEREAU (Laurent), **Voir, comprendre, analyser les images**, Paris, Edition la Découverte, 1994, p50.

177 - ADIMI (Ahmed), op.cit, p145.

تكوينها، وما يحمله من أفكار أو معان، أو يجسد معالم أو أبعاد، أو يركز على شخصيات...الخ، في إطار ما يخدم الأهداف الاتصالية للمصور والناشر معا(178).

غير أننا اكتفينا بمحاولة معرفة ما تتضمنه الصورة الصحفية: أشخاص، أماكن...، وما هي الشخصيات الأكثر حضورًا؟ وهذا دون القيام بالتحليل السيميولوجي للصورة الذي يتطلب تقنيات محددة نظرًا للعدد الكبير للصور.

جدول رقم (05) : محتوى الصورة الصحفية.

محتوى الصورة	التكرارات
الملك المغربي محمد السادس	48
الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة	39
شخصيات أخرى	30
أماكن	05
مواد مهربة	05
المجموع	127

من خلال الجدول رقم (06)، نلاحظ ظهور عنصر الشخصيات بصورة واضحة في مضامين الصورة الصحفية بـ 87 تكرارًا. في حين نسجل حضورًا ضعيفًا ومتساو للأماكن والمواد المهربة بـ 05 تكرارات لكل منهما.

مع العلم أننا أخذنا عنصر الشخصية في الصور التي تتضمن أكثر من شخصية واحدة كوحدة للعد, فكان الملك المغربي محمد السادس الأكثر ظهورًا بـ 48 تكرارًا، ظهر منفردًا في 20 صورة، ثم شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بـ 39 تكرارًا، ظهر بمفرده في 23 صورة، و 12 صورة جمعت قائدي البلدين.

كما نسجل ظهور شخصيات أخرى ساهمت في صناعة الأحداث عبر تصريحات أو مواقف منها : وزير الداخلية المغربي السابق إدريس البصري، المعارض المغربي هشام المنداري، السفير المغربي محمد السعيد بن ريان، الرئيس الفرنسي جاك شيراك، رؤساء أحزاب...الخ.

---

178 - محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، مرجع سبق ذكره، ص177.

أما بالنسبة للأماكن فهي عبارة عن مناطق حدودية، كالمركز الحدودي العقيد لطفي والمركز الحدودي المغربي بوكانون، وهي ترافق المواضيع التي تتناول قضية الحدود بين البلدين، إضافة إلى أماكن التسوق لدى الحديث عن ظاهرة التهريب. في حين أن المواد المهربة تركزت في : البنزين، الخمور، والمخدرات.

نستنتج أن الشخصيات بمثابة عنصر مفتاحي وظفته "الخبر" بشكل أساسي في الصور الصحفية.

المبحث الثاني : الأنواع الصحفية

إن عملية التحرير الصحفي يتم صياغتها في قوالب فنية مختلفة، يُطلق عليها فئة شكل المادة الإعلامية في إطار عملية تحليل المضمون.

وفي هذا السياق، يعرّف محمد عبد الحميد فئة شكل المادة الإعلامية على أنّها: «القوالب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام، وتقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة التي تقدم بها المواد الإعلامية للاستدلال من خلال الشكل على المركز، أو القيمة التي يعبر عنها الشكل المختار للنشر»[179].

إنّ الأشكال والقوالب الصحفية التي تأخذها الرسالة الإعلامية تلعب دورًا كبيرًا في عملية الاتصال، حيث تحاول أن تعكس الواقع بشكل مباشر وواضح، كما تفسّر الأحداث، الوقائع، الظواهر، والتطورات، وتتضمن التحليل والشرح والتقييم[180].

إن الهدف من استخدام فئة الأنواع الصحفية في دراستنا، هو معرفة الكيفية التي تناولت بها جريدة الخبر موضوع العلاقات الجزائرية المغربية، لأن تعدّد استخدام الأنواع الصحفية يدل على درجة اهتمامها بالموضوع. كما أن بعض الأنواع الصحفية أقوى من حيث الدلالة والتأثير عن غيرها، نظرًا لخصائص ومزايا كل نوع.

بعد قراءتنا لعينة الدراسة، توصلنا إلى أنّ جريدة الخبر أثناء تناولها موضوع العلاقات الجزائرية المغربية، وظفت القوالب التحريرية التالية:

الخبر، التقرير، المقال، التعليق، الروبورتاج، الحديث الصحفي، الندوة الصحفية. وسنوجز التعريف بكل نوع لتحديد خصائصه، وإبراز أهميته.

- **الخبـر:** يعتبر أساس العمل الصحفي، يقدّم الحقائق والمعلومات المتعلقة بالظواهر الراهنة، وهو يهدف إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ماذا؟ من؟ متى؟ أين؟ كيف؟ لماذا؟ مهمة الخبر الأساسية هي نقل المعلومات والوقائع المتعلقة بالحدث بأسرع وقت ممكن.

- **التقرير الصحفي:** فن يقع بين الخبر والتحقيق الصحفي، يقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها، فهو إذًا يتميز بالحركة والحيوية. والتقرير الصحفي لا يستوعب الجوانب الجوهرية أو الرئيسية في الحدث فقط كما هو الشأن في الخبر، وإنّما يستوعب وصف الزمان والمكان، والأشخاص، والظروف التي ترتبط بالحدث. كما أنّه يسمح

---

[179] - محمد عبد ا لحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص132.

[180] - نورالدين بليبل، **فن الكتابة الصحفية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص10.

ببروز شخصية المحرر، حيث يكون من حقه أن يعرض إلى جانب الوقائع الملموسة انطباعاته الشخصية، وآراءه، وأحكامه واستنتاجاته[181].

- **المقـال:** يعد أحد الأشكال الصحفية التي تستخدم في التعبير عن رأي، أو فكرة، أو قضية، ويعتبر أساسًا قويا في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا التي تطرحها الصحيفة بما يقدمه من تفسير، وشرح، وتحليل، وما يهدف إليه من محاولة الإقناع[182].

- **التعليق:** يتضمن رأيًا صريحًا حول قضية، أو حدث، أو ظاهرة في مختلف المجالات. ويتضمن شواهد ودلائل تؤيد هذا الرأي بهدف إقناع القارئ به. إن بعض الأخبار تتطلب رأيًا لمحرر، أو وجهة نظر لكاتب متخصص تفسّرها وتبرز الجوانب الإيجابية والسلبية، من خلال تعليق عليها تبرز أهميتها من زوايا جديدة تستقطب مزيدًا من القراء لها[183].

- **الروبورتاج:** يعرفه نصر الدين العياضي بأنّه النوع الصحفي الأكثر نبلاً، إذ لا يكتفي فيه الصحفي بتقديم تقرير عن الواقعة، لكنه يترك شخصيته، وإحساسه يتدخلان في اختيار الأحداث في السرد والمعالجة.

- **الحديث الصحفي:** يعرف بأنه ذلك النوع الصحفي الذي يقوم على أساس الحوار الحي والمباشر بين الصحفي وشخصية هامة وبارزة، ومتخصصة، أو مسؤولة حول موضوع، أو قضية، أو حدث، بقصد نقل المعلومات والآراء العميقة للجمهور الواسع[184]. وقد يتم الحوار عبر الهاتف في حالة تعذر اللقاء المباشر.

- **الندوة الصحفية:** هو شكل من أشكال الحديث الصحفي، وهو عبارة عن حديث تدلي به إحدى الشخصيات الهامة في حضور جمع من الصحفيين، وذلك لشرح سياسـة معينـة، أو مناقشة قضية تهم الرأي العام المحلي، أو الإدلاء بأخبار تمس حدثا من الأحداث العامة[185].

---

181 - فاروق أبو زيد، ليلى عبد المجيد، **فن التحرير الصحفي**، القاهرة، مركز القاهرة للتعليم المفتوح، 2000، ص ص205-206.

182 - المرجع نفسه، ص229.

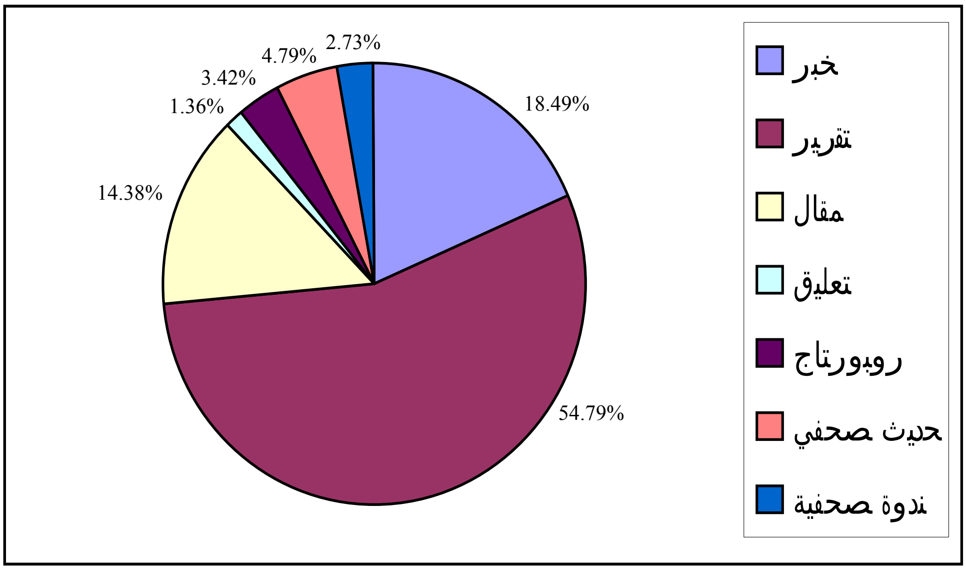
183 - المرجع نفسه، ص241.

184 - نصر الدين العياضي، **اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص46.

185 - فاروق أبو زيد، ليلى عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص166.

جدول رقم (06) : الأنواع الصحفية التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية المغربية في جريدة الخبر.

السنوات \ الأنواع الصحفية		خبر	تقرير	مقال	تعليق	روبورتاج	حديث صحفي	ندوة صحفية	المجموع
2000	س1	1	5	5			1		12
	س2		1						1
2001	س1	3	6	3			1	1	14
	س2	1	10	1					12
2002	س1	1	8	1	1	1		2	14
	س2	2	3			1			6
2003	س1	3	2	2					7
	س2	2	16	1	1	1	1		22
2004	س1	1	2						3
	س2	5	18	4		2	3		32
2005	س1	8	9	4			1	1	23
المجموع		27	80	21	2	5	7	4	146
النسبة المئوية		%18,49	%54,79	%14,38	%1,36	%3,42	%4,79	%2,73	%100



رسم توضيحي رقم (04) : الأنواع الصحفية التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية المغربية في جريدة الخبر.

يبين الجدول رقم (06) الأنواع الصحفية التي اعتمدت عليها جريدة الخبر أثناء تناولها موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

من خلال القراءة العمودية للجدول، فإنّ الصحيفة اعتمدت على التقرير بشكل أساسي أثناء عرضها للموضوع بـ 80 تقريرًا من المجموع العام : 146، وهو ما يمثل نسبة 54,79%. ثم يأتي الخبر في الدرجة الثانية بمجموع 27 خبرًا ممثلاً بنسبة 18,49% وبفارق معتبر عن التقرير. يليه المقال : 21 مقالاً بنسبة 14,38%. في حين أن الأنواع الأخرى جاءت بنسب ضئيلة : حيث نسجل 07 أحاديث صحفية بنسبة 4,49%، ثم 05 روبورتاجات بنسبة 3,42%، فالندوة الصحفية بـ 04 ندوات ممثلة بنسبة 2,73%، وأخيرًا التعليق، حيث ورد تعليقين فقط حول الموضوع بنسبة 1,36%.

إن جريدة الخبر هي يومية إخبارية بالدرجة الأولى، وبالتالي فمن الطبيعي أن تحتل الأخبار والتقارير القسم الأكبر من مادتها التحريرية، بغَض النظر عن طبيعة الموضوع: سياسي، إقتصادي، ثقافي، إجتماعي، وطني أو دولي... الخ. وبناءً عليه، فإن الفارق الذي يصنع أهمية موضوع معين يمكن حصره إجمالاً بين الخبر والتقرير. فهذا الأخير، وبالنظر إلى مميزاته والإمكانات التي يوفرها للموضوع من حيث الإحاطة بجوانبه، وتقديم الوقائع الجوهرية والتفصيلية عنه، بالإضافة إلى الشرح والوصف والتحليل عبر السياق العام الذي أنتج الحدث، يجعله في مرتبة متقدمة عن الخبر الذي يقدم الحدث بصورة مقتضبة قد تكون شاملة أو جزئية – من خلال الإجابة عن الأسئلة المعروفة – ولا يسمح للصحيفة بإبراز رأيها ونظرتها للموضوع.

فجريدة الخبر اهتمت بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية من خلال تخصيصها له 80 تقريرًا من مجموع 146 مادة إعلامية. وهي تقارير متنوعة تناولت مختلف جوانب الموضوع، والقضايا التي تندرج في إطار العلاقات الجزائرية المغربية.

شهد التقرير أعلى توظيف له خلال السداسي الثاني من سنة 2004 بـ 18 تقريرا، والسداسي الثاني أيضًا من سنة 2003 بـ 16 تقريرًا.

تفسير ذلك يعود إلى توتر العلاقات بين البلدين خلال صيف 2003، وهي الفترة التي تزامنت مع رفع السلطات القضائية في المغرب دعوى قضائية ضد جريدة الخبر عقب إجرائها

لحوار مع المعارض المغربي هشام المنداري[186] والذي اتهم فيه القصر الملكي المغربي صراحة بدعم الإرهاب في الجزائر[187]. فكان رد فعل الجانب المغربي رفع دعوى قضائية ضد جريدة الخبر بتهمة القذف والمساس بمؤسسـات الدولـة المغربيـة، ليشهد هذا الحدث تغطية واسعة من طرف الجريدة عبر سلسلة من التقارير أبرزها المعنونة بما يلي :

- وسط الحملة الإعلامية المغربية ضد الجزائر
  ملك المغرب يقاضي الخبر (الخبر: 31 جويلية 2003).
- "المجلس الوطني للمغاربة الأحرار" المعارض
  تضامن مع "الخبر" ضد الغطرسة الإعلامية لمحمد السادس (الخبر: 03 أوت 2003).
- صحفي مغربي يرد على "الخبر"
  "أنتم تحقدون علينا" (الخبر: 12 أوت 2003).

وإذا كانت الجريدة تعتبر نفسها في موقف دفاع عنها وعن الجزائر التي تتعرض لحملة إعلامية مغربية، فيمكن القول أن جريدة الخبر هي الأخرى قامت بحملة إعلامية مضادّة مستغلّة الظرف – رفع دعوى قضائية ضدّها – لتنشر تقارير تتناول جوانب مختلفة ومتشنجة بين الجزائر والمغرب على رأسها: قضية الصحراء الغربية، الحدود، التهريب، كمثال على ذلك العناوين التالية لبعض التقارير:

- خرجة جديدة للملك لاحتواء ما أثاره المنداري
  المغرب يريد الصحراء الغربية ... والشرقية أيضًا (الخبر: 12 أوت 2003).
- تجنيد مرتزقة لتقديمهم كممثلين لمنظمات حكومية وهمية
  المخابرات المغربية تقود حملة ضد الجزائر في أوربا (الخبر: 25 أكتوبر 2003).
- بعد أن طال التهريب مواد غذائية واقتصادية
  "دقلة نور" الجزائرية تُصدّر من المغرب نحو أوربا (الخبر: 25 سبتمبر 2003).

فالجريدة حاولت الربط بين التصعيد المغربي ضد الجزائر، بالحوار الذي نشرته.

أما الفترة الثانية التي شهدت اعتمادًا واسعًا للشكل الفني: التقرير، فهي أثناء النصف الثاني من سنة 2004، حيث تزامنت مع حدثين هما:

---

[186] - هشام المنداري معارض مغربي، كان يعمل مستشارًا خاصا للملك الراحل الحسن الثاني، وهو من أفراد العائلة المالكة في المغرب، ترأس حزب "المجلس الوطني للمغاربة الأحرار" المعارض في لندن، حاصل على دكتوراه دولة في الاقتصاد، تعرّض لعملية اغتيال رميًا بالرصاص بإسبانيا سنة 2004، القضية قيّدت ضد مجهول.

[187] - الحوار ورد في العدد 3833 بتاريخ 17 جويلية 2003.

الأول: إلغاء التأشيرة من طرف المغرب على الجزائريين في 30 جويلية 2004، والذي حظي باهتمام بارز من طرف الجريدة، خصوصًا رفض الجزائر الرد بالمثل وفتح الحدود التي بقيت مغلقة، من هذه التقارير:

- بعد أن فرضها من جانب واحد سنة 1994
  المغرب يلغي التأشيرة على الجزائريين (الخبر: 31 جويلية 2004).
- بعد قرار الرباط الإنفرادي إلغاء التأشيرة دون تشاور
  الحدود الجزائرية المغربية تبقى مغلقة (الخبر: 01 أوت 2004).
- بلخادم يصر على أن فتح الحدود بين البلدين يبقى بيد الخبراء
  المغرب تغازل الجزائر لرفع التأشيرة عن رعاياها (الخبر: 07 أوت 2004).

الثاني: اعتراف جنوب إفريقيا رسميًا بالجمهورية الصحراوية، واتهام المغرب للجزائر بالوقوف وراء ذلك، وهو ما يوضحه التقرير المعنون بـ:

- اعتبرت اعتراف جنوب إفريقيا بالصحراء الغربية خرقًا للشرعية الدولية
  الصحافة المغربية تنتقد بريتوريا وتتهم الجزائر (الخبر: 18 سبتمبر 2004).

لتليه سلسلة من التقارير حول شن المغرب لحملات إعلامية، وقيامه بمناورات سياسية ضدّ الجزائر، واتهامها بتعقيد ملف الصحراء الغربية.

أما بالنسبة للأخبار، فقد تناولت إجمالاً: إما الرسائل المتبادلة بين قائدي البلدين، أو الأخبار الاقتصادية.

غير أنّنا نسجل توظيف هذا النوع الصحفي بنسبة كبيرة، أثناء تغطية أشغال القمة العربية بالجزائر، التي عقدت يومي 22 و 23 مارس 2005، والتي عرفت حركية بارزة على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث تميزت بانفراج نسبي وتقارب جسدته اللقاءات التي جمعت الرئيس الجزائري بنظيره المغربي، خاصة وأنّ هذا التحسّن في العلاقات، جاء بعد التوتر الشديد الذي طبعها، على خلفية ربط المغرب بين اعتراف جنوب إفريقيا بالجمهورية الصحراوية، واتهام الجزائر بالوقوف وراء ذلك.

بالنسبة للمقال، وإن لم تعتمد عليه الصحيفة كثيرًا أثناء تطرقها للموضوع – على أهميته – إلاّ أنّها وظّفته بصورة خاصة خلال تحليلاتها لموضوع الاتحاد المغاربي في إطار العلاقات بين البلدين؛ حيث تطرقت بالشرح والتحليل لأسباب فشل الاتحاد المغاربي، وتأثير طبيعة العلاقات

الجزائرية المغربية على عمل الاتحاد من جهة، وأيضًا إصرار المغرب على الضغط على الجزائر باستعمال ورقة الصحراء الغربية في كل مرة يقترب فيها موعد عقد قمة مغاربية.

من بين المقالات التي جاءت حول الموضوع:

- إجتماع وزراء الخارجية المغاربيين

لقاء آخر لا يُنتظر منه الكثير (الخبر: 17 مارس 2001).

يتحدّث فيه صاحب المقال عن الاتهامات المغربية للجزائر بتعطيلها للعمل المغاربي، مستعرضًا الحجج التي تستند إليها المغرب في اتهاماتها. ليخلص إلى أنّه ما دام التشنّج قائمًا في العلاقات بين البلدين، فلا مجال للحديث عن تفعيل للعمل المغربي.

- الصحافة المغربية تلوم الجزائر

المغرب يريد مقايضة الصحراء بالاتحاد (الخبر: 24 ديسمبر 2003).

ركّز هذا المقال على إصرار المغرب الدائم على الربط بين بناء الاتحاد المغاربي، وحل القضية الصحراوية بين الجزائر والمغرب، ولكن هذه المرّة من وجهة نظر الصحافة المغربية التي لا تخرج في رؤيتها للموضوع عن الموقف الرسمي المغاربي.

وهناك مقالات تناولت مواضيع هامة على صعيد العلاقات بين البلدين. منها المقال المتعلق بمنطق التوازن الاستراتيجي، الذي يُعدّ مؤشرًا هامًا للدلالة على درجة التوتر التي قد تشهدها العلاقات الثنائية. المقال جاء بعنوان:

- انتهاج الرباط سياسة تسليح جديدة

العودة إلى منطق التوازن الاستراتيجي (الخبر: 14 فيفري 2000).

تعرّض فيه كاتب المقال بالشرح والتحليل للأسباب التي دفعت المغرب إلى انتهاج سياسة تسلحية جديدة، والتي فسّرها بمؤشر ارتفاع وتيرة دعم التعاون العسكري الجزائري الأمريكي، ومن ثمّ تخوف المسؤولين في الرباط من تنامي القوة العسكرية الجزائرية.

فيما يتعلّق بالحديث الصحفي، فقد أجرت الصحيفة أثناء مدة الدراسة 09 حوارات مع شخصيات هامة وفاعلة في رسم المشهد السياسي بين البلدين، أو مهتمّة بالموضوع.

أولى هذه الحوارات، كان مع رئيس مجلس النواب المغربي، والذي أعطى صورة إيجابية حول راهن ومستقبل العلاقات بين البلدين في تلك الفترة. غير أنّ الحوار لم يذكر مطلقًا اسم الشخص المحاوَر، رغم أنّ صورته كانت مرفقة مع الحوار، لكنّها هي الأخرى كانت بدون أي

تعليق، في حين أنّ أبجديات الحوار الصحفي تستلزم على الأقل ذكر اسم الشخص المحاور، هذا إذا لم يتم تقديمه وإعطاء نبذة حوله[188].

حوار آخر أجرته الصحيفة مع الكاتب والصحفي الفرنسي بول ماري دولاغورس، احتلّ فيه موضوع العلاقات الجزائرية المغربية حيزًا معتبرًا من الحوار، مركّزًا على أسباب جمود الاتحاد المغاربي، والذي أرجعه بالأساس إلى طبيعة الأنظمة السياسية المختلفة، كما أعطى وجهة نظره حول قضية الصحراء الغربية، وأنّها يجب أن توضع في إطار خاص بعيدًا عن مسار العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب (الخبر: 01 فيفري 2001).

ويبقى الحوار الذي أجرته الصحيفة مع المعارض المغربي هشام المنداري ذو أهمية بالغة بالنظر إلى النتائج التي أسفر عنها، ورد الفعل المغربي المستنكر لما ورد في الحوار من اتهام المغرب بأنّ له يد في التدهور الأمني الذي عاشته الجزائر (الخبر: 17 جويلية 2003).

وكان للجريدة حوار آخر مع وزير الداخلية المغربي السابق إدريس البصري؛ حيث كانت معظم المحاور التي دارت حولها الأسئلة تتعلق بالعلاقات بين الجزائر والمغرب، الحوار نُشر في عددين (الخبر: 07-08 ديسمبر 2004)، وفي كل عدد احتلّ مساحة صفحتين كاملتين، حيث تم بسط موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من زواياه المختلفة: قضية الصحراء الغربية والخلاف حولها، حقيقة الموقف المغربي من الجماعات المسلحة في الجزائر، وتفسير بعض المواقف والأحداث التي أثارها الصحفي.

وحول قضية الصحراء الغربية، أجرت الصحيفة حوارًا – عبر الهاتف – مع ممثل الجزائر في الأمم المتحدة بنيويورك عبد الله باعلي، والذي جاء بعنوان:

- تفاوضنا مع المغرب وهو من كسّر الإجماع داخل اللجنة (الخبر: 20 أكتوبر 2004).

على خلفية ارتفاع نسبة الامتناع، وغياب عدد كبير من الدول في جلسة التصويت على المشروع الذي قدّمته الجزائر حول الصحراء الغربية.

كما حاورت "الخبر" وزير الدولة ممثل رئيس الجمهورية آنذاك عبد العزيز بلخادم، حول اتخاذ المغرب للرسالة التي بعثها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز، ذريعة لمقاطعة القمة المغاربية التي كان من المقرر عقدها في جوان 2005،

---

[188] - حول كيفية إعداد وكتابة الحديث الصحفي، أنظر : فاروق أبو زيد، ليلى عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص- ص139-173.

ومما جاء في تصريحه أنّ «موقف الجزائر من الصحراء يعلمه المغاربة ومقاطعتهم القمة ذريعة» (الخبر: 25 ماي 2005)، وهو المقتطف الذي اتّخذته الصحيفة عنوانًا للحوار.

النّوع الآخر من الحديث الصحفي، والذي استخدمته الصحيفة، يتعلّق بالندوات الصحفية، على قلّتها – 04 ندوات – إلاّ أنّها كانت على قدر من الأهمية، بالنظر إلى طبيعة الشخصيات التي نشّطت الندوات، والمواضيع المطروحة.

أولى هذه الندوات في فترة دراستنا، تلك التي عقدها وزيري داخلية البلدين الجزائري يزيد زرهوني، ونظيره المغربي أحمد الميداوي، والتي جاءت تحت عنوان:

- قضية الصحراء الغربية كادت تفجّر التقارب بين الجزائر والمغرب

زرهوني والميداوي افترقا على وقع حرب كلامية (الخبر: 24 فيفري 2001).

وممّا جاء في التعليق عنها : «تحوّلت الندوة الصحفية المشتركة التي عقدها وزير الداخلية يزيد زرهوني ونظيره المغربي أحمد الميداوي، بإقامة الميثاق بالجزائر إلى مواجهة كلامية كشفت عن وجود خلافات عميقة بين وزيري داخلية البلدين بشأن بعض المشاكل العالقة بين البلدين».

توحي القراءة التي قدّمت بها صحيفة الخبر هذه الندوة، بتأزم شديد طغى على العلاقات بين البلدين في تلك الفترة، لدرجة أنّ المسؤولَين لم يستطيعا تجاوز حدة الملفات العالقة، والتغطية على التوتر القائم أمام الصحفيين، لأنّه عادة ما تكون الندوات الصحفية المشتركة، فرصة لتبادل المجاملات، وإظهار الجانب الإيجابي في العلاقات.

ندوة أخرى، ورغم أنّها كانت مشتركة بين وزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بلخادم، ونظيره التشيكي، إلاّ أنّ عنوان الموضوع جاء على النحو التالي:

- تشيكيا تلتزم ببيع عتاد حربي وتقدّم قائمة لوزارة الدفاع

بلخادم يدعو ملك المغرب إلى التحلي بالرشد (الخبر: 04 مارس 2002).

حيث جدّد وزير الخارجية الجزائري، التزام بلاده بمخطط التسوية الأممية، ردًا على التحركات المغربية، سيما الإعلان عن زيارة العاهل المغربي الملك محمد السادس للأراضي الصحراوية.

التحرير الصحفي لهذه الندوة، احتلّ فيها جانب العلاقات الجزائرية المغربية الجزء الأكبر والأهم: سواء العنوان، المقدّمة وحتى الحجم، نصف المساحة التحريرية، رغم أنّها تتعلّق بالدرجة الأولى بالعلاقات الجزائرية التشيكية.

مما يدل على الاهتمام الخاص الذي توليه الصحيفة لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

بعدها بمدّة لا تتجاوز الشهرين، غطّت الصحيفة ندوة صحفية أخرى لوزير الخارجية عبد العزيز بلخادم، تمحورت حول برامج تحديث الجيش الجزائري لسلاحه، وأنّها ذات طابع سلمي، لا تستهدف الإضرار أو الإساءة إلى دولة بعينها – في إشارة إلى المغرب –، كما تطرق إلى موضوع الاتحاد المغاربي، الصحراء الغربية، ومسألة الحدود الجزائرية المغربية التي كانت محلّ مفاوضات (الخبر: 28 ماي 2002).

السفير المغربي بالجزائر محمد السعيد بريان هو الآخر كان ضيف ندوة صحفية، نشرت حيثياتها جريدة الخبر، تناول فيها مختلف القضايا التي تهم البلدين: الحدود، التهريب، البناء المغاربي، قضية الصحراء الغربية.

وقد ختمت الصحيفة تغطيتها الندوة، بتصريح السفير المغربي حول عدم رضاه عن الكيفية التي تتعامل بها الصحافة الجزائرية مع ملف العلاقات مع المغرب، واتّهمها بـ «صب الزيت على النّار»، وقال أنّه يشعر أن الصحفيين «وكأنهم جاءوا من الفضاء...، عندما نعالج ملف العلاقات بين الجزائر والمغرب، يجب أن تغلب الرزانة» (الخبر: 07 جوان 2005).

الروبورتاجات المتعلقة بالموضوع كانت قليلة: 05 روبورتاجات طيلة 05 سنوات ونصف، بمعدّل روبورتاج واحد كل سنة. لكن ما يميّزها أنّها كلّها تتعلّق بملف التهريب:

- غلق الحدود الغربية لم يوقف ظاهرة التهريب
  مخدرات وخمور مغربية تغزو السوق الجزائرية (الخبر: 23 ماي 2002).
- المهرّبون أُخطروا ثلاثة أيام قبل بدء حملة مصالح الأمن بتلمسان
  جهات نافذة تحمي بارونات التهريب في الغرب (الخبر: 18 نوفمبر 2002).
- في ظل السكوت المطبق للدولة
  المغاربة يحكمون قبضتهم على البنزين الجزائري (الخبر: 16 ديسمبر 2003).
- رغم اعتراف مدير نفطال بتسريب 600 ألف لتر يوميًا إلى المغرب
  تهريب البنزين عبر الحدود يبقى مستمرًا (الخبر: 03 أوت 2004).
- "الخبر" تتسلّل إلى مدينة بني درار وتكتشف
  بازار مغربي بسلع جزائرية (الخبر: 02 ديسمبر 2004).

احتلّت جميع عناوين هذه الروبورتاجات واجهة الصفحة الأولى، وفي ذلك دلالة على الأهمية التي أولتها الصحيفة للملف، خاصة وأنّه يستنزف ثروات البلاد.

بالنسبة للتعليق، وهنا يتعلق بـ "مجرد رأي" في الصفحة الأخيرة، نسجّل تعليقين فقط تناولاً الموضوع طيلة فترة الدراسـة. الأول بعنـوان : ومـاذا يريـد المغاربـة؟ لـ : ع. فيصل (الخبر: 03 أفريل 2002). والثاني: تخبط جلالته لمحمود بلحيمر (الخبر: 02 أوت 2003).

ما ميّز هذين التعليقين هو اللهجة الشديدة التي تضمّناها، فالأول جاء ردًا على حملة إعلامية مغربية ضدّ الجزائر. وممّا ورد فيه: «في خضم الحملة المغربية الدائمة والمتعددة الأشكال الموجّهة ضد الجزائر، كتبت أسبوعية "ماروك – إبدو"... تتساءل عن حصة "جميل المغاربة" أثناء حرب التحرير الجزائرية إزاء الشعب الجزائري، المقال الذي كان على بُعد شعرة من المطالبة بمقابل لذلك "الجميل" على الجزائريين تسديده في شكل مساندة جزائرية للنظام المغربي لإبادة الشعب الصحراوي الشقيق، أو العمل على إخضاعه حتى يقبل بالرّضوخ للإدماج في المملكة العلوية، وبما أنّ النظام المغربي أراد فتح الملف فسنساعده على ذلك...».

ثم يبدأ صاحب التعليق في سرد "الجميل المغربي" الذي ربطه بالمطالب التوسعية المغربية في الجزائر، والتي نتج عنها ضربات عسكرية ضد الجزائر، ثم المساومات المغربية أثناء الأزمة الأمنية الجزائرية، لينهي التعليق بعبارة : «هذا أيضًا غيض من فيض الجميل المغربي... أو ما رأيكم؟».

أمّا التعليق الثاني "تخبط جلالته" فقد جاء ردًا على الموقف المغربي من نشر جريدة الخبر لحوار مع المعارض المغربي هشام المنداري، والذي أثار ضجة كبيرة في الأوساط المغربية. في هذا التعليق يدعّم الصحفي ما جاء في الحوار، ويوجّه انتقادات حادّة إلى النظام المغربي «الذي يحاول الخروج من الورطة الحقيقية التي أوقعه فيها أحد العارفين بخبايا المخزن، باللجوء إلى تكميم الأفواه، وأيضًا الاحتماء بعقلية المؤامرة». حسب ما ورد في التعليق.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية الإعلامية لأشكال مواد الرأي، كونها تعد مؤثرًا قويًا في تشكيل اتجاهات الرأي العام[189]، والتعليق من أبرز الأشكال التي تتجلّى من خلالها المواقف، فإن اللغة "العدائية" التي تضمّنها كلا التعليقين توحي بنوع من السلبية في نظرة الصُحفيين للعلاقات الجزائرية المغربية، مع الإشارة إلى أنّ كلا التعليقين جاءا في سياق رد فعل على الجانب المغربي.

---

189 - فاروق أبو زيد، ليلى عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص232.

المبحث الثالث : المصدر

تجيب فئة المصدر عن السؤال: إلى من تنسب الأقوال أو التصريحات؟ أو ما هو المرجع أو المصدر الذي تنسب إليه مادة المحتوى؟ وتحدّد إجابة هذه الأسئلة مدى الثقة فيما يسوقه المصدر أو المرجع من تصريحات أو بيانات أو معلومات[190].

تكتسي مصادر الأنباء أهمية بالغة في تحديد قيمة الخبر أو المعلومة؛ فالخبر الذي ينسب إلى مصدر معلوم، ليس كالخبر مجهول المصدر، فالأول يحظى بمصداقية واهتمام أكبر من القارئ، عكس «الخبر غير الممضي، أو الذي ليس له مصدر، ليس له وزن، بل قد يكون مغلف بمسحة من الشك، مما قد يؤدّي إلى امتعاض القارئ، وتخلّيه عن الجريدة»[191]، في حالة اللجوء إليه كثيرًا.

فالمصدر يساعد في تحديد قيمة الخبر من جهة، ومدى مصداقية الوسيلة الإعلامية من جهة أخرى.

لذلك يجب على الصحفي أن يذكر مصدر خبره للأسباب التالية[192]:

- ذكر المصدر يزيد في الاهتمام بالخبر الصحفي، كلّما كان المصدر مُهمًا كلّما زاد الاهتمام بالخبر أكثر: لمّا نذكر أنّ هذا التصريح أدلى به رئيس الجمهورية الفلاني، فإن الاهتمام به يكون أكثر من الاهتمام بنفس التصريح لو أدلى به شخص عادي.
- يستخدم الصحفي المصدر إذا راوده الشك في صحة رقم، أو مبلغ، أو حجم، أو تاريخ، وإذا تعذّر على الصحفي الاستغناء عن بعض الأحكام أو الأوصاف، أو النعوت، والتي تكشف عن ذاتية المصدر بشكل واضح، يجب أن ينسبها إلى مصدرها. نفس الشيء يمكن قوله عن الأخبار التي تتضمن آراء ووجهات نظر.
- كلّما ذُكر المصدر، كلّما ظهر الصحفي محتفظًا بذلك الهامش الذي "يفصله" عن موضوع الخبر، وبهذا يحافظ على الصفة الأساسية التي تميّز الخبر عن بقية الأنواع الصحفية الأخرى: أنّه أقل ذاتية.

توجد عدّة تصنيفات لمصادر الخبر الصحفي، فهناك من يصنّفها إلى:

---

190 - محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص130.

191 - ليونارد راي تيل، رون تايلور، **مدخل إلى الصحافة: جولة في قاعة التحرير**، ترجمة حمدي عباس، ط1، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990، ص187.

192 - نصر الدين العياضي، **مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفي**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1994، ص42.

• **مصادر خاصة:** وهي التي تنفرد بها الجريدة دون غيرها من وسائل الإعلام، وتعتمد عليها حتى تصبح متميزة بالأخبار التي تقدّمها.

• **مصادر عامة:** وهي التي تشترك فيها مع بقية المؤسسات الإعلامية، وتكون هذه المصادر هامة وأساسية لمواكبة المستجدّات، غير أنّها يمكن أن تُؤثّر سلبًا على مؤسسات الإعلام من خلال توحيد قائمة المواضيع الناتجة من توحيد "الهاجس الإعلامي"[193].

وهناك من يصنّفها إلى مصادر ذاتية وأخرى خارجية، أو إلى مصادر أساسية يعتمد عليها المندوب الصحفي للحصول على الخبر مباشرة، ومصادر ثانوية تساعده على تحقيق ذلك.

مهما اختلفت التصنيفات، هناك تراكم للتجربة الصحفية التي رسّخت بعض المصادر: المخبر الصحفي، المراسل الدائم، وكالات الأنباء، مكاتب العلاقات العامة، قسم الاستماع والمشاهدة، الناطق الرسمي، النشرات والمطبوعات، العلاقات الخاصة، المواطنون[194].

ولا بدّ أن نلاحظ أن هناك فرقا بين مصادر أخبار الصحيفة، ومصادر أخبار المندوب الصحفي، فإذا كان المندوب الصحفي هو أحد مصادر الأخبار بالنسبة للصحيفة، فإن للمندوب الصحفي نفسه مصادر خاصة للأخبار[195]، تختلف أهميتها باختلاف نوعيتها : رسمية أو غير رسمية.

لذلك درسنا المصادر من زاويتين :

أولا : مصادر جريدة الخبر وهي :

• **صحفي دائم:** الذي يعمل بمقر الصحيفة.

• **مراسل:** الذي يستقر لفترة طويلة في بلد أجنبي لمتابعة وتغطية الأحداث الدولية الهامة.

• **مبعوث:** الذي ترسله الجريدة لتغطية حدث هام خارج الوطن ثم يعود بانتهاء مهمّته.

• **وكالة الأنباء الجزائرية:** تعتبر وكالات الأنباء من أهم المصادر للحصول على الأخبار، وهي مؤسسات يتمثل نشاطها في جمع وتخزين وتوزيع الأخبار بأنواعها، عن طريق بيعها لوسائل الإعلام (صحف، راديو، تلفزيون)، التي يربطها بها عقد اشتراك.

• **بدون إمضاء:** وهي الأخبار التي لا تحمل توقيع أي جهة.

ثانيًا : نوعية المصدر :

---

193 - المرجع نفسه، ص40.

194 - المرجع نفسه، ص41.

195 - فاروق أبو زيد، ليلى عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص91.

هناك إجماع على ضرورة أن تكون للمصدر أهلية، فالرسالة قد تحظى بتأييد حينما ينقلها فرد يتمتع بقدر عال من التصديق عمّا إذا قدّمها شخص درجة تصديقه منخفضة[196].

وتأتي مصداقية المصادر من أهليتها، فعندما ينسب الصحفي تأكيداته إلى مصدر، يستطيع أن يحكم على مدى صحة ودقة المعلومات على أساس الأهلية العامة لهذا المصدر ودوره أو موقعه من هذه المعلومات.

وذكر المصدر أهم من إخفائه، والمصادر سواء كانت معلنة أو مقنعة نوعان :

أ – مصادر رسمية : ناطق رسمي، رئيس حكومة، رئيس حزب...الخ.

ب – مصادر غير رسمية : مصدر مأذون، مصدر مقرب، مصدر شبه رسمي، مصادر متطابقة، مصدر مؤكد...الخ[197].

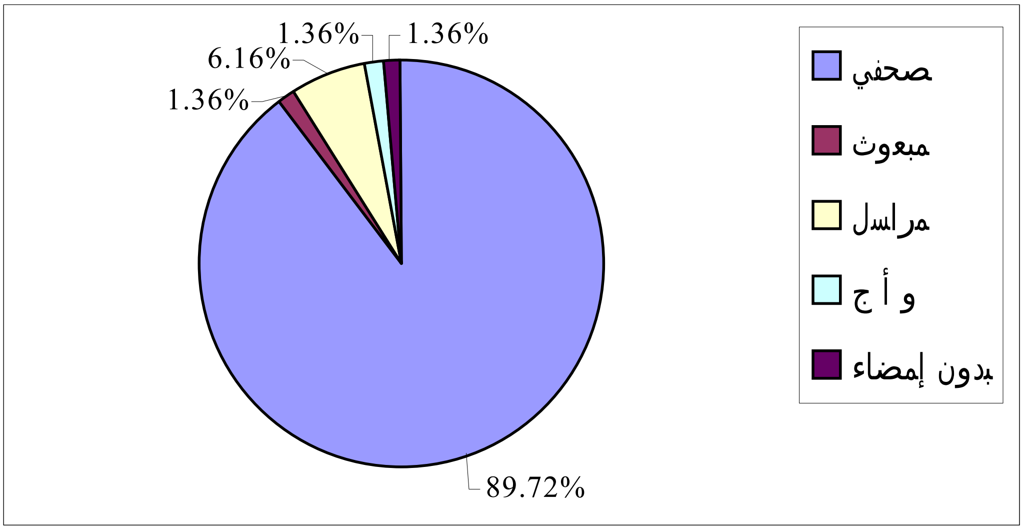
1 – مصادر جريدة الخبر:

جدول رقم (07): مصادر جريدة الخبر في تناولها موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

السنوات	المصدر	صحفي دائم	مراسل	مبعوث	و أ ج	بدون إمضاء	المجموع
2000	س1	12					12
	س2	1					1
2001	س1	14					14
	س2	12					12
2002	س1	13		1			14
	س2	6					6
2003	س1	6	1				7
	س2	19	1			2	22
2004	س1	2	1				3
	س2	26	3	1	2		32
2005	س1	20	3				23
المجموع		131	9	2	2	2	146
النسبة المئوية		%89,72	%6,16	%1,36	%1,36	%1,36	%100

196 - عبد العالي رزاقي، مرجع سبق ذكره، ص121.

197 - المرجع نفسه، ص131.



رسم توضيحي رقم (05) : مصادر جريدة الخبر في تناولها موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

يبيّن الجدول رقم (07) مصادر جريدة الخبر في تناولها لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية، حيث نسجل بوضوح اعتمادًا كبيرًا جدًّا على الصحفيين الدائمين بنسبة عالية 89,72% من خلال 131 موضوعًا، ثم المراسل بنسبة 6,16% من خلال 09 موضوعات فقط، في حين المصادر المتبقية: مبعوث، و. أ. ج. بدون إمضاء سجلت نفس النسبة بحضور ضعيف جدًّا: 1,36% بمعدل موضوعين إثنين لكل منهم.

من خلال النتائج أعلاه، يمكننا استنتاج الآتي:

- أغلب المواد الإعلامية التي حررت من خلالها جريدة الخبر موضوع العلاقات الجزائرية المغربية معلومة المصدر، باستثناء موضوعين إثنين بدون توقيع. وهذا يعني أن الجريدة تعطي أهمية لذكر المصدر أثناء تناولها لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية، ممّا يعني أنّها تهتم بالموضوع، كما أنّه يعطي مصداقية للمادة الإعلامية.

- طبيعة المصادر تدلّ على أنّ جريدة الخبر تعتمد بشكل كبير على مصادرها الخاصة: صحفي دائم، مراسل، مبعوث، في حين أنّ اعتمادها على وكالة الأنباء الجزائرية قليل جدًّا، أي أنّ هناك اهتمام خاص من الجريدة بالموضوع.

بالنسبة للصحفيين الذين يحرّرون موضوع العلاقات الجزائرية المغربية، فإنّنا نسجّل حضور نفس الأسماء التي تتكرّر بدرجات متفاوتة من فترة لأخرى، ولكنّها بقيت نفسها طيلة مدّة الدراسة، وأكثرها تداولاً: أنيس رحماني، صواليلي حفيظ (رئيس القسم الاقتصادي حاليًا)،

نورالدين قلالة، محمود بلحيمر (نائب رئيس التحرير)، صابر أيوب، ع. فيصل، حميد. يس، ع. إبراهيم... الخ.

إن اعتماد الصحيفة على مجموعة محددة من الصحفيين أثناء تناول موضـوع العلاقـات الجزائرية المغربية له جانبين، إيجابي وسلبي، الأول من حيث الاختصـاص؛ أي أن الصـحفيين تصبح لديهم خبرة، ومعلومات واسعة، وفهم عميق للموضوع، ممـا يفيـدهم أثنـاء تحلـيلاتهم للأحداث، من حيث ربطها ببعضها البعض، وإعطاء خلفية حولها، بحكـم أنّهـم يتعـاملون مـع الموضوع بشكل دوري.

أمّا الجانب السلبي، فهو عدم تنوع الرؤية للحدث، فنفس الأسماء، يعنـي نفـس القـراءة للأحداث، خاصة وأننا نسجل غياب تحليلات ومقالات لمختصين ومحللين سياسيين مـن خـارج الطاقم الصحفي، والذي من شأنه إعطاء قراءة عميقة للموضوع.

بالنسبة للمواضيع التي حُررت من طرف المراسلين، فإنّ مصدرها مراسلين إثنين: داد ولد مولود مراسل الخبر بمدريد، وفضيلة معوج ببروكسل، في حين أن الجريدة لا تتوفر على مراسل لها بالمغرب بسبب:

«الجريدة أصلاً لا يمكن أن تتداول في المغرب، فهي ممنوعة، وتدخل بطريقة غير رسمية، وبكميات قليلة، فكيف يتم اعتماد صحفي من جريدة الخبر، وفتح مكتب بالمغرب؟...، مستحيل، لا يمكن أن ينشط صحفي يطرح وجهة نظر مخالفة لما هو متداول في المغرب»[198].

أما المبعوثون، فنسجل موضوعين إثنين بإمضاء مبعوثين، أحدهما إلى الصحراء الغربيـة لتغطية زيارة الرئيس بوتفليقة إلى المنطقة سنة 2002، والآخر إلى منطقة حدودية بـين البلـدين لتغطية موضوع حول التهريب.

198 - مقابلة مع الصحفي صواليلي حفيظ، يوم السبت 18 نوفمبر 2006، الساعة 12:40 بمقر جريدة الخبر.

2 – نوعية المصدر :

جدول رقم (08): نوعية المصادر المستخدمة في موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

نوعية المصادر	التكرارات	النسبة المئوية
مصادر رسمية	221	%68,84
مصادر غير رسمية	100	%31,15
المجموع	321	%100

يبين الجدول رقم (08)، نوعية المصادر التي استند إليها صحفيو الجريدة في معالجة الموضوع، حيث أحصينا 321 مصدرًا، ما نسبته 68,84% منها مصادر رسمية (221 تكرارًا)، في حين أن المصادر غير الرسمية جاءت بنسبة 31,15% من خلال 100 تكرار. مما يعني أن نسبة عالية من المصادر (حوالي 3/2) هي مصادر رسمية.

شملت المصادر غير الرسمية : مصدر موثوق، مصـادر متطابقـة، مصـادر مقربـة، مواطنون...، وبصورة واضحة وسائل الإعلام المغربية، وتفسير ذلك أن معظـم المعلومـات أو التصريحات التي استقتها من الصحافة المغربية، كانت عبارة عن تهجّـم، انتقـادات، "حمـلات إعلامية" ضد الجزائر، وأن جريدة الخبر كانت في موقف "رد الفعل"، أي أنها تقوم بنشر مقتطفات مما تكتبه الصحف المغربية، ثم ترد عليها بالتكذيب والتوضيح. وفي ذلك إشارة إلى أن التوتر لم يكن مقتصرًا على الأطراف المباشرة فقط – ونعني بذلك سلطات كلا البلدين – بل كان له انعكاس على الصحف من الجانبين.

3 – طبيعة المصادر الرسمية :

جدول رقم (09): طبيعة المصادر الرسمية.

طبيعة المصادر الرسمية		التكرارات	المجموع	النسبة المئوية
جزائرية	رئيس الجمهورية	31	111	%50,22
	وزير الخارجية	31		
	وزير الداخلية	06		
	بيانات رسمية	05		
	أحزاب سياسية	04		
	أخرى	30		
مغربية	وزير الخارجية	18	101	%45,70
	ملك المغرب	13		
	وزراء	13		
	سفير المغرب بالجزائر	07		
	بيانات رسمية	06		
	أحزاب سياسية	04		
	أخرى	40		
أجنبية	متنوعـة	09	09	%4,07
المجموع			221	%100

من خلال الجدول رقم (09)، نلاحظ وجود توازن من حيث الاعتماد على المصادر الرسمية الجزائرية والمغربية، مع وجود فارق بسيط لصالح المصادر الجزائرية التي شغلت نسبة 50,22% من خلال 111 تكرارًا.

ويأتي في مقدمة هذه المصادر، تصريحات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بـ 35 تكرارًا ثم وزير الخارجية بـ 31 تكرارًا، وبدرجة أقل وزير الداخلية (06 تكرارات)، بيانات

رسمية (05 تكرارات)، أحزاب سياسية (04 تكرارات)، ومصادر أخرى متنوعة قدرت بـ 30 تكرارًا.

أما المصادر الرسمية المغربية، فجاءت نسبتها بـ 45,70% من خلال 101 تكرارًا. تصدّرها وزير الخارجية بـ 18 تكرارًا، ثم الملك المغربي بـ 13 تكرارًا، إلى جانب وزراء في الحكومة المغربية، منهم : وزير الداخلية، وزير الشباب والرياضة، ثم سفير المغرب بالجزائر بـ 07 تكرارات، بيانات رسمية 06 تكرارات، وأحزاب سياسية بـ 04 تكرارات، وسجلنا مصادر أخرى متنوعة بـ 40 تكرارًا.

في حين أن المصادر الأجنبية، جاءت بنسبة ضئيلة 04,07% من خلال 09 تكرارات، من بينها الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الناطقة الرسمية باسم الرئاسة الفرنسية، وزير الخارجية المصري، سلطات بروكسل.

ما يمكن استخلاصه، أن الجريدة اعتمدت بصورة واضحة على مصادر ذات صلة مباشرة في التعامل مع موضوع العلاقات الجزائرية المغربية بقضاياه وحيثياته : قائدي البلدين، وزيري الخارجية،... مع تسجيل غياب أي تصريح أو موقف لسفير الجزائر بالمغرب (السيد العربي بلخير) في مقابل حضور السفير المغربي.

الفصل الرابع

إتجاهات المعالجة نحو

القضايا المشتركة بين البلدين

نستعرض في هذا الفصل التحليل الموضوعي للعلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر، باستخدام فئتين أساسيتين : فئة الموضوع، وفئة الاتجاه.

وقد قمنا بتشكيل جدولين عامين : الأول يتعلق بفئة الموضوع، ويتضمن جميع المواضيع المندرجة في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، للمقارنة فيما بينها من حيث نسبة حضور كل موضوع، للتعرف على مراكز الاهتمام في هذه الفئة، ولمعرفة الفترات التي شهدت تناولاً مكثفًا للموضوع أو غيابًا له.

الجدول الثاني حول الاتجاه الكلي للمواضيع لاستخلاص الموقف العام "للخبر" من العلاقات الجزائرية المغربية. وكذا أهم المواضيع التي يبرز فيها كل اتجاه.

ثم قسمنا فئات الموضوع إلى أساسية وثانوية، بناءً على نسب التكرارات، بحيث كل فئة يقل مجموع تكراراتها عن 50 تكرارًا، اعتبرناها فئة ثانوية. وقمنا بتحليل نوعي لكل موضوع على حدة من حيث عناصره المشكلة له، واتجاه المعالجة فيه للخروج بنتائج أكثر دقة، والوقوف على سياق الأحداث وتطوراتها، مما يضمن فهمًا أعمقًا لمسار تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر.

ونظرًا لأهمية موضوع الصحراء الغربية، وحضوره المكثف، فقد خصصنا له فصلاً كاملاً، فضلنا أن يكون الأخير بعد استعراض المواضيع الأساسية والثانوية، لأن سياق هذه المواضيع يدعم تحليل موضوع الصحراء الغربية، ويجنبنا تكرار تقديم الأحداث.

المبحث الأول : التحليل العام

يقول برلسون : «عند تحليل المحتوى، من النادر أن نستخرج أكثر مما نستثمر، بل هو أقل في بعض الأحيان، لكن عند التحليل الأخير، لا شيء يحلّ مكان الأفكار الجيدة»[199].

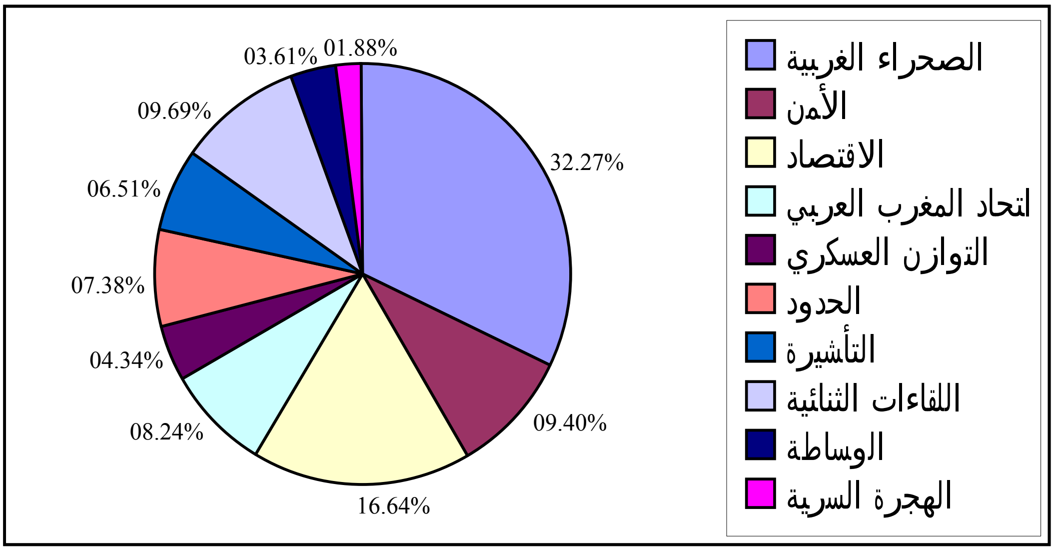
بعد قراءة معمقة ومتكررة لمحتوى المواضيع المنشورة في جريدة الخبر، حول العلاقات الجزائرية المغربية خلال الفترة المحددة، وبناء على ملاحظات المحكمين، استخرجنا الفئات التالية :

1 – فئة الموضوع:

جدول رقم (10) : تكرارات المواضيع ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

السنوات	فئات الموضوع	الصحراء الغربية	الأمن	الاقتصاد	اتحاد المغرب العربي	التوازن العسكري	الحدود	التأشيرة	اللقاءات الثنائية	الوساطة	الهجرة السرية	المجموع
2000	س1	15	09	05	08	06	05	-	15	07	-	70
	س2	-	-	06	-	-	-	-	-	-	-	06
2001	س1	29	09	11	05	08	06	-	07	02	-	77
	س2	15	17	03	-	05	-	-	02	-	04	46
2002	س1	27	03	14	14	04	03	01	04	-	-	70
	س2	04	01	15	01	01	-	-	-	02	-	24
2003	س1	03	-	-	-	-	02	-	02	02	-	09
	س2	31	10	15	05	02	17	-	-	06	06	92
2004	س1	01	04	-	-	-	-	-	01	-	03	09
	س2	70	05	20	04	01	05	32	11	06	-	154
2005	س1	28	07	26	20	03	13	12	25	-	-	134
المجموع		223	65	115	57	30	51	45	67	25	13	691
النسبة المئوية		%32,27	%09,40	%16,64	%08,24	%04,34	%07,38	%06,51	%09,69	%03,61	%01,88	%100

199 - CHAOUCHE RAMDANE (Zoubir), **l'Algérie à travers la presse française et algérienne de gauche de 1945-1955**, thèse de doctorat de spécialité (3ème cycle) ; science de l'information, université de droit d'économie et de sciences sociales de Paris II, 1979, p14.



رسم توضيحي رقم (06) : النسب المئوية للمواضيع في جريدة الخبر.

من خلال الجدول رقم (10) الذي يبين تكرارات المواضيع ونسبها المئوية في جريدة الخبر، نستنتج أنّ هناك تنوع في الطرح لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية، ومن زوايا متنوعة، بالنظر إلى الفئات التي استخرجناها بعد قراءة معمقة للمادة المندرجة ضمن الحيز الزمني للدراسة.

الملاحظ في هذه الفئات، أنّها تتضمن العديد من القضايا والمسائل العالقة بين الطرفين، والتي من شأنها أن تؤثر على طبيعة العلاقات الثنائية مثل : الحدود، الهجرة السرية، الأمن... الخ.

تأتي في مقدمة الفئات الأكثر ظهورًا في إطار موضوع العلاقات الجزائرية المغربية، فئة الصحراء الغربية، وبفارق كبير عن باقي الفئات؛ بأزيد من 100 تكرار عن الفئة التي تليها مباشرة. وقد شكّلت نسبة 32,27% أي ما يعادل 223 تكرارًا من مجموع 691 تكرار.

إن الحضور الهام لقضية الصحراء الغربية في إطار العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغربي يدلّ على عمق الإشكال القائم بين البلدين بسبب :

أولا : الاختلاف حول تحديد أطراف النزاع؛ فبينما يعتبر المغرب أن الإشكال ينبغي حلّه بينه وبين الجزائر، تصرّ هذه الأخيرة على أنها طرف مهتم، وأنّ المعني الأساسي بالقضية هو البوليزاريو.

ثانيًا : تباين المواقف من القضية؛ فالجزائر تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، أما المغرب فيعتبر الصحراء الغربية جزءً لا يتجزّأ من التراب المغربي.

وقد لاحظنا تلازمًا تقريبًا بين عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة، وبين تناول "الخبر" لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية، حيث تربط كثيرًا بين الموضوعين.

ثم يأتي موضوع الاقتصاد في الدرجة الثانية بنسبة 16,64% من خلال 115 تكرارًا. هذا الموضوع يتضمن عنصرين : التهريب، والتبادل الاقتصادي. ونظرًا لحدوث عمليات التهريب بشكل مستمر وكثيف على الحدود بين البلدين، في مقابل تبادل اقتصادي ضعيف، اتخذت "الخبر" من ظاهرة التهريب كموضوع هام، خصوصًا ضمن الروبورتاجات، نظرًا للنزيف الاقتصادي الناتج عنها، وأيضًا خطورة المواد المهربة نحو الجزائر. لهذا شكّل هذا الموضوع نسبة حضور معتبرة.

ثم تنخفض النسبة إلى ما دون العشرة في باقي الفئات؛ حيث نسجل نسبة متقاربة بين موضوعي اللقاءات الثنائية والأمن بـ 09,69% (67 تكرارًا) و 09,40% (65 تكرارًا) على التوالي.

عرف موضوع اللقاءات الثنائية متابعة مستمرة من طرف جريدة الخبر، ففي كل مرة يتم تداول أنباء عن احتمال عقد لقاء بين مسؤولي البلدين خاصة على مستوى القمة، تُسارع "الخبر" لرصد تطورات الحدث إدراكًا منها لأهمية هذه اللقاءات وتأثيرها على مسار تطور العلاقات الثنائية.

أما موضوع الأمن، فكان من المواضيع التي شكّلت عامل توتر بسبب الاتهامات المتبادلة بين الطرفين بإيواء الجماعات الإرهابية وتقديم تسهيلات لها، لذلك عمل الطرفان على تشكيل لجان لدراسة الملف الأمني والتعاون لمكافحة الظاهرة.

ثم يأتي موضوع اتحاد المغرب العربي بنسبة 08,24% من خلال 57 تكرارًا. ونظرًا لغياب آليات التطور الذاتي[200]، يبقى العمل المغاربي خاضعًا لطبيعة العلاقات بين أعضائه خصوصًا على المحور الجزائري المغربي، حيث يرهن المغرب تفعيل الاتحاد المغاربي بتسوية قضية الصحراء الغربية مع الجزائر. لذلك ارتبط الحديث عن التحضير لعقد القمم المغاربية في جريدة "الخبر" بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

أما موضوع الحدود الذي شغل نسبة 07,38% أي ما يعادل 51 تكرارًا، فهو الآخر من المواضيع التي تندرج ضمن الملفات العالقة بين البلدين، فرغم أن قضية ترسيم الحدود سوّيت من

---

200 - عملية التكامل والاندماج تستلزم خلق آليات تسير وفقها، بحيث إذا حدثت اختلافات سياسية لا يتأثر العمل الميداني ويبقى مستمرًا. وتجربة الاتحاد الأوربي رائدة في هذا المجال.

الناحية القانونية، إلاّ أنّها لا زالت تطرح، خصوصًا من الجانب المغربي. أما الشق الثاني، فيتعلق بوضعية الحدود المغلقة والمساعي المبذولة لفتحها.

باقي المواضيع سجّلت نسبًا منخفضة ومتقاربة، فموضوع التأشيرة شغل نسبة 06,51% بـ 45 تكرارًا، وهو الذي ارتبط حضوره بالقرارات التي صدرت عن مسؤولي البلدين والمتعلقة بإلغاء التأشيرة.

في حين أن موضوع التوازن العسكري الذي سجّل نسبة 04,34% من خلال 30 تكرارًا، فيعكس حدة التوتر الذي تصل إليه العلاقات الثنائية في بعض الأحيان لدرجة التخوف من السياسة التي قد ينتهجها أحد الجانبين، والتي تفسّر من الجانب الآخر بأنّها تهديد غير مباشر.

ونظرًا لعدم الاستقرار الذي مرت به العلاقات بين الجزائر والمغرب خلال مدة الدراسة، فكان من الطبيعي أن يُطرح موضوع الوساطة الذي شكّل نسبة 03,61% من خلال 25 تكرارًا، حيث سعت عدة دول عربية وغربية لعرض وساطتها بين البلدين من أجل تقريب وجهات النظر والوصول إلى تسوية الملفات العالقة. وفي هذا المجال ركّزت الخبر على نظرة الطرفين المعنيين إلى هذه الوساطة بين الترحيب المغربي والرفض الجزائري.

موضوع الهجرة السرية، والذي سجل أدنى حضور بنسبة 01,88% من خلال 13 تكرارًا، تناول الاتهامات المتبادلة بين الطرفين بشأن عمليات التسلل التي تحدث عبر الحدود. وبالمقابل تطرق إلى سعي البلدين لمكافحة هذه الظاهرة.

وتبين القراءة العمودية للجدول، أنّ تغطية "الخبر" لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية بفئاته، شمل مختلف فترات مدة الدراسة، لكن بدرجات متفاوتة من فئة لأخرى، وفي نفس الفئة أيضًا.

فموضوع الصحراء الغربية، عرف تناولاً بارزًا من طرف الجريدة خلال السداسي الثاني من سنة 2004 (70 تكرارًا)، في حين لا نجد له ذِكرًا طيلة السداسي الثاني من سنة 2000. أما باقي الفترات فتراوح حضوره من خلال تكرار واحد إلى 31 تكرارًا.

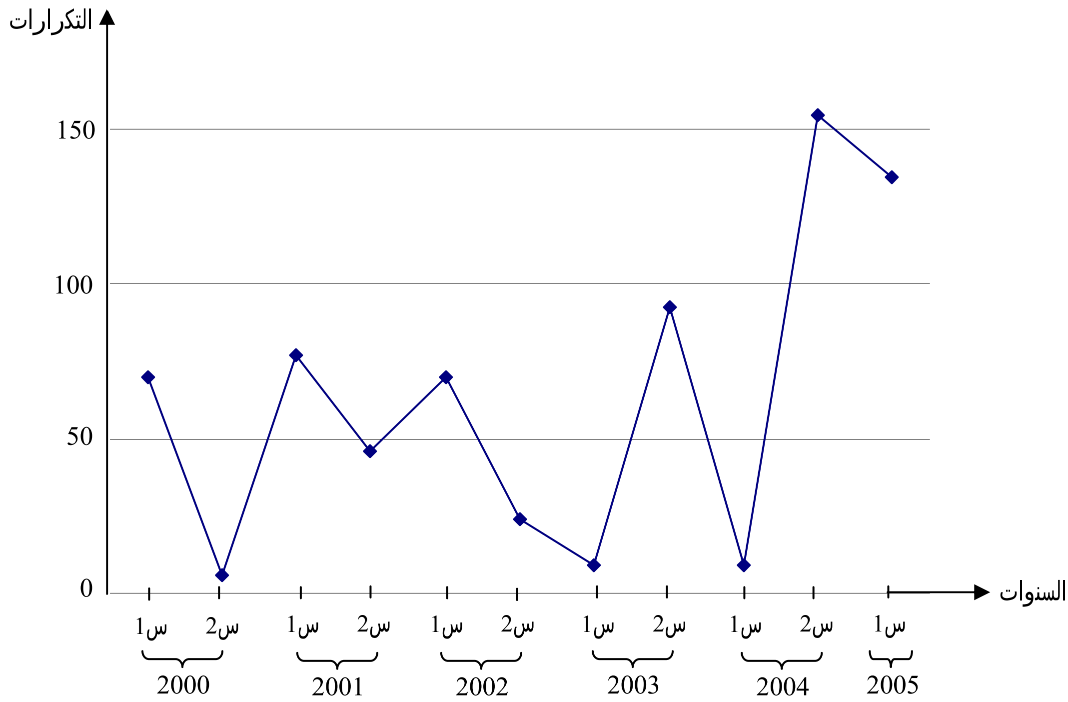
في حين أن موضوع التأشيرة، لم يرد مطلقًا خلال أربع سنوات متتالية – عدا تكرار واحد سنة 2002 – ليبرز سنة 2004 بـ 32 تكرارًا، وسنة 2005 بـ 12 تكرارًا.

أما باقي الفئات، فقد عرفت فترات حضور وغياب مختلفة، ولكن ليست متباينة بدرجة واضحة كالمثالين السابقين.

تشير القراءة الأفقية للجدول، إلى وجود فترات متباينة من حيث حضور موضوع العلاقات الجزائرية المغربية بفئاته المختلفة. فالسداسي الثاني لسنة 2004 سجّل أعلى مجموع تكرارات

للموضوع بـ 154 تكرارًا، ثم السداسي الأول سنة 2005 بـ 134 تكرارًا. كلا الفترتين شهدتا أحداثًا عديدة وهامة منها : قراري إلغاء التأشيرة، تأزم العلاقات بسبب قضية الصحراء الغربية، القمة الثنائية بين قائدي البلدين.

ويكاد يغيب الموضوع عن فترات أخرى، كالسداسي الثاني لسنة 2000 بـ 06 تكرارات فقط، اقتصرت على موضوع الاقتصاد، والسداسي الأول لسنتي 2003 و 2004 بـ 09 تكرارات في كل منهما، وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي :



رسم بياني رقم (07) : تكرارات حضور موضوع العلاقات الجزائرية المغربية.

2 – الاتجاه العام :

لا يمكن أن نتعرف بدقة على موقف وسيلة إعلامية من قضية معينة، بدون دراسة الاتجاه، لذلك قمنا بتوظيف هذه الفئة باعتماد التقسيم الآتي : سلبي، إيجابي، محايد.

وتعتبر هذه الفئة من الفئات الشائع استخدامها في بحوث تحليل المحتوى رغم المصاعب العديدة التي تواجه الباحث عند استخدامها، حيث يصعب السيطرة على الذاتية في تحديد الاتجاهات، نظرًا لعدم وجود مؤشرات واضحة ومحددة للاتجاه، وصعوبة الفصل بدقة بين الجوانب الإيجابية والسلبية نظرًا لتأثّر الاتجاه بالموضوع وطريقة المعالجة، وأسلوب التحرير أو العرض، والكلمات والعبارات المستخدمة، وخاصة عندما تكون لدى الباحث أحكام مسبقة قد يلجأ إلى توظيف الإجراءات في تأكيد هذه الأحكام. ولذلك فإنّ الاقتراب من هذا التصنيف يجب أن

يكون اقترابًا حذرًا في إطار مجموعة من المعايير الموضوعية التي تنفي شبهة التحيز وتؤكد صدق النتائج[201].

قسمنا فئة الاتجاه إلى : سلبي، إيجابي، محايد.

ونقصد بالسلبي : المواضيع التي تتخذ منها الجريدة موقفًا معارضًا، ونجدها غالبًا أثناء التطرق لتوتر العلاقات بين البلدين، والاتهامات المتبادلة من خلال التصريحات، البيانات...، بالإضافة إلى القضايا الخلافية...

أما الإيجابي : المواضيع التي تبدي الجريدة تأييدًا لها أثناء عرضها، وتبرز خاصة عند الحديث عن الاستقرار في العلاقات، تبادل الزيارات والتصريحات الودية، وكل المؤشرات الدالة على تحسن العلاقات وتطورها بشكل إيجابي.

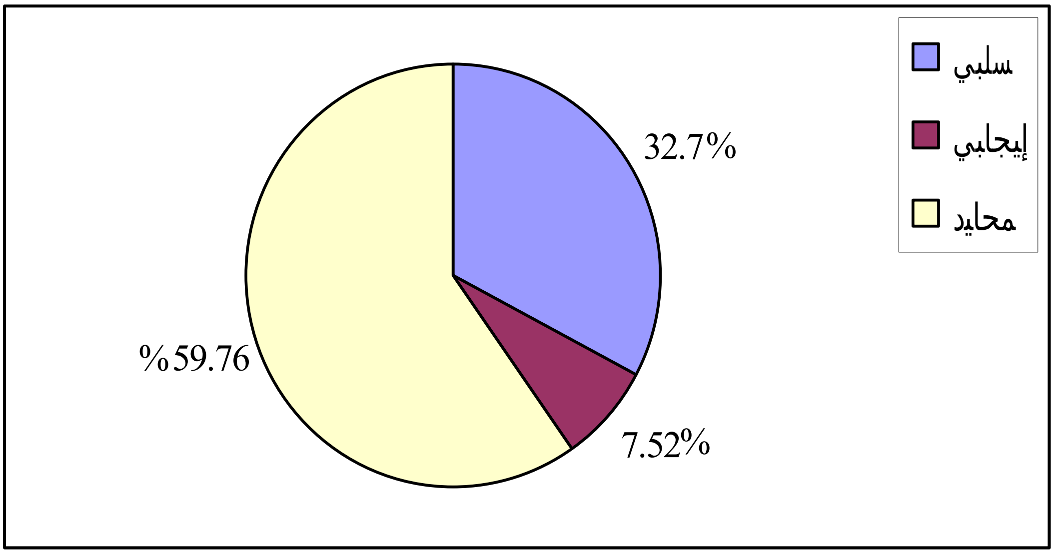
المحايد : تلك المواضيع التي لا تندرج ضمن الاتجاهين السابقين، حيث يتم عرض الموضوع بصورة متوازنة دون أخذ موقف صريح تجاهه، وإنّما يتم طرحه بشكل سردي وصفي.

---

[201] - محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص123.

جدول رقم (11) : تكرارات الاتجاه الكلي للمواضيع ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / فئات الموضوع	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
الصحراء الغربية	97	%42,92	03	%05,76	123	%29,78
الأمن	27	%11,94	00	00	38	%09,20
الاقتصاد	43	%19,02	09	%17,30	63	%15,25
اتحاد المغرب العربي	16	%07,07	07	%13,46	34	%08,23
التوازن العسكري	02	%0,88	00	00	28	%06,77
الحدود	18	%07,96	00	00	33	%07,99
التأشيرة	11	%04,86	11	%21,15	23	%05,56
اللقاءات الثنائية	08	%03,53	20	%38,46	39	%09,44
الوساطة	05	%02,21	02	%03,84	18	%04,35
الهجرة السرية	08	%03,53	00	00	05	%01,21
المجموع	226	%100	52	%100	413	%100
المجموع الكلي للتكرارات	691					
نسبة اتجاه الأفكار	%32,70		%07,52		%59,76	



رسم توضيحي رقم (08) : النسب المئوية للاتجاه الكلي للمواضيع في جريدة الخبر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن التوجه العام للمعالجة كان ذا طابع حيادي، يبرز ذلك من خلال نسبة اتجاه الأفكار، حيث سجّل الاتجاه المحايد أعلى نسبة بـ 59,76% من خلال 413 تكرارًا. في حين ظهر الاتجاه السلبي من خلال 226 تكرارًا، ما يمثل نسبة 32,70%. أما الاتجاه الإيجابي فشغل أدنى نسبة بـ 07,52% من خلال 52 تكرارًا.

حاولت "الخبر" توخي الموضوعية والحياد في معالجتها لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية – وهو ما تعكسه نسبة الحضور القوي للاتجاه المحايد – بالنّظر إلى كونها يومية إخبارية بالدرجة الأولى، مما يستلزم توظيف الأشكال الفنية الإخبارية بصورة أساسية، في مقدمتها الخبر والتقرير. ونظرًا للطبيعة الفنية لهذين النوعين، فهما لا يوفران مساحة كافية للتعبير عن الموقف المباشر للجريدة، فتلجأ إلى أسلوب غير مباشر، كالإسناد إلى أطراف غير محددة[202]، التركيز على زوايا معينة في الحدث، توظيف الخلفية بشكل يدعم موقفها. لذلك كانت نسبة الاتجاهين السلبي والإيجابي معا معتبرة، فمجموعهما يمثل نسبة 40,22%. تفسير ذلك أن الوسيلة الإعلامية، حتى وإن كانت إخبارية، فهناك مجموعة من العوامل تتحكم في صياغتها للأخبار، تأتي في مقدمتها السياسة التحريرية المتبناة من طرف الوسيلة من جهة، والقيم الإخبارية الموجهة للعمل الإعلامي من جهة أخرى.

وبين الاتجاهين الإيجابي والسلبي، كان هذا الأخير حاضرًا بقوة بنسبة 32,70% (226 تكرارًا) في مقابل 07,52% للاتجاه الإيجابي (52 تكرارًا). وهذا نظرًا لطبيعة القضايا والمواضيع التي تندرج في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، والتي يغلب عليها طابع التوتر واللااستقرار، حتى أننا لا نجد أي موضوع من المواضيع المطروحة يغلب عليه الطابع الإيجابي، بل ينعدم في بعض الفئات، كالأمن، التوازن العسكري، الهجرة السرية.

بالنسبة للاتجاه المحايد، سجّل أعلى نسبة حضور في فئـة الصحـراء الغربيـة بـ 29,78% من خلال 123 تكرارًا. ونظرًا للطرح المتكرر لهذا الموضوع في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، تحاول "الخبر" تناوله بصورة محايدة قدر المستطاع بسبب تباين موقفي

---

202 - أحيانًا يكون المحرر هو نفسه صاحب الفكرة، أو الحكم، ولكن، حتى يبعد عن موضوعه "الذاتية" ويضفي صفة الموضوعية عليه، قد يلجأ إلى هذا الأسلوب. وهو ما يشير إليه نصر الدين العياضي بقوله: «للتخفيف من وطأة الآراء والأحكام، يلجأ الصحفيون إلى استخدام بعض الصيغ المألوفة في وسائل الإعلام مثل: (يرى بعض الملاحظين...) و (حسب بعض المحلّلين السياسيين...)، والتي يعتقد أنّها طريقة لبقة لتمرير حكم، أو رأي بشكل يوحي أنّه غير صادر عن الصحفي، وأنّ هذا الأخير تجنّب التقييم، والتزم بالنقل لا غير. ويذكر الصحفي عادة النعوت والأوصاف التي يختارها ثم ينسبها إلى الصيغ السابقة». نقلا عن نصرالدين العياضي، مرجع سبق ذكره، ص110.

الجزائر والمغرب من حل القضية الصحراوية، وهما حلاّن على طرفي نقيض مما يجعلهما على خلاف كلّما طُرح الموضوع على هيئة الأمم المتحدة، أو كلما يصدر عن الجزائر أي إشارة أو سلوك يعكس موقفها من القضية.

ثم يأتي موضوع الاقتصاد، حيث يشكل الاتجاه المحايد فيه نسبة 15,25% من خلال 63 تكرارًا، والذي يبرز لدى سرد الأحداث والوقائع المتصلة بعمليات التهريب التي تتم عبر حدود البلدين وفي الاتجاهين. إذ أولت عناية واضحة لهذا الجانب، وسعت للإحاطة بجميع تفاصيله وجزئياته : نوعية المواد المهربة، الأطراف التي تقف وراء العملية، الأسباب والنتائج...، كما أن طابع الوصف الذي يميز معالجة هذا النوع من الظواهر يناسبه الطرح المحايد.

في حين انحصر ظهور الاتجاه المحايد في باقي الفئات بين 05,56% و 09,44% (بين 23 تكرارًا و 39 تكرارًا). باستثناء فئة الهجرة السرية التي سجّلت أدنى نسبة حضور للاتجاه المحايد بـ 01,21% من خلال 05 تكرارات.

الاتجاه السلبي هو الآخر سجّل أعلى نسبة حضور له في موضوع الصحراء الغربية بنسبة 42,92%، من خلال 97 تكرار نظرا للتأزم الذي يطبع الموضوع كلما طرح في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، خصوصًا وأن "الخبر" تظهر موقفًا سلبيًا من التعامل المغربي مع القضية، ولا تؤيد سعيه لضمّ الصحراء الغربية تحت سيادته. لذاك يمكن القول أن التكرارات السلبية التي وردت ضمن فئة الصحراء الغربية، تتعلق بالأفكار التي تعرض فيها "الخبر" الموقف المغربي.

كما يبرز الاتجاه السلبي في موضوع الاقتصاد بنسبة 19,02% من خلال 43 تكرارًا. فالخبر تبدي موقفًا سلبيًا من آثار التهريب على الاقتصاد الوطني، وعلى صحة الأفراد بالنسبة للمواد المحضورة.

وفي موضوع الأمن شغل الاتجاه السلبي نسبة 11,94% من خلال 27 تكرارًا. حيث تعارض الجريدة "التساهل" المغربي مع الجماعات الإرهابية على الحدود بين البلدين، تماشيا مع الموقف الرسمي الجزائري من الموضوع.

في حين تراوح ظهور هذا الاتجاه في باقي الفئات بين 03,53% و 07,96% (بين 08 تكرارات و 18 تكرارًا). ويكاد ينعدم في موضوع التوازن العسكري بنسبة 0,88% بتكرارين.

أما الاتجاه الإيجابي، فقد برز في موضوع اللقاءات الثنائية بنسبة 38,46% من خلال 20 تكرارًا. حيث تنظر "الخبر" بشكل إيجابي لأي مسعى من الطرفين نحو عقد لقاء ثنائي بين

مسؤولي البلدين خاصة على مستوى القمة، وتعتبر مؤشرًا إيجابيا على التقارب من أجل تسوية الملفات العالقة.

ثم موضوع التأشيرة بنسبة 21,15% من خلال 11 تكرارًا، إذ تفاعلت "الخبر" بإيجابية مع قرارات البلدين بإلغاء التأشيرة.

ولا نغفل موضوع الاقتصاد الذي سجل نسبة 17,30% من إجمالي الاتجاه الإيجابي (09 تكرارات) ظهرت لدى تعرض "الخبر" للتبادل الاقتصادي، وتنشيط اللجان المشتركة بين البلدين، واعتبرت ذلك مؤشرًا على تحسن العلاقات الثنائية.

أما باقي الفئات، فباستثناء موضوعي الصحراء الغربية والوساطة اللذين عرفا حضورًا ضعيفًا للاتجاه الإيجابي بنسبة 05,76% (03 تكرارات) و 03,84% (تكرارين) على التوالي، فإنّه ينعدم في الفئات الأخرى، وهي : الأمن، التوازن العسكري، الحدود، الهجرة السرية، لكونها تندرج ضمن المسائل الخلافية.

المبحث الثاني : المواضيع الأساسية

1 – الاقتصاد:

جدول رقم (12) : تكرارات عناصر فئة الاقتصاد ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة الاقتصاد	التكرارات	النسبة المئوية
تبادل اقتصادي	16	%13,91
تهريب	99	%86,08
المجموع	115	%100

يبدو التباين جليًا بين عنصري فئة الاقتصاد من خلال الجدول رقم (12)، حيث احتل عنصر التهريب الاهتمام المركزي في هذه الفئة بنسبة عالية جدًا 86,08% (99 تكرارا)، في حين شغل عنصر التبادل الاقتصادي حيزًا ضعيفًا بنسبة 13,91% (16 تكرارا).

جدول رقم (13) : تكرارات اتجاه عناصر فئة الاقتصاد ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة الاقتصاد	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
تبادل اقتصادي	00	00	09	%100	07	%11,11
تهريب	43	%100	00	00	56	%88,88
المجموع	43	%100	09	%100	63	%100
المجموع الكلي للتكرارات	115					
نسبة اتجاه الأفكار	%37,39		%07,82		%54,78	

شكّل الاتجاه المحايد أعلى نسبة في معالجة "الخبر" لعنصري فئة الاقتصاد بنسبة 54,78% شغل منها عنصر التهريب نسبة عالية 88,88%. في حين جاء الاتجاه السلبي ثانيًا بـ 37,39% انفرد بها عنصر التهريب. أما الاتجاه الإيجابي فلم يمثل سوى 07,82% اقتصر على عنصر التبادل الاقتصادي.

حظي موضوع الاقتصاد باهتمام واسع من طرف جريدة الخبر بالنظر إلى حجم تكراراته (115 تكرارًا)، لكن في جانبه "غير القانوني"، ونعني به التهريب الذي سجّل 99 تكرارًا في مقابل التبادل الاقتصادي الذي تجلّى من خلال 16 تكرارًا فقط. مما يعني أن ظاهرة التهريب سجّلت حضورًا قويًا في العلاقات الثنائية.

ويبدو ذلك منطقيًا إذا علمنا أن التبادلات البينية المغاربية لا تتعدّى 2% من مجموع مبادلاتها التجارية، في حين مجموع مبادلات دول المغرب العربي مع الاتحاد الأوربي تمثل ما لا يقل عن 70% من التجارة الخارجية لها.

يعدّ عنصر التهريب الوحيد الذي أنجزت فيه روبورتاجات (وعددها خمسة)، وفي كل مرّة يحتلّ عنوان الروبورتاج صدر الصفحة الأولى.

بعد قراءتنا للمواضيع المتعلقة بالتهريب في جريدة الخبر، توصلنا إلى أنها عملت على تشخيص الظاهرة بالتفصيل من مختلف جوانبها، ولدى تحليلنا لتلك المواضيع، وجدنا أنّ أهم العناصر التي تبرز هي : طبيعة المواد المهربة، الأطراف المسؤولة عن عملية التهريب، الأسباب المؤدية إلى التهريب، النتائج المترتبة عنه، كيفية محاربة الظاهرة والحلول المقترحة. لذلك سنتطرق إلى كل عنصر على حدة، حتى يمكن تغطية الموضوع من مختلف جوانبه.

- **المواد المهرّبة:** ما يميّز ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية المغربية، أنّها لم تقتصر على مادة بعينها، أو منتوج محدد. فكل شيء قابل للتهريب، من أبسط المواد الغذائية إلى المخدرات والخمور. لكن المفارقة في ذلك هو نوعية المواد المهربة بين البلدين، فإذا كانت المواد المهربة من الجزائر تستنزف الاقتصاد الوطني خاصة مادة البنزين، فإنّ ما يدخل إليها من المغرب معظمه سموم ويشكل خطرًا على الشباب، خاصة المخدرات والخمور. وهو ما يوضحه الجدول الآتي :

جدول رقم (14) : أهم المواد المهرّبة بين الجزائر والمغرب حسب ما ورد في جريدة الخبر.

المواد المهربة نحو الجزائر	المواد المهربة نحو المغرب
- مخدرات - خمور - سجائر - مفرقعات - مواد غذائية مصبرة - ألبسة	- بنزين - ماشية - مواد غذائية مدعّمة - أدوية - خيط الجراحة - تمور – الأسماك بأنواعها - مواد البناء - قطع أثرية

بالنسبة للمواد المهرّبة نحو الجزائر، تأتي المخدرات في المقدمة، حيث ركزت عليها "الخبر" بصفة أساسية. وقد تم تسجيل ارتفاع مذهل في عمليات حجز المخدرات بعد غلق الحدود، بدليل أنّ عمليات الحجز المسجلة بداية التسعينات كانت تقدر بـ 28 مليون دينار، لتتجاوز قيمتها 178 مليون دينار عام 2000. ومن هذا المجموع هناك 90 بالمائة من المخدرات المحجوزة مصدرها المغرب أو ما قيمته حوالي 131 مليون دينار (الخبر: 05 نوفمبر 2001).

لقد تكررت عبارات مثل (حجزت مصالح الجمارك...) بكثرة لدى تناول الخبر للموضوع، مثال ذلك :

- حجزت مصالح الجمارك بولاية تلمسان... سيارة على متنها 99,48 كلغ من المخدرات...

-حجزت مصالح الدرك الوطني كمية تقارب قنطارين في منطقة الزوية...

- خلال صيف 2000 حُجز 1138 كيلوغرامًا من الكيف خلال شهرين، وحسب تقديرات المرصد الدولي لمراقبة المخدرات هذه الكمية المحجوزة تعادل 10% فقط من مجموع حجم المخدرات المتداولة.

ولم تبالغ "الخبر" عندما وصفت الظاهرة بالخطيرة : «الوضع بغاية الخطورة بغرب البلاد، خاصة أن مصالح البلاد في مختلف الولايات تلقي القبض يوميًا على تجار تجزئة المخدرات وفي حوزتهم كميات معتبرة منها، هذه السموم تدخل بكثافة عبر الحدود الغربية خاصة في موسم الصيف حيث يتخلص فيه المنتجون المغاربة من مخزون السنة الماضية لينشغلوا بجني المحاصيل الجديدة وتكييفها بغرض التصدير» (الخبر: 15 جويلية 2000).

ووفق التقارير الدولية، منها تقرير المرصد الدولي الشامل للمخدرات، يصنّف المغرب في طليعة الدول المنتجة للحشيش، ومن أكبر الممونين لأوربا وشمال إفريقيا، حتّى أن التقرير وصفه بـ "الحكومة المهرّبة" سيما نحو الجزائر (الخبر: 05 نوفمبر 2001).

تدعّم "الخبر" مادتها الإعلامية بالأرقام الصادرة عن مختلف التقارير، وتصريحات المسؤولين، فعن ظاهرة تهريب البنزين، استندت إلى المدير العام لمؤسسة نفطال الذي كشف عن تهريب ما بين 500 إلى 600 ألف لتر من البنزين يوميًا باتجاه المغرب، ويقارب هذا العدد سنويًا 100 مليون لتر...

بالنسبة للخمور، فإنّ ظاهرة تهريبها تفاقمت بشكل ملفت للانتباه، وقد فاقت قيمة الخمور المحجوزة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2002، 08 ملايير دج من شتى أنواعها، وهي كميات معتبرة دون الكميات الأخرى التي لا يتم حجزها حسب مصادر من الجمارك (الخبر: 23 ماي 2002).

من المواد التي طالها التهريب، التمور التي تصدّر نحو دول أوربا الجنوبية على أساس أنها تمور مغربية. وتعلّق الخبر على هذه الظاهرة بوصفها : أنها ليست بالجديدة في سوق "الطرابلندو" بحيث سبق للسمك الجزائري، وخاصة القشريات والأخطبوط، أن اكتسح مسمكات إسبانيا على أساس أنه سمك مغربي (الخبر: 25 سبتمبر 2003).

كما تشير إلى أن "مافيا الحدود" لم تتوقف عند تهريب المواشي والبنزين والآثار من الجزائر إلى المغرب، بل تعدّت لتشمل قطعًا حجرية نجمية يعود تاريخها إلى 170 مليون سنة.

- **أسباب الظاهرة:** تطرّقت "الخبر" إلى الأسباب التي تقف وراء استفحال ظاهرة التهريب على الحدود، فعن الجانب الجزائري تقول في أحد الروبورتاجات : «... رغم حدة النتائج السلبية التي تخلّفها هذه الظاهرة، إلاّ أن الوجه الخفي وراء استفحالها بهذا الشكل يرجعه أبناء المنطقة إلى التهميش الكبير الذي تعاني منه المنطقة، والركود الذي ضرب بأطنابه كل أشكال التنمية...» (الخبر: 16 ديسمبر 2003).

فالفقر والتهميش والبطالة أهم الأسباب التي تدفع إلى "امتهان" التهريب لدى سكان المناطق الحدودية لتحسين وضعيتهم المعيشية، وقبل هذه الأسباب تأتي مسؤولية السلطات المعنية في المقدمة نظرًا لتجاهلها انعكاسات الظاهرة.

عن الجانب المغربي، فهامش الربح المهم جدًا الذي تجنيه المغرب من إنتاج أو تحويل أو المتاجرة في المخدرات مثلا من الأسباب التي جعلت الحكومة المغربية تغض النظر عنها، فالأرباح التي يجنيها كل طرف من وراء التهريب،هي السبب الرئيسي في استمرار هذه الظاهرة.

- **الأطراف المسؤولة عن التهريب:** تتعدّد مستويات الجهات التي تقف وراء عمليات التهريب على الحدود الغربية من أبسط مواطن إلى أعلى السلطات الرسمية.

فالأرقام الرسمية، وإن لم تعكس حقيقة الوضع فيما يتعلق بظاهرة التهريب، إلاّ أنّها بالمقابل تمنح مؤشرات على التطور الواسع لممارسات أخذت طابع التنظيم وتقف وراءها عصابات مافيا ذات إمتدادات داخلية وخارجية حسب تأكيدات مسؤولين في الجمارك (الخبر: 05 نوفمبر 2001).

وقد وصفت "الخبر" المهربين الكبار بعدّة أوصاف، تدل على صعوبة الوصول إليهم من طرف رجال الجمارك. فهم «...أشخاص لا يمكن رؤيتهم "بالعين المجردة" في الوقت الذي يتحرّكون فيه يوميًا لإغراق السوق على حساب من يدفعون مستحقات الدولة عليهم. ومن غريب الأمر، أنّه لم يسجل أن أوقفت المصالح المعنية أي شخص من هؤلاء الكبار، في الوقت الذي اقتصرت فيه التوقيفات على مواطنين عاديين يعرفهم العام والخاص...» (الخبر: 15 جوان 2000).

كما تتحدث "الخبر" عن أطـراف متواطئـة : «فأهـم المتواطئـون في عمليـة تهريب الخمور هم البدو الرحل الذين يعتبرون همزة وصل بين المهربين المغربيين والجزائريين» (الخبر: 06 ماي 2002).

لكن التواطؤ يمس مستويات أعلى : «يفيد مصدر مطلع أن التواطؤ مع بعض أفراد من أجهزة الأمن بمن فيها الجمارك يحول دون الحد من توزيع هذه المادة، ويبلغ التواطؤ مستويات أخطر ليصل أجهزة مراقبة السلع والجودة التي تغض النظر عن بيع هذا المشروب...».

وتؤكد "الخبر" على خطورة الوضع من خلال تصدر العنوان التالي صفحتها الأولى: - جهات نافذة تحمي بارونات التهريب في الغرب

تحدثت في هذا الموضوع عن بعض المحاولات المناوئة في لإفشال حملة قامت بها مصالح الأمن على الحدود الغربية ضد شبكات تهريب المحروقات، وهذا بتواطؤ جهات نافذة (الخبر: 18 نوفمبر 2002).

أما على مستوى المغرب، فالأمر يختلف، ولا غموض في تحديد الجهات التي تقف وراء الظاهرة، لأنه حسب "الخبر"، لم يعد سرًا تواطؤ الحكومة المغربية خصوصًا في تجارة المخدرات، وهو ما تؤكده التقارير الدولية.

- **النتائج:** تتعدد النتائج المترتبة عن التهريب وفق "الخبر"، ويمكن إجمالها في كونها أضرار صحية تمس الفرد مباشرة، وأضرار تتعلق بالاقتصاد الوطني في كلا البلدين.

فعن تهريب الخمور ترى أنّ الخطر يكمن في نوعيتها الرديئة جدًا، حيث تضر بصحة المواطن وقد تحدث أضرارًا جسيمة، ناهيك عن أثر الإدمان الذي تحدثه بسبب ارتفاع نسبة الكحول فيها، ولا تخضع هذه الخمور للمراقبة باعتبار أنّ صناعتها تتم في الخفاء (الخبر: 06 ماي 2002).

وعن تأثيرات الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، اعتبرت أنّ هذا الوضع الشاذ خلق أزمات مزمنة، كندرة الوقود عبر 17 محطة بنزين موزعة على مناطق مصنفة بالحدودية، وقلة مواد أخرى بسبب تجميعها استعدادًا لتهريبها، كالتمور (الخبر: 25 سبتمبر 2003).

وبلغة الأرقام، فقد كشف المدير العام لمؤسسة نفطال عن تهريب ما بين 500 إلى 600 ألف لتر من البنزين يوميًا مما يترتب عنه خسارة للخزينة العمومية تقدّر بحوالي ألف مليار سنتيم... (الخبر: 03 أوت 2004).

بالنسبة للمغرب، فقد أخطرت المجموعات البترولية الدولية المستثمرة في المغرب مثل "بريتيش بتروليوم" السلطات المغربية بآثار ظاهرة تدفق الوقود الجزائري على المناطق الشرقية للمملكة المغربية على اقتصاد مؤسساتها في التوزيع (الخبر: 18 نوفمبر 2002).

وتربط "الخبر" بين ظاهرة التهريب والإرهاب، حيث ترى أن هناك اتفاقًا ضمنيًا بين الجماعات المسلحة في الجزائر ومهربي المخدرات في المغرب لتمرير الأسلحة من المغرب إلى الجزائر لتوجه إلى أوربا، مقابل ذلك يقوم المهربون المغاربة بإيواء وإطعام وتدعيم الجماعات الإرهابية.

- **محاربة الظاهرة:** لدى تطرقها في كل مرة إلى ظاهرة التهريب، تحرص "الخبر" على التنويه بالمجهودات التي تقوم بها المصالح الأمنية لمكافحة الظاهرة، وتغطية الإجراءات المتخذة للحد منها، مثل تسليط الرقابة على السيارات المشبوهة بتهريب البنزين بولاية تلمسان، عمليات مداهمة للبيوت التي قد تخبأ فيها مواد مهربة...

وعن الجانب المغربي، أصدر البرلمان المغربي قانونًا، يقضي بمعاقبة كل من يهرب ويحمل ويخزن البنزين بطرق غير قانونية، بسنة حبسا وخمسة ملايين سنتيم غرامة.

غير أن تقييم نتائج هذه المجهودات كان سلبيًا، لأن جميع الإجراءات المتخذة عن الجانبين الجزائري والمغربي فشلت في الحد من النشاط اللاشرعي الذي توسع بأكثر من 80 بالمائة مما كان عليه في السابق.

لقد عايشت "الخبر" عمليات التهريب عن قرب، لدرجة أن انتحل صحفيوها صفة مهربين للوقوف مباشرة على هذه الظاهرة. فلم تكتف بسؤال الجهات المختصة في مكافحة التهريب وحسب، بل انتقلت إلى الواقع، وحاورت المهربين لمعرفة الأسباب التي تدفعهم إلى هذا العمل. ويمكن القول أنها تمكنت من تغطية الموضوع من جميع جوانبه.

أما العنصر الثاني في فئة الاقتصاد وهو التبادل الاقتصادي والذي شكل نسبة 13,91% فقط، فإضافة إلى قلة تكراراته (16 تكرارًا) مقارنة مع التهريب (99 تكرارًا) فهو لم يظهر طيلة سنوات الإطار الزمني للدراسة حتى سنة 2005. وهنا نطرح تساؤل : ألم يكن هناك أي تبادل اقتصادي هام بين البلدين طيلة هذه المدة لتقوم "الخبر" بتغطيته؟

رغم ذلك، فإن الجريدة نقلت بإيجابية بعض هذه النشاطات، فتحدثت عن استفادة المغرب من عدد من المشاريع الطاقوية الجزائرية سنة 2004 في الوقت الذي يسجل فيه انفراج في علاقات البلدين، والذي تزامن مع إعادة تنشيط اللجان المشتركة، وبرمجة تبادل زيارات لرجال أعمال البلدين.

ووصفت "الخبر" العامل الاقتصادي بأنّه "بوابة لتحقيق تقارب مغربي – جزائري" (الخبر: 15 ماي 2005)، فالتوجه الجديد – تبادل الزيارات وتنشيط عمل اللجان المشتركة – يعكس تغيرًا في السياسات المعتمدة على مستوى العلاقة بين الرباط والجزائر، بدليل العقود المبرمة بين الطرفين.

2 – الأمـن:

جدول رقم (15) : تكرارات عناصر فئة الأمن ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة الأمـن	التكرارات	النسبة المئوية
اتهام المغرب بدعم الإرهاب	45	%69,23
اتهام الجزائر بدعم الإرهاب	08	%12,30
مكافحة الإرهاب	12	%18,46
المجموع	65	%100

شغل عنصر اتهام المغرب بدعم الإرهاب صدارة الاهتمام فيما يتعلق بعناصر فئة الأمن وذلك بنسبة 69,23% بـ 45 تكرارً، وهي نسبة تفوق بكثير نسبتي العنصرين المتبقيين؛ حيث شكّل عنصر مكافحة الإرهاب نسبة 18,46% من خلال 12 تكرار، وأخيرًا عنصر اتهام الجزائر بدعم الإرهاب بـ 08 تكرارات وهو ما يعادل نسبة 12,30%.

جدول رقم (16) : تكرارات اتجاه عناصر فئة الأمن ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة الأمن	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
اتهام المغرب بدعم الإرهاب	27	%100	00	00	18	%47,36
اتهام الجزائر بدعم الإرهاب	00	00	00	00	08	%21,05
مكافحة الإرهاب	00	00	00	00	12	%31,57
المجموع	27	%100	00	00	38	%100
المجموع الكلي للتكرارات	65					
نسبة اتجاه الأفكار	%41,53		00		%58,46	

نسجّل من خلال الجدول رقم (16) تقدمًا للاتجاه المحايد بنسبة 58,46% من خلال 38 تكرارًا موزعة على عناصر الفئة كالآتي : اتهام المغرب بدعم الإرهاب بنسبة 47,36% (18 تكرارًا)، مكافحة الإرهاب بنسبة 31,57% (12 تكرارًا) وأخيرًا اتهام الجزائر بدعم الإرهاب بنسبة 21,05% بـ 08 تكرارات، ثم الاتجاه السلبي بنسبة 41,53% من خلال 27 تكرارًا، انفرد بها عنصر اتهام المغرب بدعم الإرهاب. في حين ينعدم الاتجاه الإيجابي في هذه الفئة.

موضوع الأمن من المواضيع التي سجّلت حضورها طيلة فترات الدراسة. أهم ظهور له كان خلال السداسي الثاني لسنة 2001 بـ 17 تكرارًا على إثر بـروز قضيـة قمر الدين خربان.

احتلّ عنصر اتهام المغرب بدعم الإرهاب أعلى نسبة حضور بـ 69,23% مقارنة بالعنصرين الآخرين لفئة الأمن. وقد برز خلال أول عدد للعينة (03 جانفي 2000) تزامنًا مع تداعيات مجزرة بني ونيف صيف 1999، والتي اتهمت على إثرها الجزائر المغرب صراحة بدعم الإرهابيين. وهو ما يترجمه عنوان التقرير الذي تصدّر الصفحة الأولى :

- أياد مغربية ممدودة للإرهابيين.

حيث استندت "الخبر" إلى اعترافات تائب كان ينشط على الحدود المغربية ضمن أول مجموعة إرهابية تشكّلت في جبال سيدي الشيخ سنة 1994. تحدث عن نشاط الجماعات الإرهابية في الناحية الحدودية الجنوبية الغربية التي ارتكبت عدة عمليات ضد المواطنين، من بينها مجزرة بني ونيف وأخرى في تاغيت...

ويعتبر الملف الأمني من الملفات التي توتّر العلاقات الجزائرية المغربية، وهو ما تعبّر عنه "الخبر" بقولها : «...والواقع أن العلاقات الجزائرية – المغربية كانت مرشّحة للانتعاش في صيف 1999 قبل موت الملك الحسن الثاني وبعدها مباشرة عادة لتتدحرج إلى الحضيض بعد أن صرّح بوتفليقة بأنّ المغرب يأوي العناصر الإرهابية الجزائرية، وزاد بوتفليقة خلال حملته حول الاستفتاء حول الوئام المدني من حدة الحديث إزاء الجار الخصم» (الخبر: 19 فيفري 2000).

إنّ وصف المغرب "بالجار الخصم" ينم عن موقف سلبي للخبر تجاه الطرف المغربي، بحيث لا تتردد في اتهامه مباشرة بدعم الإرهاب، وهو ما عبّرت عنه صراحة في إحدى المقالات عندما تحدثت عن ترقب المغرب لتغيير الموازين في المنطقة «ذلك التغيير الذي بحثت عنه المملكة في دعم الإسلاميين (السياسيين والإرهابيين منهم) لإضعاف الجزائر، وعندما فشل، انقلب المغرب يحاصر الجماعات الإسلامية ويقدمها للعدالة كغمزة للجزائر» (الخبر: 24 جوان 2000).

وتدعّم الخبر رأيها عن طريق التصريحات، منها الحوار الذي أجرته مع الكاتب والصحفي الفرنسي بول ماري دولاغورس، ففي رده عن سؤال حول وجهة نظره بالنسبة للعلاقات الجزائرية المغربية التي لم تخرج من مرحلة الاحتقان، بل بلغت أحيانًا حد القطيعة، أجاب : «العلاقات الجزائرية المغربية ارتبطت بمسائل خلافية عديدة، فهناك الاتهامات بتقديم مساعدات مباشرة أو غير مباشرة لجماعات إسلامية جزائرية، والسهولة التي وجدتها هذه الجماعات لاستعمال الأراضي المغربية كقاعدة خلفية يمكن التساؤل حول صحة أو عدم صحة الأمر، لكن كان هذا الأمر محل قلق دائم للسلطات الجزائرية. وكما تعلمون أنه ساد اعتقاد في فترة حكم العاهل المغربي الملك الحسن الثاني أنّ الجزائر لا يمكن أن تقاوم وستنهار وهناك شهادات على ذلك وتبقى الرهانات كبيرة» (الخبر: 01 فيفري 2001).

ويؤكّد هذا الطرح، المعارض المغربي والمستشار الخاص السابق للملك الراحل الحسن الثاني، هشام المنداري حيث صرّح قائلاً : «...للأسف، أقول للأسف بدعم مالي ولوجيستيكي من القصر الملكي المغربي، الذي لا يتوانى في تقديم يد العون للجماعات الإرهابية، سواء لبعض خلاياها في لندن، أو عن طريق توفير الحماية لها ولقيادتها على الحدود المغربية الجزائرية... لكن اطمئنوا، فالمغرب الشعبي يقف إلى جانب أشقائنا الجزائريين، مع إدانة هذا الطعن من الخلف الذي يقوم به القصر الملكي المغربي...» (الخبر: 17 جويلية 2003).

واعتبرت الخبر أن تصريحات المعارض المغربي في غاية الخطورة.

وفيما يشبه الخروج عن المألوف السياسي والإعلامي، الذي دأبت عليه الصحافة المغربية خلال السنوات الماضية، نقلت "الخبر" عن صحيفة مغربية قولها أن من بين المهام الأساسية التي قام بها الأفغان المغاربة، الذين كانوا يعملون تحت لواء وإشراف أسامة بن لادن، هو توفير الدعم اللوجيستيكي للجماعات الإرهابية الجزائرية على الأراضي المغربية، مثل تهريب السلاح إلى الجزائر من أوربا عبر المغرب، وتهريب الأشخاص، وبالأخص النشطاء الإسلاميين نحو أوربا عبر المغرب (الخبر: 11 أكتوبر 2001).

وحسب "الخبر"، فإن الكثير من المعلومات التي وردت في هذا التقرير الإعلامي، تتطابق إلى حد بعيد مع معلومات كانت نشرتها مصالح الأمن الجزائرية، حول الصمت "المتواطئ" للسلطات المغربية إزاء نشاط الجماعات الإرهابية، الذي كان يتم على الأراضي المغربية.

تصريح آخر لوزير الداخلية المغربي السابق إدريس البصري، يصبّ في نفس السياق، عندما قال لصحيفة إسبانية بأن المغرب كان على علم بدخول الإرهابيين إلى ترابه، ليرجعوا بعد

وذلك ويشنوا هجمات في التراب الجزائري، مبرّرًا موقف بلاده بقوله: «كان هؤلاء المحاربون يقطعون الحدود ليزوروا أقاربهم ولم نكن نعرف دائمًا من هم، وحتى لو عرفنا هويتهم، فإنّهم إذا لم يرتكبوا جرمًا في بلادنا لم يكن علينـا أن نتدخل (!). وحتى الجزائريين أنفسهم، لم يكن بوسعهم التعرف عليهم كإرهابيين. على الشريط الحدودي، وفي أية حدود، تحدث أشياء غير قانونية في جانب من الحدود وقانونية في الجانب الآخر. الخطير كان لو أن المغرب ساعدهم بالسلاح أو بمراكز للتدريب» (الخبر: 01 جوان 2004).

ويبقى التطور الخطير في الموضوع، مثلما وصفته "الخبر"، هو تبني المنظمة المغربية المسماة "جبهة تحرير الجزائر المغربية" الهجوم الإرهابي الذي تعرّض له حرس حدود جزائريون في نهاية أكتوبر 2003، والذي قتل فيه جندي جزائري وجرح عسكريان آخران استنادًا إلى ما أوردته صحيفة "الأسبوع السياسي" المغربية.

نلاحظ تنوعًا في المصادر التي استندت إليها الخبر حول المسألة : تصريحات ومعلومات جزائرية، وأجنبية، وخصوصًا مغربية، رسمية وغير رسمية، لتؤكّد الطرح القائل بدعم المغرب للإرهاب.

غير أنّ ما ميّز العديد من المقالات والتقارير التي تناولت عنصر اتهام المغرب بدعم الإرهاب هو العودة في كل مرة للتذكير بقضية عبد الحق العيايدة أمير الجماعة الإسلامية المسلحة لسنة 1993؛ حيث أُلقي القبض عليه، بناءً على معلومات قدّمها الأمن الجزائري ومفاوضات "معقّدة" قادها اللواء خالد نزّار، الذي تعرض لمساومات مغربية رهنت عملية التسليم بمحاولة دفع الجزائر إلى تغيير موقفها من قضية الصحراء الغربية[203].

ثم انتقلت الجريدة من مجرد نقل تصريحات لعدة أطراف حول الموضوع، إلى تبني موقف مباشر وصريح، عندما تتهم جهات رسمية مغربية بتورّطها في دعم الإرهاب: «...والمثير في الأمر أنّه في هذه الظروف الدولية الصعبة التي يوضع فيها الإرهاب في مقدمة قضايا المجموعة الدولية، فإنّ أطرافًا مغربية تحركها المخابرات والقصر في المغرب تغذي الإرهاب في الجزائر» (الخبر: 06 ديسمبر 2003).

حتى عند الحديث عن تعاون أمني بين البلدين، لا تتردّد "الخبر" في التشكيك في نوايا الطرف المغربي من وراء ذلك، وهو ما يبرز جليًا في قضية قمر الدين خربان القيادي السابق في

---

203 - انظر : علي هارون، مرجع سبق ذكره، ص68.

الحزب المُحَل، الذي أوقفته المغرب على ترابها، لتتعجب "الخبر" من الإجراء؛ كون الموقوف كان كثير التردد على المغرب ويحمل تأشيرة الدخول إلى المملكة بغطاء اللجوء السياسي في بريطانيا.

ورغم أنّ المغرب اعتبر العملية تمّت في سياق التحريات حول الشبكات الإرهابية، وقد استنطقته الشرطة المغربية حول شبكة تهريب الأسلحة نحو الجزائر في سنة 1994، إلاّ أن "الخبر" فسرت ذلك بأنّه لا يعدو أن يكون "رسالة سياسية باتجاه البيت الأبيض الأمريكي" تحمل "حسن نية" إزاء الطلب الأمريكي، المتعلق بالمساندة لضرب الشبكات الإرهابية، التي كانت وراء تفجيرات 11 سبتمبر. وإلاّ – تتساءل الجريدة – كيف يقدم المغرب على هذا العمل المخالف لسياسته تجاه الجماعات الإرهابية الجزائرية، التي تشكل من الأراضي المغربية قواعد خلفية لها لتنفيذ جرائمها في حق الجزائريين؟ (الخبر: 20 سبتمبر 2001).

وهناك مقولة للملك المغربي في هذا السياق، عندما شبّه الجزائر بمخبر تجارب : "لنجرب في الجزائر ربما التجربة تعطي"[204]. هذه العبارة تداولتها كثيرًا وسائل الإعلام، بما فيها جريدة الخبر، لكن الملك المغربي الحسن الثاني صرّح في إحدى الحوارات قائلاً: "...منذ السنين أصبحت أقوالي تُتَرجم من لدن الرأي العام، أو من لدن ما يسمى الرأي العام – ويعني هذا الصحافة الجزائرية – على غير حقيقتها، وأصبحت لتلك الصحف والإذاعات حساسية خاصة بالنسبة لكلامي، فلا يردّون على أي انتقاد من دولة أجنبية، ولكن كلّما تكلمت ولو كلمة طفيفة ردّوا عليها..."[205].

وبالنظر إلى حساسية الملف، وتأثيره المباشر على العلاقات بين البلدين، تم بحث آليات تنسيق مشتركة بين شرطة حدود البلدين والتي ظلت تفتقد إلى تعاون مشترك خلال السنوات الماضية، لكن الجريدة لم تركز على هذا الجانب في تغطيتها للموضوع.

أما فيما يتعلق بعنصر اتهام الجزائر بدعم الإرهاب، فهي اتهامات مغربية، مرتبطة بحادثة تفجير فندق مغربي، ورغم أنها وقعت سنة 1994، إلاّ أنها لم تغب عن تصريحات بعض المسؤولين المغاربة، من ذلك تصريح وزير الخارجية المغربي : «...إنهم في الجزائر لم يستجيبوا لأي طلب فيما يتعلق بملف الجماعات الإرهابية التي أقدمت على انتهاك الحدود وارتكاب جريمة داخل فندق في المغرب...» (الخبر: 17 مارس 2001).

---

204 - عبد النور بن عنتر، **(الاتحاد المغاربي : بين الواقع والافتراض)**، مرجع سبق ذكره.

205 - نقلاً عن : **الحسن الثاني ملك المغرب انبعاث أمة**، الرباط، المطبعة الملكية، الجزء التاسع والثلاثون، 1994، ص442.

لم يتردد المغرب في اتهام الجزائر بضلوعها في تفجيرات فندق أطلس آسني بمراكش سنة 1994، ليتخذ من الحادثة سببًا لفرض التأشيرة على الجزائريين، فردّت الجزائر بقراري فرض التأشيرة وغلق الحدود.

برزت تداعيات القضية أثناء فترة دراستنا، فبعد سبع سنوات من اتهام المخابرات الجزائرية، تنقل "الخبر" الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية بالرباط، والقاضي بتحميل الدولة المغربية مسؤولية الاعتداء المسلح الذي تعرّض له الفندق المذكور يوم 24 أوت 1994 (الخبر: 03 ديسمبر 2001).

كانت هذه الحادثة الوحيدة التي اتهم فيها المغرب الجزائر بدعم الإرهاب، وجاء الدليل القطعي لتفنيد هذا الأمر من المغرب نفسها، في حين أن الاتهامات الموجهة ضد المغرب بدعم الإرهاب في الجزائر متعددة من حيث الأطراف، والأحداث، ولا زالت قائمة.

نستنتج أنّ جريدة "الخبر" لا تتردّد مطلقًا في تبنّي الرأي القائل بدعم المغرب للجماعات المسلحة في الجزائر، مستندة إلى مصادر متنوعة، كتصريحات لشخصيات جزائرية أو مغربية ذات وزن سياسي هام – كهشام المنداري وإدريس البصري -، وحتى الصحف المغربية. وهو ما يبرر احتلال عنصر اتهام المغرب بدعم الإرهاب الصدارة من حيث التكرارات ضمن فئة الأمن (45 تكرارًا)، وأيضًا انفراده بمجموع التكرارات ذات الاتجاه السلبي (27 تكرارًا).

في حين أنها لم تركز على جانب التعاون بين البلدين لمحاربة الظاهرة، رغم الإجراءات المتخذة في هذا المجال، وعليه لا يوجد توازن في العرض بين مسألتي الاتهامات من جهة، ومكافحة الإرهاب من جهة أخرى.

3 – اللقاءات الثنائية:

جدول رقم (17) : تكرارات عناصر فئة اللقاءات الثنائية ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة اللقاءات الثنائية	التكرارات	النسبة المئوية
عقد لقاءات	58	%86,56
إلغاء لقاءات	09	%13,43
المجموع	67	%100

يظهر من خلال الجدول رقم (17) أنّ هناك تباينًا جليًا في حجم الاهتمام بعنصري فئة اللقاءات الثنائية، حيث احتل عنصر عقد لقاءات صدارة اهتمام الجريدة، وذلك بنسبة 86,56% (58 تكرارًا)، في حين لم تتعدّ نسبة عنصر إلغاء لقاءات 13,43% (09 تكرارات).

جدول رقم (18) : تكرارات اتجاه عناصر فئة اللقاءات الثنائية ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة اللقاءات الثنائية	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
عقد لقاءات	04	%50	20	%100	34	%87,17
إلغاء لقاءات	04	%50	00	00	05	%12,82
المجموع	08	%100	20	%100	39	%100
المجموع الكلي للتكرارات	67					
نسبة اتجاه الأفكار	%11,94		%29,85		%58,20	

يوضح الجدول رقم (18) توزيع تكرارات اتجاه عناصر فئة اللقاءات الثنائية ونسبها المئوية. حيث سجّل الاتجاه المحايد أعلى نسبة حضور بـ 58,20% من خلال 39 تكرارًا، شغل

منها عنصر عقد لقاءات 34 تكرارًا بنسبة 87,17%، أما عنصر إلغاء لقاءات فسجل 05 تكرارات بنسبة 12,82%.

ثم الاتجاه الإيجابي بنسبة 29,85% من خلال 20 تكرارًا، انفرد بها عنصر عقد لقاءات. أما الاتجاه السلبي فجاء بنسبة 11,94% بمجموع 08 تكرارات موزعة مناصفة بين العنصرين.

تكمن أهمية اللقاءات الثنائية بين مسؤولي البلدين في كونها تساعد على تقريب وجهات نظر الطرفين للسعي نحو تحسين مستوى العلاقات الذي يعرف تذبذبًا من حين لآخر بسبب ثقل الملفات العالقة، واختلاف رؤية كل طرف لطريقة معالجتها.

لهذا اهتمت "الخبر" بهذا الموضوع، وخاصة اللقاءات التي تكون في شكل قمة ثنائية بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والملك المغربي محمد السادس، أو ما يُعرف "بدبلوماسية القمم". فبمجرد أن يًعلن عن لقاء محتمل بينهما، إلاّ وتسارع "الخبر" للحديث عن حيثيات اللقاء المرتقب، والظروف التي سينعقد فيها، والنتائج المحتملة عنه، وغالبًا ما تحاول "الخبر" إعطاء قراءة متفائلة في التغطية التمهيدية لما يمكن أن يحصل. لكنها تعود فيما بعد لتتحدث عن فشل هذه اللقاءات في تحقيق الحد الأدنى من المتوقع منها.

فاللقاء الذي كان مرتقبًا بين قائدي البلدين على هامش القمة الآفرو – أوربية بالقاهرة في أفريل 2000، شكل موضوعًا أساسيا بالنسبة "للخبر"، فلدى محاورتها لرئيس مجلس النواب المغربي، تركزت ثلاث أسئلة من مجموع السبعة أسئلة حول أهمية هذا اللقاء، فأجاب بالقول : «إذا كان هناك لقاء بين جلالة الملك محمد السادس والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فإنّه بدون شك سيكون لقاء لمصلحة البلدين ولمصلحة المغرب العربي والأمة العربية، ولذلك نحن دائمًا نكون إلى جانب هذه اللقاءات، وبالأخص على مستوى القمة، لأنّه عن طريق القمم تفتح عدة أبواب وتخلق فرص للتعاون» (الخبر: 20 فيفري 2000).

لتعود مرة أخرى للموضوع على إثر زيارة وزير الشباب والرياضة المغربي إلى الجزائر، واعتبرت أن الزيارة تندرج ضمن التحضير للقاء القمة المرتقب، هذا اللقاء الذي من شأنه أن يسمح لمسؤولي البلدين ببلورة رؤية جديدة لترقية العلاقات الثنائية (الخبر: 24 فيفري 2000).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التناول جرى شهرين قبل اللقاء المرتقب. ثم خصصت مقالا تحليليًا حول اللقاء قبل يوم واحد من انعقاده، تناولت فيه تصريحات وزيري خارجية البلدين، وكذا تعليق الصحف المغربية، لتخلص إلى أنّ اللقاء يتم دون جدول أعمال ولا ملفات جاهزة. «فرغم الأهمية الإعلامية للقاء المتوقع خلال الساعات المقبلة بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وملك

المغرب محمد السادس، إلا أنّ تساؤلات جدية تُطرح بخصوص أهمية هذه القمة على الصعيد الثنائي، سيما في ظل "الدبلوماسية التكتيكية" التي تعامل بها المغرب مع قضية مشاركته في لقاء القاهرة» (الخبر: 03 أفريل 2000).

وبعد كل هذا الاهتمام والتحليل، انطلقت أشغال القمة الآفرو – أوربية بالقاهرة يوم 03 أفريل 2000، دون أن يحدث اللقاء المرتقب، لتعلق الجريدة على الموضوع بعنوان تصدّر صفحتها الأولى :

بوتفليقة يتحاشى لقاءً انفراديًا مع محمد السادس (الخبر: 04 أفريل 2000).

إن تغطية "الخبر" لهذا الحدث الذي لم يتم، يتقاطع في نقاط كثيرة مع لقاءات أخرى ترقبتها الجريدة طيلة فترة الدراسة، وفي كل مرة تتحدث عما يمكن أن تحققه هذه اللقاءات على مستوى القمّة من تقارب بين البلدين، والنتيجة دائمًا إما ألا يتم اللقاء أصلا أو أن يجري بدون نتائج ذات أهمية تذكر.

الاستثناء المسجل، كان على هامش أشغال القمة العربية بالجزائر في مارس 2005، والتي شهدت لقاء قمة بين الرئيس بوتفليقة والملك محمد السادس.

وقد تلازم الحديث عن مجريات القمة العربية، والعلاقات الجزائرية المغربية، خصوصًا بعد أن عقد قائدا البلدين اجتماعًا رسميًا يوم 24 مارس 2005 «هو الأول من نوعه منذ 1988، بين رئيس جزائري وملك مغربي، فكان أقرب إلى كونه خطوة لإزالة الحواجز النفسية بين البلدين، من لقاء يناقش الملفات الثقيلة التي تقف وراء الخلاف الجزائري المغربي» (الخبر: 26 مارس 2005).

واعتبرت "الخبر" أن اختيار مكان اللقاء بإقامة الدولة بزرالدة، كان ذا دلالة رمزية لأنّه احتضن في أكتوبر 1988 التوقيع على معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بين قادة الدول المغاربية. ولم يتسرب الشيء الكثير من هذا اللقاء سوى أنّه تناول بعث العلاقات الثنائية التي ظلت تتأرجح بين التحسن والتوتر...، كما أنّ الاجتماع لم يأخذ شكل قمة، على أساس أن بوتفليقة ومحمد السادس لم يحضرا جدول أعمال يحدد النقاط المعنية بالمباحثات، لكنه كان مهمًا للغاية لأنّه سمح بكسر الحاجز النفسي الذي تسبّب في جفاء يدوم منذ 11 سنة (الخبر: 26 مارس 2005).

كما تحدثت "الخبر" عن بوادر انفراج في العلاقات الجزائرية المغربية التي بدت خلال أجواء القمة العربية، «بدأت بالخطاب الإيجابي الذي ألقاه ملك المغرب بمناسبة القمة وأثنى فيه على الجزائر ورئيسها، وانتهت بالرسالة التي بعثها إلى بوتفليقة وهو يغادر الجزائر...» (الخبر: 26 مارس 2005).

وفي إشارة تحمل دلالات إيجابية نحو الطرف المغربي، أكّدت أنّ العاهل المغربي كان القائد الأول الذي أعطى موافقته للمشاركة في قمة الجزائر. كما أنه وقبيل القمة، طاف ببعض شوارع العاصمة مرفوقًا بسيارة أمن واحدة، وكان القائد العربي الوحيد الذي فعل ذلك، ويندر أن تتحدث "الخبر" عن المغرب بصورة إيجابية.

وكان من نتائج هذا اللقاء، رفع التأشيرة من الجانب الجزائري والذي يعتبر أول الإجراءات العملية التي تلت نتائج قمة زرالدة الثانية، والتي مكّنت الرئيس بوتفليقة والملك المغربي محمد السادس من بحث مجموعة من الملفات الخلافية واتخاذ قرارات بشأنها.

وتناقلت "الخبر" أنباء عن زيارة مرتقبة للرئيس بوتفليقة إلى المغرب في أول زيارة رسمية لرئيس جزائري منذ الاستقلال. لكن الجزائر حسمت في النهاية بالاكتفاء بإيفاد رئيس الحكومة السابق أحمد أويحي ردا على زيارة الملك محمد السادس (الخبر: 07 جوان 2005).

وفي حوار أجرته مع السفير المغربي محمد السعيد بن ريان، كشف أنّ رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي سيقوم يومي 21 و 22 جوان 2005 بزيارة رسمية إلى المغرب، هي الأولى لمسؤول جزائري على هذا المستوى منذ منتصف التسعينات، مشيرًا إلى أنّها زيارة سياسية بالدرجة الأولى، وتأتي تنفيذًا لمبدأ توافق عليه البلدان خلال قمة الملك المغربي محمد السادس مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على هامش القمة العربية، بضرورة أن يقوم مسؤول سام في الجزائر بزيارة رسمية إلى المغرب في خطوة لتطبيع العلاقات بين البلدين (الخبر: 07 جوان 2005).

باقتراب موعد الزيارة، أصدرت وزارة الخارجية المغربية بيانًا يوم 16 جوان 2005 تعلن فيه عن إلغاء الزيارة التي كان يفترض أن يقوم بها رئيس الحكومة أحمد أويحي، وجاء في البيان أن «الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها الوزير الأول الجزائري، السيد أحمد أويحي للمغرب مرفوقًا بوفد يضم عددًا من الوزراء، تبدو غير مواتية في انتظار موقف جزائري منسجم وتوضيح النوايا الحقيقية الحالية والمستقبلية للجزائر فيما يتعلق بعلاقاتها مع المغرب والبناء المغاربي» (الخبر: 18 جوان 2005). في إشارة إلى الرسالة التي وجهها الرئيس بوتفليقة للرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز بمناسبة ذكرى تأسيس جبهة البوليزاريو.

علّقت "الخبر" على القرار بقولها أنّ المغرب يغلق باب الحوار مع الجزائر، وأنّ إلغاء الزيارة تأكيد على تدهور العلاقات بين البلدين، واعتبرت الرفض المغربي للزيارة تجاوزًا لحدود اللياقة الدبلوماسية التي لا تسمح لبلد برفض زيارة مسؤول بلد آخر له، حتى لو كان المبرر خلافًا ثنائيًا حول قضية معينة.

بناءً على ما سبق، نستنتج أن "الخبر" أولت عناية كبيرة للقاءات الثنائية بين مسؤولي البلدين، خاصة على مستوى القمة، ويمكن اعتبار اللقاء الذي تمّ على هامش القمة العربية في مارس 2005 أهم اللقاءات بالنظر إلى أجواء انعقاده، والأصداء التي خلّفها إلى جانب الأهمية الإعلامية التي أحيط بها. وقد تميّزت معالجة "الخبر" لهذا اللقاء بكثير من التفاؤل بمستقبل العلاقات بين البلدين. لكن هذه النبرة سرعان ما تغيرت بمجرد إلغاء زيارة رئيس الحكومة الجزائري إلى المغرب. لتخلص "الخبر" إلى أن الإشكال بين البلدين أعمق بكثير من أن يزول خلال لقاءات ثنائية فقط، فالقضية قضية مبدأ.

4 – اتحاد المغرب العربي :

جدول رقم (19) : تكرارات عناصر فئة المغرب العربي ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة اتحاد المغرب العربي	التكرارات	النسبة المئوية
تفعيل العمل المغاربي	29	%50,87
عرقلة العمل المغاربي	28	%49,13
المجموع	57	%100

يكشف الجدول رقم (19) المتعلق برصد تكرارات عنصري فئة المغرب العربي ونسبها المئوية في جريدة الخبر حجم الاهتمام المتقارب، بل يكاد يكون متطابقا بحكم أن الفارق بينهما هو تكرار واحد، والذي كان لصالح عنصر تفعيل العمل المغاربي بـ 29 تكرارًا وهو ما يمثل %50,87، أما عنصر عرقلة العمل المغاربي فشكل نسبة %49,13 ما يعادل 28 تكرارًا.

جدول رقم (20) : تكرارات اتجاه عناصر فئة المغرب العربي ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة اتحاد المغرب العربي	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
تفعيل العمل المغاربي	00	00	07	%100	22	%64,70
عرقلة العمل المغاربي	16	%100	00	00	12	%35,29
المجموع	16	%100	07	%100	34	%100
المجموع الكلي للتكرارات	57					
نسبة اتجاه الأفكار	%28,07		%12,28		%59,64	

يبين الجدول رقم (20) أن اتجاه "الخبر" كان محايدًا بنسبة كبيرة لدى تطرقها لموضوع اتحاد المغرب العربي، ونسجّل حضورًا ملحوظا للاتجاه السلبي بنسبة 28,07% والذي انفرد به عنصر عرقلة العمل المغاربي، في حين الاتجاه الإيجابي ورد من خلال 07 تكرارات بنسبة 12,28% واقتصر على عنصر تفعيل العمل المغاربي. أما الاتجاه المحايد فتوزع بين العنصرين بنسبة 64,70% لعنصر التفعيل، مقابل 35,29% لعنصر العرقلة.

رغم أن تصريحات مسؤولي البلدين في الجزائر والمغرب تصب في مجملها على التأكيد بأهمية الوحدة المغاربية، وحتميتها الاستراتيجية، والتشبث بترقية التعاون الثنائي، إلا أنّ الواقع لا يعكس ذلك. وقد تتبعت جريدة الخبر أجواء التحضير لجميع القمم المغاربية المندرجة ضمن عينة الدراسة – والتي لم تنعقد كلها – وفي كل مرة يلقي موضوع العلاقات الجزائرية المغربية بظلاله على تلك الأجواء، لتنتهي التحضيرات إلى طريق مسدود.

وللتذكير، فقد جمّد المغرب عضويته في الاتحاد أواخر سنة 1995، احتجاجًا منه على موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية[206].

وتعدّ المرة الأولى التي يتحدث فيها رسميون مغاربة عن رفع التجميد، حسب ما أوردته "الخبر"، أثناء عقد الوزير الأول المغربي لندوة صحفية يوم 17 فيفري 2000، بعد خمس سنوات

---

206 - انظر العنصر المتعلق بتجميد العمل المغاربي في المبحث الثالث من الفصل الأول لهذه الدراسة.

من تجميده، حيث دعا إلى بعث الاتحاد المغاربي، الذي اعتبره إطارًا يمكّن البلدان المنضوية تحته من التعاون لمواجهة العولمة، وأعرب عن أمله في أن يعي الجميع الآثار السلبية لهذا التجميد (الخبر: 19 فيفري 2000).

لتبرز أولى محاولات إنعاش اتحاد المغرب العربي مع الإعلان لأول مرة عن عقد قمة مغاربية قبل نهاية سنة 2001، بعد تنظيم لقاء وزراء الخارجية بالجزائر، وتشكيل لجان وزارية قطاعية تجتمع دوريًا لتدارس عدد من الملفات.

يبدو غياب الدافع الداخلي واضحًا في تفسير "الخبر" لهذه التحركات، كونها تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية فرضت نفسها موازاة مع تزايد الضغوط الدولية الرامية إلى إذّابة الجليد عن التجمع الإقليمي المغاربي المجمّد منذ 1994 (الخبر: 21 فيفري 2001).

هذه الضغوط التي تضمنت رسائل سياسية واضحة تزامنت مع التقدم الذي عرفته مفاوضات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، ومحاولات عدد من الأطراف الأوربية بالخصوص تجاوز الخلافات المغاربية التي تبقى قائمة من الناحية السياسية. وقد طرحت هذه الأطراف عدة بدائل للحد من التناقضات الموجودة على مستوى الدول المغاربية موازاة مع محاولات الوساطة بين المغرب والجزائر، على غرار المقترحات الأمريكية التي تبنّاها الاتحاد الأوربي أيضًا من خلال إبراز العامل الاقتصادي وضمان تدفق الاستثمارات عبر مشاريع مشتركة، وضمان الحد الأدنى من التوافق الاقتصادي بعيدًا عن الاعتبارات السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن تدخلات القوى الكبرى، مرهونة أساسًا بمصالحها في المنطقة المغاربية كلها[207].

وتطرح "الخبر" جملة من البدائل، أمام الانسداد الواضح الذي تعرفه الهيئة، أولها إعادة النظر كلية في القانون الداخلي والهياكل المسيرة للاتحاد للحيلولة دون تجميد الهيئة المغاربية حتى في حالة انسحاب مفاجئ لأحد أطرافها، كما حدث منذ سنة 1995 مع المملكة المغربية، فالعامل السياسي يُبقي الاتحاد المغاربي خاضعًا لإرادات متناقضة ومتضاربة وإلى رؤى متعارضة. فبعد الانسحاب المغربي منه عام 1995 رفضت الجماهيرية الليبية تحمل مسؤولية الرئاسة الدورية تعبيرًا عن خيبة أملها للمواقف المغاربية في قضية "لوكربي" ومسألة الحصار الجوي الذي فرض على ليبيا.

---

[207] - مصطفى كامل محمد، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995، ص101.

وتبقى المقاربة الثنائية من منظور "الخبر"، هي المسيطرة على بناء الاتحاد المغاربي، حيث تبقى العلاقات الثنائية ذات أولوية، خصوصًا الجزائرية المغربية وقضية الصحراء الغربية منها.

هذا التحليل حول الربط بين القضايا الثنائية، والعمل المغاربي، تؤكده التصريحات المغربية؛ حيث صرّح رئيس الدبلوماسية المغربية تزامنًا مع التحضير لعقد قمة اتحاد المغرب العربي سنة 2001 قائلا : «إنّ موقفنا لن يتغير، ونحن نعتقد أن موضوع تفعيل المغرب العربي، وتحقيق التكامل بين أعضائه في نطاق المغرب العربي، هو موضوع شمولي ولا يمكن الفصل فيه بين تكامل اقتصادي، وتعاون تجاري وسياسي وقضية الصحراء، أي قضية الوحدة الترابية والسيادة لبلد عضو في الاتحاد» (الخبر: 19 مارس 2001).

اعتبرت الخبر أن مثل هذه التصريحات، تؤكد رغبة المغرب في عرقلة مساعي الجزائر في إعادة بعث الاتحاد المغاربي في الوقت الذي قرر فيه رؤساء هذه الدول إحياء هذا الإطار الإقليمي لمواجهة تطورات الوضع الدولي، خصوصًا وأن القمة لم تنعقد.

هذا المصير الذي آلت إليه القمة المقرر عقدها سنة 2001، تكرر مع القمم اللاحقة، وبنفس التغطية من طرف جريدة الخبر: ففي كل مرة تتناول ظروف التحضير والتصريحات المتفائلة خاصة الجزائرية، ثم ترقب للقرار المغربي بالمشاركة من عدمه، وفي الأخير إلغاء القمة.

لهذا وظفت الجريدة بصورة واضحة التغطية التمهيدية في هذا الموضوع، والمقصود بها التغطية التي تسبق الحدث[208]: أجواء التحضير والإعداد لعقد القمم.

تميزت معالجة موضوع اتحاد المغرب العربي، بالاستناد المتكرر لتصريحات مسؤولي البلدين في عرض الأحداث، والتركيز على جهود الجزائر الساعية لتفعيل الاتحاد، مقابل العراقيل التي يضعها المغرب.

هذه الصورة النمطية في المقابلة بين أفعال الطرفين، نجدها في العناوين كما في المتن، غير أن المبالغة في الاعتماد على التصريحات أكثر من الوقائع والأحداث، واتخاذها مادة إعلامية لبناء الأخبار والتقارير أمر له سلبياته، لأن التصريحات لا تكون دائمًا موافقة للأحداث، وبالتالي قد لا تعكس ما يحصل فعليًا على أرض الواقع.

---

[208] - هناك نوعان من التغطية : تمهيدية التي تسبق وقوع الحدث، وتقريرية تصف وقوع الحدث. انظر : فاروق أبو زيد، ليلى عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص128.

غير أنّ الصورة المجسّدة للفاعلين الجزائري والمغربي، تنقلب لدى الحديث عن محاولة الجزائر "التخلص من رئاسة الاتحاد" حتى تضع المغرب في مواجهة عواصم أخرى، واعتبر وزير الخارجية بلخادم أن تحرر الجزائر من رئاسة الاتحاد المغاربي سيساهم في انفراج العلاقات مع المغرب.

تحول موقف "الخبر" تجاه الدبلوماسية الجزائرية، كان أثناء التحضير لعقد القمة السابعة لدول الاتحاد المغاربي المقررة في 2004، حيث صدر البيان الختامي الذي تحدث عن "تأجيل" القمة السابعة إلى وقت لاحق، أشار أيضًا إلى انتقال الرئاسة الدورية للاتحاد من الجزائر إلى ليبيا دون انعقاد قمة الرؤساء، كما كان مقررًا لها. وهنا تتحدث الخبر عن النكسة التي لحقت بالدبلوماسية الجزائرية، باعتبار أن نقل الرئاسة بدون قمة يُعد خرقا للتقاليد المعمول بها خلال القمم الست السابقة.

اعتبرت الجريدة أن إلغاء القمة المغاربية في الجزائر، وتحويل الرئاسة إلى ليبيا ما هو إلاّ مؤشر يعكس نتيجة حتمية لمحصلة الجهود الدبلوماسية المغربية، لدعم مواقعها على حساب الدبلوماسية الجزائرية، بحيث تجاهل مسؤولو الدبلوماسية الجزائرية حقائق واضحة كشفتها الرباط في العديد من المناسبات. وخلافا للتوجه الاستعراضي الجزائري والرغبة في تنظيم قمة مهما كلف ذلك، وتغاضي الدبلوماسية الجزائرية عن حقائق أعلن عنها المسؤولون المغاربة طويلا مفادها أنّه لا توجد أي رغبة للقصر الملكي في الانخراط ضمن المنطق الجزائري الرامي إلى إعادة إنعاش اتحاد المغرب العربي دون تنازل جزائري جوهري في ملف الصحراء الغربية. تبين أن الإصرار الجزائري على جمع الفرقاء كان مستحيلاً (الخبر: 24 ديسمبر 2003).

لكن جميع المساعي فشلت حتى بانتقال الرئاسة إلى ليبيا؛ فرغم التحضيرات المكثّفة لليبيا للإعداد للقمة السابعة لدول اتحاد المغرب العربي يوم 25 ماي 2005، الباعثة على التفاؤل بعد مؤشرات إنهاء القطيعة بين الرباط والجزائر، إلاّ أنّ القمة أجّلت مرة أخرى، بعد قرار العاهل المغربي محمد السادس مقاطعتها بسبب "موقف الجزائر من الصحراء الغربية". وحدث عكس ما كان يتوقعه الجميع، في مقدمتهم الجزائر، التي كانت تعتقد أنّ انتقال الرئاسة إلى بلد آخر سيقطع الطريق أمام الحجج المغربية التي تعرقل انعقاد القمة.

هذه الحالة من الجمود التي يعيشها اتحاد المغرب العربي، يترجمها بالتحليل مقال لنورالدين قلالة، تعرّض فيه إلى ما اعتبره أهم الأسباب التي تقف وراء العجز والشلل الذي يعاني منه الاتحاد المغاربي، وفي مقدمتها(209):

أولا : أزمة القيادة : طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في المغرب العربي لا تحوز على أي نمط من أنماط التجانس والانسجام فيما بينها، فهي أنظمة رئاسية وملكية وجمهورية وجماهيرية وإسلامية، لا تلتقي في الحقيقة إلا في نقطة واحدة هي الادعاء المفرط بأنّها كلّها أنظمة ديمقراطية!! ولأنّ طبيعة هذه الأنظمة كانت عائقًا، فقد شكلت الكاريزما عاملا خالقا للمشاكل والسباق نحو الزعامة. ومع أنّ هذه النزعة خفّت إلى حد ما بعد رحيل الملك الحسن الثاني، إلاّ أنّ ملامحها لازالت ظاهرة لدى العديد من الأنظمة التي يملك قادتها شروط التزعم كليبيا مثلا؛ حيث يتغاضى العقيد القذافي عن فشله في توحيد خمس دول وهو الذي وحّد 52 دولة تحت لواء الاتحاد الإفريقي، في حين لجأت أنظمة أخرى كموريتانيا إلى الاستنجاد بالخارج المرفوض (إسرائيل) لأنّ هناك خارجًا مقبولاً كفرنسا أو الولايات المتحدة. وموريتانيا في الحقيقة تبدو للجميع كعنصر إضافي، إن حضر لا يستشار وإذا غاب لا ينتظر.

ثانيًا : أزمة السيادة : وهي الأزمة التي تحكمها العلاقة بين المغرب والجزائر، والتي كانت إلى حد بعيد خاضعة لثلاثة عوامل تتحكم فيها ثلاث استراتيجيات، أما العوامل فهي المصلحة والأمن والتكامل الاقتصادي، وأما الاستراتيجيات فهي باريس، واشنطن والأمم المتحدة. ولعلّ التداخل بين العوامل والاستراتيجيات المكملة لها هي التي جعلت من قضية الصحراء الغربية شوكة في حلق الاتحاد المغاربي، وسيادة أي دولة مقرونة بشكل مباشر بتسوية هذه القضية بصورة لا تشعرها بالهزيمة، ولا تجعلها حبيسة المثل الشعبي القائل : "الجار أولى من صاحب الدار" (الخبر: 19 جوان 2002).

نستنتج في الأخير، أن التكرارات المتعلقة بتفعيل العمل المغاربي جسّدتها تصريحات وأقوال المسؤولين في كلا البلدين، إضافة إلى المساعي الجزائرية لعقد قمة مغاربية. أما تكرارات العرقلة فانعكست بالأساس في أفعال الطرف المغربي من خلال عدم حضور القمم، التقليل من حجم التمثيل إلى جانب التصريحات السلبية.

وتعتبر "الخبر" أن المغرب هو المسؤول الأول عن عرقلة عمل الاتحاد المغاربي وأنّ تصريحاته التي كان يدعو من خلالها إلى تنشيط هياكل الاتحاد لم يجسّدها على أرض الواقع،

---

209 - نورالدين قلالة، **(الاتحاد المغاربي يبلغ مرحلة الموت الإكلينيكي)**، جريدة الخبر، 19 جوان 2002، عدد 3503.

عكس الجزائر التي سعت وعملت بقوة من أجل النهوض بالاتحاد المغاربي، لكنّها فشلت بسبب تعنّت الطرف المغربي.

والاستثناء الوحيد في موقف "الخبر" من الطرف الجزائري، هو أثناء الإعداد لقمة سنة 2004؛ حيث انتقدت "الخبر" بشدّة الموقف الرسمي الجزائري، خصوصًا كيفية انتقال الرئاسة إلى ليبيا، واعتبرت الأمر دليلا على فشل الدبلوماسية الجزائرية.

كما تربط الخبر بين العمل على عقد قمة مغاربية، وبين الضغوط الدولية المتزايدة، مما يفسر غياب الدافع الداخلي القوي.

5 – الحدود:

جدول رقم (21) : تكرارات عناصر فئة الحدود ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة الحدود	التكرارات	النسبة المئوية
فتح الحدود	23	%45,09
الإبقاء على الحدود مغلقة	03	%05,88
ترسيم الحدود	25	%49,01
المجموع	51	%100

يظهر الجدول رقم (21) المتعلق برصد تكرارات عناصر فئة الحدود ونسبها المئوية، تباينًا واضحًا بين عنصري فتح الحدود وترسيم الحدود من جهة، ومن جهة أخرى عنصر الإبقاء على الحدود مغلقة؛ حيث احتل العنصران الأولان صدارة الاهتمام، بنسبة 45,09% (23 تكرارًا)، و 49,01% (25 تكرارا) لكل منهما على التوالي. بينما كانت نسبة عنصر الإبقاء على الحدود مغلقة ضئيلة جدًا 5,88% من خلال 03 تكرارات.

جدول رقم (22) : تكرارات اتجاه عناصر فئة الحدود ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة الاقتصاد	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
فتح الحدود	00	00	00	00	23	%69,69
الإبقاء على الحدود مغلقة	01	%05,55	00	00	02	%06,06
ترسيم الحدود	17	%94,44	00	00	08	%24,24
المجموع	18	%100	00	00	33	%100
المجموع الكلي للتكرارات	51					
نسبة اتجاه الأفكار	%35,29		00		%64,70	

القراءة العامة للجدول رقم (22) تدل على ارتفاع نسبة الاتجاه المحايد بنسبة 64,70% (33 تكرارًا)، مقارنة بالاتجاه السلبي 35,29% (18 تكرارًا)، في حين ينعدم الاتجاه الإيجابي في هذا الموضوع.

يبرز الاتجاه السلبي بقوة في عنصر ترسيم الحدود بنسبة 94,44%، أما بالنسبة للاتجاه المحايد فيتوزع على العناصر الثلاث بنسبة 69,69% وهي أعلى نسبة وتتعلق بعنصر فتح الحدود، ثم ترسيم الحدود بنسبة 24,24%، وأخيرًا الإبقاء على الحدود مغلقة بنسبة 06,06%.

يندرج موضوع الحدود ضمن المواضيع ذات الجذور التاريخية في العلاقات الجزائرية المغربية، ويتعلق الأمر بعنصر ترسيم الحدود الذي أثار جدلاً واسعًا وطويلاً بين البلدين قبل استقلال الجزائر وبعده، وحتى الآن، رغم التسوية القانونية للملف[210].

شكّل موضوع الحدود نسبة 07,38% من إجمالي المواضيع المطروحة، وهي نسبة مقبولة بالنظر إلى تعدد المواضيع (10 فئات).

احتلّ عنصر ترسيم الحدود نصف تكرارات هذه الفئة، جل هذه التكرارات كانت سلبية، تفسير ذلك أنّ هذه المطالب عمومًا هي مطالب مغربية، و "الخبر" ضد هذه الفكرة أصلاً، وفي كل مرّة تتطرّق إلى الموضوع، تعبر صراحة عن رفضها واستنكارها "للمزاعم" المغربية.

210 - أنظر المبحث الثاني من الفصل الأول ضمن هذه الدراسة.

سجّل موضوع الحدود ظهوره طيلة مدة الدراسة، فمع صعود الرئيس بوتفليقة إلى الحكم، ثم تدهور العلاقات إثر قضية بني ونيف 1999، وبعد أن كان المغرب متفائلاً بانتخاب بوتفليقة، أوردت "الخبر" تغير الموقف المغربي من خلال صحافته بقولها: «...عادت الصحافة المغربية التي هللت لمجيء بوتفليقة إلى السلطة في الجزائر إلى شن حملة معادية قلّ نظيرها ذهبت إلى حد التصريح أو التهديد بإمكانية تحلل المغرب من كل التزاماته بشأن الحدود والمطالبة بتندوف وبشار والساورة وتوات... وهي أطروحات لم تتخلّ عنها بعض الأحزاب المغربية مثل "الاستقلال"» (الخبر: 19 فيفري 2000).

نفهم من السياق الذي قدمت من خلال "الخبر" الموقف المغربي، أنّ المغرب يستغل ملف ترسيم الحدود كورقة ضغط يلوح بها في كل مرة تتأزم الأوضاع بين البلدين، وهو ما يدعمه التعليق التالي للجريدة ضمن تقرير آخر :

«...ففي حواره الأخير، أضاف وزير الخارجية المغربي "محمد بن عيسى" مشكلة الحدود كأنّما يريد بإثارتها مقايضة الجزائر حتى تتخلى عن دعمها للشعب الصحراوي، رغم أنّ المغرب كان قد اعترف بالحدود القائمة بواسطة ظهير (مرسوم) ملكي وقّع عليه الملك الراحل الحسن الثاني في 1992» (الخبر: 17 مارس 2001).

وفي كل مرة تتناول الموضوع إلا وتصعّد من نبرتها تجاه الطرف المغربي، فعندما تحدثت عن حملة شنّتها أوساط سياسية وإعلامية مغربية ضد الجزائر، قالت أن «الحملة التي اشتركت فيها حتى الحكومة المغربية ببيان "مغلط"، بلغت في بعض الأحيان مستويات من "الانحدار" قلّ مثيله، ويستدعي، في أضعف الإيمان، استدعاء السفير الجزائري في الرباط؛ ففي ندوة تلفزيونية بثّتها التلفزة المغربية تحدثت شخصيات مغربية "منتقاة" عن تندوف كإقليم مغربي، وعنابة وقسنطينة كإقليمين تونسيين، وجزء آخر من المفروض، حسب الادعاءات المغربية، أن يكون ضمن ليبيا» (الخبر: 28 فيفري 2002).

إنّ أوصاف مثل مغلط، الانحدار، منتقاة، وكلّها جاءت بين مزدوجتين، إضافة إلى كلمة الادعاءات، تدل على النبرة المعارضة بشدة من طرف جريدة الخبر للطرح المغربي الذي يطالب بمناطق جزائرية، لدرجة ترى فيها ضرورة استدعاء السفير الجزائري في الرباط.

والملاحظ أن "الخبر" لا تتطرق إلى عنصر ترسيم الحدود إلا في سياق رد الفعل على تصريحات المسؤولين المغاربة، أو تعليقات وسائل الإعلام المغربية، هذا الرد يأتي في الغالب مقرونًا بالبعد التاريخي للقضية، من ذلك التذكير بحرب الرمال 1963 التي نتجت عن الخلاف بين

الطرفين حول الموضوع، مثلما جاء في سياق تعليقها حول ما نشرته إحدى الصحف المغربية عن مقابل "جميل المغاربة" أثناء حرب التحرير الجزائرية، إزاء الشعب الجزائري. رد "الخبر" كان حادًا ضمن تعليق جاء بعنوان: وماذا يريد المغاربة؟ لـ ع. فيصل في ركن "مجرد رأي": «...لنعد الآن إلى ما سكتت عنه المنابر المغربية، لقد سكت هؤلاء عن الضربات العسكرية المغربية التي وجهها المغاربة لجيش التحرير الجزائري، وكانت تلك طعنات في الظهـر أوعـز بهـا علال الفاسي، زعيم "حزب الاستقلال" ذو النوايا التوسعية المجسّدة في مشروعه الحلم "المغرب الكبير". وبعد الاستقلال حاول المغرب الاستيلاء على منطقة تندوف، ولم تتوقف "حرب الرمال" وقتئذ إلا بفضل تدخل عدد من الأشقاء والأصدقاء المذهولين من إقدام المغرب على مهاجمة الجزائر التي خرجت للتو من حرب قاسية...» (الخبر: 03 أفريل 2002).

هذه المرة، التعابير المستخدمة أكثر حدّة : طعنات في الظهر، النوايا التوسعية، الاستيلاء. مما يوحي بالتوتر الشديد الذي يسود العلاقات الثنائية من حين لآخر، وأيضًا بحساسية الملف ما دام أنّه يتعلق بمسألة السيادة الوطنية.

ولو اعتمدنا أسلوب قياس شدة الاتجاه، لكان الاتجاه السلبي في أقصى درجاته في موضوع الحدود[211].

لقد عرف ملف ترسيم الحدود وتيرة تصاعدية بلغت أقصاها خلال النصف الثاني من سنة 2003 بـ 17 تكرارًا[212]. ففيما يشبه حملة مغربية منظّمة، ومتعدّدة الأطراف : وسائل إعلام، أحزاب، تناولت "الخبر" نقلاً عن يومية "الصباح" المغربية مقاطع من حوار مطوّل مع رئيس "الهيئة الوطنية للمناطق الشرقية" المدعو بن بريك القندوسي، الذي دعا لاسترجاع الصحراء الشرقية من الجزائر، مدعيًا أن تندوف وبشار والقنادسة وتوات وتيدكلت أراض مغربية وليست جزائرية (الخبر: 12 أوت 2003).

في هذا الحوار يؤكد القندوسي أن المعادلة الحقيقية هي أنّ النزاع بين المغرب والجزائر ليس بسبب الصحراء الغربية، وإنّما الصحراء الشرقية، التي اعتبرها صلب الخلاف المغربي، مهددًا بالسعي لرفع الملف إلى الأمم المتحدة.

---

211 - يرى كارني (Thomas Carney) أن الاتجاه يمكن أن يأخذ شكل التعبير المباشر أو غير المباشر، ويمكن أن يُشار إليه من خلال الكلمات، أو وجهات النظر والمواقف. وهناك العديد من العلاقات الرياضية التي استخدمها الباحثون لتحديد الاتجاهات، وقياس درجتها وشدتها. انظر : محمد عبد الحميـد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص ص200-206.

212 - انظر الجدول رقم (10).

اعتبرت "الخبر" الحوار محاولة يائسة من طرف الإعلام المغربي، للرد على الحوار الذي أجرته صحيفة "الخبر" في منتصف الشهر الماضي – جوان 2003 – مع المعارض المغربي هشام المنداري، والذي زعزع حسبها أركان القصر الملكي بتصريحاته النارية، والفاضحة لممارسات القصر محليًا وإقليميًا على حد تعبيرها.

تربط "الخبر" بين تصعيد الحملة المغربية، وبين الأصداء "القوية" التي خلّفها حوارها مع المنداري، وبطريقة غير مباشرة، فإن جريدة الخبر هي السبب وراء هذه الحملة، وبالتالي تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين، رغم أنّه ليس بالضرورة أن نربط بين الموضوعين : الحملة المغربية، وحوار "الخبر" مع المنداري، فهي ليست المرة الأولى التي يثير فيها المغرب هذا الملف.

لكنّ "الخبر"، وفي نفس العدد، نشرت ما يعزز موقفها، أي تداعيات الحوار مع المنداري، وهو رد صحفي مغربي أرسله إلى الجريدة بعنوان : "أنتم تحقدون علينا"، ومما جاء فيه بناء على تعليق "الخبر" : «...وكاد العسكري – وهو اسم الصحفي المغربي – يقول أنّ ثورة التحرير واستقلال الجزائر كانت ثمرة مغربية، بل إنّه راح أبعد من ذلك عندما يكشف من جديد عن النوايا التوسعية للنظام الملكي الذي يمثله عندما يقول أنّ "الجزائر كانت إمّا جزءً لا يتجزأ من التراب الملكي المغربي، أو بلدًا مستباحًا، سواء من قبل الخلافة المشرقية في بغداد، أو من قبل إمبراطورية الأتراك..."».

إنّ تصريح الصحفي المغربي حول تاريخ الجزائر يعكس نظرة منتشرة لدى المغاربة، بالخصوص المثقفين منهم حول تاريخ كلا البلدين؛ فالمغرب – حسب أحد الباحثين المغاربة – : «ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة، ذلك أنّه مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال إفريقيا. ولأنّه أيضًا يتمتع ببنية داخلية تجمعها حاجة استعادة وحدة ماضيه ويحتل موقعًا جغرافيا مطوقا للمغرب...، بالمقابل فإنّ الجزائر، كوحدة سياسية، تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي وإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة إلى مأزق حاد، دواؤه الوحيد الذوبان في وحدة المغرب العربي...» [213].

هناك نوع من "الدونية" في نظرتهم إلى تاريخ الجزائر، حتى أنّ منهم من يعتبر هذا الفارق في "الرصيد التاريخي" سببًا من أسباب التوتر، واختلاف وجهات النظر بين البلدين.

---

[213] - مصطفى الخلفي، مرجع سبق ذكره.

غير أنّ تفاعلات ملف ترسيم الحدود لم تبق على مستوى التداول الإعلامي وحسب، بل شهد تدخل ا لسلطات الرسمية مباشرة، ومن كلا الجانبين؛ حيث استدعت وزارة الخارجية الجزائرية سفير المملكة المغربية بالجزائر السيد محمد السعيد بن ريان يوم 03 نوفمبر 2003، لتقديم تفسيرات بشأن معلومات تشير إلى حقوق إقليمية مزعومة للمغرب في الجزائر.

ومما جاء في جريدة "الخبر"، استنادًا إلى وكالة الأنباء الجزائرية : «...فإن بيان للوزارة أوضح أن تلك المعلومات "كاذبة"، حسب وزير الخارجية الجزائري، والتي أشاعتها بعض الأوساط المغربية ونقلتها بعض الصحف المغربية» (الخبر: 04 نوفمبر 2003).

تتّهم "الخبر" القصر الملكي المغربي بأنّه يقف وراء هذه "الادعاءات" دون أن تقدّم دليلاً يثبت رأيها، أو أن تدعّم ذلك بتصريح، أو تحليل لأحد المختصين، فهي تتبنّى هذا الرأي مباشرة.

لكن الأمور لم تتوقف عند حدود المطالبة، أو رفع "القضية" إلى الأمم المتحدة، أو حتى الرئيس الفرنسي جاك شيراك[214]، بل تطورت لدرجة التهديد بالقيام بعمليات عسكرية مثلما أعلنت عنه "جبهة تحرير الجزائر المغربية" التي طالبت في بيانات نشرتها في الصحافة المغربية والجزائرية بـ 38 بالمائة من الأراضي الجزائرية، وهو ما يمثل 900.000 كلم^2 بدعوى أنّها مغربية، فقررت السلطات المغربية فتح تحقيق قضائي لأنّ "نشر مثل هذه الادّعاءات يمكن أن يزرع البلبلة والاضطراب في مختلف الأوساط، ويشكل ضررًا لا يخدم سوى خصوم بلادنا"، مثلما جاء في بيان ملكي نقلته الخبر.

ورغم أن التفسير المبدئي لموقف السلطة الملكية من الموضوع، يوحي "بحسن نية"، ومعارضة مثل هذه التصرفات اللامسؤولة، وأنّه ليس بالضرورة ما يصدر عن أحزاب أو جمعيات هو تعبير عن إرادة السلطة المغربية. إلاّ أنّ "الخبر" وضعت البيان في سياق أعطاه صبغة سلبية؛ حيث ذكّرت بالبيانات التي أصدرتها تلك الجمعيات في السابق، لكن السلطات المغربية «لم تحرك على إثرها ساكنًا» (الخبر: 04 نوفمبر 2003)، خصوصًا أنّ كلا المنظمتين "لا وجود قانوني لهما" لكونهما غير معتمدتين.

لم تقتصر المطالب الحدودية على الجانب المغربي، فقد نقلت "الخبر" في العدد الموالي مباشرة دعوة عضو سابق بالمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني السيد عبد الكريم كرومي

---

[214] - مثلما فعلت "المنظمة الوطنية للمناطق الشرقية المسلوبة" التي نشرت في جريدة "الصباح" المغربية يوم 09 نوفمبر 2003 رسالة موجهة للرئيس الفرنسي جاك شيراك دعته فيها إلى إنقاذ من اعتبرتهم مغاربة من "الاحتلال الجزائري"، على حد تعبير البيان الذي يطالب بكل الصحراء الشرقية.

الحكومة الجزائرية إلى "تحريك" ملف استعادة مناطق "شيراك" الحدودية بالجنوب الغربي والواقعة حاليا تحت السيادة المغربية (الخبر: 12 نوفمبر 2003).

جاءت هذه الدعوة ردًا على تصريحات المنظمات المغربية السابقة، ومما جاء فيها: «إننا نطلب من الدولة الجزائرية، أن يتم تحريك هذا الملف الشائك والخطير في الوقت نفسه، لإعادة النظر في حدودنا الغربية من المملكة المغربية، وإحياء هذا الجرح العميق الذي يتسبب في فتحه إخوان لنا، تكررت أطماعهم وازدادت جشاعتهم في الصحراء الشرقية والغربية وموريتانيا، وحتى جزء من السينغال، وربما تصل بهم الوقاحة – ذات يوم – للمطالبة بمكة والمدينة بدلاً من تحرير سبتة ومليلة...».

هذا يعني أن الطرفان الجزائري والمغربي، دخلا في ملاسنات إعلامية، و "حرب" بيانات رغم أنّ موضوع ترسيم الحدود فُصل فيه بطريقة قانونية بعد مفاوضات بين الطرفين وفق معاهدة الرباط سنة 1972، رغم تأخر مصادقة الجانب المغربي عليها حتى سنة 1992. كما أن إصرار "الخبر" على الربط بين قضية ترسيم الحدود وقضية الصحراء الغربية لا مبرر له ما دام الأمر محسوم قانونيًا.

إن موضوع ترسيم الحدود حسب الأستاذ حسين بوقارة، وإن كان من شأنه أن يوتر العلاقات، ويجعل الجزائر تشك في نوايا المغرب، إلاّ أنّه بالنسبة للنظام السياسي والأحزاب في المغرب ورقة لكسب الأصوات ولتحويل الرأي العام عن المشاكل الداخلية[215].

أما الشق الثاني من ملف الحدود، المتعلق بالحدود المغلقة، تزامن ظهوره مع حادثة تفجير فندق مغربي سنة 1994، حيث قامت على إثرها السلطات المغربية بفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين، لترد الجزائر بغلق الحدود البرية بين البلدين.

تضرر شرق المغرب كثيرًا من الناحية الاقتصادية بعد القرار الجزائري، لأنّ المنطقة مرتبطة بشدّة بالتبادلات التجارية بين البلدين، والمقدّرة بحوالي 09 مليار درهم سنويًا، أي ما يعادل مليار دولار، حيث كان 1,2 مليون سائح جزائري يزور المغرب سنويًا مقابل بضعة آلاف من المغاربة[216].

حاولت المغرب مرارًا إقناع الجزائر بإعادة فتح الحدود، لكن دون جدوى، لأنّ الجزائر تمسكت بضرورة دراسة جميع الملفات العالقة بدون استثناء.

---

215 - مقابلة مع حسين بوقارة، أستاذ بكلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، يوم 28 نوفمبر 2006، على الساعة 11:20.

216 - Jeune Afrique, du 1er au 7 juin 1999, N°2003, p10.

وهو ما أشارت إليه "الخبر" في أحد أعدادها سنة 2001، لدى تطرقها لزيارة وزير الداخلية المغربي إلى الجزائر. وهي الزيارة الثالثة، تحت عنوان :

- ملفات سياسية وأمنية تمهيدًا لإعلان فتح الحدود (الخبر: 21 فيفري 2001).

ذكرت أن الوزير المغربي أبلغ الرئيس الجزائري، رغبة الملك محمد السادس في فتح الحدود، وكان رد رئيس الجمهورية «الحدود مفتوحة، فالمخدرات لا تزال تدخل والأسلحة والجماعات الإرهابية لا تجد مانعًا من عبور الحدود».

رد الرئيس يؤكد أن الجزائر تصر على معالجة جميع الملفات، وإيجاد حلول لها، دون الاقتصار على فتح الحدود فقط.

واعتبرت "الخبر" أن مثل هذه التصريحات كانت السبب في تعثر كل المحاولات المشتركة إلى ترقية الحوار السياسي بين البلدين، والذي ظل رهينة المتغيرات الإقليمية، رغم الخطوات التي بذلتها كل دولة لتحقيق نوع من التقارب في وجهات النظر في القضايا التي تكتسي حساسية خاصة.

وتصرّ المغرب على ضرورة فتح الحدود في كل زيارة أو لقاء، ففي كل مرّة تتطرّق فيها "الخبر" إلى الموضوع تشير إلى رغبة الطرف المغربي في التباحث الثنائي بشأن الملف، مثلما تضمنه تقرير لها جاء بعنوان : فتح الحدود الجزائرية المغربية محل مفاوضات، حيث نقلت تأكيد وزير الخارجية بلخادم وجود مفاوضات للنظر في إمكانية إعادة فتح الحدود وبدء العمل في هذا الإطار، مضيفًا : "نسعى إلى حل كل المسائل العالقة من خلال عمل عقلاني سواء من خلال اللجان الفرعية أو اللجان العليا" (الخبر: 28 ماي 2002).

وعندما يشتد التوتر بين البلدين، تتردد أفكار حول الإبقاء على الحدود مغلقة، غير أنّها قليلة جدًا (03 تكرارات). من ذلك مثلاً، وفي سياق الحديث عن وضعية الاتحاد المغاربي المجمّدة، وكذا قضية الصحراء الغربية التي تعرف بين الفينة والأخرى تصعيدًا، تربط "الخبر" في مقال لها هذه القضايا بمشكل الحدود قائلة : «حقًا، لقد تضرر التعاون بين البلدين، خاصة المغرب أو شرق المغرب، الذي تأثر بشكل كبير من غلق الحدود البرية، وقد قدّرت الخسارة بـ 1,5 مليار دولار سنويًا، ولكن السلطة المغربية – التي استطاعت ضم الجميع إلى صفها من اليساري الشيوعي إبراهام السرفاتي إلى الإسلاميين – بإمكانها أن تقنع أهالي شرق المغرب بالانتظار سنوات أخرى».

ليستمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 2005، فمع انعقاد القمة العربية بالجزائر، وحدوث تقارب بين البلدين، طُرح الموضوع بقوة، خاصة خلال اللقاءات الثنائية التي جمعت قائدي البلدين لكن دون نتيجة فعلية على أرض الواقع.

ما يمكن قوله حول معالجة الخبر لموضوع الحدود، أنها معالجة اتسمت بتوظيف كلمات وعبارات شديدة اللهجة في وصف المطالب المغربية، إضافة إلى التركيز على تصريحات لأشخاص وجمعيات لا اعتماد قانوني لها، واتخاذها مادة أساسية لبعض التقارير، بالرغم من أن المسألة فُصل فيها قانونيًا، حتى أن الملك المغربي الراحل الحسن الثاني لما سئل حول قضية المطالب المغربية وترسيم الحدود بين البلدين، أجاب بمقولة لبسمارك : "أن واحدة من بين معطيات التاريخ تبقى ثابتة هي الجغرافيا... ليس بإمكاني تغيير موقع كل من الجزائر والمغرب"[(217)].

[217] - صايج مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص25.

المبحث الثالث : المواضيع الثانوية

1 – التأشيرة:

جدول رقم (23) : تكرارات عناصر فئة التأشيرة ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة التأشيرة	التكرارات	النسبة المئوية
إلغاء التأشيرة	40	%88,88
الإبقاء على التأشيرة	05	%11,11
المجموع	45	%100

يكشف الجدول رقم (23) المتعلق بعنصري فئة التأشيرة، تباينًا شاسعًا بينهما، حيث شغل عنصر إلغاء التأشيرة نسبة 88,88% أي ما يعادل (40 تكرارا)، في حين لم تتعد نسبة عنصر الإبقاء على التأشيرة 11,11% (05 تكرارات).

جدول رقم (24) : تكرارات اتجاه عناصر فئة التأشيرة ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة التأشيرة	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
إلغاء التأشيرة	11	%100	11	%100	18	%78,26
الإبقاء على التأشيرة	00	00	00	00	5	%21,73
المجموع	11	%100	11	%100	23	%100
المجموع الكلي للتكرارات	45					
نسبة اتجاه الأفكار	%24,44		%24,44		%51,11	

فيما يتعلّق باتجاه عناصر فئة التأشيرة من خلال جريدة الخبر، نسجل بوضوح من خلال الجدول رقم (24) تقدّم الاتجاه المحايد بنسبة 51,11% (23 تكرارًا) في حين جاءت نسبة الاتجاهين السلبي والإيجابي متساوية 24,44% (11 تكرارًا) لكل منهما.

بالنسبة للاتجاه المحايد، شكل نسبة 78,26% من مجموع تكرارات عنصر إلغاء التأشيرة، نفس العنصر انفرد بكل تكرارات الاتجاهين السلبي والإيجابي. بينما اقتصر عنصر الإبقاء على التأشيرة على نسبة 21,73% من الاتجاه المحايد.

موضوع التأشيرة[218]، لم يسجّل حضورًا يذكر طيلة السنوات الأربع الأولى من زمن الدراسة. ليبرز بقوّة خلال السداسي الثاني من سنة 2004 وسنة 2005[219] وبالخصوص عنصر إلغاء التأشيرة (40 تكرارًا).

بعد أن فرض المغرب التأشيرة على الجزائريين، وبقرار أحادي سنة 1994، والذي نتج عنه كرد فعل من الجزائر إصدار قرارين : فرض التأشيرة، وغلق الحدود. سعى المغرب منذ ذلك الحين لإقناع الجزائر بالتفاوض حول الملف، الذي كلّفه غاليًا من الناحية الاقتصادية، غير أنّ الاختلاف في وجهتي النظر حول طريقة التعامل مع هذا الملف وغيره من القضايا العالقة أبقى الوضع على حاله.

فجأة يخرج المغرب بقرار أحادي آخر بتاريخ 30 جويلية 2004 حول نفس الموضوع، لكن هذه المرة بإصدار تعليمة من الملك محمد السادس تتعلق بإلغاء كل الإجراءات الخاصة بفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين.

تفاعلت جريدة الخبر بقوة مع هذا الموضوع، الذي تصدّر واجهة صفحاتها الأولى ثلاث مرّات في ظرف زمني متقارب، مع تنوع القوالب الفنية التي تناولته : أخبار، تقارير، كاريكاتير، حوارات، ورصد لآراء سكان المناطق الحدودية والأحزاب السياسية.

استندت الجريدة في عرضها للموضوع إلى البيان الصادر عن القصر الملكي، والذي ممّا جاء فيه أنّه «وبتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، قرّرت المملكة المغربية إلغاء الإجراء المتعلّق بفرض التأشيرة لدخول التراب المغربي على المواطنين الجزائريين الجاري العمل به منذ 1994» مشيرًا إلى أنّ القرار «يترجم عزم المملكة المغربية ورغبتها الصادقة في وضع علاقاتها مع الجارة الجزائر ضمن ديناميكية جديدة خدمةً للتقارب بين الشعبين المغاربيين الشقيقين، وتعزيز علاقات التعاون والتفاهم بين البلدين...» (الخبر: 31 جويلية 2004).

أعطت جريدة الخبر قراءة متفائلة للحدث الذي قد ينهي عشر سنوات كاملة من التوتر، كما أنّه يعكس التقارب الحاصل بين البلدين في شأن أهمية بعث ديناميكية جديدة للعلاقات الثنائية.

---

[218] - حول خلفيات قضية التأشيرة بين الجزائر والمغرب، انظر العنصر المتعلق بحادثة مراكش في الفصل الأول من هذه الدراسة.

[219] - بناء على نتائج الجدول رقم (10).

غير أنّها اعتبرت أن القرار يضع الجزائر في موقف حرج، إذا كان على الجزائر اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل في التعامل مع قرار الرباط... فبالإضافة إلى اضطرارها إلى رفع التأشيرات على الرعايا المغاربة، فإنّ الجزائر ستضطر أيضًا إلى مراجعة موقفها من قضية غلق الحدود البرية، وهو الإجراء الذي اتخذته من جانب واحد كرد على الموقف ضد الرباط.

وممّا يدعّم اهتمام "الخبر" بالموضوع، إجراؤها مباشرة بعد صدور القرار لاتصال هاتفي مع وزير الخارجية والتعاون المغربي، محمد بن عيسى الذي عبّر عن «رغبة وحرص الملك محمد السادس لتعزيز العلاقات مع الجزائر»، مشيرًا إلى أن الإجراءات التي اتخذها الملك محمد السادس تصب في هذا الاتجاه وأنّ القرار ينبع عن حسن نية وحسن إرادة، وبغرض فتح آفاق التآزر والتعاون بيننا وبين أشقائنا الجزائريين.

في حين أن الجريدة – حسب ما أوردته – فشلت في الاتصال بوزير الخارجية الجزائري أو بالمسؤولين في وزارة الخارجية «كل المحاولات باءت بالفشل!».

تابعت "الخبر" تطورات القضية، ففي العدد الموالي مباشرة، وفي الصفحة الأولى، نقلت الرد الرسمي الجزائري على القرار المغربي "الانفرادي"، بأن الجزائر لن تفتح الحدود البرية مع المغرب إلى غاية توصل البلدين إلى توافق مشترك يضمن ضبط الإدارة الأمنية للمناطق الحدودية بين البلدين خلال الاجتماعات القادمة للجنة الأمنية المشتركة. (الخبر: 01 أوت 2004).

برز الاتجاه السلبي لعنصر إلغاء التأشيرة، بعد نقل الموقف الجزائري من القرار، من خلال تركيز الجريدة على فكرة أنّ إلغاء التأشيرة لم يرافقه اعتذار رسمي على سوء معاملة الجزائريين في أوت 1994.

وقد أسهبت في ذلك، مستندة إلى مصادر مختلفة دون أن تفصح عن هويتها من قبيل: رأت مصادر متابعة لتطور العلاقات...، أشار ملاحظون...، يقول محلّلون...، واعتبرت أن قرار المغرب إلغاء التأشيرة على الرعايا الجزائريين لا يخرج عن حدود "لعبة إعلامية" لعدة أسباب متصلة بالملف، لتستبعد أن يكون موقف الجزائر خاضعًا لمثل هذه المؤثرات الظرفية : «...وقد فضلت الجزائر، كما أشار ملاحظون، التعامل بهدوء مع ما تصفه بعض الأوساط بـ "عملية استعراضية" التي قام بها القصر الملكي ضد الجزائر من خلال المبادرة، وبصفة انفرادية، بإلغاء التأشيرة على الرعايا الجزائريين التي كان فرضها أيضًا بصفة انفرادية في أوت 1994»، لتعتبر أنّ القرار لم يراع مجددًا مبدأ التشاور.

من هذا المنطلق تصف الجريدة علاقات الرباط مع الجزائر بأنّها لم تخرج بعد عن "الطابع المزاجي الظرفي"، ولم ترق إلى درجة تطبيع العلاقات بتغليب مبدأ التشاور الرسمي على استراتيجية الضغط الإعلامي.

كما اقتربت "الخبر" من بعض الأحزاب السياسية في الجزائر لمعرفة رأيها حول القرار المغربي، واعتبرت أحزاب الأفلان، حمس، الإصلاح وحزب العمال هذا القرار بأنّه "تصحيح لوضع صنعه المغرب" وبأنّه "خطوة لتجسيد أهداف المغرب العربي" رغم تخوف البعض من انعكاساته السلبية اقتصاديًا على الجزائر.

واستقصت الجريدة آراء سكان المناطق الحدودية في جولة استطلاعية، منهم من رحّب بالقرار «بقول أحد المواطنين : أنا أرحب بالقرار، لأن حل مشكل التأشيرة، يجعلنا نختصر المسافة لزيارة الأهالي والأقارب بالبلد المجاور». في حين عبّر مواطن آخر عن رأيه قائلاً «إنّ هذا الإجراء ليس في صالح المواطنين الجزائريين، بسبب عدم التساوي بين الدينار الجزائري والدرهم المغربي، إذ يلزمك عمل سنة كاملة لقضاء شهر عطلة بالمغرب، وهو ما يعود بالفائدة على المغاربة الذين سبق لهم أن حققوا في بداية التسعينات أرباحًا طائلة بفعل توافد الجزائريين على مدنهم سواء للسياحة أو للتجارة، نحن نتمنّى أن تتساوى الفرص بين الشعبين».

من خلال نقل "الخبر" لآراء سكان المناطق الحدودية، يتبين مدى عمق التأثير الذي تركه قرار فرض التأشيرة، والذي أُتبع بغلق الحدود، ممّا انعكس سلبًا على الجانب الاجتماعي والأسري، خاصة السكان الذين تربطهم صلات مصاهرة وقرابة عائلية – وهم كثر – الذين أرغمتهم الظروف على التباعد لعدّة سنوات.

وقد توخّت "الخبر" الحياد في نقل آراء السكان، حيث قدمت الآراء المؤيدة، والمعارضة معا دون التعليق عليها.

لم تغفل جريدة الخبر الجانب الإعلامي المغربي وتفاعله مع الموضوع، حيث نقلت ما أسمته "الاستثمار الإعلامي" لقرار محمد السادس بإلغاء التأشيرة، إذ أشارت إلى أنّ «الصحف المغربية لم تتأخر في التهليل له واعتباره قرارًا يرمي بالكرة إلى المرمى الجزائري، لكن بنوع من المغازلة والمهادنة للجزائر لطي صفحة الخلافات...» (الخبر: 04 أوت 2004). ثم نقلت عن يومية (Aujourd'hui le Maroc) قولها : «إن الظرف الحالي يعدّ فرصة لدخول التاريخ». غير أنّها استدركت – الصحيفة المغربية – لتتساءل عن الصمت الذي التزمته السلطات الجزائرية بالقول أنّ

قرار الملك بإلغاء التأشيرة أدخل دهشة كبيرة في هرم السلطة الجزائرية، والتي حالت دون حدوث رد فعل ملائم من قبل صنّاع القرار في الجزائر.

أوردت "الخبر" وجهات نظر الصحف المغربية بعد أن استهلّت الموضوع بقراءة سلبية للقرار "الأحادي الجانب"، حيث – واستنادًا إلى مصادرها الموثوقة – فإنّ القرار "لم يكن محلّ تشاور مسبق بين البلدين" ومن ثمّ فإنّه "لا يغير في شيء من السلوك الدائم والمعتاد للسلطات المغربية تجاه الجزائر".

نستنتج أن صيف أوت من سنة 2004 عرف اهتمامًا ملحوظًا لجريدة الخبر بعنصر إلغاء التأشيرة ضمن هذه الفئة، وهذا تفاعلاً مع القرار المغربي. ليغيب الموضوع عن صفحات الجريدة إلى غاية أفريل سنة 2005، حيث يعود من جديد، لكن هذه المرة الفاعل الرئيسي هو الطرف الجزائري؛ حيث تصدّر واجهة الصفحة الأولى العنوان التالي: بوتفليقة يلغي التأشيرة على الرعايا المغاربة (الخبر: 03 أفريل 2005).

استندت فيه هو الآخر إلى بيان لرئاسة الجمهورية، والذي ممّا جاء فيه أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أصدر قرارًا يقضي بإلغاء التأشيرة لدخول الجزائر التي كانت إلى حد الآن سارية على المواطنين المغاربة، واعتبرت الإجراء برهانًا عن حسن الإرادة وتجاوبًا مع الإجراء المماثل الذي قرره صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

جاء القرار على خلفية عقد لقاء ثنائي جمع الرئيس بوتفليقة بالملك محمد السادس، والذي أطلق عليه قمة زرالدة الثانية[220]، الذي تزامن مع انعقاد القمة العربية بالجزائر (مارس 2005)، فاعتبر القرار أول الإجراءات العملية التي تلت القمة الثنائية، إذ مكنت الرئيس بوتفليقة والملك محمد السادس من بحث مجموعة من الملفات الخلافية واتخاذ قرارات بشأنها.

وأشار البيان إلى أنّ الإجراء الجديد يندرج ضمن الجهود التي يبذلها البلدان، توخيًا لتنقية الأجواء، وتمهيدًا لتطوير علاقات ثنائية مبنية على الثقة المتبادلة، وعلى التفاهم بين الشعبين الجزائري وشقيقه المغربي، اللذين تربط بينهما اتفاقية الأخوة وحسن الجوار والتعاون.

كما تحدّث البيان عن ظروف فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين سنة 1994 بعد الاعتداء على فندق أطلس آسني بمراكش "الذي نسب اقترافه إلى رعايا جزائريين تعسفًا كما ثبت بعد ذلك".

---

220 - الأولى عقدت بين الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، والملك الراحل الحسن الثاني أواخر الثمانينات.

اعتبرت "الخبر" أن قرار رفع التأشيرة على الرعايا المغاربة تنازلاً من الجزائر لأحد أهم مطالبها، حيث كانت تشدّد في كل مرة على أنّ الملف سيتم النظر فيه ضمن اللجان المشتركة بين البلدين.

أما عنصر الإبقاء على التأشيرة، والذي أوردته "الخبر" بصورة حيادية وعبر تكرارات قليلة (05 تكرارات)، فلم تخصص له موضوعًا منفردًا، وإنّما جاء ضمن تقارير ومقالات تركز على فئات أخرى، وغالبًا ما يرد مقرونا بملف الحدود، خصوصًا عندما تتأزم الأوضاع بين البلدين، فتنقل "الخبر" موقف الجزائر المصر على الإبقاء على التأشيرة حتى يتم دراسة الملفات العالقة بدون استثناء.

عمومًا تناول موضوع التأشيرة، وبالأساس عنصر إلغاء التأشيرة، ساده بعض التذبذب من حيث الاتجاه؛ فعندما صدر القرار المغربي بإلغاء التأشيرة، علقت الجريدة على الأمر بصورة إيجابية واعتبرته بادرة حسنة في سبيل ترقية العلاقات الثنائية. لكن بمجرد صدور رد سلبي من الجانب الجزائري، غيّرت من نبرتها لتعتبر أن القرار المغربي مجرد عملية استعراضية، ولعبة إعلامية...

2 – التوازن العسكري:

جدول رقم (25): تكرارات عناصر فئة التوازن العسكري ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة التوازن العسكري	التكرارات	النسبة المئوية
تسلح جزائري	13	%43,33
تسلح مغربي	17	%56,67
المجموع	30	%100

يكشف الجدول رقم (25) حجم الاهتمام بتكرارات عنصري فئة التوازن العسكري، إذ لا نجد الفارق كبيرًا بين العنصرين، فبينما شغل عنصر تسلح مغربي ما نسبته 56,67% من خلال 17 تكرارًا، ورد عنصر تسلح جزائري من خلال 13 تكرارًا، وهو ما يمثل نسبة 43,33%، فالنسبتين متقاربتين.

جدول رقم (26) : تكرارات اتجاه عناصر فئة التوازن العسكري ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة التوازن العسكري	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
تسلح جزائري	00	00	00	00	13	%46,42
تسلح مغربي	02	%100	00	00	15	%53,57
المجموع	02	%100	00	00	28	%100
المجموع الكلي للتكرارات	30					
نسبة اتجاه الأفكار	%06,66		00		%93,33	

يبين الجدول أعلاه المتعلق باتجاه عناصر فئة التوازن العسكري ونسبها المئوية في جريدة الخبر، أن الاتجاه المحايد هو السائد في المعالجة بنسبة 93,33%، شكل عنصر تسلح مغربي نسبة 53,57% من مجموع الاتجاه المحايد مقابل 46,42% بالنسبة لعنصر تسلح جزائري.

في حين جاءت نسبة الاتجاه السلبي ضئيلة 06,66% من خلال تكرارين انفرد بهما عنصر تسلح مغربي، أما الاتجاه الإيجابي فهو منعدم.

سجّل موضوع التوازن العسكري حضوره خلال مختلف سنوات الدراسة، أعلى ظهور له كان خلال النصف الأول من سنة 2001 (08 تكرارات)، في حين توزعت باقي التكرارات على السنوات الأخرى[221].

وتبرز أهمية هذا الموضوع رغم قلة تكراراته (30 تكرارًا)، في كون البلدين دخلا في مواجهتين مباشرتين في الستينات والسبعينات[222]، لذلك بقي هاجس المواجهة قائمًا في حالات التوتر الشديد على الأقل من طرف وسائل الإعلام.

تناولت "الخبر" موضوع التوازن العسكري منذ بداية الإطار الزمني للدراسة، حيث أثارت تساؤلات تزامنت مع زيارة كاتب الدولة للدفاع الأمريكي إلى المغرب في فيفري 2000، لتعطي الانطباع بعودة جو الحرب الباردة ومنطق التوازن الاستراتيجي بين القوتين الجهويتين. من بين ما طرحته "الخبر" : «ما الذي يدفع المغرب حاليًا إلى إعادة تنظيم وهيكلة قواته المسلحة؟ وما الذي يدفع السلطات المغربية إلى تبنّي سياسة الصفقات التسليحية الكبرى، على الرغم من مؤشرات التهدئة والتطبيع والاستقرار بالمنطقة، منذ الإعلان عام 1999 عن صفقة الأسلحة مع إسبانيا، والتي ضمت قطعًا بحرية بالخصوص؟» (الخبر: 14 فيفري 2000).

بنت "الخبر" تساؤلاتها انطلاقا من تقرير صادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن يشير إلى انتهاج المغرب سياسة تسليحية جديدة.

استدلّت "الخبر" على خطورة الوضع بتوظيف أسلوب الخلفية بنوعيها : التاريخية، وخلفية التناقضات أو المفارقات، إلى جانب طرح التساؤلات التي تثير الفضول لدى القارئ.

برزت الخلفية التاريخية في قولها : «...هذه السياسة كانت موافقة لوضع السبعينات أو الثمانينات في أوج الحرب الدائرة رحاها في الصحراء الغربية التي كانت تكلف المغرب سنويًا أكثر من 10 مليار دولار، وتجنيد ثلثي قواتها العسكرية على الرغم من تبني سياسة الأسوار منذ منتصف الثمانينات والتي خففت نوعا ما من عبء الحرب والمواجهة وإن لم تلغها».

---

221 - انظر الجدول رقم (10).

222 - انظر المبحثين الثاني والثالث من الفصل الأول لهذه الدراسة.

أما خلفية التناقضات فتجلّت في ما يلي : «...في المقابل يعرف المغرب استقرارًا سياسيًا داخليًا، كما تعرف الحرب في الصحراء الغربية وقفًا لإطلاق النار، وهي عوامل إلى جانب مؤشرات عودة الاستقرار في الجزائر تؤدي حتمًا إلى التخفيف من النفقات العسكرية».

وهكذا تتمكن "الخبر" من نقل "مخاوفها" إلى القارئ بأسلوب غير مباشر.

كما ربطت بين السياستين التسليحيتين للمغرب والجزائر، حيث أشارت إلى أن سياسة الرباط التسليحية تأتي بعد أن عبّر المسؤولون المغاربة عن مخاوفهم إزاء السياسة التسليحية الجديدة للجزائر بعد إعلان وزير الخارجية يوسف يوسفي خلال زيارتـه لباريس استعداد الجزائر اقتناء أسلحة فرنسية، وظهور مؤشرات دعم التعاون العسكري الجزائري – الأمريكي.

فسرت "الخبر" هذا الوضع بأنّه يندرج في سياق "العودة إلى منطق التوازن الاستراتيجي". مما يدل على وجود توازن استراتيجي في السابق، ففي الثمانينات ومع زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى واشنطن والإعلان عن صفقة أسلحة أمريكية للجزائر، ردّت المغرب بالرفع من وتيرة تسلّحها. ثم مع بداية الألفية الجديدة، وتوالي الزيارات الرسمية الأمريكية إلى الجزائر، فضلاً عن اقتناء أسلحة أمريكية مع قرار واشنطن إعادة تنشيط قروض الاعتماد ضمن آلية "بيع الأسلحة للخارج" الممنوحة عادة للدول الحليفة. هذه المرة أيضًا ردّت المغرب بانتهاج سياسة تسليحية جديدة. وهذا يوافق ما ذهب إليه الأستاذ حسين بوقارة حيث يعتبر أنّ «ظاهرة الفعل ورد الفعل في عملية التسلح بين الجزائر والمغرب تدخل في إطار ضمان ميزان قوى مستقر بينهما»[223].

كما استخدمت "الخبر" أسلوبا آخر لتدعيم "مخاوفها" من التسلح المغربي، بتوظيف الإحصائيات والأرقام، إضافة إلى أسلوب "التضخيم" الذي يبرز من خلال العناوين المنتقاة، من ذلك العنوان التالي الذي تصدّر صفحتها الأولى :

- المغرب يتسلح ويصعّد الحملة ضد الجزائر

ماذا وراء الارتباك المغربي؟ (الخبر: 10 مارس 2001).

تزامن هذا الموضوع مع الانسداد الذي عرفته قضية الصحراء الغربية، خاصة مع كثرة الأصوات الداعية إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير، على رأسها الجزائر. وقد حمّلت "الخبر" الصحف المغربية والعسكريين مسؤولية تصعيد الوضع بين البلدين : «...وقد بلغ الأمر بصحف

---

[223] - مقابلة مع الأستاذ حسين بوقارة، يوم 28 نوفمبر 2006.

مغربية إلى التطبيل للحرب ضد الجزائر بسبب مساندتها لجبهة البوليزاريو... ويبدو أن النظام المغربي وعلى رأسه الملك الشاب محمد السادس هو ضحية ضغط "العسكريين" وعلى رأسهم الجنرال قاديري قائد المخابرات المغربية، وبناني قائد المنطقة الجنوبية منذ 1984، الذي يسعى لاستفزاز الجزائر وتخويفها بحرب يعتقد أنّ الجزائر ستخسرها حسب تقييمه لوضع الجزائر».

إن مجرد ذكر كلمة "حرب" في سياق الحديث عن العلاقات الجزائرية المغربية، مؤشر قوي على تدني مستوى العلاقات الثنائية من منظور "الخبر"، التي تحمّل المغرب مسؤولية هذا التدهور، والبدء بتصعيد الحملة ضد الجزائر.

هذا التصعيد دعّمته بالتقارير التي تشير إلى تسديد قطر مبلغ صفقة دبابات اشتراها المغرب، إضافة إلى تسجيل تدخلات مساعدة للمغرب من دول، كالسنغال وفرنسا التي يبدو أن دورها التاريخي في "اللاستقرار" في المنطقة جد قديم.

كما تطرقت إلى الصفقة التي أبرمها المغرب مع شركة إسبانية قدرها 01 مليار دولار وأخرى مع شركة فرنسية مقربة من الإيليزيه قدرها 1,6 مليار دولار، مكنت المغرب من دفع أجور أفراد الجيش المغربي ورفع معنوياته.

علّقت "الخبر" على ارتفاع وتيرة التسلح المغربي بأنها «قد لا يعدم استغلالها في استعراضات قوة مغربية لـ "تخويف الجزائر"».

ثم عادت الخبر لتطرح الموضوع من جديد، وبفارق زمني متقارب مع سابقه، للتأكيد على خطورة الوضع. حيث ربطت بين أشغال التحضير لعقد قمة مغاربية بالجزائر سنة 2001، وما رافقها من «محاولات المغرب عرقلة مساعي الجزائر في إعادة بعث الاتحاد المغاربي وبين تزايد مخاوف المواجهة المسلحة بين الجزائر والمغرب» (الخبر: 19 مارس 2001). واعتبرت أن حالة التأزم التي تعترض علاقات الجزائر مع المغرب قد ألقت بظلالها على مساعي البلدين في تخطي مختلف المشاكل عبر القنوات الدبلوماسية، حيث تشير دراسات متخصصة إلى ارتفاع نفقات التسلح في البلدين.

ثم أوردت نتائج تقرير أمريكي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن حول ارتفاع نفقات التسلح. ومما جاء فيه أن النفقات العسكرية في منطقة شمال إفريقيا شهدت ارتفاعًا مستمرًا خلال السنوات بين 1998 و 2000، لتصل إلى حدود 05 بالمائة من الناتج الوطني الخام عام 2000 في كل من الجزائر والمغرب. ولاحظ التقرير وجود تقارب بين نفقات وحجم المعدات العسكرية في المغرب والجزائر، وذكر أنّ ميزانية الدفاع في الجزائر بلغت 1,9

مليار دولار عام 1999 وهي تمثل نحو 4,9 في المائة من الناتج الإجمالي الخام، بينما أنفق المغرب 1,7 مليار دولار على التسلح، أي ما يقارب 4,7 في المائة من الناتج الإجمالي. وكانت ميزانية الدفاع في البلدين عام 1998 بلغت 1,7 مليار دولار في المغرب أي 16 مليار دولار، و 1,8 مليار دولار في الجزائر أي 122 مليار دينار في الجزائر.

وأعطى التقرير الأمريكي مقارنات بين القوة العسكرية في البلدين، فقال أنّ مجموع القوات المسلحة الملكية المغربية تقدر بنحو 196 ألف مجند تضاف إليها قوات شبه عسكرية تقدر بنحو 42 ألف شخص. بينما يقدر مجموع القوات المسلحة في الجزائـر بـ 122 ألف شخص ويقدر عدد المجندين بـ 75 ألف وقوات الاحتياط بـ 150 ألف فرد.

جميع هذه الأرقام وهذه التفاصيل تضمنها موضوع "الخبر" الذي يتحدث بالأساس عن التحضير لأشغال القمة المغاربية. كان يمكن "للخبر" تقديم التقرير حول التسلح كموضوع مستقل، بالنظر إلى حجم المعلومات التي وردت فيه، دون الحاجة إلى ربطه بالتطورات الأخرى، إذ لا علاقة بين ما ورد في التقرير، وبين الموضوع الأساسي حول القمة المغاربية، لكن الجريدة تعمدت ذلك، وهنا تبرز معايير انتقاء القيم الإخبارية.

إن التقارير والإحصائيات لها مصداقية في تأكيد الأخبار، وما تضمنه التقرير السابق من أرقام حول تزايد نفقات التسلح في كلا البلدين يوحي بوجود حالة من التأهب لدى الطرفين، خاصة وأن التقرير جاء ضمن سياق الحديث عن التحضير لعقد قمة مغاربية، والتي تزامنت أيضًا مع تأزم القضية الصحراوية مما يعطي الانطباع بأن تزايد نفقات التسلح يندرج ضمن التخوف من رد فعل كل طرف من الآخر بسبب "تعقد" الملفات العالقة.

وهكذا في كل مرة تتطرق الخبر إلى موضوع التوازن العسكري، توظف عناوين فيها نوع من المبالغة متصدرة الصفحة الأولى مثل :

- الرباط تحضر مشروعا متعدد الاستخدامات

المغرب العربي تحت التهديد النووي (الخبر: 11 ديسمبر 2001).

والذي تحدثت فيه عن شن الرباط حملة إعلامية ضد ما اعتبرته خطرًا نوويًا جزائريًا ومحاولات الجزائر اكتساب أسلحة غير تقليدية عبر المفاعل النـووي لـ "عين وسارة". في الوقت الذي سطرت فيه المغرب برنامجًا نوويًا ظاهره مدني لكنه يمكن في كل الأحوال أن يوظف لأغراض أخرى. واعتبرت "الخبر" أن حملة إعلامية بدأت على خلفية حرب مواقع مغربية جزائرية لخلق جو من الاضطراب لدى الطرف الجزائري الذي يعاني من وضع داخلي متأزم وشبه عزلة على المستوى الإقليمي.

اعتمدت "الخبر" على التقارير والإحصائيات بصورة بارزة لدى تطرقها للموضوع. إضافة إلى ربطه بالتطورات التي تشهدها العلاقات الثنائية على صعيد الملفات الأخرى خصوصا ملف الصحراء الغربية. وهو ما يعبّر عنه العنوان التالي :

- بعد الإخفاق في ملف الصحراء الغربية

المخزن يوجّه الأنظار نحو "السلاح الجزائري" لتجنب الضغط (الخبر: 04 أكتوبر 2004).

مما جاء فيه : «بعد اعتراف جنوب إفريقيا بالصحراء الغربية وقرب أجل مناقشة مجلس الأمن للملف، انطلق المغرب في حملة للظهور بمظهر الضحية أمام جزائر لا تكف عن التسلح... ».

جاء الموضوع ردًا على حملة إعلامية مغربية ضد الجزائر، حيث تحدثت الصحف المغربية عن سعي الجزائر لشراء طائرات مقاتلة شبهتها بلعب الأطفال مقللة من شأن التسلح الجزائري، لتعقّب "الخبر" بأنّ هذه الصحيفة كانت قد كتبت منذ مدة أن الجزائر على وشك امتلاك السلاح النووي، وأنها طورت صواريخ سكود إلى مدى بعيد... "فالخبر" اعتمدت أسلوب إيراد الخبر ونقيضه لدحض الحجج المغربية.

ويبقى الحدث المتعلق بإلغاء الرئيس بوتفليقة للاستعراضات العسكرية بمناسبة الذكرى الخمسين للثورة، أهم موضوع في ملف التوازن العسكري باعتباره يصدر عن جهة رسمية : السلطة الجزائرية.

جاء الموضوع تحت عنوان :

- بمناسبة الذكرى الخمسين للثورة

بوتفليقة يلغي الاستعراضات العسكرية تجنبًا لتأويلات المغرب (الخبر: 28 أكتوبر 2004).

حيث كشف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، أنّ الجزائر ألغت الاستعراضات العسكرية المبرمجة في الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة التحريرية، تجنبًا لتأويلات من الجانب المغربي من أنّ الجزائريين يبحثون عن الحرب، وأن الجزائر لا تسعى إلى توتير الأوضاع في علاقتها بالمغرب، الذي شنّ عرشه الملكي وإعلامه حربًا شعواء على الجزائر، وأنّها لن تنساق وراء أي استفزاز مهما بلغ ذروته، مضيفًا : «تأثرت ككل جزائري وكل مغربي بما يقال ويكتب في الصحف وكأنّ بيننا سوء الأحقاد...، لا نكنّ إلا المحبة والود لأشقائنا في المغرب الأقصى، وهم جيراننا لن يرحلوا كما لن نرحل نحن كذلك» (الخبر: 28 أكتوبر 2004).

بناءً على ما أوردته "الخبر" حول الموضوع، يتبين مدى خطورة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام، فالحملة الإعلامية التي شنّتها وسائل الإعلام المغربية ضد الجزائر دفعت برئيس الجمهورية إلى إلغاء الاستعراضات العسكرية بالرغم مما تمثله للشعب الجزائري، وبهذا تصور الخبر أن الجزائر لا تريد تأزيم الأوضاع، وتعمل على تجنب أي سوء تفاهم مع الجار المغرب، واعتمدت بصورة أساسية على أرقام التقارير والإحصائيات حول تزايد نفقات التسلح في كلا البلدين، أغلبها تقارير أجنبية، كما أن تناول الموضوع عادة يندرج في سياق الرد على ما تتناقله وسائل الإعلام المغربية حول مخاطر التسلح الجزائري.

3 – الوساطة:

جدول رقم (27) : تكرارات عناصر فئة الوساطة ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة الوساطة	التكرارات	النسبة المئوية
وساطة عربية	09	%36
وساطة غربية	16	%64
المجموع	25	%100

يُظهر الجدول رقم (27) المتعلق برصد تكرارات ونسب عنصري فئة الوساطة، أنّ عنصر وساطة غربية شغل اهتمام الصحيفة بنسبة أكبر بـ 64% من خلال 16 تكرارًا مقارنة بعنصر وساطة غربية الذي لم تتعدّى نسبته 36% أي 09 تكرارات.

جدول رقم (28) : تكرارات اتجاه عناصر فئة الوساطة ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة الوساطة	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
وساطة عربية	00	00	02	%100	07	%38,88
وساطة غربية	05	%100	00	00	11	%61,11
المجموع	05	%100	02	%100	18	%100
المجموع الكلي للتكرارات	25					

نسبة اتجاه الأفكار	20%	8%	72%

يبين الجدول رقم (28) تكرارات ونسب اتجاه الأفكار المنتمية لفئة الوساطة؛ حيث يغلب عليها الاتجاه المحايد بنسبة 72% (18 تكرارًا)، هذا الاتجاه يسجل أعلى حضور له في عنصر الوساطة الغربية بنسبة 61,11% (11 تكرارًا)، نفس العنصر انفرد بكل تكرارات الاتجاه السلبي، دون أي ظهور للاتجاه الإيجابي. أما عنصر الوساطة العربية فانفرد بالتكرارات الإيجابية – على قلّتها – بتكرارين، في حين شغل نسبة 38,88% من الاتجاه المحايد (07 تكرارات).

موضوع الوساطة، من المواضيع التي لم تحض باهتمام بارز من طرف جريدة الخبر (25 تكرارًا) بنسبة 3,61% من إجمالي الأفكار. إلاّ أنّ هذه التكرارات توزعت على طول مدة الدراسة، وإن كان ظهورها في كل مرة ضئيلاً.

إن مجرد الحديث عن وساطة بين الجزائر والمغرب، دلالة على عدم الاستقرار والتوتّر الذي يسود العلاقات من حين لآخر. وبالنّظر إلى توزيع تكرارات موضوع الوساطة على طول مدة الدراسة، ففي ذلك إشارة على أنّ التوتر لم يقتصر على فترة دون أخرى.

إذا تمعنّا في مصدر هذه الوساطات نجدها نوعان : دول عربية، وأخرى غربية.

بالنسبة للدول العربية، تأتي مصر والسعودية في مقدمة الدول التي سعت لتحسين العلاقات بين الجزائر والمغرب. أما الدول الغربية، فنسجل حضورًا قويًا للدور الفرنسي من خلال جريدة "الخبر" بغض النظر عن فاعليته.

يعود تاريخ الوساطات بين البلدين إلى عقود مضت، إلى فترة الستينات والسبعينات؛ فالسعودية لعبت دورًا محوريًا في تحقيق المصالحة الجزائرية المغربية منتصف الثمانينات، وساهمت في لقاء القمة بمركز العقيد لطفي على الحدود المشتركة، بين الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد والملك المغربي الراحل الحسن الثاني، والذي أدّى إلى نتائج هامة. ليبرز الموضوع بقوة عقب مجزرة بني ونيف سنة 1999، والتدهور الذي شهدته العلاقات على إثر اتهام الجزائر للمغرب بضلوعه في العملية. حيث سعت عدة دول عربية لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، خاصة السعودية، نظرًا لقيام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارة لها شهر فيفري من عام 2000، وهي الزيارة الأولى من نوعها التي يقوم بها الرئيس الجزائري منذ توليه الرئاسة (أفريل 1999).

علّقت "الخبر" على الموضوع بقولها : «أعادت زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمملكة العربية السعودية إلى السطح قضية الوساطة التي يمكن أن تقوم بها الرياض لإذابة الجليد بين الجزائر والرباط...» (الخبر: 14 فيفري 2000).

إنّ عبارة "إذابة الجليد" تعطي صورة حول التوتر الشديد الذي طبع العلاقات في تلك الفترة، لدرجة أن الرئيس بوتفليقة اتّهم المغرب وبشكل واضح وعلني بإيوائه لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة.

كما ربطت "الخبر" حديثها عن الوساطة، بخبر أوردته وكالة الأنباء السعودية حول اتصال هاتفي أجراه الملك المغربي محمد السادس مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله تزامنًا مع زيارة الرئيس الجزائري، مما يدعم المعلومات الإعلامية المتداولة حول مساعي الوساطة.

غير أن "الخبر" ذكّرت برفض السلطات الجزائرية مبدئيًا لأية وساطة، مستندة إلى تصريح رئيس الجمهورية أدلى به لصحيفة يمنية جاء فيه : «لماذا الوساطة بيننا وبين المغرب؟ لسنا بحاجة إطلاقًا لها، لا مجال للوساطة الآن بينما الأمور تتغير». لتعلّق بأن الرئيس بوتفليقة عبّر مرارًا عن رفضه لأي تدخل أجنبي في هذا الإطار، كما رفض الرجوع إلى "الأساليب القديمة المنتهجة" وبالتالي يقترح "الجلوس حول طاولة واحدة" والتحدث بمنهجية وعقلانية بمعايير متّبعة من قبل الدول الأوربية.

لكن، وعلى عكس الموقف الجزائري من الوساطة، نقلت "الخبر" الموقف المغربي من خلال حوار أجرته مع رئيس مجلس النواب المغربي؛ حيث أجاب عن سؤال حول نظرته إلى أهمية جهود الوساطة بقوله : «كل المناسبات، وكل الإمكانيات والوسائل التي تعجل بالتعاون، وتساعد على تقريب وجهات النظر، واستئناف العمل الوحدوي المغاربي والعربي، كلها إيجابية، وهذا شيء بديهي، كل ما يؤدي إلى هدف أسمى نشجعه» (الخبر: 20 فيفري 2000).

مع تصاعد وتيرة الأحداث، على إثر فشل المغرب في إقناع الجزائر بوجهة نظره حول الصحراء الغربية وملف الحدود، ثم مقاطعة المغرب لقمة الاتحاد المغاربي بالجزائر في مارس 2001 مما أدّى إلى إلغاء القمة، هذه التطورات وغيرها، دفعت وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى لاتّهام الجزائر بإفشال كل مساعي الوساطة التي قامت بها دول مثل مصر وفرنسا؛ حيث صرّح قائلا : «المغرب قدّم العديد من المبادرات وتجاوب مع المطروح من الجهود في أوقات كثيرة، لكنّهم في الجزائر لم يتعاملوا بروح إيجابية، ولم يستجيبوا لأي طلب حتى الآن... لذا فأي تقصير أو عجز في العلاقات تسأل عنه الجزائر وحدها».

لكن "الخبر" علّقت على الموقف المغربي بقولها : «...المغرب يقلب الأمور ويحمّل الجزائر المسؤولية على طريقة "ضربني وبكى وسبقني وشكى"».

حاولت مصر هي الأخرى المساهمة في التوسط بين البلدين، خاصة خلال زيارة الرئيس حسني مبارك للمغرب في أكتوبر 2002، أين أعلن مستشار الرئيس المصري أسامة الباز عن استعداد القاهرة لتقديم مساهمتها لتحقيق مصالحة بين الجزائر والمغرب، وأن القاهرة على استعداد لتقديم مساهمتها للوصول إلى مصالحة بين البلدين الجارين وتبديد سوء التفاهم والتوتر بين الجزائر والمغرب، فالخلاف الجزائري المغربي يضرّ بالدولتين» (الخبر: 21 أكتوبر 2002).

لتعود "الخبر" إلى التذكير بموقف الرئيس الجزائري بعد اقتراح تقدمت به مصر خلال زيارة حسني مبارك للجزائر أنّه "لا وجود لأي داعي للوساطة".

وتشكّك "الخبر" في صدق النوايا المصرية في مساعيها للوساطة بين الجزائر والمغرب، حيث برز الحديث عن وساطة مصرية أثناء انعقاد القمة الأورو – إفريقية بالقاهرة (أفريل 2000)، واعتبرت أن هدف مصر من الوساطة هو تحقيق إنجاز سياسي يُحسب في رصيدها في حالة عدم نجاح القمة.

فيما يتعلق بالوساطة الغربية، ركّزت "الخبر" على "الدور الفرنسي" في العلاقات الثنائية، هذا الدّور جسّده شخصيًا الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، معتبرة فرنسا حليفًا للمغرب : «...وتدعّم فرنسا، التي لا تخفي تأييدها للقصر الملكي المغربي، فكرة عقد لقاء قمة سياسية بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع الملك محمد السادس قصد تحديد أفق العلاقات الثنائية بين البلدين قبل معالجة القضايا الخلافية التي وُضعت لها اللجان المشتركة» (الخبر: 06 فيفري 2003).

فرنسا، وإن سعت إلى وساطة بين البلدين، فإنّها ستنحاز إلى الطرف المغربي، ما دام أنّها لا تخفي تأييدها له.

استندت "الخبر" إلى ما وصفته بـ "الأوساط الإعلامية" وفي "غياب معلومات رسمية" وإلى قراءتها للأحداث لدعم فكرتها حول الوساطة الفرنسية بين الجزائر والمغرب، رغم أن موقف "الأوساط الرسمية" الفرنسية عكس ذلك، وهذا يعني أن تبني الجريدة لموقف ما في بعض الحالات يجعلها تتغاضى عما تتناقله الأوساط الرسمية، حتى وإن كان رأيها مخالفًا تمامًا لها.

هذا الطرح برز في موضوع بعنوان :

- الرئيس شيراك يبحث عن "دور فرنسي" في ترتيب البيت المغاربي (الخبر: 06 فيفري 2003).

لكن لدى قراءتنا للموضوع، لا نجد علاقة بين العنوان والمتن، حيث لم يرد ما يؤكد بأن فرنسا تسعى فعلا إلى وساطة بين الجزائر والمغرب.

هذا الاستنتاج يؤيده التصريح الذي أدلى به الرئيس الفرنسي جاك شيراك لدى زيارته للجزائر في مارس 2003، والذي مما جاء فيه بناء على ما أوردته "الخبر" : «...لكن شيراك شدّد أن فرنسا لا يمكن أن تتدخّل في الشؤون الداخلية الجزائرية، ولا الشؤون الداخلية المغربية ولا شؤون العلاقات الثنائية، ونفى قيام بلاده بأية مساعي وساطة، لاسيما تلك المتعلقة بتنظيم لقاء قمة بين الرئيس بوتفليقة والعاهل المغربي الملك محمد السادس، واكتفى بالقول بأنّ الرئيس بوتفليقة والعاهل المغربي قادران على اتخاذ القرارات دون الحاجة إلى وساطة أو تدخل» (الخبر: 04 مارس 2003).

اقتبست "الخبر" من تصريح شيراك عنوانًا رئيسيًا تصدّر صفحتها الأولى، "عنوان اقتباسي" : لا وساطة بين الجزائر والمغرب.

رغم أنّ موضوعها الرئيسي هو تغطية زيارة شيراك للجزائر، حيث أفردت صفحة كاملة تضمّنت ثلاث تقارير حول الحدث، لكن اختيار "الخبر" لهذا العنوان غطى على جوانب أساسية في العلاقات الجزائرية الفرنسية : المصالحة التاريخية بين البلدين، التعاون لمكافحة الإرهاب... وفي ذلك دلالة على إعطاء "الخبر" الأولوية للعلاقات الجزائرية المغربية على حساب العلاقات الجزائرية الفرنسية.

نفس موضوع الوساطة، تطرحه "الخبر" مرة أخرى خلال زيارة بوتفليقة التالية إلى فرنسا[224] (19 ديسمبر 2003)، جاء الموضوع تحت عنوان :

- بوتفليقة يرفض وساطة شيراك للتقارب مع محمد السادس (الخبر: 20 ديسمبر 2003).

حيث نقلت تصريح الرئيس الجزائري بأن : "الجزائر والمغرب يتكلّمان العربية وبالتالي يمكنهما التفاهم جيدًا"، مشيرًا إلى وجود روابط جيدة مع الملك المغربي.

ما يمكن استنتاجه حول موقف "الخبر" من علاقة فرنسا بمسألة الوساطة بين الجزائر والمغرب، أنّ هناك فعلا مساعي وساطة فرنسية، رغم معارضة الطرف الفرنسي لهذا الطرح.

كما تطرقت "الخبر" إلى الوساطة الإسبانية، حيث ربطتها بقضية الصحراء الغربية، وهذا لدى حديثها عن تحسن العلاقات المغربية الإسبانية على إثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الإسبانية آنذاك خوسي ماريا أثنار إلى المغرب، بعد أزمة جزيرة "ليلى"[225].

---

[224] - قام الرئيس بوتفليقة بزيارة قصيرة إلى فرنسا، حيث ألقى محاضرة بجامعة السربون حول موضوع : "الثقافة والحضارات، أي حوار؟".

يبرز ذلك من خلال العنوان :

- المغرب يطلب من أثنار التوسط مع الجزائر (الخبر: 11 نوفمبر 2003).

وتحرص "الخبر" على إظهار تباين المواقف بين الجزائر والمغرب بشأن موضوع الوساطة؛ ففي حين تؤكد الجزائر أن العلاقة مع المغرب ليست بحاجة إلى وصاية أو وساطة، وأنّ الاتصالات مع الرباط قائمة وفق رزنامة محددة، يرحب المغرب ضمنيًا بوساطة كل من باريس ومدريد، وهو ما ترفضه الجزائر بصفة قاطعة.

لقد بلغت العلاقات بين الجزائر والمغرب درجات من التوتر، تطلبت تدخل أطراف أخرى لتهدئة الأوضاع، حيث لقيت الأطراف سواء عربية أو غربية معارضة من قبل الجزائر التي تفضل الحوار المباشر، عكس المغرب الذي لم يرحب بجهود الوساطة وحسب، وإنّما سعى إليها.

اقتصر التناول الإعلامي لموضوع الوساطة على التطرق لاستعداد دول للتوسط بين الجزائر والمغرب، مقابل غموض في مواقف دول أخرى، وهذا دون أن تتم أي مساعي وساطة فعلية، حيث اقتصر الأمر على التصريحات.

4 – الهجرة السرية:

جدول رقم (29) : تكرارات عناصر فئة الهجرة السرية ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

عناصر فئة الهجرة السرية	التكرارات	النسبة المئوية
اتهامات متبادلة	08	%61,53
مكافحة الهجرة السرية	05	%38,46
المجموع	13	%100

يكشف الجدول رقم (29) حجم الاهتمام بتكرارات عنصري فئة الهجرة السرية، هذه الفئة التي احتلت مؤخرة اهتمام الصحيفة مقارنة بالفئات الأخرى، وبالتالي فإنّ تكرارات العنصرين

[225] - جزيرة تحت السيادة الإسبانية، حاول المغرب "استرجاعها"، فوقعت أزمة بين البلدين صيف 2002.

المشكلين لها كانت ضئيلة هي الأخرى، إلاّ أنّ عنصر اتهامات متبادلة ورد بنسبة أكبر 61,53% (08 تكرارات) مقارنة بعنصر مكافحة الهجرة حيث شغل نسبة 38,46% وهو ما يعادل 05 تكرارات.

جدول رقم (30) : تكرارات اتجاه عناصر فئة الهجرة السرية ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة الهجرة السرية	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
اتهامات متبادلة	08	%100	00	00	00	00
مكافحة الهجرة السرية	00	00	00	00	05	%100
المجموع	08	%100	00	00	05	%100
المجموع الكلي للتكرارات	13					
نسبة اتجاه الأفكار	%61,53		00		%38,46	

من خلال الجدول رقم (30) حول اتجاه عناصر فئة الهجرة السرية ونسبها المئوية، نلاحظ غياب الاتجاه الإيجابي كلية لدى تناول "الخبر" لهذه الفئة بعنصريها. في حين أن الاتجاه نحو عنصر اتهامات متبادلة كان سلبيًا 100%، أما العنصر الآخر مكافحة الهجرة السرية فقد تناولته الجريدة بشكل محايد 100%، ليكون إجمالي الاتجاه السلبي هو السائد بنسبة 61,53% (08 تكرارات) مقابل نسبة 38,46% للاتجاه المحايد (05 تكرارات).

يشكل موضوع الهجرة السرية، حلقة أخرى من حلقات التوتر في العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، وهو لا يقتصر عليهما فقط، إنّما يتعدّاهما ليشمل أطرافًا أخرى متسببة في الظاهرة، وهي الدول الإفريقية المجاورة بالخصوص، إضافة إلى الدول الأوربية المتضررة منها.

ورغم أهمية الموضوع[226]، إلاّ أن جريدة الخبر، وعلى مدار 05 سنـوات ونصـف – مدة الدراسة – لم تركز على الموضوع إلا في ثلاثة أعداد فقط، مع وروده كأفكار متفرقة في أعداد أخرى، ولكن بنسب ضئيلة.

---

226 - حيث أن ظاهرة الهجرة السرية، لم يقتصر طرحها على مستوى الاتحاد الأوربي، أو الدول المغاربية، ولا حتى مجموعة 5+5، بل وصلت القضية إلى الأمم المتحدة، حيث كلفت المفوضية العليا للاجئين بإرسال بعثة إلى الرباط. واعتبر كوفي عنان "مشكلة الهجرة هي مشكلة خطيرة وموضوع ساخن جدًا".

ركزت الجريدة من خلال فئة موضوع الهجرة السرية على عنصرين أساسيين : عنصر الاتهامات المتبادلة بين الجزائر والمغرب حول المتسبب في ظاهرة الهجرة السرية، وعنصر مكافحة الظاهرة.

عن الاتهامات المتبادلة، نسجل تقريرًا بعنوان:

- في محاولة لإبعاد الشبهات عن تورط النظام المغربي

اتهامات مغربية للجزائر بتصدير الهجرة السرية (الخبر: 30 جوان 2004).

التقرير لمراسل الجريدة من مدريد، استند إلى صحيفة إسبانية "أ.ب.س" التي نشرت تحقيقًا عن الدوريات المشتركة التي تقوم بها قوات خفر السواحل الإسبانية مع الدرك المغربي لملاحقة قوارب الهجرة.

ومما ورد في التقرير أنّ ضابطًا مغربيًا يتهم الجزائر بإدخال المهاجرين السريين إلى المغرب عبر الحدود، حيث صرّح قائلاً : «لدينا مشكلة مع الجزائر، حيث يعبر المهاجرون السريون الحدود المشتركة معها باتجاه بلادي...».

غير أنّ جريدة الخبر، وقبل أن تورد هذا التصريح، أشارت إلى أنّ الضابط المغربي "مسؤول في قوات الدرك المغربي التي تسيطر على مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية المحتلة"، كما أنّها وضعت هذا التصريح في سياق أنّ الضابط استغلّ انشغال الرأي العام الإسباني بخطورة هذه الظاهرة.

فالاستهلال الذي سبق التصريح، يضعف من هذا الأخير، وينزع عنه صفة المصداقية. "فالخبر" اعتمدت أسلوبا غير مباشر ليأخذ القارئ موقفًا سلبيا من التصريح.

لكنّها لم تكتف بذلك، لتعقبه بتعليق يؤكد وجهة نظرها، لدحض التصريح السابق بصورة كلية، حيث جاء في التقرير : «...لكن الضابط المغربي نسي أن يشرح لمحدّثيه الإسبان، كيف يدخل آلاف المهاجرين الأجانب إلى المناطق الصحراوية المحتلة التي تسيطر عليها المخابرات المغربية، وتعرف هوية كل داخل وخارج منها، ومحاطة بالأحزمة الدفاعية الملغمة من كل مكان، للتنقل بعد ذلك إلى جزر الكناري، دون تورط هذه الأجهزة الأمنية وعلمها و "قبض" بعض عناصرها لثمن التعامي عدًا ونقدًا، كما يؤكد عدد كبير من الشهود».

ردت "الخبر" على اتهام الضابط المغربي للجزائر، باتهام المغرب – تحديدًا الأجهزة الأمنية المغربية – بالتغاضي عن عمليات الهجرة السرية.

جاء التقرير كرد فعل على تصريح مغربي، وهو الطابع العام الذي تندرج ضمنه العديد من المقالات والتقارير في جريدة الخبر – عبارة عن ردود أفعال –.

تقرير آخر حول نفس الموضوع، أشارت الجريدة فيه إلى توقيف 56 مغربيًا وانتشال أربع جثث خلال السداسي الأول بتلمسان (الخبر: 08 سبتمبر 2001).

ورغم أنّ التقرير تضمّن معلومات دقيقة، وأرقامًا حول الظاهرة، إلا أنه لم يرد ذكر مصدرها مطلقا، ولو بدون تحديد كالقول : جهات مختصة، تقرير رسمي... الخ. رغم أنّه من أساسيات العمل الصحفي إسناد الأرقام والمعطيات إلى مصدرها.

أشار التقرير إلى أنّ الهجرة السرية التي استفحلت بالمملكة المغربية، بدافع الهروب من الواقع الاجتماعي، تحولت إلى مغامرات محفوفة بالمخاطر تُوصِل أصحابها إلى أقصى الشواطئ الغربية الجزائرية، بعد عدم نجاحهم في بلوغ الشواطئ الإسبانية التي يقصدونها في الغالب.

تهدف الجريدة من خلال ما أوردته، إلى أنّ المغرب هو منبع من منابع الهجرة السرية، نظرا للوضعية الاقتصادية المتدهورة التي تدفع شبابه إلى محاولات الهجرة نحو أوربا، غير أنّه «غالبًا ما تنتهي هذه المغامرات بحوادث خطيرة لافتقار أصحابها إلى وسائل النجدة وأجهزة الإبحار لرصد الاتجاه».

فكرة أخرى، ركّز عليها التقرير، وهي الخوف من أن «تنتقل عدوى السمسرة بأرواح الذين تستهويهم الحياة بالضفة الأخرى للبحر المتوسط إلى شواطئنا الغربية، وخاصة إذا اجتمعت نفس الدوافع والظروف، ولهذا يأمل سكان أقصى السواحل الجزائرية تشديد الرقابة بالمياه الإقليمية، التي قد تتحول إلى معبر للمغاربة الفارين بعد الأزمة التي طرأت بين بلادهم وإسبانيا».

وهذا يعطينا تفسيرًا حول عدم اهتمام الجريدة بموضوع الهجرة السرية، وهو أنّ الظاهرة لم تستفحل بالصورة التي هي عليها الآن، واقتصرت على بعض الحالات المتفرقة.

العنصر الآخر الذي ورد ضمن موضوع الهجرة السرية من خلال جريدة الخبر، هو مكافحة هذه الظاهرة. ورغم أهمية ذلك، إلا أن الجريدة لم تخصص له موضوعًا مستقلا، وإنّما ورد على شكل أفكار متفرقة وثانوية ضمن مواضيع أخرى.

كما أنّ هذا المشكل لا يقتصر في معالجته على الجزائر والمغرب فقط، وإنما في إطار دول الحوض المتوسط، من ذلك قمة مجموعة 5+5 لسنة 2003 بتونس، والذي سعت من خلاله الدول المتضررة من هذه الظاهرة إلى التنسيق فيما بينها لمكافحة الهجرة السرية.

لكن هذا التعاون ببعديه جنوب جنوب / شمال جنوب، لا يصب – من منظور الجريدة – في صالح الجزائر والمغرب، لأنّ الدول الأوربية تدفع بدول الضفة الأخرى إلى التوقيع على اتفاقية إعادة التوطين، ودعم التنسيق لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين من هذه الدول باتجاه شمال حوض المتوسط، خاصة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا.

فالاتحاد الأوربي يمارس ضغوطًا على الجزائر والمغرب بهدف حملهما على اتخاذ مواقف صارمة للحد من تدفق المهاجرين السريين على الاتحاد.

لكن وبالمقابل، فإن دولا كإسبانيا مثلا، تدفع بهؤلاء المهاجرين إلى السلطات المغربية، وتتلقفهم هذه الأخيرة لتلقي بهم على الحدود الجزائرية أو الموريتانية. إسبانيا تتخلص منهم، وتدفع ثمن ذلك مساعدات مادية إلى المغرب، والمغرب يتهم الجزائر، كونها المسؤولة عن تسرب المهاجرين.

الفصل الخامس

قضية الصحراء الغربية في إطـار العلاقـات الجزائرية المغربية

الفصل الخامس : قضية الصحراء الغربية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية

اهتمت جريدة الخبر بقضية الصحراء الغربية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، حيث شغلت فئة موضوع الصحراء الغربية نسبة 32,27%، أي ما يعادل 223 تكرارًا من مجموع 691 تكرار، وبفارق كبير عن الفئة التي تليها مباشرة : الاقتصاد بنسبة 16,64%.

لذلك خصصنا لها فصلا كاملاً بالدراسة والتحليل، مركزين على الأطراف الفاعلة في هذه القضية، والأدوار التي قامت بها.

انتهجنا أسلوب تحليل القوى الفاعلة (Rôles actanciels)، لتفكيك شبكة العلاقات التي تربط بين الفاعلين في القضية الصحراوية، هذا الأسلوب يمكّننا من تحديد الفاعل الرئيسي في الموضوع، الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، والدافع المحرك لهذا السعي، إلى جانب الأطراف المساعدة لهذا الفاعل، والأطراف المعارضة لمسعاه.

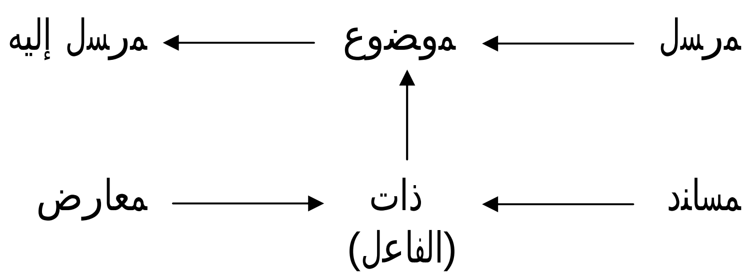
المبحث الأول : المسعى المغربي

1 – أسلوب تحليل القوى الفاعلة

من الأساليب الكيفية في تحليل النصوص المكتوبة، والتي انبثقت عن العلوم اللغوية، أسلوب تحليل القوى الفاعلة[227].

يعتمد هذا الأسلوب على دراسات العالم الروسي فلاديمير بروب (Vladimir Propp) أحد علماء المدرسة الشكلية، وقد أضاف إليه وطوره أ. ج. قريماس (A. J. Greimas)، وهو من أبرز المختصين في علم تحليل الدلالة.

يهتم هذا الأسلوب بتحليل القوى الفاعلة وأفعالها في النص المدروس، وتبدو تجليات العلاقات بين هذه القوى واضحة في بعض جوانبها في الرسم العاملي التالي[228]:



والمقصود بالعامل القائم بالفعل أو متلقيه.

يضغط المرسل على الفاعل لإنجاز فعله، فيسير على محور الرغبة قاطعًا محور الصراع لتنفيذ برنامجه، فيواجه العقبات التي تعترض سبيله، كما يتلقى المساعدات التي تعينه على إنجاز المشروع من أجل الاتصال بموضوع القيمة[229].

---

227 - عواطف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص97.

228 - السعيد بوطاجين، **الاشتغال العاملي**، ط1، الجزائر، منشورات الاختلاف، 2000، ص16.

229 - كمثال على ذلك يرى قريماس أن الإيديولوجية الماركسية يمكن توزيعها، من جهة نظر المناضل على الشكل التالي :

ميّز قريماس بين الفاعل الرئيسي وبين بقية الشخصيات الأخرى، التي تقتسم فيما بينها وظائف مختلفة، ورأى من اللازم التمييز بين الفاعل، أي الشخصية الواحدة القائمة بالفعل، ومجموعة الفاعلين الذين تربط بينهم وحدة التصرف الوظائفي.

تنتظم وحدتا المساعد والمعارض في سياق العلاقة بين الفاعل وموضوع القيمة. تتحدّد وظيفة المساعد في تقديم العون للفاعل بغية إنجاح البرنامج، فيما يقوم المعارض حائلاً دون تحقيق الفاعل موضوعه وعائقًا في طريقه(230).

وتوجد ثلاث مهام أساسية تتخلل مسار سعي الفاعل في مشروعه :

تنتظم **المهمة التأهيلية**، في مستوى علاقة المرسل بالمرسل إليه، وتأثير الأول في الثاني للقيام بالفعل الإقناعي (فعل الفعل)، ويتم في هذه المرحلة التعريف بموضوع المشروع المعتزم القيام به، وإبرام عقد بين المرسل والمرسل إليه، بعد توفر جانب الكفاءة المتمثل في الرغبة في الفعل، والشعور بوجوب الفعل، والقدرة على الفعل والمعرفة بالفعل.

ثم تأتي مرحلة الإنجاز الحاسمة، وهي **مهمة أساسية**، يسعى فيها الفاعل إلى تحقيق موضوع القيمة، فينتقل من حال إلى حال(231).

ومن أجل دخول الفاعل في وصلة بموضوع القيمة عبر العملية التحويلية، ينبغي أن يكون ممتلكًا للمؤهلات اللازمة للقيام بالفعل. وعليه، تعد الكفاءة شرطًا أساسيًا لتحقيق الأداء بهدف الاتصال بالموضوع(232).

أما **المهمة التمجيدية**، ففيها يتم الجزاء، بعد تقييم الأفعال، التي تم تحقيقها تبعًا لانتقال الفاعل من حالة الانفصال ∪ إلى حالة الاتصال ∩ بالموضوع عند النجاح، أو البقاء في حالة الانفصال عند الفشل.



وقبل عرض التحليل، نورد نتائج التحليل الكمي لفئة قضية الصحراء الغربية بعنصريها ثنائية وأممية، من حيث نسبة ظهور كل عنصر، واتجاه معالجة "الخبر" لهذين العنصرين.

جدول رقم (31) : تكرارات عناصر فئة الصحراء الغربية ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

---

230 - COURTÉS (Joseph), **Sémiotique narrative et discussive,** France, Hachette livre, éd n°1, 1993, p58.

231 - أحمد بوطالب، **المنهج السيميائي من النظرية إلى التطبيق**، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005، ص22.

232 - رشيد بن مالك، **مقدمة في السيميائية السردية**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2000، ص18.

عناصر فئة الصحراء الغربية	التكرارات	النسبة المئوية
قضية ثنائية	150	%67,26
قضية أممية	73	%32,73
المجموع	223	%100

من خلال الجدول رقم (31) يتبين لنا أن عنصر قضية ثنائية احتـلّ أعلى نسبـة بـ 67,26% من خلال 150 تكرارًا، وهو ما يعادل ثلثي (3/2) تكرارات فئة الصحراء الغربية، واقتصر عنصر قضية أممية على الثلث (3/1) بنسبة 32,73% بـ 73 تكرارًا. وهو ما يعكس إصرار الطرف المغربي اعتبار القضية ثنائية بينه وبين الجزائر.

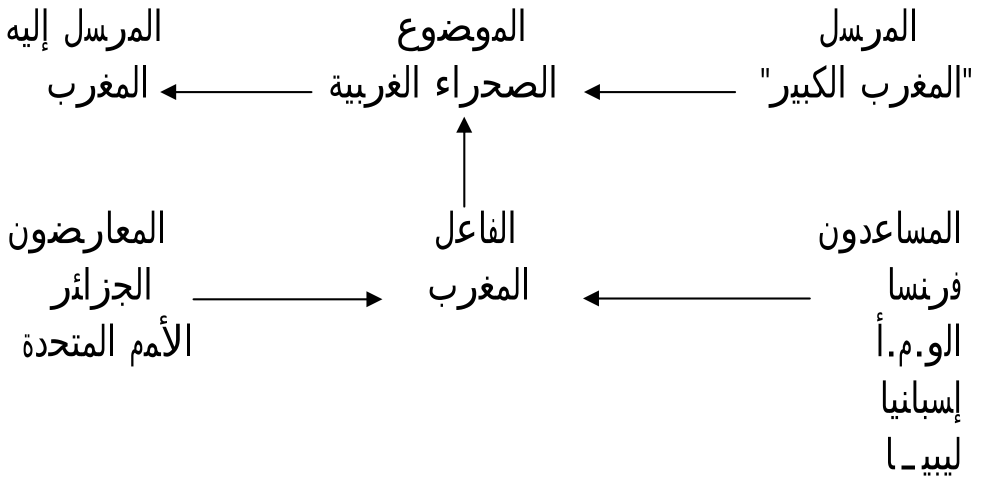
جدول رقم (32) : تكرارات اتجاه عناصر فئة الصحراء الغربية ونسبها المئوية في جريدة الخبر.

الاتجاه / عناصر فئة الصحراء الغربية	سلبي		إيجابي		محايد	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
قضية ثنائية	97	%100	00	00	53	%43,08
قضية أممية	00	00	03	%100	70	%56,91
المجموع	97	%100	03	%100	123	%100
المجموع الكلي للتكرارات	223					
نسبة اتجاه الأفكار	%43,49		%1,34		%55,15	

بناءً على الجدول رقم (32)، فإن جريدة الخبر حاولت توخي الحياد لدى معالجتها لموضوع الصحراء الغربية، فنسبة الاتجاه المحايد قدرت بـ 55,15% من خلال 123 تكرارًا، حيث شغل منها عنصر قضية ثنائية 53 تكرارًا وعنصر قضية أممية 70 تكرارًا. ثم يأتي الاتجاه السلبي بنسبة 43,49% بـ 97 تكرارًا، هذه التكرارات انحصرت في عنصر قضية ثنائية. أما الاتجاه الإيجابي فجاء بنسبة ضئيلة جدا 01,34% بـ 03 تكرارات اقتصرت على عنصر قضية أممية.

يقدم الطرف المغربي على أنّه الفاعل الرئيسي ضمن موضوع الصحراء الغربية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية؛ حيث يسعى من أجل بسط سيادته على الأراضي الصحراوية، مستخدمًا لذلك مختلف الأساليب، ومنطلقا من فكرة أساسية يُترجمها بوضوح علال الفاسي في

مشروعه "خريطة المغرب الكبير"، فهو بمثابة المرجعية الشرعية التي تبرر الفعل المغربي، والدافع المحرك لسعيه. هذا السعي الذي يصطدم بأطراف مضادة له والمعيقة لرغبته في تنفيذ برنامجه، فتحدث مواجهة ينشأ عنها الطابع الجدالي. وهنا يبرز الطرف الجزائري بمثابة المعيق الرئيسي للمشروع المغربي. وهو مـا يلخصـه الرسـم الآتي :



تتركز الأطراف المساعدة أساسًا في فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، في حين تقف الأمم المتحدة من خلال لوائحها المؤيدة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره في الصف المعارض.

ولكن المغرب عليه أن يثبت أولاً أن القضية الصحراوية قضية ثنائية بينه وبين الجزائر، وهذا في نظره يسهّل عليه مهمة التفاوض مع الطرف الجزائري ومن ثمّ الحصول على الصحراء الغربية. لكن الجزائر لا تؤيد وجهة النظر المغربية، وتؤكد على أن القضية الصحراوية من صلاحيات الأمم المتحدة، وأن البوليزاريو هي الجهة الوحيدة التي يجب التفاوض معها، وتعتبر الجزائر نفسها طرفا مهتما بالقضية.

وعليه يتركز السعي المغربي أولاً في إثبات ثنائية الصراع بينه وبين الجزائر، أما موضوع القيمة : الصحراء الغربية، فتقدمها "الخبر" على أساس أنها ضحية للأطماع المغربية التي تسعى للاستيلاء عليها بأية وسيلة. وتصف الخبر ما يقوم به البوليزاريو ضد المغرب بـ "الانتفاضة السلمية في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية" (الخبر: 18 جوان 2005)، وفي ذلك تشبيه بالقضية الفلسطينية خصوصًا وأن المغرب في تعامله مع القضية الصحراوية يشبه بإسرائيل من حيث عدم احترام الطرفين لقرارات هيئة الأمم المتحدة.

2 – موقف المغرب:

ينطلق المغرب في سعيه من أجل الاتصال بموضوع القيمة : الصحراء الغربية، من فكرة أساسية وهي "خريطة المغرب الكبير" التي جاء بها علال الفاسي مؤسس حزب الاستقلال حيث يعتبر الصحراء الغربية جزءً لا يتجزأ من التراب المغربي. ويعتبر المغرب أن البوليزاريو من صنع الجزائر، لذلك يسعى للتفاوض مع الجزائر بخصوص الموضوع. وقد وصف وزير الخارجية والتعاون المغربي الصحراء الغربية بـ "القضية الجيوسياسية المغربية الجزائرية" (الخبر: 19 جويلية 2003).

يتجلى الموقف المغربي من خلال تصريحات المسؤولين الذين تستند إليهم الخبر بصورة أساسية، وتورد أقوالهم التأكيدية لمواقفهم، على رأسهم الملك محمد السادس الذي يقول أن «المشكل موجود بين الجزائر والمغرب وليس بين المغرب والجمهورية الصحراوية التي لا يعترف بها المغرب... فالجمهورية الصحراوية صنيعة الجزائر» (الخبر: 22 جوان 2000).

ويؤكد الملك في موضع آخر أن بلاده لن تتخلى عن هذه القضية "المهمة لنا جدا" وتحظى في تقديره بإجماع كل المغاربة وإجماع كل الأحزاب السياسية سواء تلك المشاركة في الحكومة أو في المعارضة، فالقضية الصحراوية بالنسبة للملك مصيرية.

تتبنى "الخبر" نفس الموقف الرسمي للدولة الجزائرية المتعلق بطرفي النزاع (المغرب – البوليزاريو) لدرجة أنها وصفت المغرب بالغش في ذلك «عندما يغش المغاربة في الحديث عن طرفي النزاع... وعوض الإشارة إلى أن طرفي النزاع هما البوليزاريو والمغرب، يحرّف المغاربة معنى عبارة "طرفي النزاع" ليجعلوه يدل على أن المقصود بذلك هما المغرب والجزائر» (الخبر: 01 ديسمبر 2003).

3 – البرنامج المغربي:

تنطلق المهمة الأساسية للطرف المغربي، من إقناع الجزائر بضرورة التفاوض معه بخصوص قضية الصحراء الغربية. لذلك فإن عمله يقوم أساسًا على هذا الهدف، لأنه يسهّل بنظره تحقيق مبتغاه وهو بسط سيادته على الصحراء الغربية.

ويبدو جليًا أنّ هناك علاقة انفصالية بين الفاعل والموضوع، بين المغرب والصحراء، ولتحقيق هذه الرغبة في الاتصال، يستلزم خلق علاقة اتصالية أخرى بين الجزائر والمغرب، وتوفير كفاءة مزدوجة لتحقيق رغبتين متكاملتين.

ولا يمكن اعتبار الجزائر سوى أحد عناصر الكفاءة بالنسبة للمغرب، أي معرفة الفعل، وهو يدخل في إطار برامجها الاستعمالية التي تمهد لاتصالها بالموضوع المركزي.

لذلك، ينتهج المغرب إستراتيجية ذات أساليب متنوعة، ويجند من أجل فرض وجهة نظره على الطرف الجزائري وسائل عديدة دبلوماسية وغير دبلوماسية : «...بالفعل فإن الحرب بين المغرب والجزائر لا تقتصر على الجانب الدبلوماسي، بل تشمل كل الجوانب، ماعدا العسكري منها، لأنّ المغرب يعرف جيّدًا أنّه لن يستطيع مواجهة الجزائر والبوليزاريو عسكريًا... لهذا يستعمل المغرب كل "الجبهات" لضرب الجزائر، مثل المخدرات والإرهاب والحرب الإعلامية... ناهيك عن الجانب الدبلوماسي الذي يدعي المغاربة الاقتصار عليه» (الخبر: 07 أفريل 2001).

بناءً على ما أوردته "الخبر"، نستخلص الأساليب التالية :

- **سياسة التماطل:** والتي ترتكز أساسًا على عامل الوقت، فالمغرب «يراهن على عامل الوقت لـ "إحداث الأمر الواقع" ساعيًا، طامعًا في انهيار أو ضعف الجزائر أو انفجار البوليزاريو، ولذا فإن وضعية الجمود هي أفضل حل يراه المغرب... » (الخبر: 07 أفريل 2001).

كما أوردت الجريدة تصريحًا صحفيًا للملك المغربي، أبدى من خلاله تفاؤلاً واضحًا في إمكانية تحقيق تسوية سياسية لقضية الصحراء الغربية تقبلها الجزائر وكل الأطراف المعنية بالقضية : «الجزائر اليوم ترفض (الاتفاق الإطار) ولكن قد لا ترفضه غدًا. فالحل يتطلب بعض الوقت وعلينا أن نتركه ينضج أكثر» (الخبر: 05 ديسمبر 2001).

وترى "الخبر" أن المغرب قبل بمخطط السلام الأممي في بداية التسعينات على مضض، في انتظار تغير المعطيات الجيوسياسية، منها التغير الديمغرافي في التركيبة السكانية في الصحراء الغربية لفائدته.

- **الحملات الإعلامية:** انتهج المغرب هذا الأسلوب بصورة قوية، وإذا ما ربطنا النتيجة التي توصلنا إليها حول المصادر التي توظّفها "الخبر" لدى حديثها عن موضوع العلاقات الجزائرية المغربية والتي من بينها وسائل الإعلام المغربية، وبين هذا الأسلوب، نستنتج أنّ معظم ما تنقله "الخبر" عن وسائل الإعلام المغربية هو عبارة عن حملات إعلامية موجهة ضد الجزائر. وتبدي "الخبر" موقفًا رافضًا لها : «...والمتتبع للحملة الإعلامية التي يشنها المسؤولون والصحافة في المغرب، يتبيّن أن الرباط تصرّ على افتعال الحجج الواهية لعرقلة تطبيع العلاقات الثنائية...».

وفي موضع آخر تقول : «يسعى النظام المغربي إلى المزاوجة بين التهديد والضغط على الجزائر، في تصعيد الهدف منه محاولة تأكيد زعمه بأن قضية الصحراء الغربية قضية جزائرية مغربية، وقد بلغ الأمر بصحف مغربية إلى التطبيل للحرب ضد الجزائر، بسبب مساندتها جبهة البوليزاريو...» (الخبر: 19 فيفري 2000).

ولم تقتصر هذه الحملات الإعلامية على الصحف المغربية وحسب، بل تعدّتها لتصل إلى منابر إعلامية أخرى عربية وغربية يدلي من خلالها مسؤولون مغاربة بتصريحات يتهجمون فيها على الجزائر ويحمّلونها مسؤولية تدهور العلاقات : «...فقد صرّح وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى... على أعمدة "الشرق الأوسط" أن المغرب "لا يمكن أن يتصور بناءًا مغاربيًا في الوقت الذي تحتضن فيه دولة مغاربية محتجزين" والإشارة طبعًا هنا إلى الجزائر. وقبله دعا وزير النقل على قناة "الجزيرة" صراحة الجزائريين إلى الضغط على حكامهم لكي نبني علاقات متينة، وجاءت هذه الدعوة في سياق اتّهام الجزائر بالوقوف ضدّ حل مشكل الصحراء الغربية. مع أنّ الجزائر أكّدت أن هذا النزاع مطروح أمام الأمم المتحدة وهي الوحيدة المكلّفة بحلّه» (الخبر: 11 مارس 2001).

ومن النّماذج التي تنقلها "الخبر" عن الحملات الإعلامية المغربية ضد الجزائر ما أوردته صحيفة "الحركة" التي نشرت مقالاً بعنوان "بوتفليقة... بكل شفقة"، جاء فيه : «إن الرئيس الجزائري يعي جيّدًا أن نزاع الصحراء من صنع جزائري، والبوليزاريو مجرد مسرحية في مخيمات الحمادة من إخراج مخابرات الجزائر»، ونقلت عن صحيفة "لوماتان الصحراء" اتّهامها الجزائر «بكثرة تدخلاتها السافرة في شؤون المغرب، تحاول أن تبني حساباتها على أنقاض المغرب، والاستمرار في خطاباتها الماضوية والحاملة للمزاج العدواني والنيات المبيتة» (الخبر: 30 سبتمبر 2004).

هناك ربط بين تزامن تصعيد الحملات الإعلامية ضد الجزائر، مع ما يصدر عنها من مواقف رسمية أو تحركات تعكس موقفها المساند للقضية الصحراوية.

ولا يقتصر الأمر على اتهام الجزائر، كلما صدر منها قرار أو موقف يتعلق بالقضية الصحراوية، فحتى ما يصدر من دول أخرى لصالح القضية، يحمّل المغرب الجزائر المسؤولية في ذلك.

ويقول الصحفي صواليلي حفيظ رئيس القسم الاقتصادي بجريدة الخبر، وأحد المهتمين بالملف : «...كلّما تصدر تقارير دولية، لوائح الأمم المتحدة، مجلس الأمن، حملة دبلوماسية تقوم

بها الجمهورية الصحراوية، مكاسب معينة تسجل، اعتراف الدول له تأثير، تقوم وسائل الإعلام المغربية بحملة كبيرة ضد الجزائر»[233].

مثال ذلك، عندما اعترفت جنوب إفريقيا بالصحراء الغربية، أشارت "الخبر" إلى أن مختلف عناوين الصحافة المغربية أجمعت على أنّ قرار جنوب إفريقيا المتمثل في الاعتراف رسميًا بجمهورية الصحراء الغربية جاء بإيعاز وضغط من الجزائر، مستشهدة بما أوردته صحيفة "رسالة الأمة" أنّه : «في الوقت الذي سحبت فيه العديد من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية اعترافها بالجمهورية الوهمية لتمهيد الطريق نحو إيجاد تسوية عادلة ونهائية للنزاع المفتعل في منطقة غرب الوطن العربي، تختار حكومة جنوب إفريقيا الانحياز المكشوف للأطروحة الجزائرية، وتقرّر الاعتراف بجمهورية لا وجود لها إلا في مخيّلة من اصطنعوها من الطغمة العسكرية الفاشية بالجزائر» (الخبر: 18 سبتمبر 2004).

وترى "الخبر" أن المغرب – وتحدّده بقولها المغرب الرسمي – ذهب إلى حد استعمال وسائل "غير أخوية" لإضعاف الجزائر وتحريفها عن موقفها: «...فآخر مخترعات الدعاية الرسمية المغربية هي الادعاء بامتلاك الجزائر لأجهزة وبرنامج لتصنيع القنبلة النووية، وهو ما نفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية» (الخبر: 16 أفريل 2001).

ومن ذلك أيضًا الاتهامات التي وجهتها المغرب للجزائر بوقوفها وراء تهديدات جبهة البوليزاريو على الرغم من تكذيب الطرف الصحراوي لذلك، وهذا عندما هدّدت البوليزاريو بضرب المشاركين في سباق الرالي المغربي إذا ما عبروا ترابها، على أساس أن المغرب أعطاهم ضمانات أمنية.

يتضح أنّ المقاطع المنتقاة من طرف "الخبر" فيما يتعلق بتهجم الصحافة المغربية على الجزائر هي مقاطع مشحونة بالنبرة العدائية، مما يعطي فكرة عن مدى حساسية هذا الملف بالنسبة للطرف المغربي.

وللتأكيد على أسلوب التضليل الذي تمارسه وسائل الإعلام المغربية، نقلت عن إدريس البصري وزير الداخلية المغربي لمدة 22 سنة، الساعد الأيمن للملك الحسن الثاني، والعارف بخبايا الملف الصحراوي قوله : «...وأنا أرى بأسف أنّ وسائل الإعلام المغربية تنقل الأخبار بكيفية محرفة؛ فكلّما تكون هناك قرارات في هيئة الأمم المتحدة ويأخذ المغرب درسًا في الأمم المتحدة،

---

[233] - مقابلة مع الصحفي صواليلي حفيظ، يوم 18 نوفمبر 2005 بمقر جريدة الخبر.

نطالع بعدها في الصحف قرارات أخرى، ونقرأ العكس، وهذه الصحف لا تفهم ذلك لأنّها مسيّرة بهدف تضليل الرأي العام الداخلي وإحداث البلبلـة لدى المجموعة المغربية لمحاولة تبييض النتائج على مستوى الأمم المتحدة» (الخبر: 07 ديسمبر 2004).

هذا المقطع الذي جاء في سياق حوار أجرته "الخبر" مع إدريس البصري، هو بمثابة رد بطريقة غير مباشرة على وسائل الإعلام المغربية، فهو بمثابة دليل أو برهان ضدها ما دام أنّ صاحب القول هو مسؤول مغربي بارز.

نستنتج أنّ الحكومة المغربية فضّلت أسلوب "التضليل الإعلامي" فيما يتعلق بحقيقة النزاع في الصحراء الغربية.

- اللجوء إلى الوساطات والضغوط الدولية: لا يتردد المغرب في اللجوء إلى الوساطات بخصوص قضية الصحراء الغربية، رغم أنّ الجزائر ترفض هذه الفكرة أساسًا حتى أنّ الوزير الأول المغربي، طلب من رئيس الحكومة الإسبانية خوسيه ماريا أثنار أن يتوسط مع الجزائر بخصوص قضية الصحراء الغربية.

أما عن الضغوط الدولية فهو أسلوب يهدف إلى محاولة تأكيد زعمه بأن قضية الصحراء الغربية قضية جزائرية مغربية، وحسب الخبر، فقد حاول المغرب عرقلة دور الجزائر إقليميًا وجهويًا، ساعيًا بدعم أطراف إفريقية وأوربية إلى التشويش على دور الجزائر لمّا كانت رئيسة لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 2000. ولمّا فشل المغرب في إحداث "الاختراق المأمول"، كثّف المسؤولون المغاربة تحرّكاتهم الدبلوماسية لفرض تصوراتهم على المستوى العربي بهدف عزل الجزائر دبلوماسيا وسياسيًا، لاسيما مع معرفة الرباط بحساسية هذه الدول أو تحفظاتها بخصوص قضية الصحراء الغربية. تفسّر "الخبر" ذلك بقولها : «فإذا كانت سوريا والعراق من منطلق فلسفة البعث ترفض بروز دولة تعتبرها مجهرية تمزق الوحدة العربية، فإنّ دول الخليج كانت دومًا قريبة من الطروحات المغربية بحكم قربها من النظام الملكي، فيما تتبنى ليبيا ومصر مواقف ملتبسة لكنّها في النهاية تصب في الخانة المغربية...» (الخبر: 11 ديسمبر 2003).

هذه القراءة تظهر تفوقًا واضحًا للمغرب الذي يحظى بتأييد كل هذه الدول، أما الجزائر بناءً على هذا التحليل، فهي معزولة مسبقًا لتبنيها موقفها الصريح من الصحراء الغربية، فالمغرب نجح في كسب الدول العربية في صفه.

والأمر ليس مقتصرًا على الدول العربية، بل سعت الدبلوماسية المغربية ضمن حملة ضغط واسعة إلى تكريس خياراتها على مستوى قادة الدول الكبرى، لاسيما واشنطن وباريس.

- تجنيد الأحزاب والمنظمات غير الحكومية: يبرز هذا الأسلوب في العديد من العناوين، خصوصًا الصفحة الأولى، وكلمة "تجنيد" التي جاءت مقرونة في مواضع عديدة مع الأحزاب السياسية توحي بوجود عمل منظم ومدروس من النظام الملكي لتوظيف جميع الأطراف التي تخدم هدفه، وتوحي أيضًا بوجود توافق بين النظام والأحزاب، وأنّ هذه الأخيرة لا تتحرّك إلاّ بأمر من النّظام.

وتحت عنوان : "الأحزاب المغربية على خط النار" (الخبر: 30 سبتمبر 2004).

نجد بعض تصريحات مسؤولي أحزاب، كالأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، الذي اعتبر النزاع حول الصحراء الغربية "هو بين الجزائر والمغرب"، وأنّ النزاع حول الصحراء يعود إلى "الرغبة الجزائرية في الهيمنة على المنطقة وتنفيذ مخططات عدوانية ضد الوحدة الترابية للمغرب"، و أنّ "المملكة المغربية لن تقبل إلى ما لانهاية مواصلة العدوان عليها".

ولعلّ ما نقلته عن زعيم الحزب الليبرالي محمد زيان، وهو وزير سابق لحقوق الإنسان في المغرب يعكس بحق أهمية القضية لدى المغرب وخطورة الوضع، حيث قال بأنّ : «الجزائر حقا تستحق حربًا لإرغامها على تجريم ومتابعة ومحاكمة كل من يبقي على هذا الجحيم» (الخبر: 06 ديسمبر 2003). يقصد بذلك القضية الصحراوية.

ولا يقتصر نشاط الأحزاب والمنظمات على الصعيد الداخلي، بل يتعدّى الحدود المغربية، حيث يتم تجنيد منظمات غير حكومية بهدف تحويل الرأي العام العالمي والأوربي عن جوهر القضية الصحراوية، المتمثل في حق هذا الشعب في تقرير مصيره واستقلاله، عبر تنظيم تظاهرات وتجمعات في بلدان غربية بهدف إقناعهم بأنّ النزاع جزائري مغربي، كما تقوم الاستخبارات المغربية بالاستعانة بالقنوات الدبلوماسية وبتمويل مباشر من الصناديق الخاصة للقصر الملكي، بما تصفه الجريدة "بحملة شرسة" تستهدف المنظمات الإنسانية الأوربية، "لتشويه" صورة الجزائر، وجبهة البوليزاريو، والمطالبة بوقف المساعدات الإنسانية عن اللاجئين الصحراويين في تندوف.

ومن أجل التأكيد على أن المغرب لا يتردد في استخدام جميع الأساليب من أجل تحقيق هدفه، تعرض الجريدة الوسائل المستعملة في هذه الحملات، حيث يتم استغلال مجموعة من الصحراويين، كانوا في أزمنة سابقة إطارات متوسطة في جبهة البوليزاريو، بعد أن اشترت ولاءهم الأجهزة المغربية، مقابل أموال طائلة، ويتم تقديمهم لمنظمات الدعم الإنساني باعتبارهم ممثلين لمنظمات غير حكومية مغربية، يتحدث هؤلاء عما يسمونه الفظاعات التي ترتكبها الجزائر

والبوليزاريو في حق أسرى الحرب المغاربة واللاجئين ويدّعون أن المساعدات الإنسانية للصحراويين لا تصل إلى أصحابها. كما يطالبون بالضغط على الجزائر لخوض مفاوضات مباشرة مع المغرب حول مستقبل الصحراء الغربية باعتبار أنّ الصراع مغربي جزائري (الخبر: 28 أكتوبر 2003).

- **دعم الجماعات الإرهابية:** تتّهم "الخبر" بصورة واضحة ومباشرة المغرب، في كونه متواطئ مع الجماعات الإرهابية المتواجدة بالمناطق القريبة من الحدود بين البلدين، وأنه يسعى إلى استعمال كل الوسائل بما فيها تشجيع ودعم وإيواء الجماعات الإرهابية لإضعاف الجزائر، وبالتالي تحييدها عن المساهمة في حل قضية الصحراء الغربية لكون النزاع على حدودها من جهة، ووجودها كبلد ملاحظ في مخطط السلام.

وتستدل على ذلك بتصريح اللّواء خالد نزار بأن المسؤولين المغاربة ساوموه بخصوص تسليم عبد الحق العيايدة، زعيم الجيا، إذ طلبوا منه تغيير الجزائر موقفها من قضية الصحراء الغربية مقابل تسليمها العيايدة، الذي أوقفته مصالح الأمن المغربية بعد أن أخبرتها مصالح الأمن الجزائرية بوجوده في التراب المغربي (الخبر: 19 فيفري 2000).

وقد لاحظنا أن الموقف المتعلق باللواء خالد نزار وقضية العيايدة، يتكرر في سياق الاستدلال حول علاقة المغرب بالجماعات المسلحة في الجزائر، واستغلال المغرب الظروف الأمنية للضغط على الجزائر لتقديم تنازلات تخدمه بخصوص القضية الصحراوية.

من المواقف المدرجة ضمن الأساليب المغربية لتحقيق أهداف بخصوص القضية الصحراوية، استغلال زيارات المسؤولين المغاربة إلى الجزائر، واعتبارها مؤشرًا على وجود توافق بين البلدين حول القضية الصحراوية، وقد وصفت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المغربي إلى الجزائر في أفريل 2001 أنها بمثابة حيلة تستهدف "إيهام" الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن بوجود رغبة مشتركة بين البلدين لحل ثنائي بين الجزائر والمغرب لقضية الصحراء الغربية (الخبر: 16 أفريل 2001).

عكس الأسلوب السابق، فقد قام المغرب بإلغاء الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها رئيس الحكومة الجزائري السابق أحمد أويحي إلى المغرب في جوان 2005، كرد فعل ضد الموقف الجزائري المساند للشعب الصحراوي. هذا القرار فُسّر على أنّه «تجاوز حدود اللياقة الدبلوماسية التي لا تسمح لبلد برفض زيارة مسؤول بلد آخر له، حتى ولو كان المبرر خلافًا ثنائيًا حول قضية معينة» (الخبر: 18 جوان 2005).

كما يلجأ المغرب إلى طرح قضية الحدود الجزائرية المغربية، وضرورة مراجعتها لتتطابق مع خريطة حزب الاستقلال الذي يؤمن بالمغرب الكبير من طنجة إلى نهر السنغال ومن المحيط الأطلسي إلى أدرار، ولأن المغرب يعلم أنّ هذا المطلب مرفوض سواء من الجزائر أو من الشرعية الدولية. فقد حاول مقايضة هذا الأمر بتخلي الجزائر عن دعمها لكفاح الشعب الصحراوي.

يمكن تلخيص الأساليب المغربية المنتهجة ضد الجزائر بسبب قضية الصحراء الغربية في الآتي : المماطلة، التهديد، الضغط، الحملات العدائية، المقايضة، التجنيد. وهي كما نرى أساليب "غير دبلوماسية"، رغم أن "الخبر" أشارت إلى أن المغرب ينتهج أساليب دبلوماسية وغير دبلوماسية، إلاّ أنّها اقتصرت على التركيز على ذكر الأخيرة فقط.

المبحث الثاني : المعارضون / المساعدون

1 – المعارضون:

إذا استثنينا الطرف الصحراوي باعتباره ورد كموضوع قيمة ضمن سياق عرض القضية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، تبرز الجزائر كمعارض رئيسي وأساسي أمام المسعى المغربي، وبصورة أقل الأمم المتحدة.

1.1 – الجزائر:

موقف الجزائر من القضية الصحراوية معروف وثابت[234]، وقد تطرقت إليه "الخبر" مرات عديدة، خصوصًا عندما يحاول المغرب فرض وجهة نظره في الموضوع، ملخص الموقف الجزائري بخصوص هذه القضية، يتمثل في التقيد بمسار السلام ومخطط التسوية الأممية منذ عام 1992، ثم اتفاق هيوستن لعام 1997 وعدم اعتبار الجزائر كطرف مباشر في النزاع بالصحراء الغربية، بل كدولة ملاحظة ومعنية بقضية اللاجئين بالخصوص.

تستند "الخبر" لدى إبرازها الموقف الجزائري إلى تصريحات المسؤولين الجزائريين، في مقدمتهم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي يؤكّد موقف الجزائر من القضية في العديد من المناسبات والخطابات، وأيضًا الرسائل الموجهة إلى الأمم المتحدة، من ذلك ما نشرته حول رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مؤكّدًا فيها موقف الجزائر من أن مسألة الصحراء الغربية مشكلة تصفية استعمار، وأنّ حلّها يتحقّق بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. كما نقلت عنه وصف المغرب "بالقوة المحتلة"، وأنّ أي اتفاق يحصل بين الطرفين المعنيين، أي المغرب وجبهة البوليزاريو (الخبر: 04 جويلية 2004).

ويمكن التعبير عن الموقف الجزائري كما يلي :

مبدأ مساندة حق الشعوب في تقرير المصير	← الجزائر	← تأييد البوليزاريو

الدافع الأساسي للجزائر وراء وقوفها إلى جانب الشعب الصحراوي هو مبدؤها الثابت في سياستها الخارجية، وهو مساندة الحركات التحررية وحق الشعوب في تقرير المصير.

---

[234] - أنظر المبحث الثالث من الفصل الأول في هذه الدراسة.

• **أساليب الطرف الجزائري:** تقوم إستراتيجية الجزائر في دعمها للقضية الصحراوية، على أساس إصدار البيانات المؤيدة لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتدعيم لوائح الأمم المتحدة التي تصبّ في هذا السياق، وكذا رفض كل مبادرة لعزل البوليزاريو كطرف شرعي في المفاوضات، مثل رفضها للقمة الرباعية المقترحة من طرف فرنسا لإقحام الجزائر كطرف مفاوض.

هذا الثبات في الموقف، وهذه التحركات تلقى معارضة من الطرف المغربي لأنّها تعرقل مسعاه، وله عدة طرق ووسائل للرد على الجزائر بخصوص هذا الموضوع، لكن ما هي الأساليب التي تنتهجها الجزائر من أجل التصدّي للمشروع المغربي ضدّها؟

هذه الأساليب نجدها قليلة مقارنة بنظيره المغربي، وهي تندرج خصوصًا في سياق رد الفعل، ومن أجل التأكيد على موقفها من القضية الصحراوية.

- **البيانات الرسمية:** غالبًا ما تلجأ الجزائر إلى الرد على الحملات الإعلامية المغربية المعادية لها ببيانات رسمية تستنكر السلوك المغربي، كصدور بيان لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية «انتقدت فيه بشدّة إفراط المغرب نشر أكاذيب في بيان رسمي طبعته عدوانية شديدة تجاه الجزائر، والذي جدّد فيه ادعاءات العرش المغربي من أن قضية الصحراء الغربية هي في الأصل خلاف بين الجزائر والمغرب» (الخبر: 20 أكتوبر 2004).

كما أوردت "الخبر" تعليقًا "شبه رسمي" للجزائر يرد على خطاب للملك محمد السادس واصفًا إياه بأنه "يثير الاندهاش"، بعد أن قدمت مقاطع من الخطاب الذي تزامن مع الذكرى التاسعة والعشرين للمسيرة الخضراء، والذي «تحدث فيه عن نزاع مفتعل في الصحراء الغربية في إشارة إلى الجزائر دون تسميتها... وقد تعمّد مجددًا الحديث عن "أطراف النزاع" وليس طرفي النزاع بهدف محاولة الزج بالجزائر كأحد أطراف النزاع» (الخبر: 08 نوفمبر 2004).

- **زيارة مخيمات اللاجئين:** أدرجت "الخبر" الزيارة التي قام بها رئيـس الجمهوريـة عبد العزيز بوتفليقة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف سنة 2002، بأنّها جاءت ردا على الحملات الإعلامية المغربية : «ويبدو أن الرئيس بوتفليقة أراد الرد على هذه الحملة المغربية بهذه الزيارة إلى تندوف وانتقاله إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين التي لم يزرها الرئيس الراحل هواري

بومدين المشهور بمواقفه وخلافه الذي كان داميًا في بعض الأحيان مع القصر الملكي المغربي» (الخبر: 28 فيفري 2002).

هذه المقارنة تأتي للتأكيد على أنّها أوّل زيارة لرئيس جمهورية، وبالتالي فهي ذات أهمية بالغة، خصوصًا وأنّ مشاركة الجزائر في الاحتفالات السابقة رمزية، وتقتصر في مستوى وزير أو ممثلي القوى السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

- **استدعاء السفير المغربي:** لم تلجأ الجزائر إلى هذا الأسلوب كثيرًا، إلا عندما تشتد الانتقادات المغربية المعادية للجزائر، حيث تقوم باستدعاء السفير المغربي. وهو ما قامت به وزارة الخارجية سنة 2003، عندما استدعت السفير المغربي بالجزائر محمد سعيد بن ريان لتقديم تفسيرات حول ما تناقلته بعض الصحف المغربية ضد الجزائر.

واستندت "الخبر" لتفسير الموضوع إلى مصدر دبلوماسي، اعتبر أنّ «استدعاء السفير المغربي، هو احتجاج جزائري على الحملة السياسية والإعلامية والجمعوية المغربية، التي تنتقد دعم الجزائر للقضية الصحراوية طبقًا للشرعية الدولية» (الخبر: 04 نوفمبر 2003).

- **تأسيس لجنة مواطنين ضد الحملة المغربية:** يبدو من خلال "الخبر" أن التوتر لا يقتصر على السلطات الرسمية للبلدين فقط، فحتى المواطنين تأثروا بالموضوع، مما دفع بعض المواطنين إلى العمل من أجل تأسيس لجنة مواطنين للدفاع عن الجزائر. بهدف تجنيد الرأي العام المحلي والوطني في وجه "الحملة المغربية ضد الجزائر" (الخبر: 28 فيفري 2002).

بناءً عليه، فإنه لا يوجد برنامج جزائري متكامل أو إستراتيجية معينة ضد الطرف المغربي بخصوص قضية الصحراء الغربية، إنّما هي ردود أفعال وفق الظروف، فكلّما صدر من المغرب ما يمس الجزائر من اتهامات أو حملات عدائية، أو تحركات دبلوماسية ضدها، يأتي الرد الجزائري غالبًا في شكل بيانات رسمية أو تصريحات لمسؤولين في الدولة. ما يميز الأساليب الجزائرية أنّها ذات طابع رسمي، مباشر ودبلوماسي.

2.1 – الأمم المتحدة:

يُؤيد الموقف الرسمي للأمم المتحدة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتورد "الخبر" العديد من اللوائح المؤيدة لهذا المبدأ، مثلما جاء ضمن لائحة اللجنة الأممية الرابعة المتخصصة في مسألة تصفية الاستعمار حول الصحراء الغربية الصادرة سنة 2004 : «إن الجمعية العامة، بعد دراستها بشكل معمق لمسألة الصحراء الغربية تؤكد أن مجلس الأمن، قد دعّم

في لائحته 1495، مخطط السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، الذي يمثل أفضل حل سياسي يقوم على اتفاق بين طرفين، وتواصل دعمها الحازم للجهود التي يبذلها الأمين العام، قصد الوصول إلى تسوية سلمية مقبولة بخصوص الخلاف المتعلق بالصحراء الغربية، وتجدد التأكيد على مسؤولية منظمة الأمم المتحدة إزاء الشعب الصحراوي» (الخبر: 20 أكتوبر 2004).

وقد اتهم جيمس بيكر المبعوث الشخصي لكوفي عنان في قضية الصحراء الغربية - والذي استقال من منصبه صيف 2004 - المغرب بالسعي لرفض إجراء استفتاء في الصحراء الغربية (الخبر: 25 أوت 2004).

لكن فيما يتعلق بطرفي النزاع، أشارت "الخبر" استنادًا إلى مبعوثها بنيويورك إلى وجهة نظر بعض الدبلوماسيين الأمريكيين، في أنّ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، يرغب على الأرجح في أن تبادر كل من الجزائر والمغرب إلى تفعيل ملف الصحراء الغربية، من خلال علاقاتهما الدبلوماسية الثنائية لتسريع وتيرة التسوية السياسية (الخبر: 28 أفريل 2005).

في حين أن موقف خليفة جيمس بيكر، ألفارو دي سوتو، فيوصف بالغامض : «لم يعرض خلال زيارته المخيمات أفكارًا محددة، لكنه ترك الانطباع بأنه غير متحمس لتنفيذ خطة بيكر التي تطلّب إعدادها عقد من الزمن، وهو المجهود الذي حدد الخيارات والبدائل الممكنة للسلام» (الخبر: 09 أكتوبر 2004).

كما أنّه لم يحض باستقبال الرئيس الجزائري ولا الرئيس الصحراوي، مما يعني أنه غير مرحب به.

وتورد الخبر عمومًا موقف الأمم المتحدة من خلال لوائحها المؤيدة لتقرير المصير، بالموازاة مع الحديث عن الموقف الجزائري من القضية.

2 – المساعدون:

تقدم "الخبر" مجموعة من الدول التي ترى بأنها مؤيدة للطرف المغربي، لكن ما يجمع هذه الدول أنّ لكل منها هدفًا ومصلحة تسعى لتحقيقها وراء هذا الدعم، لأن القراءة السياقية ستثبت بأن فعلهم يهدف إلى تحقيق موضوع آخر.

1.2 – فرنسا:

رغم أن الرئيس الفرنسي صرّح لدى زيارته إلى الجزائر في مارس 2003 أنّ «الملف الصحراوي يظل في عهدة ومسؤولية الأمم المتحدة، مشيرًا إلى أنّه يتعين على كل الأطراف أن تدرس بعمق وتمعن مقترحات الأمين العام الأممي جيمس بيكر» (الخبر: 04 مارس 2003).

إلاّ أن "الخبر" تعتبر فرنسا منحازة إلى الطرف المغربي؛ فعندما تطرقت إلى صفقة اقتصادية فرنسية مغربية اعتبرت أنها «مكّنت الملك المغربي من دفع أجور أفراد الجيش المغربي ورفع معنوياته، وقد لا يعدم استغلالها في استعراضات قوة مغربية لـ "تخويف الجزائر" وحتى البوليزاريو»، لتؤكد بأن العلاقات بين فرنسا والمغرب قد التقت مرة أخرى لاستهداف الجزائر وإضعافها خدمة لمصالح المغرب في المنطقة ومصالح فرنسا في غرب إفريقيا.

وحول إجراء مناورات عسكرية مغربية – فرنسية قرب الحدود الجزائرية سنة 2003، استخدمت الحجج التاريخية للربط بين هذه المناورات، والوضع في الصحراء الغربية، تأكيدًا للدور الفرنسي المساند للمغرب : «العلاقات العسكرية الفرنسية المغربية لم تعرف فتورًا، بل بالعكس شهدت اشتراك الطيران الفرنسي في الحرب الصحراوية – المغربية لفائدة نظام الرباط في السبعينات والثمانينات». (الخبر: 02 أكتوبر 2003).

وتوصف منطقة المغرب العربي بالحديقة الخلفية لفرنسا، لذلك فسرت الخبر هذه المناورات بأنها تحمل عدة رسائل لأمريكا والبوليزاريو والجزائر، فلأمريكا يريد شيراك مثل جيسكار منذ حوالي 28 سنة، أن يقول بأن الجزائر المؤيد الأساسي للبوليزاريو، هي بلد يدخل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، وللبوليزاريو والجزائر تريد باريس التذكير بأن المغرب "المحمية الفرنسية" هو محور منطقة شمال غرب إفريقيا.

كما اقترح الرئيس الفرنسي شيراك سنة 2004، عقد قمة رباعية بين فرنسا وإسبانيا والمغرب والجزائر في جنوب إسبانيا، قصد بلورة تسوية سياسية للنزاع في الصحراء الغربية، وهو الاقتراح الذي رفضته الجزائر على أساس أنه يتجاهل الطرف الرئيسي في القضية : البوليزاريو، وهو ما يعني بأن فرنسا تتبنى نفس وجهة النظر المغربية.

هناك اختلاف بين التصريحات والتحركات الفرنسية، على هذا الأساس، ترى "الخبر" أن مواقف الدولة الفرنسية تعاكس في توجهاتها كافة التصريحات السياسية المعلنة: «إن الدبلوماسية الفرنسية، غالبًا ما ساهمت في حملة الضغوط الرامية إلى تغيير المواقف الجزائرية بخصوص

ملفات عديدة، وعلى رأسها الموقف الخاص بالصحراء الغربية، والتشديد على أن القضية تدخل في نطاق نزاع بين قوتين جهويتين، وجب تسويته عبر مفاوضات مباشرة بين الجزائر والرباط» (الخبر: 20 أكتوبر 2004).

2.2 – إسبانيا:

الموقف الإسباني من قضية الصحراء الغربية موقف غامض، لدرجة أن المغاربة أنفسهم يشكّكون في حقيقة هذا الموقف، خصوصًا مع تصريحات رئيس الحكومة الإسباني أثنار حول الموقف الإسباني، حيث يجدّد دعم بلاده كل متفاوض عليه بخصوص قضية الصحراء الغربية، ويؤكّد معارضته لأي تسوية مفروضة حول الصحراء (الخبر: 11 ديسمبر 2003).

لكن بعض التحركات الإسبانية توحي بتناقض بين تصريحات المسؤولين، وما يجري على أرض الواقع، حيث نقلت الخبر استنادًا إلى صحيفة إسبانية أن الحكومة الإسبانية منحت عربات قتال أمريكية حديثة بأسعار رمزية لنشرها على الحدود الجزائرية، وفي الصحراء الغربية (الخبر: 02 ماي 2005).

لذلك، فإن حسابات إسبانيا تنطلق من مخاوفها الجدية من عودة المغرب إلى رفع مطالب جديدة، وفق النوايا التوسعية للقصر الملكي للمطالبة بسبتة ومليلة.

وكان وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخيل موراتينوس، أكد تمسك مدريد بمخطط جيمس بيكر، وقال : «لن نكون مسؤولين ومتماسكين كدبلوماسيين إن لم نقل الرسالة نفسها في تندوف والرباط وباريس وواشنطن والجزائر» (الخبر: 04 أوت 2004).

وتعتبر أن التصريحات الإسبانية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن عجز التحركات الإسبانية الفرنسية التأثير على موقف الجزائر، مما يعني أن ما تسعى إليه إسبانيا عكس ما تصرح به.

ويوصف الموقف الإسباني بالغموض والازدواجية، وتورد الخبر على لسان البصري، وصفا لحالة الموقف الإسباني في كونها لم تغير موقفها أبدًا، ولكنها تؤديه بطريقة ذكية، لتتفادى المواجهة مع المغرب، في الوقت الذي تقول فيه إنها تتعاطف مع الشعب الصحراوي.

3.2 – الولايات المتحدة الأمريكية:

اقتصر الدور الأمريكي على ممارسة الضغوط من أجل إنهاء "الحرب الباردة" بين الجزائر والمغرب بسبب الخلاف حول الصحراء الغربية، ومما يؤكد الدعم الأمريكي للمغرب أن موافقة

واشنطن على صفقة أسلحة أمريكية بين إسبانيا والمغرب هو بمثابة «رسالة ردع موجهة للسلطات الجزائرية التي تدعم جبهة البوليزاريو» (الخبر: 02 ماي 2005).

وحول أطراف النزاع، فإنّ النظرة الأمريكية تعتبر أن القضية ثنائية بين الجزائر والمغرب، حيث أجرت "الخبر" لقاء مع مسؤول الخارجية الأمريكية قال أن بلاده «تشجع حوار رأب الصدع بين الجزائر والمغرب لإيجاد تسوية نهائية لقضية الصحراء الغربية» (الخبر: 28 أفريل 2005).

ويرى أستاذ العلوم السياسية محند برقوق أن علاقة الرباط بالولايات المتحدة الأمريكية يلعب فيها التطبيع مع إسرائيل وخدمة المصالح الغربية مع وجود لوبي مغربي في الكونغرس، الدور المتميز[235].

ويلخص عبد العزيز رحابي، سفير الجزائر الأسبق في إسبانيا، مواقف هذه الدول بقوله : «أن الدول الكبرى في مجلس الأمن، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مضافًا إليها إسبانيا تحمل نفس قناعة المغرب، من أن تنظيم استفتاء تقرير المصير سيؤدي بالضرورة إلى استقلال الصحراء الغربية، وهو ما تستبعده هذه الدول تمامًا، لأنّه في تقديرها قد يزعزع النظام المغربي، وبالتالي استقرار المنطقة ككل وحتى أوربـا»[236].

إذًا، فدوافع تحقيق مصلحة معينة ومكاسب على رأسها الاقتصادية هي التي تقف وراء دعم هذه الدول للمغرب :

منفعة ذاتية ← فرنسا إسبانيا المغرب ← تأييد

4.2 – ليبيا:

يساير الموقف الليبي الطرح المغربي، فضمن سياق الحديث عن وجود ضغوط تصل إلى حد التدخل المباشر من أطراف إفريقية وأخرى مغاربية، أدرجت "الخبر" ليبيا في مقدمة هذه الدول : «فليبيا المنهمكة في تزعم إفريقيا، قالت على لسان عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية

---

[235] - عن كلمة ألقاها الأستاذ أثناء تنظيم أسبوع الدولة الصحراوية بالجزائر في جويلية 2006.

[236] - الخبر الأسبوعي، من 23 إلى 29 أكتوبر 2004، عدد 295.

للوحدة الإفريقية أن قضية الصحراء الغربية "هي مشكلة جزائرية" وهي أهم عرقلة تقف في وجه تطوير الاتحاد المغاربي» (الخبر: 10 مارس 2001).

وتشير "الخبر" إلى أن ليبيا كانت تدعم البوليزاريو عسكريا وماديًا، قبل أن تتخلى عنه لتميل إلى الأطروحات المغربية، وأن تغير الموقف الليبي هو ضريبة ليبية للحصول على تأييد المغرب ودول صديقة له، لتزعم اتحاد لن يعمر طويلاً، كمشاريع القذافي التوحيدية الكثيرة السابقة.

كما أن ليبيا سعت إلى إدراج قضية الصحراء الغربية في جدول أعمال قمم الاتحاد المغاربي وهو المقترح الذي اعترض عليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولم توضح "الخبر" هدف ليبيا من وراء ذلك.

عمومًا، فالدافع الأساسي لليبيا هو الزعامة :

تزعم المنطقة ← ليبيا ← تأييد المغرب

المبحث الثالث : التأثيرات والحلول

1 – تأثير القضية الصحراوية:

لقد أثرت القضية الصحراوية سلبًا على العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، وانعكست تأثيراتها أيضًا على العمل المغاربي ككل.

1.1 – على الصعيد الثنائي:

تنظر "الخبر" إلى قضية الصحراء الغربية على أنها: «الخلاف الذي يسمم العلاقات الجزائرية – المغربية، ويظل هذا النزاع الذي يصنف كآخر حلقة من حلقات تصفية الاستعمار بعد حل مشكل تيمور الشرقية، يشكل أحد عوامل عدم الاستقرار ومؤشرًا للاحتقان الذي تعرفه العلاقات الثنائية» (الخبر: 08 فيفري 2003).

وبغض النظر عن موقف كلا البلدين من القضية، فالثابت بالنسبة للجريدة هو أن القضية عامل من عوامل توتر العلاقات الثنائية، وربما أهم عامل على الإطلاق، لدرجة يتزامن فيها ارتفاع وتيرة التوتر بين البلدين، كلما عرضت القضية على الأمم المتحدة، أو كلما صدر من الجزائر ما يؤكد موقفها من النزاع...

وهو أمر يقره الطرف المغربي : «أرجع ملك المغرب توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب.. إلى قضية الصحراء الغربية التي "سممت العلاقة بين البلدين" ولوثت الأجواء بينهما لأكثر من خمس وعشرين سنة» (الخبر: 25 جويلية 2001).

مظاهر هذا التوتر عديدة، أبرزها :

- التصريحات المتبادلة بين الطرفين: وهي كثيرة جدا على صفحات "الخبر"، وتتكرر بصورة واضحة، ومن مختلف المسؤولين، وأعلى القيادات : الرئيس الجزائري، الملك المغربي، وزراء الداخلية والخارجية، الأحزاب السياسية، الجمعيات...الخ. إضافة إلى تعليقات وسائل الإعلام، سواء الصحف المغربية من خلال ما تنقله "الخبر" عنها، أو الجزائرية أيضًا؛ "فالخبر" كعينة للدراسة، هي أيضًا لا تتردد في انتقاد الطرف المغربي، وأحيانًا بحدة بسبب أقوال أو مواقف معادية للجزائر.

- عرقلة التعاون الثنائي: إن إثارة المغرب بشكل مستمر لقضية الصحراء الغربية، خلال اللقاءات الثنائية أدى إلى حدوث بعض الخلافات، والتي كان من نتائجها أن دفعت مسؤولي البلدين إلى وقف مسار إنعاش العلاقات، والذي قاده وزيرا داخلية البلدين منذ نهاية سنة 2000.

وعلى الرغم من سلسلة اللقاءات المتبادلة بين مسؤولي داخلية البلدين، إلاّ أنّ تعقد الملفات واشتراط المغرب إدراج ملف الصحراء ضمن الملفات الثنائية، أثر بشكل كبير على وتيرة تقدم الأشغال، التي كان من المفروض أن تمهد لعقد قمة ثنائية بين الملك المغربي والرئيس بوتفليقة (الخبر: 16 مارس 2002).

وتعتبر "الخبر" أن أي تعاون بين البلدين مرهون بالقضية الصحراوية : «...وتبقى فصول أخرى للتعاون، كالتعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي الذي يفترض أن يكون بين البلدين، فيبدو أنها مرتبطة بالمشكل رقم واحد "القضية الصحراوية"» (الخبر: 19 فيفري 2000).

2.1 – على الصعيد المغاربي:

إن إصرار المغرب على إدراج القضية الصحراوية ضمن العلاقات الثنائية مع الجزائر، كان سببًا رئيسيًا في تجميد العمل المغاربي، وعرقلة جميع المساعي – خاصة الجزائرية – لعقد قمة مغاربية.

فجميع القمم التي يتم التحضير لها، ثم تلغى في اللحظات الأخيرة، يكون سببها المغرب، الذي يتخذ من التسوية الثنائية للقضية الصحراوية كذريعة للضغط على الجزائر، وعدم مشاركته في القمم المغاربية.

والأمثلة على ذلك عديدة : «...وبصدد الحديث عن مكمن العقدة في العلاقات الجزائرية المغربية، تجدر الإشارة إلى رد فعل مغربي متشنج نسف أو كاد في أواخر 1995 الاتحاد، عندما جمّد المغرب من عضويته في عهد رئيـس الحكومـة الأسبـق عبد اللطيف الفيلالي. آنذاك احتج المغرب على موقف الجزائر العضو الملاحظ من سعي المغرب لإجراء استفتاء تأكيدي "مغربية الصحراء"» (الخبر: 19 فيفري 2000).

وهناك العديد من التصريحات التي تؤكد هذا الطرح، فقد ذكر السيد بلعيد عبد السلام أن «أكثر ما يعيق تحقيق الوحدة بين دول المغرب العربي هو تباعد مصالح قيادات هذه الدول... وتظل مشكلة الصحراء الغربية التي سممت العلاقات الجزائرية المغربية مدة طويلة أهم هذه العقبات» (الخبر: 18 جوان 2002).

وحتى عن الجانب المغربي، مثلما صرح به وزير الخارجية محمد بن عيسى : «قضية الصحراء الغربية حاضرة في وجدان كل القادة المغاربيين، ولا يمكن وضعها جانبًا عندما نفكر في إعطاء ديناميكية لهياكل الاتحاد» (الخبر: 18 جوان 2002).

فكلّما كان التحضير جاريًا لعقد قمة على مستوى قيادات بلدان الاتحاد المغاربي، تصطدم جميع المحاولات «بالفصل الجديد في الخلاف الجزائري المغربي، غير أن أصعب المتاريس الواقفة في طريق الوحدة هو مشكلة الصحراء الغربية» (الخبر: 19 فيفري 2000).

التفسير المقدّم هو أن المغرب يسعى إلى إرجاع قضية الصحراء الغربية إلى الإطار المغاربي، بعد أن تحولت إلى قضية إفريقية ثم أممية على أساس أنها قضية تصفية استعمار.

إذًا فالكل متداخل : العلاقات الجزائرية المغربية، القضية الصحراوية والعمل المغاربي.

فالقضية الصحراوية سبب في توتر العلاقات الجزائرية المغربية، وهذا التوتر يؤثر سلبًا على العمل المغاربي :

قضية الصحراء الغربية ← توتر العلاقات الجزائرية المغربية ← تجميد العمل المغاربي

ولكن هل فعلاً يمكن اعتبار القضية الصحراوية أهم عقبة في طريق تنشيط العمل المغاربي؟ وأنّ حلّها سينهي حالة الجمود التي يعاني منها الاتحاد؟

في هذا الصدد يقول المحلل السياسي عبد النور بن عنتر: «...أما قضية الصحراء الغربية، فبالرغم من مركزيتها، فإن تسويتها لن تقود حتمًا إلى تنشيط الاتحاد المغاربي، ذلك أن معوقات هذا الأخير وديناميكيته السلبية مستقلة عن هذه القضية، ولا يمكن تفسير الضعف الكبير للتجارة البينية المغاربية بأزمة الصحراء الغربية، فماذا يمنع تطوير المبادلات بين تونس والجزائر وبين الجزائر وليبيا؟ تحميل هذه الأزمة ما لا تطيق هو وسيلة لتفادي النظر إلى الأمور كما هي في أرض الواقع»[237].

2 – الحلول المقترحة لتطوير العلاقات الثنائية:

لا يقتصر التباين بين الجزائر والمغرب على مستوى المواقف من القضية الصحراوية وحسب، وإنّما يتعدّى ذلك إلى كيفية معالجة هذه القضية، وغيرها من الملفات العالقة بين البلدين.

ترتكز الرؤية الجزائرية في تسوية الخلافات العالقة بين البلدين على ضرورة تجنيب العلاقات الثنائية كل التوترات التي قد يحملها تطور ملف الصحراء الغربية.

---

237 - عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي بين الواقع والافتراض**، مرجع سبق ذكره.

وتطالب الجزائر لحل المشاكل العالقة، وضع لجان مشتركة بين البلدين : أربع لجان تتناول القضايا الأمنية، السياسية، حركة وتنقل الأشخاص، والقضايا الاقتصادية. حيث تتكفل بمعالجة كل الملفات التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين، على أن ترفع هذه اللجان تقاريرها إلى وزراء البلدين ثم إلى مسؤولي حكومة البلدين.

وهو طرح يرفضه المغرب على أساس أن المطلوب دفع سياسي كبير، من شأنه أن يؤثر إيجابًا على عمل أي لجنة مشتركة، والمقصود هو عقد لقاء قمة بين قائدي البلدين أولاً، للاتفاق حول المسائل العالقة، ثم انطلاق أعمال اللجان المشتركة وفق ما اتفق عليه "الرئيس والملك".

ويهدف المغرب من وراء ذلك إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي مع الجزائر بشأن القضية الصحراوية، والذي إذا تمّ التفاهم حولها سيؤدي ذلك إلى تسهيل عمل اللجان المشتركة، وهو ما يؤكده تصريح الملك المغربي من أنه: «إذا لم يتم التحادث مع الجزائر عن الحل بصفة منطقية ودون مواربة فإنه يتعذر إيجاد الحل» (الخبر: 22 جوان 2000). رغم أن الجزائر تؤكد دائمًا على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وفق لوائح الأمم المتحدة. من هذا المنطلق فهي ترفض الطرح المغربي.

كلا الطرفان متفقان على أن القضية الصحراوية سبب هام لتوتر العلاقات، لكنهما يتناقضان في وجهة نظرهما لحل هذه القضية ولباقي الملفات العالقة، فبينما تؤكد الجزائر على ضرورة إبعاد القضية عن مسار العلاقات الثنائية، يدعو المغرب إلى حلّها مع الجزائر.

موقف الجريدة واضح من القضية الصحراوية، تبرزه وتحرص على التأكيد عليه في معظم المقالات والتقارير حول الموضوع، فهو نفسه الموقف الرسمي الجزائري، لكن لم تقدم تحليلاً أو تعليقًا حول تعارض أولوية الطرفين بشأن عمل اللجان المشتركة وعقد لقاء قمة. رغم أنّه عنصر هام في تحديد مسار العلاقات الثنائية، وبالتالي فهناك فارق في طريقة المعالجة الإعلامية بالنسبة للصعوبات والعراقيل والمشاكل التي تؤثر سلبًا على العلاقات الثنائية، والتي تحظى بمساحة تناول واسعة، وبالتحليل والتعليق، بينما الأمور المتعلقة بكيفية حل هذه المشاكل، وآفاق تطوير العلاقات مستقبلاً لا تكاد تلقى أي اهتمام من حيث التحليل، فإذا تم ذكرها تكون غالبًا كخاتمة للتقارير دون إبداء تعليق حولها.

ورغم كل التأثيرات السلبية التي أفرزتها القضية الصحراوية، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من وجود محاولات لتحسين العلاقات والتخفيف من حدة التوتر القائم بسبب هذا الموضوع، يبرز ذلك من خلال مضمون البرقيات التي يتبادلها قائدي البلدين في مناسبات معينة، وكذا بعض التصريحات

الصادرة عنهما، أو عن مسؤولين آخرين، كتصريح الوزير الأول المغربي عبد الرحمن اليوسفي بأن : «الرباط والجزائر بإمكانهما إقامة علاقات طبيعية رغم الخلاف بين البلدين حول القضية الصحراوية... بالإمكان أن تكون بيننا علاقات عادية أو شبه عادية رغم وجود هذا الملف... مشكل الصحراء الغربية لم يمنع، رغم أننا وددنا ألا يكون هذا المشكل، من أن تكون بين البلدين علاقـات طبيعيـة لمـدة سنوات» (الخبر: 21 فيفري 2000). وهو الأمر الذي فُسر على أنّه رسالة نية من المغرب في فصل ملف الصحراء الغربية عن العلاقات الثنائية.

وأيضًا ما ساقته "الخبر" حول اتفاق بين الجزائر والمغرب، خلال لقاء قائدي البلدين، على هامش القمة العربية المنعقدة بالجزائر سنة 2005، على ضرورة تحييد النزاع حول الصحراء الغربية عن مسار ترقية وتعزيز العلاقات الثنائية بشكل كامل : «...وتقرر في هذا الشأن، أن تكف الدبلوماسية المغربية عن الاتّهامات المتكررة ضد السلطات الجزائرية، حول مزاعم مسؤولياتها في دعم جبهة البوليزاريو وتردي أوضاع الأسرى المغاربة في مخيمات اللاجئين بتندوف» (الخبر: 04 أفريل 2005). مما يعني أن المغرب هو المتسبب الرئيسي في تدهور العلاقات الثنائية، وهو ما يؤكده إدريس البصري، وزير الداخلية المغربي السابق، حيث صرّح في أحد الاستجوابات بأنّ «المغرب هو المسؤول عن حالة التدهور الذي تشهده العلاقات الجزائرية المغربية» (الخبر: 23 مارس 2005).

لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذه التصريحات والمواقف ذات الطابع الإيجابي قليلة جدا، إن لم نقل يندر الحديث عنها من خلال جريدة الخبر، وبالمقابل تكثر التصريحات العدائية من كلا الجانبين، خصوصًا المغربي.

3 – تقييم المسعى المغربي:

أثناء سعي المغرب لتحقيق هدفه، نجح في بعض الإنجازات، وفشـل في أخـرى. من النجاحات التي حققها في قضية الصحراء الغربية، قبول مجلس الأمن الدولي رغبة المغرب في إدراج ما يسمى بـ "الحل الثالث" في الصحراء الغربية، متخليا تدريجيًا عن مبدأ تقرير المصير الذي طالما تشبثت به منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1966 في إطار تصفية الاستعمار، فالمغرب حقق نقاطًا مهمة، بتواطؤ عربي وغربي وخاصة فرنسي، (الخبر: 13 أوت 2001).

يضاف إلى ذلك نجاحه أمام الدبلوماسية الجزائرية التي تعثرت في الأمم المتحدة، واعتبرت "الخبر" ذلك نكسة لم تعرفها الجزائر منذ اندلاع النزاع حول الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة

البوليزاريو سنة 1975. وهذا عندما أبدى أغلبية أعضاء اللجنة الأممية الرابعة تحفظاتهم عن دعم مشروع اللائحة التي تقدمت بها الجزائر ولم تنجح إلا في استقطاب دعم 52 دولة فقط من مجموع 191 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واعتبر السفير المغربي بالولايات المتحدة الأمريكي ارتفاع نسبة الامتناع انتصارًا كبيرًا لسلطات بلاده.

لكن وجهة نظر "الخبر" لا تتوافق مع ما ورد في حوار مع مندوب الجزائر الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة عبد الله باعلي الذي اعتبر أن الأمر عاديًا. حيث قال : «لا يمكن أن نفهم من خلال الامتناعات أن هناك تأييدًا للمغرب، لقد امتنعت الكثير من الدول بسبب انعدام الإجماع وليس هناك قراءة أخرى» (الخبر: 20 أكتوبر 2004).

في حين أن أهم "نكسة" تعرض لها المغرب هي عندما رفض المستشار القانوني للأمم المتحدة عام 2002 لجوء حكومة عبد الرحمن اليوسفي إلى منح رخص استغلال النفط في الصحراء الغربية لشركة فرنسية وأخرى أمريكية، «مما وضع حدا لأطماع المغرب في ثروات الصحراء، بعد أن حرك جهازه الدبلوماسي طيلة 18 شهرًا من أجل إقناع المجموعة الدولية بجدوى أطماعه في المنطقة» (الخبر: 28 فيفري 2002). وفوق هذا أكّد المستشار الأممي على أن المغرب قوة مستعمرة لا تخول له هذه الصفة التصرف في ثروات الإقليم الصحراوي المعني بتصفية الاستعمار، وقد علقت "الخبر" على ذلك بقولها : «...وقد أثارت هذه "الفتوى" ثائرة المغرب الذي اعتبرها إيذانًا بفشل سياسته الهادفة إلى إقناع مجلس الأمن والمجموعة الدولية بضرورة إرغام البوليزاريو بقبول مقترح "الاتفاق الإطار" الذي يعني "اندماجًا مبرمجًا" للصحراء الغربية في المملكة المغربية».

إن نتائج السعي التي تندرج ضمن المهمة التمجيدية لم تحقق الهدف الأساسي منها وهو تجسيد فكرة مغربية الصحراء، ما دام أن المغرب بقي في حالة انفصال عن موضوع القيمة : الصحراء الغربية، وما دام أنّه لم ينجح في إقناع الجزائر بقبول التفاوض معه حول القضية.

خاتمــــة

خاتمة :

بعد تحليل موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر بناءً على الإشكالية المحددة، ووفق التساؤلات المدرجة، توصلنا إلى ما يلي :

- حول مدى اهتمام جريدة الخبر بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية :

من حيث الموقع توصّلنا إلى أن الموضوع غالبًا ما يدرج على واجهة الصفحة الأولى، بحيث يكون محل عنوان رئيسي، ومعظم المواضيع تكون مرفقة بالصور، فعوامل الإبراز في النشر قد وظفت بشكل واضح من طرف جريدة الخبر لدى تطرقها للموضوع، لكن هذا الاهتمام بالصورة، كان كميًا أكثر منه نوعيًا، لأن أغلب الصور إما بدون مصدر، أو من الأرشيف، بحيث لا تكون متزامنة مع الحدث، ودون إرفاقها بتعليق يقدم قيمة مضافة لها.

بالنسبة للأنواع الصحفية، وبالنظر إلى الطبيعة الإخبارية للجريدة، اعتمدت "الخبر" بنسبة كبيرة على التقارير التي تمكن المحرر من الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، كما تسمح ببروز شخصيته وإيراد أحكامه. ثم يأتي في الدرجة الثانية الخبر والمقال، في حين أن الأنواع الصحفية الأخرى وُظفت بنسب ضئيلة.

أما المصادر، استندت "الخبر" بصورة أساسية إلى مصادرها الخاصة؛ فتقريبًا كل التقارير والأخبار..، تحمل توقيع صحفيي الجريدة، سـواء الدائميـن، أو المراسليـن، أو المبعوثين.

وحول المصادر التي يستقي منها صحفيو الجريدة معلوماتهم حول الموضـوع، فإن الطابع الرسمي ميز هذه المصدر، ومن مستوى عالي : رئيس الجمهورية الجزائرية، ملك المغرب، وزراء الداخلية والخارجية لكلا البلدين...، مما يعطي مصداقية للأخبار والمعلومات. ولاحظنا تنوعًا في هذه المصادر سواء الرسمية أو غير الرسمية، مع حضور واضح للصحافة المغربية كمصدر من المصادر المستخدمة.

وعليه يمكننا القول أن "الخبر" اهتمت بموضوع العلاقات الجزائرية المغربية، خصوصًا من حيث عوامل الإبراز، المصادر، مع الحضور القوي للتقارير من حيث الأنواع الصحفية، في حين خضع توظيف الصورة الصحفية للمعيار الكمي.

بالنسبة للدلالات التي تحملها العناوين، فإن الصورة النمطية ميزت صياغة هذه العناوين، من حيث الفاعلين، والأفعال المسندة إليهم.

أما مركز الاهتمام في الصورة الصحفية، فتمحورت أساسًا حول الشخصيات جزائرية أو مغربية، فالشخصية عنصر مفتاحي في هذه الصور.

• حول فترات الحضور والغياب، نلاحظ تباينًا في ذلك، حيث سجل الموضوع أعلى نسبة حضور له أثناء السداسي الثاني لسنة 2004، ثم السداسي الأول لسنة 2005، كلا الفترتين شهدتا أحداثا عديدة : قراري إلغاء التأشيرة، تأزم العلاقات بسبب القضية الصحراوية، القمة الثنائية بين قائدي البلدين. ويكاد يغيب الموضوع عن فترات أخرى، كالسداسي الثاني لسنة 2000، والسداسي الأول لسنتي 2003 و 2004.

إن تناول موضوع العلاقات الجزائرية المغربية لا يتم بصفة منتظمة، أو دورية، فهو يخضع لطبيعة التطورات التي تطرأ على صعيد العلاقات الثنائية.

• بالنسبة للقضايا والملفات الأساسية والثانوية المشكلة للموضوع، نلاحظ أولاً تنوع هذه الفئات بحيث شملت جوانب مختلفة من الموضوع، والتي تكررت بصور متباينة من فئة لأخرى، وحتى بين عناصر الفئة الواحـدة. وعلى هـذا الأسـاس – التكرارات -، قسمنا الفئات إلى أساسية وثانوية، وإن كان معيار التقسيم نسبي بين بعض الفئات. مع الإشارة إلى أن موضوع الصحراء الغربية استثنيناه من هذا التقسيم لأنه الموضوع الأكثر أهمية.

فيما يتعلق بالفئات الأساسية توصلنا إلى ما يلي :

• في موضوع الاقتصاد، ركزت "الخبر" على عنصر التهريب الذي تناولته بصورة مفصلة مبينة آثاره السلبية على الجانب الاقتصادي، وأيضًا على صحة المواطن، وأنّ المتضرر الأكبر في هذه العمليات الجزائر مقارنة بالمغرب. في حين أن التبادل الاقتصادي بين البلدين لا يكاد يذكر إلى غاية أواخر سنة 2004، أين تحدثت عن انتعاش في التبادل الاقتصادي وتنشيط اللجان المشتركة بين البلدين.

• موضوع الأمن تضمّن عناصر متناقضة؛ فمن جهة اتهامات متبادلة بين الطرفين : فالمغرب يتهم الجزائر بالوقوف وراء تفجيرات أحد الفنادق المغربية، في حين أنّ الجزائر اتهاماتها متعددة للمغرب بالتساهل مع الجماعات الإرهابية بالمناطق الحدودية، بل في بعض الأحيان اتهامات بدعم هذه الجماعات لتحقيق أهداف معينة. وبالمقابل جهود مبذولة بين الطرفين للتعاون من أجل مكافحة هذه الظاهرة، ولكن "الخبر" ركزت على عنصري الاتهامات المتبادلة أكثر من عنصر التعاون لمكافحة الإرهاب.

• موضوع العلاقات الثنائية من المواضيع القليلة التي برز فيها الاتجاه الإيجابي، حيث أولت "الخبر" اهتمامًا واضحًا باللقاءات الثنائية التي تجمع مسؤولي البلدين، أو التي يفترض أن تحدث، خاصة على مستوى القمة، كونها تساعد على تقريب وجهات النظر، وتحسين العلاقات، لتخلص إلى أن العديد من اللقاءات يتم التحضير لها دون أن تحدث، وإن حدثت، فبدون تأثيرات فعلية، باستثناء اللقاء الذي تم سنة 2005 على هامش أشغال القمة العربية بالجزائر، والذي كانت له نتائج إيجابية، أهمها : إلغاء الجزائر التأشيرة على المغاربة.

• تضمن موضوع اتحاد المغرب العربي عرضًا متوازنًا بين عنصريه : عرقلة العمل المغاربي وتفعيله. وفي تحليلها للموضوع تؤكد "الخبر" على أن المغرب هو المتسبب الرئيسي في عرقلة جهود تفعيل اتحاد المغرب العربي بسبب ربطه للموضوع بقضية الصحراء الغربية، في حين أن الجزائر تعمل جاهدة على الفصل بين الموضوعين، وتسعى لعقد قمة مغاربية، لكن في كل مرة تفشل في تحقيق ذلك بسبب تعنّت الطرف المغربي.

• تناولت "الخبر" في موضوع الحدود عنصر ترسيم الحدود، هذا المطلب الذي لازال المغرب يطرحه لحد الآن، وكلما تثير جمعية أو وسيلة إعلام مغربية الملف، إلا وتسارع الخبر للرد والاستنكار، حيث ترى أن المغرب يستغل هذا الملف كورقة ضغط يلوح بها في كل مرة تتأزم الأوضاع بين البلدين، رغم أنه قد سُوي من الناحية القانونية.

أما فيما يتعلق بالحدود المغلقة، فركزت "الخبر" على الاختلاف في وجهات النظر بين البلدين؛ ففي الوقت الذي يسعى المغرب إلى إقناع الجزائر بفتح الحدود، تصرّ هذه الأخيرة على ضرورة دراسة جميع الملفات بدون استثناء بما فيها ملف الحدود لارتباطه بمشكل التهريب والجماعات المسلحة.

أما الفئات الثانوية، فنسجل ما يلي :

• موضوع التأشيرة لم يسجل حضورًا يذكر طيلة السنوات الأربع الأولى من المجال الزمني للدراسة، ليبرز بقوة خلال السداسي الثاني من سنة 2004 وسنة 2005. تزامن ذلك مع إصدار المغرب لقرار إلغاء التأشيرة على الجزائريين، والذي لم يعقبه رد فعل مماثل ومباشر من الجانب الجزائري – كما كان متوقعًا – إلا بعد 08 أشهر، وهو القرار الذي اعتبرته "الخبر" تنازلاً من الجزائر لأحد أهم مطالبها، لأنّها كانت تشدد في كل مناسبة على أن الملف سيتم النظر فيه ضمن

اللجان المشتركة بين البلدين. والقرار الجزائري بإلغاء التأشيرة على الرعايا المغربيين اعتبر أحد أهم النتائج المترتبة عن لقاء القمة بين قائدي البلدين في مارس 2005.

• موضوع التوازن العسكري يطرح كلما ترتفع وتيرة التسلح في أحد البلدين، فالمخاوف لازالت قائمة، على خلفية المواجهتين المباشرتين في الستينات والسبعينات، لذلك بقي هذا الهاجس قائمًا في حالات التوتر الشديد على الأقل من طرف وسائل الإعلام، ومثلما تنقل "الخبر" مخاوف وسائل الإعلام المغربية من التسلح الجزائري، تعبر هي الأخرى عن قلقها عندما يقوم المغرب بتحديد ترسانته أو إبرام صفقات عسكرية، فتطرح تساؤلات حول الهدف من ذلك، وتربطه بوضعية العلاقات الثنائية بين البلدين.

• أما موضوع الوساطة، فقد تحدثت الخبر عن نوعين من الوساطة : عربية وغربية، حيث حاولت أطراف عديدة التدخل لتقريب وجهات النظر بين الجزائر والمغرب، خاصة في حالات التوتر الشديد. وغالبًا ما تورد "الخبر" موقفي الجزائر والمغرب المتناقضين من موضوع الوساطة، ففي حين ترفض الجزائر كلية أية وساطة، وتحبذ اللقاءات المباشرة، وتشكيل لجان لدراسة الملفات العالقة، يرحب المغرب بتلك الجهود، ويسعى أحيانًا لطلب الوساطة من دول أخرى مثلما حدث مع إسبانيا.

• فيما يتعلق بموضوع الهجرة السرية، والذي يعتبر حلقة أخرى من حلقات التوتر في العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، بسبب الاتهامات المتبادلة بينهما، فإنّ "الخبر" لم تولي أهمية لهذا الموضوع، لكنها نقلت وقائع لحالات متفرقة حدثت، كما تطرقت إلى مساعي البلدين في إطار إفريقي ومتوسطي لمعالجة الظاهرة والتصدي لها.

• بالنسب لموضوع الصحراء الغربية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية، فقد خصته "الخبر" باهتمام واسع. وبين العنصرين : قضية ثنائية، وهو الطرح المغربي، وقضية أممية : الطرح الجزائري، يظهر التباين جليًا بين موقفي البلدين من الموضوع.

ترى "الخبر" أن المغرب من خلال إصراره على ضرورة إيجاد حل للقضية الصحراوية مع الجزائر، هو المتسبب الرئيسي في تدهور العلاقات الثنائية، لأنه يربط حل جميع القضايا والملفات العالقة بينه وبين الجزائر بهذه القضية، وهو ما يعطل مسار تطوير العلاقات.

وموقف "الخبر" من القضية الصحراوية هو نفسه الموقف الرسمي للدولة الجزائرية، أي أنّها قضية تصفية استعمار من صلاحيات الأمم المتحدة. وأنّ الجزائر طرف مهتم بالقضية وليس طرفًا مباشرًا فيها، لأن البوليزاريو هو الطرف المعني الذي يستوجب على المغرب مفاوضته.

وتقف "الخبر" موقفًا معارضًا لطروحات المغرب حول هذا الملف، وحول سياسته المنتهجة ضد الجزائر، والتي لم ينجح من خلالها في تحقيق هدفه، وهو إرغام الجزائر على الدخول معه في مفاوضات حول هذا الملف، لأن ذلك سيسهل – في نظره – من معالجة القضية بما يخدم مصالحه. في حين تقدم الجزائر على أنّها ثابتة في مواقفها، متمسكة بمبدأ مساندة الشعوب في تقرير المصير، الذي يعد مبدأ أساسي في سياستها الخارجية، لا تقبل المساومات والضغوطات التي يمارسها المغرب ضدّها والتي ترد عليها بطرق دبلوماسية.

- الاتجاه العام للمعالجة : غلب عليه الطرح المحايد، حيث حاولت "الخبر" توخي الحياد في معالجتها للموضوع، تجلّى ذلك خصوصًا في الأخبار، التقارير، والروبورتاجات. أما القضايا التي تعبر فيها عن اتجاهها، فمعظمها ذات طابع سلبي، وهذا راجع بالدرجة الأولى لتعدد المسائل الخلافية بين البلدين، ومعارضة "الخبر" الطرح المغربي في العديد منها، مما يجعلها تتبنى موقفًا سلبيًا، وخصوصًا لدى ردّها على الحملات السياسية والإعلامية المغربية الموجهة ضد الجزائر.

أما الاتجاه الإيجابي، فاقتصر بروزه بصورة ملحوظة في فئة اللقاءات الثنائية، في حين أنه ينعدم في فئات أخرى، كالأمن، التوازن العسكري، الهجرة السرية.

ولإقناع القارئ بموقفها من الموضوع، تتبنى "الخبر" أسلوبين أساسيين في سياق البرهنة، يتكرران بصورة واضحة هما :

- الحجج التاريخية : تنطلق "الخبر" من فكرة أن المغرب هو المتسبب الرئيسي في تدهور العلاقات الثنائية، لذلك تستند إلى أحداث تاريخية : حرب الرمال 1963، فرض التأشيرة 1994، تجميد العمل المغاربي 1995، وتربطها بالسياق الآني للتطورات لتدعيم فكرتها.

- المقابلة : بين مواقف وتصريحات الطرفين، والتركيز على الجانب التناقضي بينهما، كدعوة الجزائر إلى تفعيل العمل المغاربي، مقابل إصرار المغرب على مقاطعة القمم المغاربية. هذا الأسلوب يعزز الصورة النمطية حول دور كل منهما، ويرسخ الفارق بينهما.

وقد أمكننا استخلاص مجموعة من المؤشرات، اعتبرناها معالم أساسية محددة لمعالجة "الخبر" موضوع العلاقات الجزائرية المغربية :

1 – التضخيم : ونعني به المبالغة التي تتجاوز حدود الإثارة، لأن عنصر الإثارة مطلوب في العمل الإعلامي، لجذب انتباه القارئ، وهو من أساسيات التنافس الإعلامي.

لكن التضخيم هو المبالغة في تصوير الحدث، كأن لا يعكس العنوان المضمون : عنوان يتحدث عن حرب وشيكة بين الطرفين، في حين أن المضمون يتناول حملات إعلامية.

أو يتم الجمع بين أحداث ضمن سياق غير مترابط : إدراج تقرير حول ارتفاع نفقات التسلح في كلا البلدين، ضمن سياق الحديث عن التحضير لأشغال قمة مغاربية.

أو التركيز على أمور هامشية وثانوية : وفي هذا الصـدد يقـول بيار نورا (Pierre NORA) : «وسائل الإعلام تحول إلى أفعال، ما كان يمكن أن يكون مجرد كلمات في الهواء، إنها تعطي للخطاب، للتصريح، للندوة الصحفية الفعالية الرسمية للسلوك»[238].

2 – النمطية : في تقديم الأحداث، خصوصًا فيما يتعلق بالأطراف الفاعلة؛ حيث تحتل نفس المواقع غالبا، فالمغرب هو الذي "يصنع الحدث" : يبادر بالفعل، والجزائر تقدم على أساس أنها "الضحية" : التي يقع عليها الفعل.

ومعظم الأفعال المسندة إلى الطرف المغربي سلبية، تحمل قيمًا عدائية، في حين الأفعال ذات الدلالات الإيجابية، كالدعوة إلى الحوار والتهدئة، فهي غالبًا للطرف الجزائري.

ويطبع تصوير العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، التوتر واللاستقرار.

2 – التوازن : من حيث الاستناد إلى مصادر مختلفة من الجانبين، فمثلما تقدم وجهة النظر الجزائرية، تحرص "الخبر" على تقديم الموقف المغربي بكل وضوح، حتى وإن كانت تعارضه، فإنها توازن بين وجهتي نظر الطرفين من مختلف المسائل والملفات العالقة، لتقدم صورة كاملة عن الحدث للقارئ، ثم تعلق عليه مبدية موقفها وفق ما يقتضيه النوع الصحفي.

ولكن، هذا لا يجعلنا نغفل السياق الذي ترد ضمنه هذه التصريحات.

هذه أهم المعالم التي استخلصناها بعد تحليل موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر خلال الفترة الزمنية 2000 – 2005.

---

238 - Extrait de : ADIMI (Ahmed), op.cit, p357.

المراجـع

قائمة المراجع

I – المراجع باللغة العربية :

أ – الكتب :

1 – إبراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

2 - أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعـلام والاتصـال**، الجزائـر، ديـوان المطبوعات الجامعية، 2003.

3 – أحمد بوطالب، **المنهج السيميائي من النظرية إلى التطبيق،** الجزائـر، دار الغـرب للنشـر والتوزيع، 2005.

4 – أحمد رشدي طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية : مفهومه، أسسه، اسـتخداماته،** القاهرة، دار الفكر العربي، 1987.

5 – إسماعيل علي سعد، **الرأي العام بين القوة والإيديولوجية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1988.

6 – إسماعيل معراف قاليه، **الإعلام حقائق وأبعاد**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

7 – بهجت قرني، علي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**، ط1، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

8 – حلمي خضر ساري، **صورة العرب في الصحافة بريطانية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

9 – راسم محمد الجمّال، **مقدّمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية**، مركز جامعة القاهرة، 1999.

10 – ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

11 – رشيد بن مالك، **مقدمة في السيميائية السردية**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2000.

12 – رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، ط1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999.

13 – السعيد بوطاجين، **الاشتغال العاملي**، ط1، الجزائر، منشورات الاختلاف، 2000.

14 – سمير محمد حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي**، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1995.

15 – سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام : الأسس والمبادئ**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1976.

16 - السيد أحمد مصطفى عمر، **البحث الإعلامي: مفهومه وإجراءاته ومناهجه**، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس.

17 – السيد يسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

18 – طاهر سعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو**، ط1، دمشق، دار المختار، 1998.

19 – عاصم الدسوقي، **البحث في التاريخ : قضايا المنهج والإشكالات**، ط1، بيروت، دار الجيل، 1991.

20 – عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

21 – عبد العالي رزاقي، **الخبر في الصحافة، الإذاعة، التلفزة والانترنيت**، سلسلة الإعلامي المحترف، الجزائر، دار هومة، 2004.

22 - عبد القادر طاش، **الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي**، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 1995.

23 – عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الإقليمي العربي**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، 2002.

24 - علي الباز، **العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية والرأي العام**، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

25 – على هارون، **مذكرات اللواء خالد نزار**، الجزائر، منشورات الخبر.

26 – عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

27 – عواطف عبد الرحمن، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، 1982.

28 – فاروق أبو زيد، ليلى عبد المجيد، **فن التحرير الصحفي**، القاهرة، مركز القاهرة للتعليم المفتوح، 2000.

29 – فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، **قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية**، ط1، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1983.

30 – لطفي ناصف، **الأخبار الصحفية**، مصر، مطبعة التيسير، 1988.
31 – ليونارد راي تيل، رون تايلور، **مدخل إلى الصحافة: جولة في قاعـة التحريـر**، ترجمـة حمدي عباس، ط1، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990.
32 – مارسيل ميرل، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1986.
33 – مارلين نصر، **صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
34 – مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ط4، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الأول، 1988.
35 – محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1979.
36 – محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1997.
37 – محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2000.
38 – محمد عبد الحميد، السيد بهنسي، **تأثيرات الصورة الصحفية**، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2004.
39 – محمد السلوى أبو عزام، **أسرار وحقائق عن علال الفاسي**، ط1، دار الرشاد الحديثة، 1981.
40 – محمد نصر مهنا، **الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996.
41 – ملفيـن ل. ديفليـر، ساندرابـول روكيتـش، **نظريات وسائل الإعلام**، ترجمـة: كمال عبد الرؤوف، ط5، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2004.
42 - نعوم تشومسكي، **السيطرة على الإعلام**، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2000.
43 – نصر الدين العياضي، **اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

44 – نصرالدين العياضي، **مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفي**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1994.
45 – نورالدين بليبل، **فن الكتابة الصحفية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
46 – **الحسن الثاني ملك المغرب انبعاث أمة**، الرباط، المطبعة الملكية، الجزء التاسع والثلاثـون، 1994.

ب – المقالات والدوريات :

1 – أحمد دياب، (**المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء**)، مجلة السياسة الدولية، جانفي 2005، عدد 159.
2 – حسين بوقارة، (**إتحاد المغرب العربي: بين الواقع والآفاق**)، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد الثاني، الجزء الأول، 1996.
3 – حسين بوقارة، (**إتحاد المغرب العربي: بين الواقع والآفاق**)، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد الثاني، الجزء الثاني، 1996.
4 – حسين بوقارة، **(السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي)**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد الثاني، 2002-2003.
5 – عبد الله بوجلال، (**دور الإعلام في تشكيل الرأي العام**)، حوليات جامعـة الجزائـر، ديـوان المطبوعات الجامعية، 1992، العدد 06، الجزء الأول.
6 – عبد النور بن عنتر، (**الأبعاد التاريخية والثقافية في الأزمة الجزئرية، الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري)**، ندوة لندن 1999، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2004.
7 – عزي عبد الرحمن، **(تحليل المضمون ومسألتا الصدق والثبات)**، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، العدد 3، 1989.
8 – زهير إحدادن، (**مساهمة الإعلام في بناء وحدة المغرب العربي الكبير)**، حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 6، الجزء الأول، 1991.
9 – سمير لعرج، **(القيم الإخبارية والعوامل المؤثرة فيها)**، المجلة الجزائرية للاتصال، الجزائر، دار الحكمة، العدد 15، 1997.
10 – مصطفى صايج، **(حسابات جارنا الملك في الصحراء الغربية)**، يومية الأحداث، 10 ماي 2006.

11 – محمد عابد الجابري، (**فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 11، 1986.

جـ – الرسائل الجامعية :

1 – أحسن العايب، **البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائـر الإقليميـة منـذ 1962**، رسـالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1993.

2 – أحمد شوتري، **صحافة الأطفال في الجزائر،** دراسة في تحليل المضمون، رسالة ماجسـتير، معهد علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1984.

3 – إسماعيل مرازقة، **الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعدديـة السياسـية والإعلاميـة**، رسالة ماجستير، قسم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعـلام جامعـة الجزائـر 1996.

4 – عبد السلام قريقة، **دور الجزائر في إطار لمغرب العربي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

5 – سعيدات الحاج عيسى، **العلاقة بين السلطة السياسية والإعلاميين في الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001.

6 – مصطفى صايج، **تطور العلاقات الجزائرية – المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1995.

د – الدستور والقوانين :

1 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص وثيقة المشروع النهائي لدستور 89، العدد 08، الموافق لـ 1989/02/22.

2 – القانون رقم 02/82 المتعلق بقانون الإعلام، المؤرخ في 03 فيفري 1982.

3 – القانون رقم 07/90 المتعلق بقانون الإعلام، الجريدة الرسمية، العدد 14، 1990.

هـ - التقارير :

1 – المرصد الوطني لحقوق الإنسان، **التقرير السنوي 1999**، الجزائر، 2000.

2 - مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية، **حالة المغرب، التقرير السنوي 1997 – 1996**، الجزائر، مطبعة النجاح الجديد، 1998.

II – المراجع باللغة الفرنسية :

a – Ouvrages :

1 – BALLE (Francis), **Mythes et réalités de la liberté de la presse**, Encyclopédie universelle, volume 18, Paris, 1990.

2 – BALTA (Paul), **Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, Alger, Edition Laphomic, 1990.

3 – Centre El Khabar des études internationales, **La notion de la diffamation dans les Médias,** Alger, Edition El Khabar, 2003.

4 – COURTÉS (Joseph), **Sémiotique narrative et discursive,** ed n°1, France, Hachette livre, 1993.

5 – DE BONVILLE (Jean), **L'analyse de contenu des medias, de la problé-matique au traitement statistique**, Bruxelles, De Boeck Université, 2000

6 – FAMERY (Pascal), LEROY (Philippe), **Réaliser un journal d'information**, France, Edition Journal, 1996.

7 – GERVEREAU (Laurent), **Voir, comprendre, analyser les images**, Paris, Edition la Découverte, 1994.

8 – GUILLERY (Bernard), **La réconciliation Algéro-Marocaine**, Défense Nationale, juillet 1988, Vol. 44.

9 – LAURENT (Eric), **Mémoire d'un Roi: Hassan II**, Paris, Edition Plon, 1993.

10 – Ministère des affaires étrangères Algérien, **Les données historiques du problème frontalier Algéro - Marocain**, 1964.

11 – SEGURA IMAS (Antoni), **La question du Sahara dans la dynamique géopolitique du Maghreb**, in Confluences Méditerranée : Transition politique au Maroc, Edition L'Harmattan, Automne 1999, n°31.

12 – SIBONI (Alain), **Le grand guide du Maroc**, Bibliothèque du voyageur, Edition Gallimard, 1990.

b – Thèses :

1 – ADIMI (Ahmed), **La montée de l'islamisme à travers la presse périodique française de 1978 à 1992**, thèse de doctorat, université Stendhol-Grenoble III, Sciences de l'information et de communication, 1994, 411p.

2 – CHAOUCHE RAMDANE (Zoubir), **l'Algérie à travers la presse française et algérienne de gauche de 1945-1955**, thèse de doctorat de spécialité ($3^{ème}$ cycle) ; sciences de l'information, université de droit d'économie et de sciences sociales de Paris II, 1979, 950p.

c – Périodique :

– Jeune Afrique, du 1^{er} au 7 juin 1999, N°2003

d – Rapport :

– **Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, CNRS Edition, 1970.**

e – Sites :

1 – www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/08/08-14-9htm
2 – http://www.aljazeera.net/in-depth/western_desert_crisis/2003/05/05-8-2htm.
3 – www.Elkhabar.com.

ا الملاحــق

ملحق رقم 1

جدول رقم (33) : أعداد الخبر المتعلقة بعينة الدراسة.

رقم	تاريخ	العدد
1	03 جانفي 2000	2751
2	14 فيفري 2000	2786
3	19 فيفري 2000	2790
4	20 فيفري 2000	2791
5	21 فيفري 2000	2792
6	24 فيفري 2000	2795
7	03 أفريل 2000	2827
8	04 أفريل 2000	2828
9	15 جوان 2000	2888
10	22 جوان 2000	2894
11	24 جوان 2000	2895
12	15 جويلية 2000	2913
13	01 فيفري 2001	3083
14	05 فيفري 2001	3086
15	21 فيفري 2001	3100
16	24 فيفري 2001	3102
17	10 مارس 2001	3112
18	11 مارس 2001	3113
19	17 مارس 2001	3118
20	19 مارس 2001	3120

رقم	تاريخ	العدد
21	07 أفريل 2001	3135
22	11 أفريل 2001	3139
23	15 أفريل 2001	3142
24	16 أفريل 2001	3143
25	23 ماي 2001	3174
26	25 جويلية 2001	3226
27	13 أوت 2001	3242
28	15 أوت 2001	3244
29	18 أوت 2001	3246
30	01 سبتمبر 2001	3258
31	05 سبتمبر 2001	3262
32	08 سبتمبر 2001	3264
33	20 سبتمبر 2001	3275
34	22 سبتمبر 2001	3276
35	11 أكتوبر 2001	3293
36	05 نوفمبر 2001	3314
37	03 ديسمبر 2001	3338
38	11 ديسمبر 2001	3345
39	28 فيفري 2002	3409
40	02 مارس 2002	3410

رقم	تاريخ	العدد
41	04 مارس 2002	3412
42	16 مارس 2002	3422
43	17 مارس 2002	3423
44	03 أفريل 2002	3438
45	06 ماي 2002	3465
46	23 ماي 2002	3480
47	25 ماي 2002	3481
48	28 ماي 2002	3484
49	15 جوان 2002	3499
50	16 جوان 2002	3400
51	18 جوان 2002	3402
52	19 جوان 2002	3403
53	31 جويلية 2002	3423
54	06 أكتوبر 2002	3595
55	31 أكتوبر 2002	3617
56	18 نوفمبر 2002	3631
57	29 نوفمبر 2002	3665
58	06 فيفري 2003	3698
59	08 فيفري 2003	3699
60	04 مارس 2003	3718
61	05 مارس 2003	3719
62	28 جوان 2003	3816

رقم	تاريخ	العدد
63	17 جويلية 2003	3833
64	19 جويلية 2003	3834
65	31 جويلية 2003	3845
66	02 أوت 2003	3846
67	03 أوت 2003	3847
68	07 أوت 2003	3851
69	12 أوت 2003	3855
70	16 سبتمبر 2003	3885
71	25 سبتمبر 2003	3892
72	02 أكتوبر 2003	3898
73	25 أكتوبر 2003	3917
74	04 نوفمبر 2003	3926
75	09 نوفمبر 2003	3930
76	11 نوفمبر 2003	3932
77	12 نوفمبر 2003	3933
78	01 ديسمبر 2003	3947
79	06 ديسمبر 2003	3951
80	11 ديسمبر 2003	3956
81	13 ديسمبر 2003	3957
82	20 ديسمبر 2003	3963
83	24 ديسمبر 2003	3967
84	29 ماي 2004	4098

رقم	تاريخ	العدد
85	01 جوان 2004	4101
86	30 جوان 2004	4126
87	18 جويلية 2004	4141
88	24 جويلية 2004	4146
89	31 جويلية 2004	4152
90	01 أوت 2004	4153
91	03 أوت 2004	4155
92	04 أوت 2004	4156
93	05 أوت 2004	4157
94	07 أوت 2004	4159
95	21 أوت 2004	4171
96	18 سبتمبر 2004	4194
97	30 سبتمبر 2004	4205
98	04 أكتوبر 2004	4208
99	09 أكتوبر 2004	4212
100	18 أكتوبر 2004	4220
101	20 أكتوبر 2004	4222
102	28 أكتوبر 2004	4229
103	02 نوفمبر 2004	4233
104	03 نوفمبر 2004	4234
105	08 نوفمبر 2004	4238
106	02 ديسمبر 2004	4257
107	07 ديسمبر 2004	4262

رقم	تاريخ	العدد
108	08 ديسمبر 2004	4263
109	22 ديسمبر 2004	4274
110	03 مارس 2005	4333
111	13 مارس 2005	4348
112	23 مارس 2005	4350
113	24 مارس 2005	4351
114	26 مارس 2005	4352
115	03 أفريل 2005	4359
116	04 أفريل 2005	4360
117	07 أفريل 2005	4363
118	10 أفريل 2005	4365
119	28 أفريل 2005	4381
120	02 ماي 2005	4383
121	05 ماي 2005	4386
122	09 ماي 2005	4389
123	10 ماي 2005	4390
124	15 ماي 2005	4394
125	25 ماي 2005	4403
126	01 جوان 2005	4410
127	07 جوان 2005	4415
128	18 جوان 2005	4424
129	23 جوان 2005	4429
130	27 جوان 2005	4432

ملحق رقم 2

الاستمارة ودليل التعريفات الإجرائية

- **دليل التعريفات الإجرائية :**

هذا الدليل أعدّ في إطار التحضير لرسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال بعنوان : **"العلاقات الجزائرية المغربية من خلال جريدة الخبر، دراسة تحليلية للفترة (2000 - 2005)"**، بالاعتماد في ذلك على أسلوب تحليل المضمون كأداة أساسية في إنجاز هذه الدراسة.

تشمل الصفات الآتية على مجموعة من الفئات، وكذا التعريف الإجرائي الخاص بكل فئة، والتي تم وضعها بعد قراءة متأنية ومتكررة لعينة من الصحف المشكّلة لمادة التحليل، مع العلم أني اعتمدت الفكرة كوحدة للتحليل في ظل سياق الفقرة.

فالرجاء منكم :

- قراءة التعريفات الإجرائية قراءة شاملة.
- وضع علامة o أمام التعريفات التي ترون أنها مقبولة وملائمة.
- في حالة وجود أي تعريف في الدليل غير مقبول فالرجاء وضع علامة X أمامه.
- في حالة وجود تعريف يجب أن يعدل فالرجاء وضع علامة Z.
- إذا كانت هناك إضافات ترونها ضرورية فالرجاء تدوينها.

شكرًا جزيلا

الطالبة : سعاد سراي

- **فئات الموضوع :**

1 – **فئة قضية الصحراء الغربية :** وتتضمن الأفكار التي تتناول قضية الصحراء الغربية في إطار العلاقات الجزائرية المغربية.

- **عناصرها :**

أ – قضية ثنائية : اعتبار موضوع الصحراء الغربية مشكلة ثنائية يجب تسويتها بين الجزائر والمغرب.

ب – قضية أممية : اعتبار موضوع الصحراء الغربية من صلاحيات الأمم المتحدة يندرج ضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2 – **فئة الأمن :** الأفكار التي تتعلق بالإرهاب والتهديدات الأمنية من جهة، والتصدّي لها من جهة أخرى.

- **عناصرها :**

أ – اتهام المغرب بدعم الإرهاب : عن طريق تواطؤ تقديم تسهيلات أو إيواء جماعات مسلحة.

ب – اتهام الجزائر بدعم الإرهاب : بضلوعها في أعمال إرهابية.

ج – مكافحة الإرهاب : التعاون الأمني الجزائري المغربي للتصدي لظاهرة الإرهاب .

3 – **فئة الاقتصاد :** جميع العمليات والمبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين القانونية منها وغير القانونية.

- **عناصرها :**

أ – تبادل اقتصادي : التعاملات الاقتصادية بين البلدين والتي تتم في إطار قانوني.

ب – تهريب : انتقال السلع بين البلدين بطريقة غير شرعية.

4 – **فئة اتحاد المغرب العربي :** العلاقة بين البلدين في إطار اتحاد المغرب العربي وموقفهما منه.

- **عناصرها :**

أ – تفعيل العمل المغاربي : المساعي الأحادية أو الثنائية لتنشيط هياكل الاتحاد المغاربي من خلال محاولات وضح حد لحالة الجمود التي تسيطر عليه.

ب – عرقلة العمل المغاربي : المواقف السلبية سواء من الجزائر أو المغرب تجاه الاتحاد المغاربي والتي لا تخدم مسار تفعيله.

5 **– فئة التوازن العسكري :** سعي إلى التسلح في إطار التوازن الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي.

- عناصرها :

أ – تسلح جزائري : إبرام الجزائر لصفقات عسكرية لتدعيم ترسانتها .

ب – تسلح مغربي : إبرام المغرب لصفقات عسكرية لتدعيم ترسانته.

6 **– فئة الحدود :** الأفكار المتعلقة بسعي أحد الطرفين أو كلاهما لفتح الحدود أو الإصرار على الإبقاء عليها مغلقة، أو المطالبة بإعادة النظر في الحدود المرسومة.

- عناصرها :

أ – فتح الحدود : سعي كلا البلدين أو أحدهما بهدف فتح الحدود المغلقة.

ب – الإبقاء على الحدود مغلقة : إصرار أحد الطرفين أو كلاهما على الإبقاء على حالة الحدود كما هي.

ج – ترسيم الحدود : مطالبة أحد الطرفين بإعادة ترسيم الحدود وعدم اعترافه بالحدود الحالية.

7 **– فئة التأشيرة :** الأفكار المتعلقة بقضية التأشيرة المفروضة على رعايا كلا البلدين.

- عناصرها :

أ – إلغاء التأشيرة : سعي كلا البلدين أو أحدهما لإلغاء التأشيرة على رعايا البلد الثاني.

ب – الإبقاء على التأشيرة : رفض أحد الطرفين أو كلاهما إلغاء التأشيرة.

8 **– فئة اللقاءات الثنائية :** الأحداث المتعلقة بتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، التحضير لعقد لقاءات أو إلغائها.

- عناصرها :

أ – عقد لقاءات : الأفكار التي تتحدث عن حدوث لقاء بين مسؤولي البلدين، أو عن احتمال عقد لقاء، خصوصًا على مستوى القيادة العليا لكلا البلدين.

ب – إلغاء لقاءات : إلغاء أحد الطرفين للقاء كان من المفروض عقده.

9 – فئة الوساطة : الدول التي تعرض وساطتها في حالة تأزم العلاقات بين البلدين، أو يطلب منها ذلك من أحد الطرفين.

- عناصرها :

أ – وساطة عربية : الدول العربية التي سعت للوساطة بين الجزائر والمغرب.

ب – وساطة غربية : الدول الغربية التي سعت للوساطة بين الجزائر والمغرب.

10 – فئة الهجرة السرية : الأفكار المتعلقة بحدوث أعمال تنقل غير شرعية للأشخاص عبر الحدود بين البلدين، وسبل مواجهتها.

- عناصرها :

أ – اتهامات متبادلة : اتهام كل بلد للآخر بالتغاضي عن عمليات تسلل للأشخاص.

ب – مكافحة الهجرة السرية : المساعي الثنائية أو في إطار إفريقي أو أورومتوسطي للتفاوض حول سبل مواجهة هذه الظاهرة.

- **الاستمارة :**

I) بيانات خاصة بالوثيقة محل الدراسة :

- اسم الجريدة [1]
- تاريخ الصدور [2] [3] [4]
- العـــدد [5]

II) بيانات كمية للفئات وعناصرها :

1 – فئة الموقع :

△ العنوان [6] [7]

△ المتـن [8] [9] [1] [1] [1]

△ الصورة [1] [1] [1] [1] [1]

2 - فئة الأنواع الصحفية

[1] [1] [2] [2] [2] [2] [2]

3 – فئة المصدر :

△ مصادر الجريدة [2] [2] [2] [2] [2]

△ نوعية المصدر [3] [3]

4 – فئة الموضوع / الاتجاه :

△ قضية الصحراء الغربية (أ) (ب) [3] (أ) (ب) [3]

△ [3] [3] [3]

الأمـن (أ) (ب) (أ) (ب) (أ) (ب)

3 3

الاقتصاد (أ) (ب) (أ) (ب)

3 4

اتحاد المغرب العربي (أ) (ب) (أ) (ب)

4 4

التوازن العسكري (أ) (ب) (أ) (ب)

4 4 4

الحدود (أ) (ب) (أ) (ب) (أ) (ب)

4 4

التأشيرة (أ) (ب) (أ) (ب)

اللقاءات الثنائية (أ) (ب) (أ) (ب)

5 5

الوساطة (أ) (ب) (أ) (ب)

الهجرة السرية (أ) (ب) (أ) (ب)

- **دليل الاستمارة :**

I – بيانات خاصة بالوثيقة محل الدراسة :

- المربع رقم 1 : اسم الجريدة.
- المربعات أرقام 2، 3، 4 : يوم، شهر، سنة صدور العدد على التوالي.
- المربع رقم 5 : عدد الصدور.

II – بيانات كمية للفئات وعناصرها :

- المربعان رقما 6، 7 : طبيعة العنوان (أساسي / ثانوي) في الصفحة الأولى.
- المربعات أرقام 8، 9، 10، 11، 12 : موقع موضوع العلاقات الجزائرية المغربية من خلال الصفحات (الصفحة الأولى / الصفحة الثانية / الصفحة الثالثة / الصفحات الداخلية / الصفحة الأخيرة).
- المربعات أرقام 13، 14، 15، 16، 17 : موقع الصورة الصحفية (الصفحة الأولى / الصفحة الثانية / الصفحة الثالثة / الصفحات الداخلية / الصفحة الأخيرة).
- المربعات أرقام 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24 : فئة الأنواع الصحفية (خبر / تقرير / مقال / تعليق / روبورتاج / حديث / ندوة).
- المربعات أرقام 25، 26، 27، 28، 29 : فئة مصادر الجريدة (صحفي دائم / مراسل / مبعوث / وكالة الأنباء الجزائرية / بدون إمضاء).
- المربعان رقما 30، 31 : فئة نوعية المصدر (مصدر رسمي / مصدر غير رسمي).
- المربعان رقما 32، 33 : فئة الصحراء الغربية (قضية ثنائية / قضية أممية).
- المربعات أرقام 34، 35، 36 : فئة الأمن (اتهام المغرب بدعم الإرهاب / اتهام الجزائر بدعم الإرهاب / تعاون ثنائي لمكافحة الإرهاب).
- المربعان رقما 37، 38 : فئة الاقتصاد (التبادل الاقتصادي / التهريب).
- المربعان رقما 39، 40 : فئة اتحاد المغرب العربي (تفعيل العمل المغاربي / عرقلة العمل المغاربي).
- المربعان رقما 41، 42 : فئة التوازن العسكري (تسلح جزائري / تسلح مغربي).
- المربعات أرقام 43، 44، 45 : فئة الحدود (فتح الحدود / الإبقاء على الحدود مغلقة / ترسيم الحدود).

- المربعان رقما 46، 47 : فئة التأشيرة (إلغاء التأشيرة / الإبقاء على التأشيرة).
- المربعان رقما 48، 49 : فئة اللقاءات الثنائية (عقد لقاءات / إلغاء لقاءات).
- المربعان رقما 50، 51 : فئة الوساطة (وساطة عربية / وساطة غربية).
- المربعان رقما 52، 53 : فئة الهجرة السرية (اتهامات متبادلة / مكافحة الهجرة السرية).
- بالنسبة للمربعات أرقام 32 إلى 53 فإن (أ)، (ب)، (ج) تتعلق بفئة الاتجاه (سلبي / إيجابي / محايد).

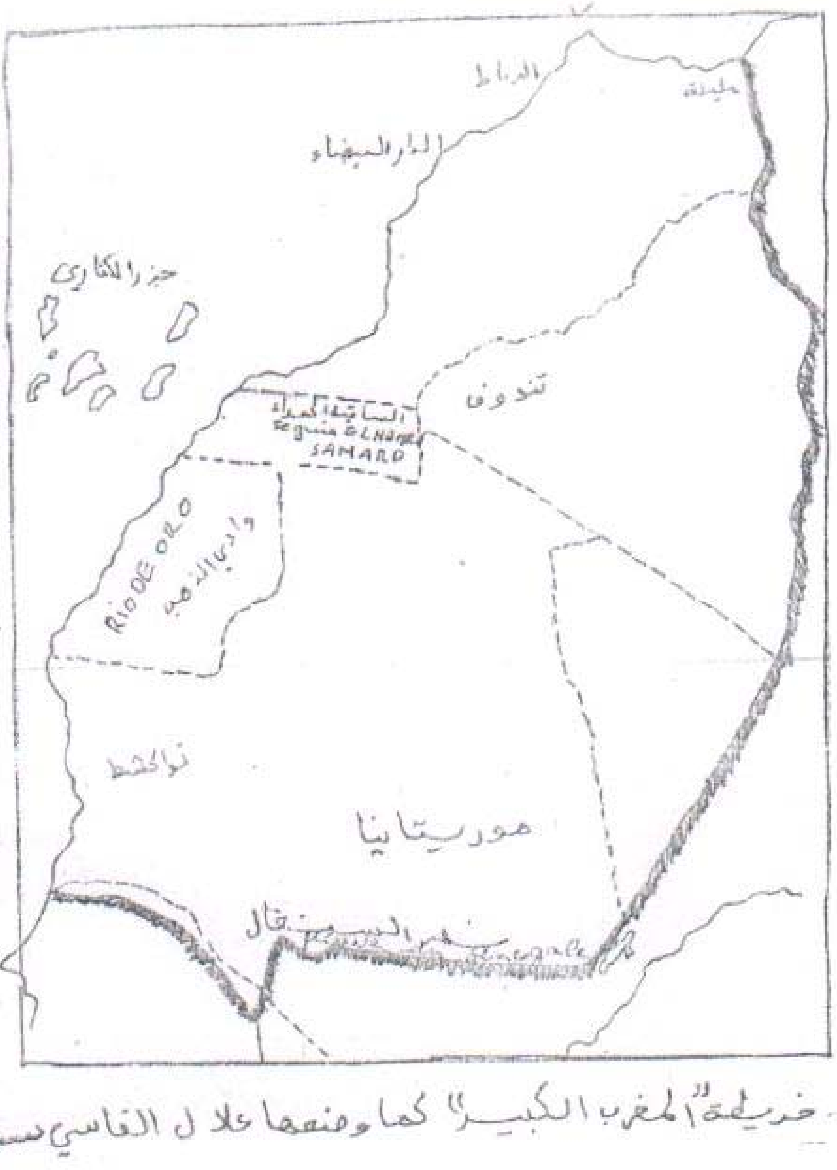
ملحق رقم 3
كرونولوجيا العلاقات الجزائرية المغربية

- 02 مارس 1956 : استقلال المغرب.
- 06 جويلية 1961 : توقيع معاهدة سرية بين الجزائر والمغرب لتأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود إلى أن تستقل الجزائر.
- 05 جويلية 1962 : استقلال الجزائر
- 13 مارس 1963 : زيارة الملك الحسن الثاني إلى الجزائر.
- سبتمبر 1963 : اجتياز بعض الوحدات للقوات المسلحة الملكية المغربية الحدود الجزائرية.
- (01 – 09) أكتوبر 1963 : فترة اشتباكات على الحدود بين البلدين (حرب الرمال).
- 19 أكتوبر 1963 : تدخل الجامعة العربية لمحاولة إيقاف الحرب بين الطرفين.
- نهاية أكتوبر 1963 : اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائري المغربي على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية.
- 02 نوفمبر 1963 : وقف إطلاق النار بين البلدين.
- 08 ماي 1966 : إعلان الجزائر تأميم مناجمها، من بينها منجم غار جبيلات، مما تسبب في تجدد النزاع بين البلدين (حملات إعلامية، اختراق دوريات للحدود، حشد قوات...).
- 15 جانفي 1969 : إبرام اتفاقية إفران نصت على إنشاء لجنة مشتركة لحل المشاكل العالقة.
- 27 ماي 1970 : إبرام اتفاقية تلمسان نصت على إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين.
- 15 جوان 1972 : إبرام معاهدة الرباط التي اعتبرت بمثابة حلقة ختام المفاوضات حول النزاع الحدودي.
- 22 جوان 1972 : مصادقة الجزائر على معاهدة الرباط.
- (11 – 14) نوفمبر 1975 : انعقاد مؤتمر مدريد الثلاثي (إسبانيا، المغرب وموريتانيا)، مما شكل نقطة تحول بالنسبة للتوافق الجزائري المغربي تجاه قضية الصحراء الغربية.
- 26 جانفي 1976 : قوات مغربية تهاجم فرقة عسكرية جزائرية تحمل مساعدات إلى الشعب الصحراوي (أمغالا I).
- 15 فيفري 1976 : تجدد الاشتباكات بين الطرفين (أمغالا II).
- 27 فيفري 1976 : الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- 06 مارس 1976 : اعتراف الجزائر رسميًا بالجمهورية الصحراوية.
- 07 مارس 1976 : قطع المغرب علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر بسبب اعترافها بالجمهورية الصحراوية.
- 26 فيفري 1983 : عقد القمة الأولى بين الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد بالمنطقة الحدودية العقيد لطفي.
- 07 أفريل 1983 : عودة التنقل الحر بين سكان البلدين.
- 13 أوت 1984 : فتور في العلاقات بين البلدين بعد توقيع معاهدة ثنائية بين المغرب وليبيا.
- 04 ماي 1987 : قمة ثلاثية بين الملك الحسن الثاني، والرئيس الشاذلي بن جديد، والملك فهد على الحدود الجزائرية المغربية أدت إلى تقارب ثنائي بعد جهود الوساطة السعودية.
- 16 ماي 1988 : استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب.
- 05 جوان 1988 : إعادة فتح الحدود رسميًا بين البلدين.
- 07 جوان 1988 : أول زيارة للملك الحسن الثاني إلى الجزائر منذ 15 سنة.
- 10 جوان 1988 : انعقاد قمة زرالدة وهي أول قمة مغاربية رسمية.
- (6 – 8) فيفري 1989 : زيارة الشاذلي بن جديد إلى إفران، أول زيارة لرئيس جزائري إلى المغرب منذ 1972، لتأكيد المصالحة بين البلدين، انتهت بالتوقيع على مشروع مد أنابيب الغاز من الجزائر إلى أوروبا عبر المغرب.
- 17 ماي 1989 : الإعلان عن تأسيس الاتحاد المغاربي بمدينة مراكش.
- (27 – 29) ماي 1991 : زيارة الملك الحسن الثاني إلى وهران، من أجل قمة ثنائية.
- جوان 1992 : مصادقة المغرب على اتفاقية 15 جوان 1972 التي نصت على وضع حد نهائي لمشكل الحدود الجزائري المغربي.
- 26 أوت 1994 : المغرب يفرض التأشيرة على الجزائريين إثر تفجيرات فندق مغربي.
- 27 أوت 1994 : الجزائر ترد على القرار المغربي بفرض التأشيرة وغلق الحدود.
- 21 ديسمبر 1995 : المغرب يطالب تجميد أنشطة مؤسسات اتحاد المغرب العربي مؤقتًا بسبب مساندة الجزائر جبهة البوليزاريو.
- 16 أفريل 1999 : انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للجمهورية الجزائرية.
- 23 جويلية 1999 : وفاة الملك المغربي الحسن الثاني إثر سكتة قلبية، ومبايعة محمد بن الحسن بن محمد (محمد السادس) ملكًا على المغرب خلفًا لوالده
- 25 جويلية 1999 : الرئيس بوتفليقة يشارك في جنازة الملك المغربي الراحل.

- 15 أوت 1999 : وقوع مجزرة بني ونيف في منطقة بشار، بوتفليقة يتهم المغرب بتغاضيه عن منفذي العملية.
- ديسمبر 2001 : محكمة الرباط تحمل الدولة المغربية مسؤولية الاعتداء على فندق مغربي بمراكش، بعد أن اتهمت السلطات المغربية الجزائر بالوقوف وراء العملية.
- 27 فيفري 2002 : الرئيس بوتفليقة يشارك لأول مرة في ذكرى إعلان الجمهورية الصحراوية.
- جوان 2002 : الملك المغربي يقاطع القمة المغاربية المقرر عقدها بالجزائر يومـي 21 و 22 جوان بالجزائر بسبب موقف هذه الأخيرة من القضية الصحراوية.
- 22 ديسمبر 2003 : البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية المغاربية يعلن عن تأجيل القمة المغاربية السابعة إلى وقت لاحق، مع انتقال الرئاسة الدورية للاتحاد من الجزائر إلى ليبيا دون انعقاد قمة الرؤساء.
- 30 جويلية 2004 : المغرب يلغي التأشيرة على الجزائريين.
- سبتمبر 2004 : اعتراف جنوب إفريقيا رسميًا بالجمهورية الصحراوية، واتهام المغرب للجزائر بالوقوف وراء ذلك.
- أكتوبر 2004 : إلغاء الرئيس بوتفليقة الاستعراضات العسكرية المبرمجة في الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة تجنبًا لتأويلات المغرب.
- (22 – 24) مارس 2005 : انعقاد القمة العربية بالجزائر، التي شهدت عقد لقاء بين الرئيس بوتفليقة والملك محمد السادس على هامش القمة، عرف بلقاء قمة زرالدة الثانية.
- 02 أفريل 2005 : الجزائر تلغي التأشيرة على المغاربة.
- 24 ماي 2005 : تأجيل القمة المغاربية التي كان مقرر عقدها يومي 25 – 26 ماي بليبيا بعد قرار الملك المغربي مقاطعتها.
- 16 جوان 2005 : إلغاء المغرب زيارة كان يفترض أن يقوم بها رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحي يومي 21 – 22 جوان بسبب موقف الجزائر من القضية الصحراوية.

ملحق رقم 04



خريطة "المغرب الكبير" كما وضعها علال الفاسي سنة 1955

الحدود التاريخية للمغرب

(1)

ملحق رقم 5

بروتوكول الاتفاق ل 6 جويلية 1961
بين المغرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،
يتعلق بتحديد الحدود.

Protocole d'accord du 6 juillet 1961
entre le Maroc et le GPRA au sujet
de la délimitation des frontières

Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc et le Gouvernement provisoire de la République algérienne, animés par les sentiments de solidarité et de fraternité maghrébines, conscients de leur destin africain et désireux de concrétiser les aspirations communes de leurs peuples, ont convenu de ce qui suit:

Fidèles à l'esprit de la conférence de Tanger du mois d'avril 1958 et fermement attachés à la charte et aux résolutions adoptées par la conférence de Casablanca, les deux gouvernements décident d'entreprendre l'édification du Maghreb arabe sur la base d'une fraternelle association notamment dans le domaine politique et économique.

Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc réaffirme son soutien inconditionnel au peuple algérien dans sa lutte pour son indépendance et son unité nationales. Il proclame son appui sans réserve au Gouvernement provisoire de la République algérienne dans ses négociations avec la France sur la base du respect de l'intégrité du territoire algérien. Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc s'opposera par tous les moyens à toute tentative de partage ou d'amputation du territoire algérien.

Le Gouvernement provisoire de la République algérienne reconnaît pour sa part que le problème territorial posé par la délimitation imposée arbitrairement par la France entre les deux pays, trouvera sa solution dans des négociations entre le Gouvernement du royaume du Maroc et du Gouvernement de l'Algérie indépendante.

A cette fin, les deux gouvernements décident la création d'une commission algéro-marocaine qui se réunira dans les meilleurs délais pour procéder à l'étude et à la solution de ce problème dans un esprit de fraternité et d'unité maghrebines.

De ce fait, le Gouvernement provisoire de la République algérienne réaffirme que les accords qui pourront intervenir à la suite des négociations franco-algériennes ne sauraient être opposables au Maroc, quant aux délimitations territoriales algéro-marocaines.

Fait à Rabat, le 6 juillet 1961.

Signé :
Sa Majesté Hassan II.
Roi du Maroc

Signé :

ملحق رقم 6

البلاغ الكامل الصادر عن وزارة الداخلية المغربية فيما يخص غلق الحدود

السبت 27 أوت 1994 – 18 ربيع الأول 1415

«في إطار عمليات البحث والمراقبة التي قررتها الحكومة مباشرة بعد الهجوم المسلح الذي وقع في بهو فندق "أطلس - أسني" بمراكش، تمكنت مصالح الأمن ليلة الخميس – الجمعة 26 أوت 1994 بفاس من إلقاء القبض على عنصرين اثنين من مجموعة مسلحة.

وقد تم إلقاءُ القبض على هذين العنصرين بفضل العمل الجبار والديناميكي الذي تبذله كافّة المصالح التي تساهم في الحفاظ على الأمن، ونتيجة تعبئة رجال وأعوان السلطة ومساهمة السكان بروح من المواطنة والتلقائية.

وكان بحوزة الشخصين الذي تمّ إلقاء القبض عليهما أسلحة حربية ومستلزماتُها.

ونحسب العناصر الأولية للتحقيق، فإن المجموعة المسلحة التي تضمّ جزائريين على العموم وبعض المغاربة القادمين من فرنسا كانت تعتزم شن هجومات على بعض المؤسسات البنكية وعلى عناصر من مصالح الأمن وعلى سكان آمنين.

ونظرًا لثبوت تورط مواطنين جزائريين أو من أصل جزائري، قررت الحكومة المغربية فرض تأشيرة إلزامية للدخول إلى المغرب على كلّ الزائرين من جنسية جزائرية وكل الأجانب الذين يحملون جنسيات أخرى لكنهم من أصل جزائري.

وقد توصلت السلطات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة بالتعليمات الضرورية لتنفيذ هذا القرار الحكومي، وتم إبلاغها بتسليم التأشيرات لطالبيها حسب المسطرة المعتادة في هذا الشأن.

وتدعو السلطات المغربية الأشخاص من جنسية أو أصل جزائري والموجودين بالمغرب من أجل السياحة أو الأعمال أو العبور أو لأغراض أخرى إلى التقدم في أقرب وقت إلى أقرب مفوضية للشرطة أو مركز للدرك الملكي من مكان وجودهم قصد تسوية وضعيتهم.

وستحرص وزارة الداخلية على إخبار الرأي العام بكل ما استجد من نتائج في التحقيق».

ملحق رقم 7

تأشيرة الدخول إلى المغرب للجزائريين

أصدرت وزارة الداخلية المغربية البلاغ التالي :

«على إثر البلاغ الصادر في 26 أوت 1994 المتعلق بفرض تأشيرة دخول إلى المغرب على الرعايا الجزائريين وجنسيات أخرى من أصل جزائري، تورد وزارة الداخلية التوضيحات التالية :

في انتظار وضع الطاقم الضروري على مستوى سفارات وقنصليات 1المغرب بالخارج، فإن الزائرين المعنيين بالقرار موضوع البلاغ المشار إليه أعلاه، يمكّنهم الحصول على تصريح خاص للدخول إلى المغرب على مستوى المراكز الحدودية.

إن هذا الإجراء صالح إلى غاية يوم الثلاثاء 30 أوت 1994 وسيستفيد منه فقط المسافرين الذين سيُقدمون تبريرًا حول جهلهم لهذت الإجراء المقرر من طرف السلطات المغربية أو بسبب وجود ضرورة قصوى لزيارة المغرب».

الأحد 28 أوت 1994 – 19 ربيع الأول 1415

الفهرس

الفهـــرس

فهرس الجداول

فهرس الرسوم التوضيحية